جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم فرع العلوم الاقتصادية

تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بعنوان:

متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر

دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة– الوادي–غرداية)

من إعداد المترشحة : غدير أحمد سليمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: **2017/04/30**

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/الدكتور: إلياس بن ساسي.....أستاذ التعليم العالي..... جامعة ورقلة ..... رئيسا

أ/ الدكتور: عيسى بهدي..... أستاذ التعليم العالي..... .جامعة ورقلة .....مشرفا و مقررا

الدكتور: أحمد رمزي صياغ ..... أستاذ محاضر أ..... جامعة ورقلة.....عضوا مناقشا

الدكتور: باديس بن عيشة. ..... أستاذ محاضر أ..... ....جامعة الجزائر3 ..... عضوا مناقشا

الدكتور: زبير عياش.....أستاذ محاضر أ ..... جامعة أم البواقي..... عضوا مناقشا

الدكتور: محمد زوزي ..... أستاذ محاضر أ..... جامعة غرداية ..... . عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/ 2017

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم فرع العلوم الاقتصادية

تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بعنوان:

متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر

دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة– الوادي–غرداية)

من إعداد المترشحة : غدير أحمد سليمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: **2017/04/30**

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/الدكتور: إلياس بن ساسي.....أستاذ التعليم العالي..... جامعة ورقلة ..... رئيسا

أ/ الدكتور: عيسى بهدي..... أستاذ التعليم العالي..... .جامعة ورقلة .....مشرفا و مقررا

الدكتور: أحمد رمزي صياغ ..... أستاذ محاضر أ..... جامعة ورقلة.....عضوا مناقشا

الدكتور: باديس بن عيشة. ..... أستاذ محاضر أ..... ....جامعة الجزائر3 ..... عضوا مناقشا

الدكتور: زبير عياش.....أستاذ محاضر أ ..... جامعة أم البواقي..... عضوا مناقشا

الدكتور: محمد زوزي ..... أستاذ محاضر أ..... جامعة غرداية ..... . عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/ 2017

الإهداء

إلى روح أبـي الطاهــرة رحمه الله.

إلى مصدر الحب والحنان أمي أطال الله في عمرها.

إلى زوجي الغالي الذي كان سندا لي في مشواري العلمي الطويل

حفظه الله

إلى فلذة كبدي، وقرة عيني أبنائي الأعزاء... عبد الله – رقية –سندس–بثينة رعاهم

الله وحفظهم

إلى كل عائلتي كل واحد باسمه

إلى كل أساتذتي وطلبتي

إلى كل من مدّ لي يد العون من قريب أو بعيد

أهدي ثمرة هذا العمل

الشكر

عملا بقوله تعالى "وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم"....

أتقدم بجزيل الشكر إلى المولى عز وجل على توفيقه لي لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف البروفيسور **عيسى بهدي** لإشرافه على هذه الأطروحة، و توجيهاته ودعمه لي.

وأقدم شكرا خاصا إلى زوجي الغالي **رشيد مشري** الذي كان عونا وسندا لي منذ بداية هذا العمل إلى غاية نهايته، فلولاه لما أتممت هذا العمل.

وأشكر كذلك كل من السادة مدراء، وعمال مديريات الصناعة والمناجم لكل من ولاية ورقلة، ولاية الوادي، و ولاية غرداية، وهذا لدعمهم لي وتعاونهم معي عند انجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ **باديس بن عيشة**، والأستاذة **سميرة صالحي**، والأستاذ **إسماعيل بن قانة** لتوجيهاتهم ونصائحهم.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقراءة الأطروحة ومناقشتها

سليمة غدير أحمد

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تبيان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر للرفع من تنافسيتها، باعتبار هذا القطاع محورا أساسيا و محركا اقتصاديا فعالا في الاقتصاد الوطني، خاصة بعد التغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة، أهمها انهيار أسعار البترول الذي يعتبر المورد الأول للاقتصاد الوطني،إضافة للوصول إلى منطقة تجارة حرة مع الأسواق الأوروبية سنة 2017، و ما يتبع ذلك أيضا من تحرير للمبادلات التجارية التي يحكمها منطق المنافسة، ويتم هذا من خلال تحليل وصفي لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، وكذا مساهمتها في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تقييم برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر للرفع من تنافسية هذا القطاع، مقارنة بكل من تونس والمغرب، كما تضمنت الأطروحة دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجنوب الشرقي (ورقلة– غرداية–الوادي)، وذلك باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي: المتوسطات الحسابية، ومعاملات الارتباط الخطي، وكذا معادلة الانحدار الخطي .

وقد توصلنا من خلال الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة تعاني العديد من المعوقات والمشاكل والتي تجعلها غير قادرة على المنافسة، بالرغم من الإستراتيجية الصناعية الجديدة المتبناة منذ 2007، و برامج التأهيل المتبناة أيضا، للرفع من تنافسية هذا القطاع، كما أسفرت نتائج الدراسة الميدانية، أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم، وكذا التموين بالمواد الأولية على تنافسية المؤسسات محل الدراسة.

كلمات المفتاح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة، منطقة تجارة حرة، التنافسية، برامج التأهيل.

Abstract:

The aim of this study is to try to clarify the requirements of the rehabilitation of the private industrial small and medium enterprises in Algeria in order to increase their competitiveness. This sector is considered an essential axis and an effective economic engine in the national economy, especially after the changes in the national economy in recent years. The first of the national economy, in addition to access to a free trade zone with European markets in 2017, and the subsequent liberalization of trade exchanges governed by the logic of competition, this is done through a descriptive analysis of the reality of private industrial SMEs In addition to the evaluation of the rehabilitation programs adopted by Algeria to increase the competitiveness of this sector, compared to Tunisia and Morocco. The thesis included a field study of a sample of small and medium industrial private enterprises in the south-east (Ouargla-Ghardaia-eloued) using descriptive statistical tools: arithmetic mean, linear correlation coefficients, and linear regression equation.

We have found through the study that the small and medium industrial private enterprises suffer from many obstacles and problems that make them unable to compete, despite the new industrial strategy adopted since 2007 and the rehabilitation programs adopted also to raise the competitiveness of this sector. The results of the field study, That there is a statistically significant relationship between the problems related to planning and organization, as well as the supply of raw materials to the competitiveness of the institutions under study.

Key words: Small and medium industrial private enterprises, free trade area, competitive, the rehabilitation programs.

محتويات البحث

الإهداء..... III

الشكر..... IV

الملخص..... V

محتويات البحث..... VI

قائمة الجداول..... VIII

قائمة الأشكال..... XII

قائمة الاختصارات والملاحق XIV

المقدمة..... أ

الفصل الأول: تقديم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

تمهيـــد..... 02

المبحث الأول: الإستراتيجيات الصناعية في الجزائر..... 03

المبحث الثاني: آليات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر..... 29

المبحث الثالث: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر..... 39

خلاصة الفصـل الأول..... 47

الفصل الثاني: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد.

تمهـيد 49

المبحث الأول : الإطار النظري لمفهوم التنافسية..... 50

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر ظل الانفتاح الاقتصادي..... 72

خلاصة الفصل الثاني..... 98

الفصل الثالث: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

تمهيـــد..... 100

المبحث الأول: الإطار النظري والإيديولوجي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية..... 101

المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 121

المبحث الثالث:تجربتي تونس والمغرب في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 151

خلاصة الفصل الثالث 167

الفصل الرابع:دراسة تطبيقية حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر للرفع من تنافسيتها

تمهيـــد..... 170
المبحث الأول:المنهج المستخدم وكيفية بناء الاستبيان 171
المبحث الثاني : التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة 190
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج 220
خلاصة الفصل الرابع. 245
الخاتمـــــــة 248
قائمة المراجع 259
الملاحـــــق 270
محتويات البحث 288

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	تصنيف المؤسسات حسب حجمها سنة1964	**3**
2.1	نسب الإنجاز في وحدات صناعات الإنتاج المحلية سنة 1978	**5**
3.1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري	12
4.1	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية لسنة 2014	40
5.1	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2010 إلى غاية سنة2014	40
6.1	تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)	41
7.1	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط(2013-2014)	42
8.1	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجهوية (2013-2014)	43
9.1	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة حسب فروع النشاط	44
10.1	توزيع وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب فروع النشاط	46
1.2	نطاق السوق المستهدف	62
2.2	جدول أعمال التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وفقا للقوائم المتفق عليها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	78
3.2	جدول يوضح ترتيب الجزائر بين الدول العربية حسب مؤشر التنافسية العربية	87
4.2	حجم واردات الجزائر من المنتجات الصناعية للفترة (2014-2015)	89
5.2	نسب تطور حجم واردات الجزائر من المنتجات الصناعية للفترة(2014-2015)	91
6.2	تطور صادرات المنتجات الصناعية خارج المحروقات للفترة (2010-2015)	91
7.2	نسبة تطور حجم صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية خارج المحروقات للفترة (2014-2015)	92
8.2	مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام (2012-2016)	93
9.2	نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني الخام للفترة (2012-2016)	94
10.2	مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط(2014-2016)	95
11.2	نسب مساهمة الصناعة في معدل نمو القيمة المضافة (2014-2016)	96

قائمة الجداول

12.2	تطور مساهمة الصناعة في القيمة المضافة للفترة (2012-2016)	97
1.3	الاستراتجيات المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	117
2.3	الاستثمارات اللامادية	147
3.3	الاستثمارات المادية- الإنتاج	147
1.4	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الثلاث إلى غاية 2014/12/31	171
2.4	توزيع المؤسسات ص و م الصناعية حسب ملكيتها إلى غاية 2014/12/31	172
3.4	مجتمع الدراسة	175
4.4	قيم الاتساق الداخلي للمحاور المتعلقة بمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة بالجزائر محسوبة بمعامل ألفا كرومباخ	189
5.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب الشكل القانوني	190
6.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب ملكية المؤسسة	191
7.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب عمر المؤسسة	192
8.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب حجم المؤسسة (معيار عدد العمال الدائمين)	193
9.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب متغير سبب التأسيس	195
10.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة جنس المسير	195
11.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب مسؤولية تسيير المؤسسة	196
12.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب عمر المسير	197
13.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب التحصيل العلمي	198
14.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب قطاع النشاط	199
15.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب سبب اختيار قطاع النشاط	200
16.4	عدد فروع المؤسسات محل الدراسة	200
17.4	وتيرة الزيادة في رقم الأعمال المؤسسات محل الدراسة	201
18.4	وتيرة الزيادة في معدل النمو المؤسسات محل الدراسة	202
19.4	وضع المنافسة في السوق للمؤسسات محل الدراسة	203
20.4	الحصة السوقية للمؤسسات محل الدراسة	203

قائمة الجداول

21.4	مفهوم التنافسية لدى المؤسسات محل الدراسة	203
22.4	مفهوم التأهيل لدى المؤسسات محل الدراسة	204
23.4	نسبة انضمام المؤسسات محل الدراسة لأحد برامج التأهيل	204
24.4	نسبة المؤسسات محل الدراسة الذين تحصلوا على مساعدات من قبل الدولة	205
25.4	التحديات الرئيسية لتحقيق ميزة تنافسية في مؤسسات محل الدراسة	205
26.4	متطلبات تخطي التحديات الرئيسية لتحقيق ميزة تنافسية في المؤسسات محل الدراسة	206
27.4	أهم الجوانب التي تحتاجون فيها إلى عملية التأهيل في مؤسستكم لتحقيق ميزة تنافسية	207
28.4	الوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي للمتغيرات المستقلة	208
29.4	الوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي للمتغيرة التابعة	210
30.4	المشاكل المتعلقة بالجانب التسييري للمؤسسات محل الدراسة	210
31.4	المشاكل المتعلقة بالجانب المالي والمحاسبي للمؤسسات محل الدراسة	211
32.4	المشاكل المتعلقة بالجانب الإنتاجي للمؤسسات محل الدراسة	212
33.4	المشاكل المتعلقة بالجانب التسويقي للمؤسسات محل الدراسة	213
34.4	تأثير المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي على تنافسية المؤسسات محل الدراسة	215
35.4	تأثير المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي على تنافسية المؤسسات محل الدراسة	216
36.4	تأثير المشاكل المتعلقة ببرامج التأهيل على تنافسية المؤسسات محل الدراسة	216
37.4	تنافسية المؤسسات محل الدراسة	218
38.4	معامل الالتواء لمتغيرات الدراسة	219
39.4	اختبار كلمجروف-سميرنوف للتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	221
40.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم وتنافسية المؤسسات	224
41.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتكوين والتحفيز وتنافسية المؤسسات	226
42.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة باستعمال التكنولوجيا وتنافسية المؤسسات	227
43.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتمويل وتنافسية المؤسسات محل الدراسة	228
44.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي وتنافسية المؤسسات	229
45.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتموين وتنافسية المؤسسات محل الدراسة	230

قائمة الجداول

46.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالإنتاج وتنافسية المؤسسات محل الدراسة	231
47.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتخزين وتنافسية المؤسسات محل الدراسة	232
48.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالمنتج وتنافسية المؤسسات محل الدراسة	233
49.4	علاقة الارتباط بين متغيرة السعر وتنافسية المؤسسات محل الدراسة	233
50.4	علاقة الارتباط بين متغيرة الترويج وتنافسية المؤسسات محل الدراسة	234
51.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتوزيع وتنافسية المؤسسات محل الدراسة	235
52.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالسوق وتنافسية المؤسسات محل الدراسة	235
53.4	علاقة الارتباط بين المشاكل بالمحيط الداخلي مجتمعة وتنافسية المؤسسات محل الدراسة	236
54.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي وتنافسية المؤسسات محل الدراسة	237
55.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتموين، و المشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي للمؤسسات محل الدراسة	238
56.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالسياسات والقوانين وتنافسية المؤسسات محل الدراسة	239
57.6	علاقة الارتباط بين المشاكل بالمحيط الخارجي مجتمعة وتنافسية المؤسسات محل الدراسة	239
58.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات وتنافسية المؤسسات محل الدراسة	240
59.4	علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتأهيل، و المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي	241
60.4	نوع الطريقة المتبعة في تحليل الانحدار الخطي المتعدد	241
61.4	جدول يوضح معامل الارتباط الخطي ومعامل التحديد	242
62.4	جدول تحليل تباين خط الانحدار	242
63.4	جدول معاملات خط الانحدار	243

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	مخطط يوضح سياسة الجزائر لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
2.1	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجهوية	43
1.2	الإستراتيجية كاستجابة لتحقيق الميزة التنافسية	55
2.2	محددات الميزة التنافسية	61
3.2	سلسلة القيمة لبورتر	64
4.2	شكل يوضح القوى الخمس لتنافسية قطاع الصناعة	65
5.2	شكل يوضح تحليل الصناعة في الدول النامية	69
6.2	شكل يوضح ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العربي	87
7.2	حجم واردات الجزائر من المنتجات الصناعية للفترة (2010-2015)	90
8.2	تطور صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية خارج المحروقات للفترة (2010-2015)	92
9.2	مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط (2014-2016)	96
10.2	تطور مساهمة الصناعة في القيمة المضافة للفترة (2012-2016)	97
1.3	مخطط يبين مسار برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية	103
2.3	بعدي التشخيص الاستراتيجي	112
3.3	مراحل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	113
4.3	طريقة التشخيص الإستراتيجي الشامل	113
5.3	المصادر الخارجية لتنافسية المؤسسات الصناعية	114
6.3	تشخيص الثنائية منتج-سوق، والوضع الإستراتيجي للمؤسسة	115
7.3	التشخيص المالي	115
8.3	تشخيص القدرات التقنية	116
9.3	أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	124
10.3	تقسيم المخاطر: PME ،البنك، صندوق الضمان، تغطية ميدا	134

قائمة الأشكال

11.3	المستويات المستهدفة من قبل البرنامج	141
12.3	المستوى الجزئي لبرنامج التأهيل	142
13.3	نشاطات التأهيل على المستوى المتوسط	143
14.3	مخطط يوضح كيفية متابعة وتقييم عملية التأهيل	145
15.3	خطوات عملية التأهيل وفقا لبرنامج التأهيل الصناعي التونسي	155
16.3	مسار برنامج التأهيل المغربي والهيئات المتدخلة فيه	165
1.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب الشكل القانوني	190
2.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب ملكية المؤسسة	192
3.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب عمر المؤسسة	193
4.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب حجم المؤسسة	194
5.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب جنس المسير	196
6.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب مسؤولية تسيير المؤسسة	196
7.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب عمر المسير	197
8.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب التحصيل العلمي	198
9.4	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب قطاع النشاط	199
10.4	نموذج الدراسة	220
11.4	مخطط Normal QQ Plot لمتغيرات الدراسة	222
12.4	توزيع الأخطاء العشوائية للبيانات	244

قائمة الاختصارات

المختصر	المختصر باللغة الأجنبية	المختصر باللغة العربية	الصفحة
OECD	Organisation for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	أ
ANSEJ	L'Agence nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	30
ANDI	L'Agence nationale du développement des investissements	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	31
CNUCED	Conférence des nations unies sur le commerce et le Développement	مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية	32
ONUDI	Organisation des nations unies pour le développement industriel	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	32
ANDPME	l'Agence Nationale de Développement de la PME	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
FGAR	Fonds de Garantie des Crédits aux PME	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	34
CGCI	Caisse de Garantie des Crédits d'investissement	صندوق ضمان قروض الاستثمار	34
ANIREF	Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière	وكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري	35
INAPI	Institut National Algérien de Propriété Industrielle	المعهد الوطني للملكية الصناعية	36
IANOR	L'Institut Algérien de Normalisation	المعهد الجزائري للتقييس	36
ONML	L'Office National de Métrologie Légale	الديوان الوطني للقياسة القانونية	38
INPED	L'Institut National de la Productivité et du Développement	المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية	38
OMC	Organisation mondiale de commerce	منظمة التجارة العالمية	81
PIB	Produit interne brute	الناتج الداخلي الخام	93
PSM	Processus stratégique de mise à niveau	إجراءات التأهيل الإستراتيجي	113
DGRI	Direction général de la restructuration industrielle	المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية	122
CNCI	Comité national promotion de la compétitivité industrielle	اللجنة الوطنية للتنافسية	122
FPCI	Fonds de promotion de la compétitivité industrielle	صندوق ترقية التنافسية	122
PME	Petites et moyennes enterprises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	128
UGP	Unité de gestion de programme	وحدة تسيير لبرنامج	130
OA	Organisation d'appui	منظمات الدعم	131

قائمة الاختصارات

SFS	Société financier spécifique	المؤسسات المالية المتخصصة	132
ED/PME	Euro- Développement PME Algérienne	أورو – تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	133
GTZ	Gesellschaft für technische Zusammenarbeit «Coopération technique Allemande»	برنامج الهيئة التقنية الألمانية	137
COPIL	Comité de pilotage	لجنة تسيير البرنامج	155
ANPME	Agence Nationale pour la Promotion de la Petite et moyenne entreprise	للوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	163
SPSS	Statistical Package For Social Sciences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	188
SARL	société à responsabilité limitée	شركات ذات مسؤولية محدودة	190
EURL	entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée	ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة	190
SNC	société en nom collectif	شركات التضامن	190
SPA	société par actions	المؤسسات ذات الأسهم	190
SCS	société en commandite	مؤسسات التوصية البسيطة	190
SCA	société en commandite par actions	مؤسسات التوصية بالأسهم	190

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1.1	نسبة تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات حسب الكثافة السكانية (2014)	270
2.1	تطور النشاط الصناعي للقطاع الخاص والقطاع العام للثلاثي الأول 2015	272
3.1	مكونات مخطط التأهيل	273
2.3	مسار برنامج التأهيل الصناعي	274
3.3	المؤسسات ص و م في الجزائر حسب برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	275
1.4	استبيان حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر	278
2.4	اختبار كاي مربع كا^2 لحسن المطابقة لفقرات الاستبيان	284

المقدمـــــــة

تمهيد :

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة عبر فتح الأسواق، وإزالة مختلف القيود، والزيادة السريعة والمضطردة للتجارة الدولية وحجم المبادلات التجارية، والذي أدى بدوره إلى الرفع من مستوى التنافسية .

ولقد أدى كل هذا، بالإضافة إلى المشاكل التي كانت تعاني منها الدول النامية، إلى تسارعها وتسابقها نحو الالتحاق بركب الاندماج في الاقتصاد العالمي تحت لواء التحديات الجديدة، بهدف الوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك بسعيها إلى تحسين مستوى المعيشة، وكذا تعزيز قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية، وتحقيق مزايا تنافسية في مجال الصناعة والتصدير،وسعيا منها إلى انفتاح اقتصادياتها على العالم.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، فقد شهد اقتصادها خلال السنوات الأخيرة عدة تغيرات ، بداية بالإصلاح الاقتصادي، إلى التعديل الهيكلي و الخوصصة (1995-1998) ، و أخيرا السعي إلى الوصول إلى منطقة تجارة حرة مع الأسواق الأوروبية سنة 2017، و الذي كان نتيجة اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، وقد دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، بالإضافة إلى الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة و ما يتبع ذلك أيضا من تحرير للمبادلات التجارية التي يحكمها منطق المنافسة.

و قد اعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصة الصناعية منها [1] محورا أساسيا و محركا اقتصاديا فعالا في الاقتصاد الوطني، وذلك بالنظر لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات، والتي جعلت منها محل اهتمام الباحثين وواضعي السياسات، حيث تعتبر مصدرا مهما للتشغيل و بالأخص في قطاع الصناعة، بالإضافة إلى سهولة الإنشاء و المرونة ، و المساهمة في زيادة الإنتاج الوطني من سلع و خدمات، كما أثبتت الدراسات والتقارير بأن خلق وإنشاء المناصب يتحقق بشكل أكبر عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهذا وفقا لما جاء في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD الذي أكد : " أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورا مهما في ترقية نمو اقتصادي قادر على خلق المناصب، من خلال مساهمتها في رأس المال الاجتماعي، والثقافي والبيئي للأمم ،كما أنها تشكل عنصرا مهما لحركية كل اقتصاد لقيامها بالإبداع والابتكار، خاصة في قطاعات تتطلب كثيرا من المعرفة[2].

---

[1] نعني بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في دراستنا هي المؤسسات التي عرفها المشرع الجزائري، والتي تتمتع بعنصر الاستقلالية (المؤسسات التابعة للقطاع الخاص).

[2] **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** Organisation for Economic Cooperation and Development : واختصارها **OECD** هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. نشأت في سنة 1948 .

ولهذا أولته الجزائر اهتماما بالغا، والذي يترجم هذا الاهتمام هو إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع سنة1994، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتنميته وتطويره خاصة المؤسسات التي تنشط في القطاع الصنـــــــاعي، والتي تم بصددها إصدار العديد من القوانين و تشريعات التي تخدم و تؤطر هذا النوع من المؤسسات، و إنشاء العديد من منظمات وهياكل الدعم التي تعمل على تقديم جميع أنواع الدعم لهذه المؤسسات(المادي، الفني، التقني....).

ونتيجة للجهود المبذولة من قبل الجزائر لتنمية هذا القطاع، فقد شهد فعلا هذا القطاع تطورا من حيث التعداد حيث وصلت نسبة تطوره إلى 9.66% سنة 2014 [3] ، كما أنه يساهم في نفس السنة بأكثر من 2.60% من إجمالي الصادرات الوطنية، و هي نسبة ضئيلة يجب العمل على تطويرها و تنميتها، و يتأتى هذا بتطويرنا للصادرات خارج المحروقات، خصوصا القطاع الخاص الممثل للمؤسسات ص و م وذلك للرفع من مستواها و جعلها قادرة على المنافسة محليا و كذا دوليا.

عملت الجزائر جاهدة للوصول إلى هذا الهدف، و ذلك بتبنيها للعديد من برامج التأهيل التي يتمثل أهمها في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و برنامج ميدا الأول والثانيED/PME (أورو-تنمية المؤسسات ص وم)، و الذي جاء في إطار الشراكة الأورو-جزائرية، أخيرا البرنامج الوطني الثاني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا : إشكالية البحث:

رغم الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذا القطاع ، و رغم برامج التأهيل المتزامنة أو المتوالية التي تبنتها والتي تهدف أساسا إلى الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق تأهيل محيطها الداخلي وكذا محيطها الخارجي الذي تنشط فيه، إلا أن هذا القطاع مازال قطاعا هشا يعاني العديد من المشاكل و الصعوبات، جعلته عاجزا على تحقيق الأهداف المنتظرة منه (عدم القدرة على المنافسة وفق المعايير الدولية للتنظيم و التسيير محليا و دوليا). و الإشكال المطروح هنا هو :

ـ ما هي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر للرفع من تنافسيتها؟

و من خلال هذا الإشكال يمكننا طرح جملة من التساؤلات هي كالآتي :

1- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر؟

2- ما مدى مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات ممثلا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد.

---

[3]Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N^{0}25 ,24 ,année 2014,2013.

3- ما هي أهم البرامج المعتمدة في الجزائر لدعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، للرفع من تنافسيتها؟ وهل هناك تجارب دولية ناجحة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية يمكن الاستفادة منها؟

4- هل تعتبر المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر عائقا أمام تطبيق برامج التأهيل ؟

وهذا التساؤل يقودنا إلى جملة من التساؤلات:

هل يوجد علاقة تأثير للمشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر على تنافسيتها، وفيما تتمثل هذه المشاكل فيما يخص الجوانب التالية:

- الجانب التسييري (التخطيط و التنظيم، التكوين والتحفيز، استعمال التكنولوجيا).
- الجانب المالي والمحاسبي(مصادر التمويل، التسيير المالي والحاسبي).
- الجانب الإنتاجي(التموين، الإنتاج، التخزين).
- الجانب التسويقي(المنتج، السعر، الترويج، التوزيع، السوق).

5- هل تعتبر المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر عائقا أمام تطبيق برامج التأهيل ؟

وهذا التساؤل يقودنا إلى جملة من التساؤلات:

هل يوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر على تنافسيتها، وفيما تتمثل هذه المشاكل في الجوانب التالية:

- الواقع الاقتصادي .
- القوانين والسياسات المنظمة والداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة.

6- هل تعتبر المشاكل المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نفسها في الجزائر عائقا أمام تطبيق هاته البرامج ؟

ثانيا: فرضيات البحث:

و للإجابة على هذه التساؤلات يمكننا طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

- تمتلك الجزائر نسيجا معتبرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية إلا أنه مازال هشا يعاني العديد من المشاكل والصعوبات.

الفرضية الرئيسية الثانية:

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه المساهمة تعتبر ضئيلة مقارنة بمساهمة قطاع المحروقات، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تشهده الجزائر.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

– تبنت الجزائر العديد من برامج التأهيل بهدف الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه البرامج لم تحقق الأهداف المنتظرة منها، في حين يوجد تجارب دولية ناجحة في هذا المجال يمكن الاستفادة منها.

الفرضية الرئيسية الرابعة: والتي تخص المحيط الداخلي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية

– وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي مجتمعة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

وقد قسمنا هذه الفرضية إلى فرضيات جزئية حسب كل جانب من الجوانب التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: تمثل الجانب التسييري .

1- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

2- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتكوين والتحفيز على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

3- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة باستخدام التكنولوجيا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

الفرضية الفرعية الثاني: تمثل الجانب المالي والمحاسبي

1- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتمويل على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

2- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

الفرضية الفرعية الثالثة: تمثل الجانب الإنتاجي

1- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتموين على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائر.

2- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالإنتاج على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

3- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتخزين على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

الفرضية الفرعية الرابعة: تمثل الجانب التسويقي

1- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمنتج على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

2- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالسعر على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

3- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالترويج على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر

4- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتوزيع على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر

5- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالسوق على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر .

الفرضية الرئيسية الخامسة:

وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي مجتمعة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

الفرضية الفرعية الأولى

وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالواقع الاقتصادي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

الفرضية الفرعية الثانية

وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالقوانين والسياسات المنظمة والداعمة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

الفرضية الرئيسية السادسة:

وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة ببرامج التأهيل، على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

ثالثا: حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة النظرية فيما يلي:

حصر الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة لجزائرية، والتطرق إلى التطور التاريخي لها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

نظرا لشساعة موضوع التنافسية، تم حصرها في بعض التعاريف والأهداف وكذا الشروط، والتطرق لتنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر.

إن موضوع التأهيل عام وشاسع لهذا حصرنا الدراسة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائرية، بالإضافة إلى التطرق لتجربتي كل من تونس والمغرب.

أما حدود الدراسة التطبيقية:الإطار المكاني (نقصد بها هنا الحدود الجغرافية للعينة محل الدراسة) والتي تمثلت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة التي تنشط في الجنوب الشرقي الجزائري (ولاية ورقلة- ولاية الوادي- ولاية غرداية)، أما الإطار الزمني فهو محدد من الفترة الممتدة من جوان 2014إلى غاية جانفي 2016 بحيث تغطي الدراسة فترة السنة والنصف، وذلك حتى نتمكن من معرفة أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات محل الدراسة والتي تحد من تنافسيتها، وكذا مدى اهتمام المؤسسة بموضوع التأهيل، كما أن هذه الفترة كانت كافية لتحديد عينة الدراسة.

أما الحدود المتعلقة بمعطيات الدراسة : فتشمل الدراسة المعطيات المتعلقة بخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر والتي تنشط في الجنوب الشرقي، وعدد العمال الدائمين فيها، إضافة إلى مستوى رقم أعمالها ووتيرة النمو لديها لتحديد وضعها المالي. إضافة إلى المعطيات المتعلقة بالتنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة، ودراسة متطلبات تأهيلها للرفع من تنافسيتها.

رابعا: أهمية الدراسة:

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة و ذلك ل:

1- الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تنمية و تطوير اقتصاد أي دولة، و الجزائر كغيرها من الدول، تسعى إلى النهوض باقتصادها من خلال تنويعه كونها تعتمد اعتمادا شبه كلي على البترول والذي يشكل خطرا على اقتصاد الجزائر، كونه مورد ناضب، بالإضافة إلى ذلك تقلبات أسعاره في السوق الدولية، ولهذا تعمل الجزائر على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية و تطويرها كونها مورد دائم.

2- الأهمية الكبيرة التي أولتها الجزائر لبرامج التأهيل باعتبارها أداة إستراتيجية لتطوير وتنمية هذا النوع من المؤسسات للرفع من تنافسيتها، و جعلها قادرة على المنافسة محليا ولما لا دوليا أيضا.

3- تعتبر هذه الدراسة مساهمة علمية في بناء الإطار النظري وتدعيمه بالجانب التطبيقي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر.

خامسا: أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف ،هي كالأتي:

1- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر و تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف لديها و تحديد الفرص و التهديدات الموجودة في المحيط الذي تنشط فيه .

2- التعرف على تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما مدى مساهمتها في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي المشهود (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية).

3- محاولة فهم الإطار النظري لعملية التأهيل من خلال تناول المفاهيم ذات الصلة بالموضوع، ومن ثم التعرف على برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عموما والصناعية خصوصا، وأهم النتائج المتحصل عليها، وكذا التعرض لتجربتي كل من تونس والمغرب في هذا المجال.

4- تحديد المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية سواء منها الداخلية المتعلقة بالمؤسسة أو الخارجية المتعلقة بالمحيط الذي تنشط فيه، وما مدى تأثير هذه المشاكل على تنافسية هذا النوع من المؤسسات.

5- التعرف على متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر.

سادسا:المنهج المستخدم والأدوات المستخدمة في البحث:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة سوف نتبع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يستدعي جمع معلومات دقيقة لتسهيل عملية الوصف والتحليل للوصول إلى نتائج دقيقة وهذا في الجزء النظري، أما الجزء التطبيقي فسوف نتبع المنهج السالف الذكر بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على دراسة جزء من الظاهرة (عينة) لتعميم نتائج الدراسة على الظاهرة ككل. وذلك من خلال استخدامنا لمزيج من أدوات الإحصاء الوصفي ممثلة في المتوسطات الحسابية، وكذا معاملات الارتباط، ومعادلة الانحدار المتعدد، لتبيان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر، وذلك بالاعتماد على كل من برنامج excel ، وبرنامج SPSS20 (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية).

سابعا : هيكل البحث

سعيا منا لانجاز هذا البحث وبغية تجسيد الأصالة العلمية المطلوبة فيه، وبهدف التعرف على متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، واختبار فرضيات الدراسة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، تسبقها مقدمة نطرح من خلالها مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع، والإشكالية المطروحة في الدراسة، وتنتهي بخاتمة نخلص من خلالها النتائج التي توصلنا إليها، إضافة إلى جملة من التوصيات، تليها أفاق البحث. وقد تمثلت فصول الدراسة فيما يلي :

الفصل الأول بعنوان **تقديم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الإستراتيجيات الصناعية المتبناة من قبل الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية أيضا، ثم تطرقنا إلى أهم آليات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر، وأخيرا واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر من خلال تقييم وتحليل مؤشرات نموها، ونسبتها إلى إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونسب تمركزها.

الفصل الثاني بعنوان **تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد**، ، من خلال هذا الفصل تم توضيح الإطار النظري لمفهوم التنافسية. ثم تطرقنا إلى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي، الذي جاء نتيجة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية،وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الجزائري عموما، وعلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خصوصا، ثم تناولنا بالأرقام والإحصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث بعنوان **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، بحيث تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري والإيديولوجي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، مفهومه، أهدافه، شروطه،بالإضافة إلى الأسس النظرية لبرامج التأهيل، لنصل إلى مراحل تطبيقه، ثم تناولنا أهم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتبناة من قبل الجزائر، وحصيلة كل برنامج، لنتطرق في الأخير لتجربتي كل من تونس والمغرب في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، والنتائج المحققة في كلا البلدين.

الفصل الرابع بعنوان **دراسة تطبيقية لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر**، قمنا ضمن هذا الفصل بالتعرف على خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة محل الدراسة، ثم بعد ذلك التعرف على أهم المشاكل والتحديات التي تعيق تنافسيتها، وما هي المتطلبات التي يجب توفيرها لتخطي هذه التحديات، وما هي أهم المجالات التي تحتاج فيها المؤسسات محل الدراسة لعملية التأهيل، والتي لها علاقة بتنافسيتها، وكل هذا من خلال اعتماد الاستبيان كأداة من أدوات الدراسة والقيام بالتحليل الوصفي والإحصائي لنتائج الدراسة واختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على معاملات الارتباط، وكذا معدلة الانحدار المتعدد. لمعرفة مدى العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة (المستقلة، والتابعة).

لنختم الدراسة بخاتمة، نستعرض فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، سواء من الجانب النظري أو التطبيقي، بالإضافة إلى جملة من التوصيات والاقتراحات، وأخيرا آفاق البحث.

سابعا:الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طبيعة وخصائص هذا النوع من المؤسسات، وكذا واقعها، والمشاكل التي تتعرض لها ،وسياسات تطويرها والنهوض بها، وهناك أيضا العديد من الدراسات التي تناولت الصناعة وواقعها في الجزائر، الاستراتيجيات الصناعية، ألا أنه وحسب إطلاعنا على الدراسات السابقة وجدنا عدد محدود من الدراسات التي تناولت موضوع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول أولا معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، وكذا التعرف على أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات والتي تحد من تنافسيتها، وبالتالي التعرف على أهم متطلبات تأهيل هذا النوع من المؤسسات.

وفي هذا الصدد نذكر أهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها ولها علاقة بموضوع الدراسة:

1- دراسة أزواو لمياء 2012/2011 أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة بعنوان :

La politique de mise à niveau des PME/PMI Algériennes : objectifs, bilan et perspectif

حاولت الباحثة من خلال دراستها الإجابة على الإشكالية التالية: هل سياسة التأهيل المتبناة من قبل الجزائر كان لها الأثر الإيجابي على تنافسية المؤسسات الجزائرية؟، وللإجابة على هذه الإشكالية استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وهذا من خلال تقسيمها للدراسة إلى أربع فصول تناولت في الفصل الأول الأسس النظرية لمفهوم التنافسية، أما الفصل الثاني فتناولت فيه جميع المقاربات النظرية لعملية التأهيل،لتنتقل للفصل الثالث الذي تناولت فيه التجربة الجزائرية من خلال توضيح جميع استراتيجيات وسياسات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،أما الفصل الرابع والأخير والذي يعتبر الفصل التطبيقي في الدراسة، والذي حاولت فيه الباحثة دراسة أثر برامج التأهيل على تنافسية المؤسسات الجزائرية، وذلك من خلال اختبار صحة أو نفي الفرضيتين التاليتين:

- H_0تنافسية المؤسسات الجزائرية قبل عملية التأهيل تساوي تنافسيتها بعد عملية التأهيل
- H_aتنافسية المؤسسات الجزائرية قبل عملية التأهيل أقل من تنافسيتها بعد عملية التأهيل

وقد اعتمدت الباحثة على التحليل الإحصائي لعينة الدراسة التي كانت تحوي على 67 مؤسسة تنشط في جميع القطاعات، وقامت بالتأهيل، تتكون العينة من 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، و27 مؤسسة كبيرة الحجم، وقد كانت الدراسة في الفترة الممتدة من 1997-2008، معتمدة على معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وباعتبار متغير التنافسية متغير مستقل، استعملت الباحثة لاختبار الفرضيات، ثلاث تقنيات والمتمثلة في اختبار student ، واختبار wilcoxon ، واخيرا نموذج الانحدار المتعدد، وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- أن سياسة الجزائر في تأهيل المؤسسة الجزائرية اعتمدت على عدة برامج، إلا أن هذه البرامج تفتقد لإطار مرجعي، يؤمن لها التواصل والتكامل فيما بينها، كما أن منهجية عمل هاته البرامج غير موحدة ومحددة حسب المنظمات الدولية، كما أنها تفتقد للشفافية والتقارب فيما بينها، مما يضمن لها النجاعة في عملها، وهذا بسبب عدم وجود أهداف محددة وواضحة سواء بالنسبة للدولة أو بالنسبة للمؤسسات المستهدفة.

- بالرغم من كل النقائص الملاحظة، إلا أن تأهيل المؤسسات الجزائرية يبقى ضرورة ملحة للرفع من تنافسيتها، وخاصة بالنسبة للنسيج الصناعي الجزائري، وبالتالي الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل الانفتاح الذي يشهده الاقتصاد الجزائري الذي جاء نتيجة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- إن النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة التطبيقية كلها أثبتت صحة فرضيات الدراسة أي أن:

تنافسية المؤسسات الجزائرية قبل عملية التأهيل تساوي تنافسيتها بعد عملية التأهيل، لأن التغيير الذي أحدثته برامج التأهيل المطبقة على المؤسسات الجزائرية (عينة الدراسة)على تنافسية المؤسسات الجزائرية هو عبارة عن تغيير رمزي فقط.

2- دراسة حسين يحي 2013/2012 أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان بعنوان

قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي

حاول الباحث من خلال دراسته الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القدرات التنافسية لمؤسسات دول المغرب العربي، وكيف يمكن قياس فعاليتها؟ وللإجابة على هذه الإشكالية استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج الاستقرائي، وهذا من خلال تقسيم دراسته إلى قسمين ، قسم نظري والذي يحوي أربعة فصول، تعرض فيه ل: أهمية فهم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما، ثم لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تونس، والمغرب، والجزائر، أما الفصل الخامس فيمثل القسم التطبيقي حيث تعرض فيه لقياس فعالية برامج التأهيل في كل من تونس، والمغرب، والجزائر،وذلك من خلال إعداد جداول تمثل قياس لبرامج التأهيل والتعليق عليها، وقد توصل الباحث إلى أهم النتائج التالية:

- ضعف أداء الجهات المكلفة بالإشراف وتسيير برامج التأهيل وعدم إشراكها لجهات أخرى كالجمعيات المهنية المتخصصة بشكل فعال كي تساعد في التسريع بولوج المؤسسات في عملية التأهيل (حالة المغرب والجزائر)، لخلق نوع من المنافسة بين الهيئات ذات الصلة ببرامج التأهيل.
- غياب لقاعدة بيانات وإحصائيات رسمية دقيقة حول برامج التأهيل(حالة الجزائر)، والتي تعيق كل محاولات التقييم الجادة الرامية لمساعدة وتوجيه السلطات العمومية المكلفة بوضع إستراتيجية التأهيل وتنفيذها.
- ضعف المساعدات المالية يؤدي إلى عزوف المؤسسات عن الإقدام على عمليات التأهيل كونها لا تساعدها في التخفيف من العبء المالي المتراكم لهذه المؤسسات.
- ضعف الروابط بين المؤسسات والبنوك، هذه الأخيرة التي لا زالت لم تقم بدورها الحقيقي في تمويل الاستثمار وإنشاء مؤسسات بسبب عدم وجود ضمانات كافية.

- وجود عدد مرتفع من المؤسسات تتخلى عن برامج التأهيل عند بدايته أو في مرحلته الأولى خصوصا، بسبب طول المدة المرتبطة بالدراسة وصرف المنح، مما يطرح مشاكل إعادة التقييم أو بروز تكنولوجيا جديدة يدفع بالمؤسسات المعنية إلى الرغبة في الحصول عليها بدلا من سابقاتها(حالتي المغرب والجزائر).
- سياسة تأهيل المؤسسات الصناعية هي عملية مستمرة ومتجددة وهذا ما يجعل من المؤسسات تسعى إلى تحسين أدائها عبر الزمن ، ولا تعتبر التأهيل رزمة يمكن اكتسابها بل هو نسق ونظام يتم انتقاؤه والتدريب عليه، وهذا ما يدفع من جهة أخرى بالسلطات العمومية إلى القيام بوظائف جديدة تشمل الإبداع وإعادة الهيكلة للانتقال إلى التسيير الحديث بالرغم ما يرافق ذلك من مشكلات تتعلق بالتأقلم والتحول والتكيف.

3- دراسة منى بن رجب 2009 أطروحة دكتوراه، جامعة باريس، بعنوان:

L'impact de l'ouverture sur la performance des entreprises : L'exemple Tunisie

لقد حاولت الباحثة من خلال دراستها الإجابة على الإشكالية التالية: كيف أثر الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته تونس منذ بداية تسعينيات القرن الماضي على إنتاجية المؤسسات الصناعية التونسية؟ وللإجابة على هذا التساؤل استخدمت الباحثة الأسلوب الوصفي، والأسلوب القياسي، حيث قسمت دراستها إلى جزئين الأول تعرضت فيه إلى الإطار العام الاقتصادي والقانوني الذي يحكم المؤسسات الاقتصادية عموما في تونس، ثم تعرضت إلى القطاع الصناعي في تونس، وبالأخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخيرا لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تونس. أما الجزء الثاني فتناولت فيه تأثير الانفتاح لاقتصادي على المؤسسات الصناعية بتونس، حيث أن الباحثة اعتمدت في دراستها على إحصاءات المعهد الوطني للإحصاءات في الفترة الممتدة من1998 إلى2003 ،حيث أن عينة الدراسة كانت تضم 114 مؤسسة صناعية،70 % من عينة الدراسة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وذلك لإثبات أو نفي الفرضية التالية: يوجد علاقة إيجابية بين أداء (الإنتاجية) المؤسسات الصناعية وبين عملية التصدير. وقد توصلت الباحثة من خلال دراستها إلى النتائج التالية:

- النتيجة الأولى تؤكد افتراض قياسيا أن الشركات الأكثر إنتاجاً فقط هي التي ستدخل أسواق التصدير.
- أما النتيجة الثانية فهي وجود تأثير سلبي على نمو إنتاجية المؤسسات الداخلة إلى أسواق الدولية (المصدرة) في فترة الدراسة.

4- دراسة محمد زوزي 2010/2009 أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة ، بعنوان:

تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة حالة ولاية غرداية–

حاول الباحث من خلال دراسته الإجابة على الإشكالية التالية: هل استطاع القطاع الخاص الصناعي في الجزائر أن يساهم في عملية التنمية الاقتصادية، وأن يكون داعما للقطاع العام ومكملا له ، وفق ما خطط له من طرف صانعي القرار في الجزائر في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الجزائر وفي العالم ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي، بالإضافة إلى منهج تحليل

المضمون، وهذا من خلال تقسيم دراسته إلى قسمين ، قسم نظري تعرض فيه لكل من : استراتيجيات التصنيع، الخصخصة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم إلى برامج التعديل الهيكلي، وقسم تطبيقي تعرض فيه للقطاع الصناعي الخاص بالجزائر مركزا على منطقة غرداية ، وقد توصل إلى النتائج التالية:

أن القطاع الصناعي الخاص بالجزائر يعد بعيدا عن الدور المنوط له في عملية التنمية ، وذلك بسبب عدم ارتياحه للقيادة السياسية ، ويرجع هذا إلى التعقيدات الإدارية التي تصاحب إنشاء المشاريع الاستثمارية الخاصة، بالإضافة للكم الهائل من القوانين والتشريعات الغامضة، كما أن القطاع الصناعي الخاص مازال يركز استثماراته في قطاع الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، أو في القطاعات ذات الربحية السريعة، ولا يعمل ضمن إستراتيجية وطنية شاملة.

5- دراسة يوسف حميدي 2008/2007 أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، بعنوان:

مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة

يهدف الباحث من خلال دراسته إلى تسليط الضوء على كيفية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الاقتصادية الجديدة خاصة بعد دخول الجزائر في اتفاق الشراكة الأوربية،والدخول المرتقب للجزائر لمنظمة التجارة العالمية،ودراسة إمكانية تدويل نشاط هذا النوع من المؤسسات ، وهذا من خلال دراسة ميدانية قام بها الباحث لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكون من 60 مؤسسة ص و م ، وهذا من خلال طرح استبيان يحوي جانب تم تحليله تحليلا وصفيا لمعرفة الخصائص التي تشترك فيها عينة الدراسة ،ثم قام بالتحليل القياسي من خلال طريقتين الأولى هي التحليل العاملي التميزي (AFD) والثانية التحليل لمركبات أساسية(ACP) ، وقد توصل الباحث في دراسته إلى أن كل من حجم المؤسسة ومستوى نضجها عوامل لإمكانية تدويلها وتحديد سلوكها تجاه العولمة، إذ أن سلوك المؤسسة تجاه العولمة عبارة عن دالة في حجمها ومستوى نضجها، و العلاقة هي علاقة طردية بين المتغير التابع (إمكانية التدويل) والمتغير المستقل (الحجم ومستوى النضج)، فكلما زاد حجم المؤسسة كلما زادت العوامل التي تحدد سلوكها اتجاه العولمة.

كما توصل الباحث باستخدامه لطريقة التحليل العاملي المميز، إلى وجود مجموعتين من المؤسسات و هما: مؤسسات غير قابلة للتدويل و مؤسسات قابلة للتدويل. و كانت العوامل التي فصلت بين هاته المؤسسات هي: المستوى التكنولوجي المستخدم ونوعية التنظيم الذي اعتمدته المؤسسة.

6- دراسة فرحات غول 2006/2005 أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، بعنوان:

مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية *(حالة المؤسسات الجزائرية)*

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي المؤشرات أو العناصر أو المهارات والمزايا التنافسية التي من شأنها أن تسمح للمؤسسات من تنمية تنافسيتها محليا وعالميا ومنه ضمان البقاء والاستمرار والنمو في سوق تميزه المنافسة الشرسة على الصعيد العالمي؟،وللإجابة على هذه الإشكالية

استعمل الباحث الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي، حيث قسم دراسته لسبعة فصول،منها خمسة فصول عامة تتحدث عن العولمة والتنافسية ومختلف مؤشراتها،بينما الفصلين الأخيرين فخصصهما لدراسة حالة الجزائر، وذلك بدراسة مؤشرات انفتاح السوق الجزائرية وتنافسية المؤسسات الجزائرية في ظل العولمة الاقتصادية.

وقد توصل الباحث إلى أهم النتائج التالية:

في إطار البحث عن تنمية تنافسية الاقتصاد بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة،عمدت الحكومات الجزائرية المتعاقبة إلى سلسلة من الإصلاحات ،بحثا عن التكيف مع المتغيرات العالمية المعاصرة والتي على رأسها العولمة الاقتصادية،إلا أن نتائج الإصلاحات كانت سلبية وهو ما يلمسه الجميع من خلال عدم تحسن أو ضاع مؤسساتنا واقتصادنا،حيث لم ترق مؤسساتنا إلى المستوى المطلوب في عصر العولمة الاقتصادية وما تفرضه من أسلحة جديدة للتنافس(تكلفة،إبداع،جودة،تنظيم،موارد بشرية،تسويق،تمويل...)،كل هذا قلل من حظوظ نجاح مؤسساتنا في اقتحام الأسواق العالمية،بل حتى الدفاع عن مكانتها في السوق المحلي، ومن بين المحاولات الجديدة التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية في محاولتها تنمية تنافسية المؤسسات الاقتصادية،سعيا منها لمسايرة تيار العولمة والمنافسة العالمية،نجد ما اصطلح على تسميته " برنامج التأهيل"،الذي ينص على حتمية تأهيل البيئة الخارجية للمؤسسة والبيئة القطاعية والمؤسسة ذاتها،أو بعبارة أخرى توفير الظروف والمناخ المناسب لنجاح المؤسسات وتطوير قدراتها التصديرية.

7- دراسة لخلف عثمان 2004/2003 أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، بعنوان:

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها– دراسة حالة الجزائر–

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: هل يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب الدور الاقتصادي الحقيقي لها وتبرز مكانتها في ظل المتغيرات العالمية، خاصة مع السياسة الخاصة بالمعاملة التفضيلية والحوافز والتسهيلات الممنوحة؟.

وذلك من خلال محاولته الربط بين الإطار النظري الذي تطورت فيه هـــذه المؤسسات منذ القرن السابع عشر، عصر المنظم، إلى عصر العولمة الاقتصادية، و إظهار واقـــــع هذه المؤسسات في اقتصاديات مختلف البلدان، المتقدمة منها أو النامية، مع التركيز على الواقع الجزائري.

كما حاول من وراء بحثه التقريب بين ما يجري في بعض البلدان التي سبقت الجزائر في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الإجراءات في إنعاش هذا القطاع في الجزائر ، وهذا بإتباع المنهج التاريخي التحليلي، ولقد توصل إلى النتائج التالية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا بذاته، بفضل خصائصه وسماته التي تميزه عن المؤسسات الكبيرة ومختلف الأشكال التي يأخذها ، حيث أنه منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول عامة و دول النامية خاصة، كما أن الباحث توصل إلى أن للتحولات الاقتصادية وما صحبه من عولمة للاقتصاد أثرا إيجابيا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن إستراتيجية التنمية المتبعة في

الجزائر عائقا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أثرت تأثيرا إيجابيا على ظهور وتطور هذا النوع من المؤسسات ، كم أن تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دون المستوى المنتظر منه .

8- دراسة سمير بوختالة ، 2011/2010 ، رسالة ماجستير، جامعة تيارت، بعنوان:

دور و أهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة على ضوء قطاع الحديد والصلب (مركب الحجار)– 2001-2009.

جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية : ما هو الدور الذي تؤديه الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟ وللإجابة على هذا التساؤل تطرق الباحث لكل من التنمية الاقتصادية والتصنيع، بالإضافة إلى جميع مراحل السياسة الصناعية في الجزائر ،وأخيرا للآثار التنموية لقطاع الحديد والصلب على الاقتصاد الوطني، كدراسة حالة لمركب الحجار، وقد توصل الباحث للنتائج التالية:

أن مساهمة القطاع الصناعي ضعيفة في تكوين الناتج الداخلي الخام وخاصة خارج المحروقات كما تبقى الصناعة الإستخراجية هي المسيطرة على النشاط الصناعي في الجزائر، ولم تحظ صناعة الحديد والصلب التي تمثل الصناعة التحويلية إلا بالجزء القليل مما أدى إلى ضعف نتائجها المحققة وبقي قطاع المحروقات هو العمود الفقري في الصناعة الجزائرية، رغم أن القطاع الصناعي قد عرف إستراتيجية إنعاش في محاولة لإعادة الاعتبار للقطاع الصناعي وإعادة تنظيمه لكي يلعب الدور المنوط به ، لكن المشكل الذي يبقى مطروح هو تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات،حيث لم تستطع الدولة رغم كل المحاولات أن تصل إلى اقتصاد متنوع يضمن لها التنمية الاقتصادية .

9- دراسة غنية العيد شيخي 2009 ، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، بعنوان:

دور الشراكة الأورو–متوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية -دراسة حالة في الجزائر-

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف يمكن أن تُسهِم الشراكة الأورو–متوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وهل تعد هذه الشراكة وسيلة فاعلة لتأهيل هذه المؤسسات؟ وما مدى انعكاس ذلك على التجارة الخارجية؟، للإجابة على هذه الإشكالية اتبعت الباحثة كل من المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي، وذلك بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، الأول بعنوان أسس الشراكة الأورو–متوسطية وعلاقتها بالاقتصاد الجزائري وذلك بدراستها لمسار برشلونة للشراكة الأورو–متوسطية :أسسها، وأبعادها، وأهدافها بالنسبة لدول الاتحاد والشركاء المتوسطيين، وانعكاسات اتفاقيات الشراكة على اقتصاديات هذه الدول عموما وعلى الاقتصاد الجزائري خصوصا، أما الفصل الثاني

فجاء تحت عنوان :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها الاقتصادية، فقد تم التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ومن ثم تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما الفصل الثالث والأخير فيتناول آليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وانعكاسها على التجارة الخارجية.

10- دراسة هواري خثير،2009 ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، بعنوان:

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

حاول الباحث من خلال دراسته التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والقيام بتشخيص للبيئة التي تعمل فيها هذه المؤسسات، ثم تطرق الباحث للآليات التي توفرها الدولة للنهوض بهذا القطاع و خصوصا برامج التأهيل ، وقد توصل الباحث إل النتائج التالية:

أصبح هذا القطاع يحتلّ مكانة متنامية في الاقتصاد العالمي ويشكّل الهيكل العظمي لكثير من الدول النامية، وخاصة الجزائر.

وحتى يكلل مشروع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنجاح يجب وضع الخطة التنموية في إطار تحكم جيد في مجموعة مقومات المنافسة العالمية المتمثّلة في الإدارة والتكنولوجيا وجودة المنتجات، ويجب توطيد العلاقة بين منشأة العمل الصناعي وهياكل التعليم العالي ومراكز البحث التطبيقي باعتبار هذه الأخيرة مصادر هامة لاستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية.

11- دراسة قويقح نادية،2001 ،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، بعنوان:

إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية– حالة الجزائر–

قامت هذه الدراسة بتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إظهار أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها، وتجعلها قطاعا تركز عليه غالبية الدول المتقدمة منها أو النامية في عملية التنمية، ، لهذا قامت الباحثة بالتركيز على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ، فتوصلت إلى أن التمويل يعتبر أهم مشكل يواجه مؤسسات هذا القطاع وأكبر العراقيل التي تحد من فاعليته وبقائه، وذلك بتطرقها إلى بعض التجارب الدولية التي بينت بأن الاهتمام بعملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مؤسسة تمويلية خاصة بها، يظل أحد أهم العوامل المساعدة على النهوض بهذا القطاع ،كما أظهرت هذه الدراسة ، بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني، لذا عمدت الدولة إلى إنشاء مؤسسات دعم مهمتها تقديم الدعم لهذا النوع من المؤسسات ،و تنمية هذا القطاع ليبقى الضمان الوحيد لتحسين نمو الاقتصاد الوطني وإنعاشه.

12- دراسة أكسمبري عامر لمناصرة 1997 ، رسالة ماجستير، جامعة الأردن، بعنوان :

المشكلات التي تواجه المؤسسات الصناعية الصغيرة في الأردن وأثرها على أدائها

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على خصائص المؤسسات الصغيرة في الأردن ، وكذا التعرف على المشكلات التي تواجه المؤسسات الصناعية الصغيرة في الأردن في شتى المجالات : الإدارية، المالية، التسويقية ،وكذا مشكلات البيئة الخارجية، ومن ثم التعرف على تأثير هذه المشكلات على أداء المؤسسات الصناعية الصغيرة في الأردن، وقد شملت الدراسة على عينة من 93 مؤسسة صناعية صغيرة تستخدم من05 إلى19 عاملا، وذلك بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام 1994 .

وقد توصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة بين المشكلات الإدارية مجتمعة وأداء المؤسسات الصناعية الصغيرة في الأردن ، إلا أن هذه العلاقة ضعيفة ، في حين أن هذه المشكلات منفردة لا تؤثر على أداء هذه المؤسسات.
- وجود علاقة بين المشكلات المالية مجتمعة وأداء المؤسسات الصناعية الصغيرة في الأردن ، في حين أن هذه المشكلات منفردة لا تؤثر على أداء هذه المؤسسات، ماعدا الضريبة.
- وجود علاقة قوية بين المشكلات التسويقية مجتمعة وأداء المؤسسات الصناعية الصغيرة في الأردن ، في حين أن هذه المشكلات منفردة تؤثر على أداء هذه المؤسسات أيضا.
- وجود علاقة بين مشكلات البيئة الخارجية مجتمعة وأداء المؤسسات الصناعية الصغيرة في الأردن ، إلا أن هذه العلاقة ضعيفة ، كما أن هذه المشكلات منفردة تؤثر على أداء هذه المؤسسات.

تاسعا: صعوبات البحث

لقد تعرضنا إلى جملة من الصعوبات أثناء إعدادنا للدراسة، نذكر أهمها شح الكتب التي تناولت موضوع التأهيل بإسهاب، صعوبة جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، وكذا الخاصة ببرامج التأهيل، خاصة بالنسبة للنتائج المحققة، بالإضافة لتعدد المصادر، واختلاف وتضارب المعلومات فيما بينها، وكذلك صعوبة تجاوب رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة (عينة الدراسة) مع أسئلة الاستبيان.

الفصل الأول:

تقديم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

تمهيـــــــد:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي لدول العالم، خاصة الدول النامية وذلك بالنظر لمزاياها وخصائصها، كتوفيرها لمناصب الشغل والمساهمة الفعالة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة وتحسين مستوى الصادرات.....

في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية المعاصرة، اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق ،وقد شرعت منذ بداية تسعينيات القرن الماضي في تغييرات اقتصادية هامة وذلك بتبنيها لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وعمدت بذلك إلى تنفيذ عدة سياسات مالية واقتصادية في مجالات التنمية.

ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعية خصوصا أحد أهم القطاعات التي أولتها الدولة اهتماما بالغا ومتزايد لتطويره، إدراكا منها بالدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني،وكذا بناء قاعدة اقتصادية لا تعتمد بالدرجة على البترول الخام.

وقد أتى هذا الفصل للتعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر من خلال تعرضنا إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإستراتيجيات الصناعية في الجزائر

المبحث الثاني: آليات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

المبحث الثالث:واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية في الجزائر

المبحث الأول: الإستراتيجيات الصناعية في الجزائر

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعا اقتصاديا صعبا،حيث تكثر فيه البطالة ومظاهر الفقر وكذلك التبعية الاقتصادية للمستعمر، وأمام هذه الوضعية المتدهورة بادرت الجزائر باتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية وقطاعاتها، و كان ذلك من خلال تسطير الخطوط العريضة للتنمية والتي يحتل فيها التصنيع مكاناً مركزياً من اجل بناء اقتصاد وطني قوي معتمدين آنذاك على النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي، ثم بعد ذلك كان التوجه التدريجي نحو الانفتاح و اقتصاد السوق.

أولا:لمحة تاريخية حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الاقتصاد الجزائري

تعود نشأة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث لعبت دورا فرعيا للشركات الاستعمارية الكبرى، وابتداء من العام 1958 وفي إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة ، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات و الفوائد إلى اقتصاديات البلد المستعمر، وغداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا **مهملا** ، مكونا في أساسه من صناعات استخراجية ومن فروع صناعات استهلاكية صغيرة ومتوسطة تتمركز في المدن الكبرى والمناطق العمرانية. وقد قامت مديرية الإحصائيات التابعة لوزارة المالية والتخطيط الجزائرية سنة 1964 بتصنيف المؤسسات حسب حجمها، وقد توصلت إلى المعطيات وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم(1-1): تصنيف المؤسسات حسب حجمها سنة1964

عدد العمال	عدد المؤسسات
من 1إلى 9 عمال	411
من 10إلى 19 عمال	298
من 20إلى 49 عمال	300
من 50إلى 99 عمال	195
من 100إلى 499 عمال	253
من 500عامل فأكثر	148
المجموع	1605

المصدر :محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي :مثال الجزائر، الجزائر،1990، ص 363.

أحدث مغادرة ملاك هذه المؤسسات أثرا كبيرا على الاقتصاد الوطني، بحيث تركوا فراغا كبيرا، وفي إطار قرارات مارس 1963 ، ما كان على العمال إلا أن يبادروا في إعادة تشغيلها، وأمام هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية وقطاعاتها، وقد كان ذلك من خلال البرامج والمواثيق حيث سطرت الخطوط العريضة للتنمية والتي نجد انعكاسا لها في المخططات المتتالية التي يحتل فيها التصنيع مكاناً مركزياً من اجل بناء اقتصاد وطني قوي معتمدين آنذاك على النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية المرغوبة.

وقد اختارت الجزائر الصناعات القاعدية كنموذج للتنمية لما تمتاز به من توفير الفائدة، و لهذه الصناعات ترابط خلفي وأمامي وهي تسمح بدفع عجلة الاستثمارات والتي من شأنها أن ترفع إنتاجية القطاعات الأخرى المتعددة وهي تتطلب رأسمال مكثف، وتسمح الإنتاجية التي يوفرها العامل الواحد بإنشاء فائض اقتصادي و توفير رأسمال، و على العموم هذه الصناعات تضمن تنمية مستقلة على المدى الطويل بالنسبة للاقتصاد الوطني [4].

وبالتالي سوف نحاول التطرق إلى تطور مثل هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الوطني الذي مر بوجهتين أساسيتين هما[5]:

- الأول كان ينظر للمؤسسات ص و م ص كقطاع مكمل وتابع للقطاعات القاعدية وتشمل مرحلة السبعينيات.
- الثاني ويرى المؤسسات ص و م كأداة وأسلوب بديل للصناعات التي كانت قائمة، وكأداة لعملية التنمية الاقتصادية.

1-1- الفترة ما بين 1967-1979:

لقد اشتملت الإستراتيجية التي اختارتها الجزائر خلال المخططات التنموية المتتالية: المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 ، المخطط الرباعي الأول 1970-1973، المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 [6]، تمثلت الأهداف العامة فيما يلي:

---

[4] سمير بوختالة، بتصرف، دور و أهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة تيارت،2011، ص45.

[5] عثمان بوزيان، بتصرف، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر متطلبات التكيف وآليات التأهيل، مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، شلف 2006 ،ص 768.

[6] للاطلاع أكثر على المخططات يمكن الرجوع للمراجع التالية:

- F..Z. OUFRIHA, A.DJEFLAT : industrialisation et transfert de technologie dans les pays en développement, le cas de l'Algérie, Alger, 1986 . PP 111-116.
- Abderrahmane .Mebtoul : évolution des structures de l'économie Algérienne 1967-1980, Hydra, Alger : Office des publications universitaires ,1981 , PP81-88.

– التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي للتوصل إلى الاستقلال الاقتصادي.

– تحقيق الرفاهية الاجتماعية عن طريق امتصاص البطالة، و التوجه نحو الداخل.

أما نموذج التصنيع في الجزائر فقد تمثل في مفهوم أو نظرية الصناعات المصنعة المستوحاة من تجربة الاتحاد السوفياتي آنذاك، والتي تعتبر نظرية مفسرة للنمو الاقتصادي [7]، ومحور هذه الإستراتيجية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، والذي حدد نموذجه الاقتصادي الفرنسي "ج.د.دبرنيس " اعتمادا على نظرية أقطاب النمو، حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو باعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام والى الخلف، ويعني بالصناعات المصنعة الصناعات الفولاذية والصناعات الميكانيكية والصناعات الهيدروكربونية، والكيميائية والبتروكيمياوية [8].فسياسة التخطيط المنتهجة إذن ركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود ، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة les industries entraîner ، والجدول الموالي يوضح نسبة الانجاز في وحدات صناعات الإنتاج المحلية لسنة 1978.

الجدول رقم (1–2):نسب الإنجاز في وحدات صناعات الإنتاج المحلية سنة 1978

نوع الصناعات	عدد المشاريع المسجلة	عدد المشاريع المنجزة	نسبة الانجاز%
مواد البناء	268	33	12
الصناعات المعدنية	84	14	17
الخشب والورق	75	22	29
الخشب والورق	32	2	6
الصناعات الغذائية	19	8	42
الصناعات التقليدية	72	51	70
الخدمات الحرفية	50	4	8
الكيميائية الصغيرة	11	-	-
السياحة المحلية	133	10	4.5
المجموع	744	144	19

المصدر :محمد بلقاسم حسن بهلول،المرجع السابق،ص 371.

[7] ATHMEN CHERIET, mondialisation et stratégies industrielles : CAS DE L'ALGÉRIE, thèse de doctorat, non publie, Université Mentouri Constantine, 2007,p 82.

[8] محمد زوزي،تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة ورقلة،2010،ص22.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات ص و م التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام 1966، وموجهة حسب الأهداف العامة لعملية التنمية، حيث أن هذا الأخير أقر أهمية اعتماد المشاريع الخاصة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات لكن سرعان ما حلت هذه اللجنة سنة1981، واعتبرت المؤسسات ص و م كمكمل للقطاع العام الذي يرجع له الدور المحرك في سياسة البلاد الاقتصادية التنموية، فخلال هذه الفترة لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا القطاع الخاص كما أن دورها كان غير واضح ضمن التشريعات الجزائرية[9].

بالرغم من أن هذه المرحلة شهدت إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، بالنحو الذي يضمن استقلال القرار السياسي والاقتصادي معا، وبالتالي محاولة التخلص من القيود الموروثة عن الاستعمار، وذلك باسترجاع الأملاك الوطنية وخاصة الصناعية عن طريق حركة إعادة التأميم، وبناء قاعدة صناعية للانطلاق في تنمية أوسع وأعمق. ولقد حظي القطاع الصناعي بالأولوية على باقي القطاعات الأخرى.

إلا أن هذه الفترة شهدت بعض السلبيات تمثلت أهمها في تهميش وإهمال القطاع الخاص والاعتماد على القطاع العام، بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع المحروقات أكثر وذلك على حساب باقي الصناعات الثقيلة منها وكذا الخفيفة والمتوسطة، وكل هذا أدى إلى ضرورة إعادة النظر في التوجهات الاقتصادية للدولة، مع حتمية البدء في عملية الإصلاح وذلك ابتداء من سنة 1980.

1-2- الفترة ما بين 1980-1989:

لم يتسن لقطاع المؤسسات ص و م خاصة الصناعية منها خلال المرحلة السابقة، أن تحقق الأهداف المنتظرة منها في إطار سياسة التصنيع العامة و المخططات التنموية ، فقد ظلت أبعادها محدودة، ومساهمتها ضعيفة في الاقتصاد الوطني عموما.

وبهذا ظهر تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح ، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات ص و م كتوجه جديد وبديل، ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي كان يهدف لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية للبلاد

[9] عثمان بوزيان، مرجع سابق، ص771.

على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات ص و م ، والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين، وذلك من خلال المحاور الكبرى التي نذكر أهمها [10]:

– مواصلة بناء الاقتصاد الوطني.

– ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين اعتماداً على الإنتاج الوطني من خلال الحرص على ملائمة جهاز الإنتاج مع احتياجات السكان وخاصة الصناعات الخفيفة.

– تعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية باعتماد سياسة الاستثمار الرأسي في القطاع الإنتاجي الصناعي بدلاً من التوسع الأفقي.

– ضمان دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في التوازنات العامة للاقتصاد، وتحقيق التكامل بين الفروع الصناعية من جهة والقطاعات الأخرى من جهة ثانية.

– إعادة هيكلة وتنظيم قطاعات الاقتصاد الوطني (المزارع والمؤسسات الاقتصادية) بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية والتحكم الأفضل في التسيير.

ليأتي بعدها المخطط الخماسي الثاني 1985– 1989، والذي أتى بعد أربع مخططات تنموية منذ دخول الجزائر عهد التخطيط سنة 1967، وتكميلا للمخطط الخماسي الأول ليتكفل بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسطرة لهذه الفترة، غير أن هذا المخطط أحيطت به ظروف صعبة أكثر شدة من التي أحاطت بالمخطط السابق، وهذا بسبب ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1986 والمتمثلة في انخفاض أسعار البترول الذي أثر بشكل كبير على مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، مما دفع الدولة إلى تدعيم احتياجات التنمية الاقتصادية بما يتلاءم مع مستوى الموارد الوطنية المتاحة [11]، وتضمن هذا المخطط أهداف صناعية والتي تتمثل أهمها في:

- إكمال البرامج الصناعية الباقية من المخطط السابق.
- القيام ببرامج صناعية معتبرة في مجالات تدعيم الفلاحة والتهيئة العمرانية و الإقليمية، لتغطية الاحتياجات الغذائية والصحية، وتثمين الصناعة التحويلية المرتبطة بإنتاج سلع التجهيز والاستهلاك.
- إبقاء القطاع الصناعي القطاع الرئيسي لجميع وسائل الدفع الخارجية، وهذا بتحرير صادرات الجزائر من المحروقات ومحاولة تنويع هيكل الصادرات ليشمل صناعات أخرى.

---

[10] وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الأول، (1980-1984)،ص .ص 30- 31.

[11] حسن بهلول محمد بلقاسم ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ج1 ، 1993، ص 136.

– اختيار برامج استثمارية صناعية تراعي الإمكانيات المالية والتقنية للجزائر لتفادي البرامج التي قد تعجز عن تنفيذها مالياً وفنياً أو تواجه فيها مشاكل في التسيير.

– تطوير استخدام الطاقات الإنتاجية وهذا بتجديد وسائل العمل وتحسين طرق التسيير من اجل رفع معدلات الإنتاجية.

لقد ارتفع معدل التشغيل خلال هذه الفترة، بحيث انتقل العدد الإجمالي من 1,7 مليون عامل إلى 2,8 مليون سنة 1987، وفي القطاع الصناعي انتقل من 123 ألف عامل إلى 430 عامل خلال نفس الفترة[12] . أما بالنسبة للاستثمار الوطني الخاص فقد تميز بتدخله الحذر التكتيكي في النشاط الاقتصادي وقد قدرت مساهمته في القيمة المضافة بـ 30 % سنة 1982 ، ومع منتصف الثمانينات بدأ التوجه الفعلي نحو الاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في الحياة الاقتصادية بإصدار قانون متعلق بالاستثمارات الوطنية الخاصة (21-08-1982) ، وإنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص و متابعته و تنسيقه سنة 1983 [13]، بالإضافة إلى لذلك قامت الدولة الجزائرية بإجراء عملية تقييم للفترة السابقة والتي أكدت على وجود عراقيل خاصة في جانب التسيير، والتي لابد من مواجهتها بإصلاحات وهو ما باشرته بالفعل في المخطط الخماسي الأول الذي اعتبر أنّ إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها التخلص من المركزية، و البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة، لكن لم تجد الإصلاحات الهيكلية والمالية، واستمر تراجع الاقتصاد الوطني خاصة مع أزمة 1986 وهو ما أدى بالحكومة للعمل على إعطاء مسيري المؤسسات حرية اتخاذ القرارات والمبادرة وفق ما تمليه قواعد التجارة و ميكانيزمات السوق، وهو ما استلزم مراجعة أخرى للتنظيم الاقتصادي على أساس منهج جديد يعتمد على مبدأ لامركزية التسيير.

لكن بالرغم من الدفع الذي أعطته هذه الأطر و الإجراءات القانونية لتنمية الاقتصاد الوطني عموما، والقطاع الصناعي خصوصا بما في ذلك المؤسسات ص و م الخاصة ، إلا أنها غير كافية في ظل عدم تكيف المحيط الاقتصادي تكيفا أمثل لظهور قطاع خاص مؤهل.

[12] محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، الجزائر، 1999، ص 107.

[13] عثمان بوزيان، مرجع سابق، ص770.

1-3- الفترة من 1990 إلى يومنا هذا :

إن التوجهات المتبناة مع بداية عشرية التسعينات أخذت بتنمية وتطوير قطاع المؤسسات ص و م كأهم فصل من فصولها، وذلك باتخاذ قرارات حاسمة في شأن القطاع الخاص، وقد ظهر ذلك جليا على مستوى السياسة العامة للتنمية المتبعة و أهدافها المؤكد عليها خاصة في أفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية متوسطة الأمد ، وبرامج الحكومات المتعاقبة وقد تلخصت في جملة من الاقتراحات كان يهدف من خلالها إلى معالجة علاقة قطاع المؤسسات ص و م والإستراتيجية الجديدة للتنمية، وذلك في ظل الإفرازات المتراكمة للمراحل السابقة :

- استحالة مواصلة الدولة للتدعيم المالي للاقتصاد .
- الفشل في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية ،كالتبعية و التدهور المالي للمؤسسات.
- عدم تحقيق التكامل الاقتصادي .

وقد اعتبرت فترة التسعينيات الفترة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات ص و م وذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه القطاع، وقد مست هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التالية[14]:

1- قانون الخوصصة[15]والشراكة، فالأول يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، فصدر بشأنه قانون عام 1995 ثم عدل بقانون آخر سنة 1997 ، أما الثاني فكان أهمه اتفاقات التعاون و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي وقع سنة 1998 .

2- النظام المصرفي من خلال الإجراءات المتخذة ابتداء من العام 1992 الهادفة إلى تحرير عمل البنوك ،وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص وتخفيض أسعار الفائدة ابتداء من العام 1998.

3- التشريعات الجبائية شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات 1992 و1997و1998، حيث تضمنت امتيازات لإنشاء مؤسسات ص و م وتدابير تشجيعية من خلال تقديمها لإعفاءات كلية وجزئية.

4-السياسة الجمركية التي أبدت من جانبها تجاوبا وذلك في إطار تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل المعاملات المالية وفتح السوق الجزائرية على الخارج للقطاع الخاص خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الجزائري اليوم (وهذا ما سوف نتطرق له في الفصل الموالي).

---

[14] عثمان لخلف، بتصرف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه ،غ منشورة، جامعة الجزائر، ، 2004 ، ص 133.

[15] تعريف صندوق النقد الدولي: " الخوصصة تعني زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة أو ملكية الأنشطة و الأصول التي تسيطر عليها الحكومة و تمتلكها "

5- إنشاء سوق مالية(بورصة) لتبادل الأوراق المالية ،فقد أنشئت لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-10 بتاريخ 1993/05/23 إلا أن تعيين أعضائها تم بتاريخ 1995/12/27، كما أن التنصيب الرسمي لم يتم إلا في غضون شهر فيفري 1996، بهدف العمل على تنظيم و تنمية سوق رأس المال و مراقبة قيام هذا السوق بوظائفه و توجيه رؤوس الأموال المتاحة للمشاركة في التنمية الاقتصادية [16].

6-إنشاء مصالح وزارة منتدبة لدى وزارة الاقتصاد سنة 1992، ثم إلى تنصيب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية 1994 بكافة الصلاحيات[17] . والتي أصبحت وزارة قائمة تسهر على تنمية وتطوير هذا هذا القطاع، وفي سنة 2010 ألحقت شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة من أجل تكثيف النسيج الصناعي باعتباره البديل الأحسن للخروج من اقتصاد النفط، وأصبحت تسمي بعد ذلك بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والتي تسند إليها المهام التالية حسب ما جاء في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي2000/190 المؤرخ في 2000/7/11 [18]:

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها.
- ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها.
- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد إستراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية المناولة.
- التعاون الدولي والجهوي في مجال المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج والخدمات.
- تحسين القدرات التنافسية محليا و عالميا و تطويرها.

لتضم الوزارة أخيرا إلى وزارة الصناعة والمناجم، وذلك بغية النهوض بالقطاع الصناعي وتطويره، ليكون قادرا على أداء الدور المناط له.

---

[16] الزين منصوري،آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، غ منشورة ، جامعة الجزائر، 2005، ص 130.

[17] Ahmed Ramzi Siagh , contribution du profil entrepreneurial à la réussite de l'entreprise : étude empirique des cas des entreprises de Ouargla,Thèse de magistère non publie, université de Ouargla 2002, P 43.

[18] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، قانون الاستثمار، المرسوم التنفيذي2000/190 المؤرخ في 2000/7/11، العدد 42 ، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ16 /07/ 2000، ص6.

7-إصدار قانون النقد والقرض في 04 أفريل 1990 [19]، والذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد والقرض بتوجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي بالإضافة إلى تشجيعه للاستثمار الأجنبي (في كل المجالات) إضافة إلى منحه المساواة في المعاملات بين المؤسسات العمومية والخاصة وإعطاء الأولوية الأكبر للمشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاستقرار، حيث يمكننا تلخيص أهم النقاط التي جاء بها هذا القانون فيما يلي:

- تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية و تركيز السلطة في بنك الجزائر و مجلس النقد والقرض
- فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة ، خصوصا و أن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق هذا الأخير الذي يرغمنا على القيام بإصلاح جذري في جهازنا المصرفي إدارة و تسييرا.
- إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة، و السوق
- إعطاء البنك المركزي استقلاليته.
- إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

ليعدل بعدها ويتمم بالأمر 11/03 المؤرخ بتاريخ 2003/08/26 ، رغم ما جاءت به القوانين السابقة والمعدلة والمتممة لقانون النقد والقرض 90-10 إلا أنها حالت دون السير الحسن للنشاط المصرفي والمالي مما اثر على السياسة الاقتصادية، ليعدل بعدها بقانون النقد والقرض 2009 المؤرخ بتاريخ سبتمبر 2009[20].

ساهمت الإصلاحات المصرفية التي باشرتها السلطة في إحداث نقلة نوعية للنظام المصرفي، أين تمكن هذا النظام من الانتقال من وضعية الجمود الإداري، إلى حالة الحركية الاقتصادية، أو بعبارة أخرى تخلصت البنوك نسبيا من التنظيمات المعيقة لحريتها، لتنظيمات ذات بعد ليبرالي [21].

8- إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار وهو قانون سنة 1993، وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار، حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات.

9-وأخيرا وفي ظل هذه التحولات العميقة التي شهدتها الدولة الجزائرية جاء النص التشريعي في شكل قانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 ، والذي يترجم بصدق إرادة الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة، كما أنه يحدد معالم إستراتيجية مستقبلية للنهوض بالقطاع من خلال تعريف صريح وواضح في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001، ليعدل سنة 2017.

---

[19] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 /04/ 1990، الجريدة الرسمية،العدد 16 ، الصادرة بتاريخ 1990/04/18 ، ص.ص520-545.

[20] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، ،قانون النقد والقرض المؤرخ في 13/09/ 2009، الجريدة الرسمية، العدد 53 الصادر في 13 سبتمبر 2009 ، ص18.

[21] الجيلالي عجة، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4،جامعة الشلف الجزائر، 2007،ص 333.

" حسب ما جاء في المادة الرابعة 04 من الفصل الأول من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2017 : تعرف **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار" [22].

كما يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية وهذا ما لم تأخذه الجزائر بعين الاعتبار أثناء تحديدها لهذا التعريف، حيث نجد أن هناك مؤسسات عمومية (تابعة للدولة) تشغل من 1إلى 250 عامل، تصنف أيضا على أنها مؤسسات ص و م عمومية، وهذا ما سوف نجده عند إطلاعنا على مكونات المؤسسات ص و م الجزائرية حسب تصريح الوزارة المعنية. ويتم تصنيف هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة، و صغيرة، و متوسطة والجدول الموالي يوضح هذا.

الجدول رقم (1–3): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري.

المعيار / النوع	عدد العمال (عامل)		رقم الأعمال (مليون دينار)		مجموع الحصيلة السنوية (مليون دينار)	
مؤسسة مصغرة	01	09	لا يتجاوز 40		لا يتجاوز20	
مؤسسة صغيرة	10	49	40	400	20	200
مؤسسة متوسطة	50	250	400	4000	200	1000

المصدر :القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02/17 مؤرخ في 10 /01/ 2017 ، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 2017/01/11، ص 5.

وبمساهمة المؤسسات ص و م في بعض الأنشطة و المجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح الاقتصادي، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ عدة إجراءات مساعدة على تطور مثل هذا النوع من المؤسسات سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الأمر رقم 03/01 الصادر في 2001/08/20) والمتمم في 2009/07/26 [24]،القانون التوجيهي رقم 18/1

[22]الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02/17 مؤرخ في 10 /01/ 2017 ، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 2017/01/11، ص 4.

* لقد أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، وقد صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات ص و م في جوان 2000.

[24] للاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى:

الصادر بتاريخ 2001/12/12، المراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالمشاتل و مراكز التسهيل، و غيرها من المراسيم في ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم و الاستفادة في إطار الآلية الجديدة، وما تبعها من مراسيم وقوانين، والمخطط التالي يوضح السياسة المتكاملة التي تبنتها الجزائر في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعية منها خصوصا.

الشكل رقم (1-1): مخطط يوضح سياسة الجزائر لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و وترقية الاستثمار

الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، قانون الاستثمار،الجريدة الرسمية، العدد47، الصادرة بتاريخ 2001/08/20، ص .ص5-9.

الأمانة العامة للحكومة الجزائرية،قانون الاسثمار، الجريدة الرسمية، العدد44، الصادرة بتاريخ 2009 /07/26 ، ص .ص 21-22.

ثانيا:محاور الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

إن المشروع الخاص بإستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية نتج عن الجلسات الوطنية أيام26، 27 و28فيفري2007، بمشاركة واسعة من مجمل الأطراف المعنية بالموضوع، وقد سمح هذا الحوار والمناقشات الذي تم بشأن وضع الإستراتيجية بتحديد التوجهات الأربعة الهامة التالية: [25]

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.
- تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية.
- ضرورة سياسة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات، بالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

2-1- دوافع تبني إستراتيجية صناعية جديدة [26]:

انطلقت هندسة هذه الإستراتيجية من خلال جملة من المعاينات المرتكزة على نقاط ضعف النسيج الصناعي الوطني وكذا الاختلالات الهيكلية المسجلة على مختلف السياسات السابقة، والمتمثلة في:

- التحولات الكبيرة التي تشهدها الصناعة العالمية.
- النمط الصناعي الوطني تجاوزه الزمن لإنتاجه مواد بعيدة عن المواصفات العالمية وغير قادرة على المنافسة الأجنبية وتخسر باستمرار حصصا في السوق الداخلية.
- هيكلة الصادرات المعتمدة على منتج واحد ووحيد ألا وهو النفط.
- المساهمة الضعيفة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام 11%سنة 1990، 8.5% سنة1995، 6 %سنة 2000 ، 5.7 %سنة2005.
- تسجيل نسب ضعيفة للنمو في قطاعات الصناعات التحويلية العمومية فنجد 50.1 %في الصناعة

[25]نصيرة قوريش ، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 5،جامعة الشلف، الجزائر2008 ،ص94.

[26]أمين عبد القادر عليواش، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، غ منشورة،جامعة الجزائر،2007، ص 74.

الإلكترونية و الكهربائية، 38.5 % في قطاع الكيمياء والبلاستيك،20.7% في قطاع الخشب والفلين، 29.7 %في قطاع النسيج.

- مستويات ضعيفة لإنتاجية العمل ومردودية رأس المال.

2-2-أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة:

تهدف الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر إلى تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية وذلك من خلال تشجيع قطاع المؤسسات الصناعية، وخاصة القطاع الخاص منه وذلك للمشاركة بشكل أكبر في تنمية البلاد، وترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية:[27]

-اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها.

-الانتشار القطاعي للصناعة.

-انتشار وتوسع حيز الصناعة.

-سياسات الترقية الصناعية.

2-2-1-اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها

تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم، و التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي، بالإضافة إلى عرض إستراتيجية الصناعة من خلال هذه الخيارات المتتابعة والمحيطة بعوامل تطبيقها.

2-2-2-الانتشار القطاعي للصناعة

وسيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل إستراتيجية الصناعة .ويقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاثة برامج مكملة:تثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي و ترقية الصناعات الجديدة.

[27] Ministére de l'industrie et des mines, L'Algerie, sur le site : http://www.industrie.gov.dz, visite le : 10/09/2015

2-2-2-1-تثمين الموارد الطبيعية:

الغاية المرجوة من تثمين الموارد الطبيعية هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمؤهلاتها الطبيعية والمرور من البلد المستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر، و بقيمة مضافة أقوى.القطاعات المعرفة على هذا المستوى تخص بوجه أدق البيتروكيمياء، الألياف الاصطناعية، صناعة الحديد ، صناعة استخراج المعادن غير الحديدية وتنقيتها (الألمنيوم) و مواد البناء.

2-2-2-2- تكثيف النسيج الصناعي:

ويتعلق الأمر هنا بتشجيع الصناعات التي تساهم في تحقيق التكامل بين الأنشطة التي تقع ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، وهذا يمس الصناعات المتعلقة عموما بالتجميع والتعبئة والتغليف، الصناعة الكهربائية والالكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية،صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، صناعة مواد التجهيز.

2-2-2-3-ترقية الصناعات الجديدة:

تقديم اهتمام خاص لترقية الصناعات الجديدة(التي تعتبر غير موجودة) ، وإما التي تشهد تقصيرا أو تأخر جهوي، و يتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال وبصناعة السيارات .

2-2-3-انتشار وتوسع حيز الصناعة:

إن تشخيص الهيكل الصناعي الوطني يبرز أن النشاطات الإنتاجية تتمركز في حدود السلسلة الإنتاجية المتعلقة بصناعات استخراج الموارد الخام أو صناعات التركيب والتعليب .ولتغيير هذا الواقع وبعث الإنتاج الصناعي تقترح الإستراتيجية الصناعية الجديدة برنامج إعادة الهيكلة الصناعية مرتكزة على ترقية بعض الفروع الصناعية التي تساهم في تثمين الموارد الثانوية من خلال عمليات التحول الصناعي و تلك التي تساهم في دمج النشاطات الموجودة في المراحل الأخيرة للتحول الصناعي، وترقية فروع جديدة . كما تسعى إلى إعادة انتشار الصناعات على مستوى التراب الوطني، والتي تمثل 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها :المنطقة الصناعية أدرار ،وواد سلي،بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي، وأريس و جرمة بباتنة، وأقبو ببجاية،وسيدي خالد بالبويرة، والرويسات بورقلة، السمارة بالحراش بالجزائر العاصمة... الخ [28] .

حيث يعتمد انتشار الصناعات في ظل الإستراتيجية الجديدة على رؤية جديدة مخالفة للماضي، حيث ترتكز التنمية الصناعية على مناطق صناعية معينة تدعى " **بمناطق التنمية الصناعية المدمجة** " وذلك من خلال

[28] صهيب خبابة، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو- مغاربية،دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزا ئر، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة سطيف،2012، ص 134.

تحديد مقاطعات صناعية ونظام محلي للإنتاج وشبكات المؤسسات وعناقيد صناعية للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية و التناغم الذي يمكن أن ينجر عن ذلك، وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مع ضرورة الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجيا والبحث –التكوين والمؤسسة .و لكون التقسيم الحالي للمناطق الصناعية لا يستجيب لتزايد طلب المتعاملين و متطلبات تنمية متجانسة ومندمجة، تم اقتراح إنشاء " **أقطاب نمو** " بهدف التدريب لذا من المقرر إنشاء مناطق صناعية مندمجة تستغل تمركز النشاطات الاقتصادية و تنظيم المؤسسات و هياكل الضبط العمومية و هياكل البحث[29].

2-2-4-سياسات الترقية الصناعية:

تغطي أربع مجالات وهي: تطوير المؤسسات من خلال عملية التأهيل، الابتكار و الإبداع من خلال التقييس، تطوير الموارد البشرية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، و تهدف هذه السياسة إجمالا إلى إنعاش الصناعة الجزائرية، وتتمثل في[30]:

2-2-4-1-سياسة التأهيل :

وذلك من أجل وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي وجعلها قادرة على المنافسة محليا وكذا دوليا، إلا أن النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل في إطار البرنامجين،برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوربي، وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي ولم تعط النتائج المنتظرة وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج، آجال تكوين الملفات والتي تبدو أنها طويلة ،خاصة فيما يتعلق باستخراج الوثائق الإدارية و المصرفية كالشهادات المصرفية... الخ. ونظرا لأهمية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية وما يكتسيه من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية فقد تم اقتراح سياسة جديدة للتأهيل، تتمحور أساسا حول :

-توحيد البرامج الحالية لصهرها في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار إستراتيجية التصنيع.

-تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق من شأنه إدراج كافة عوامل العصرنة، العوامل المادية و غير المادية والبيئة.

-التكفل بتأهيل المؤسسات وبالتنسيق والمتابعة والتقييم.

---

[29] تبنت الجزائر برنامج وطني لتأهيل المناطق الصناعية، يدعى بالبرنامج الوطني ألاستشرافي للمناطق الصناعية للفترة2012-2017، للإطلاع أكثر على البرنامج يمكن الرجوع إلى:
Ministère de l'industrie, LE Programme national des nouvelles zones industrielles, de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement. avril2012.

[30] نصيرة قوريش، بتصرف ،مرجع سابق، ،أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر،ص.ص 98-103.

-استهداف أحسن للأولويات القطاعية ولنظام المساعدات والتحفيز.

2-2-4-2-التقييس :

يساهم تطوير نشاطات التقييس، والاعتماد، والتصديق، والملكية الصناعية في الجهد الرامي إلى بعث وعصرنة الاقتصاد الوطني . حيث يندرج الإشهاد على المطابقة ضمن مسعى الجودة المتبع في مجال التقييس، علما أن الجودة الرفيعة تمكن المنتوج الصناعي من مقاومة المنافسة الشديدة، سواء على مستوى السوق المحلي أو السوق العالمي، وكذلك باعتبار أن الجودة تشكل الحماية الوحيدة والرئيسية لأي منتج، خاصة بعد تفكيك الرسوم الجمركية الذي يسري تدريجيا، بعد تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة (الذي سوف نتطرق له بالتفصيل في الفصل الموالي). فمن الناحية التقنية، فإن حصول المؤسسة الصناعية على إحدى الشهادات من فئات" ايزو " 9.000 لمنظومة الجودة ، أو" ايزو " 14.000لحماية البيئة ، يعني الدليل على أن المؤسسة تملك منظومة تسيير وضمان الجودة مطابقة لمتطلبات وشروط متفق عليها عالميا ومدونة في مرجعية مميزة[31].

إن هذا الإشهاد يستجيب لحاجة المؤسسة في التمتع بثقة المتعاملين معها، من أجل تثبيت تعاملاتها ورفع حجم مبيعاتها، والثقة لابد أن تتوفر لدى زبائنها وموردیها على حد سواء. كما تعتبر هذه الثقة عاملا هاما للاندماج الاقتصادي. ولهذا قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بوضع برنامج لمرافقة المؤسسات سنة 2000 يهدف إلى تنمية أو تطوير منظومة وطنية للتقييس لتدعيم ومرافقة المؤسسات الراغبة في الحصول على شهادات " الايزو ."وقد رصد لتطبيق هذا البرنامج مبلغ يقدر ب 500 مليون دينار جزائري .وتبين الحصيلة التالية لسنة 2006 نتائج الجهود التي تبذل لهذا الغرض. فقد تحصلت 168 مؤسسة عمومية وخاصة على شهادات الايزو 9000، و6 مؤسسات على الإيزو 14.000 ، بينما يوجد 5 مؤسسات في طريقها للحصول على الإيزو 22000المتعلقة بضمان المنتجات الغذائية.

كما تم تكوين 30 مدققا للجودة بالمعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية ببومرداس الذي هو تحت وصاية وزارة الصناعة، والمتخصص في تكوين ورسكلة الإطارات. وتجدر الإشارة إلى أنه تقرر منح جائزة الجودة

---

[31] يقصد بالتقييسNormalisation **حسب ما عرفته المادة الثانية من قانون رقم 04-04 المؤرخ في 23 /06/ 2004 متعلق بالتقييس هو النشاط الخاص المتعلق بوضع أحكام ذات استعمال موحد ومتكرر في مواجهة مشاكل حقيقية أو محتملة يكون الغرض منها تحقيق الدرجة المثلى من التنظيم في إطار معين ويقدم وثائق مرجعية تحتوي على حلول لمشاكل تقنية وتجارية تخص المنتوجات والسلع والخدمات التي تطرح بصفة متكررة في العلاقات بين الشركاء الاقتصاديين والعلميين و التقنين والاجتماعيين.وهيئات التقييس في الجزائر تتمثل في: المجلس الوطني للتقييس- المعهد الجزائري للتقييس- اللجان التقنية الوطنية- الهيئات ذات النشاطات التقييسية.**

كل سنة لأحسن مؤسسة تطبق توجيهات منظومة ضمان الجودة وهذا من باب التشجيع والتحفيز .و أول مؤسسة تحصلت على الجائزة، تمثلت في مجمع "صيدال " للصناعات الصيدلانية سنة 2003 ، تلتها فيما بعد شركة الإسمنت لعين توتة سنة 2004 .كما تعمل وزارة الصناعة على تنصيب الهيئة الوطنية للاعتماد وتقييم مطابقة المنتجات الصناعية.

غير أن هذه النتائج تظل محدودة للغاية ، فالجزائر لا تتعدى ملكيتها لعدد محدود جدا من الشهادات للنوعين في حين تملك الدول المتقدمة عشرات الآلاف منها . وهذا ما يجعل الجزائر مجبرة على بذل مجهودات استثمارية أكبر لإنتاج سلعا ذات جودة وفق المواصفات الدولية إذا ما أرادت الاستفادة من سياساتها الخاصة بالانفتاح الاقتصادي.

ففي مجال حقوق الملكية الفكرية مثلا طلب من الجزائر من طرف الدول المفاوضة أثناء إجراء المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حماية علاماتها وتقديم ضمانات لاحترام هذه الالتزامات من الناحية القانونية .لكن ما نلاحظه في الواقع هو حدوث العديد من التجاوزات في شكل تقليد للمنتجات فأصبح اليوم من الصعب التمييز بين المنتج المقلد والمنتج الأصلي والذي بدوره يساعد على انتشار القطاع غير الرسمي، مما يستدعي أخذ الإجراءات اللازمة لمحاربة مثل هذه الظواهر.

وفي ظل السياسات الصناعية الجديدة تقرر تحيين الترتيبات التنظيمية التي تستند عليها نشاطات التقييس والاعتماد والتصديق و الملكية الصناعية، و كذا الهيئات التي تتكفل بها و هي المعهد الجزائري للتقييس، و الديوان الوطني للقياسة القانونية و الهيئة الجزائرية للاعتماد و المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.

2 -2-4-3- تطوير العنصر البشري :

إن الإستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات و عصرنة الصناعات، لا طالما عانت الصناعة الجزائرية من:

-عجزا في مجال التأطير الصناعي سواء على مستوى التسيير أو التحكم في التكنولوجيات.

-نظام تكوين ليس بإمكانه الاستجابة بفعالية لاحتياجات العمال المؤهلين في الصناعة.

وقصد التكفل بمتطلبات القطاع يتعين:

-تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل لاسيما من خلال استحداث مدارس تكوين المهندسين و التقنيين السامين في القطاعات الصناعية الكبرى.

-تنويع قنوات التكوين إشراك كافة الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين.

-وضع نظام جديد خاص بالمساعدات العمومية لعروض التكوين.

-مطابقة المؤهلات مع احتياجات السوق.

-تثمين رأس المال البشري(سياسة الأجور و الظروف الاجتماعية للعمل و الإطار المعيشي.)

– كما أن إدراج الإبداع ضمن منظور داخلي باعتباره عنصرا أساسيا لتطوير الصناعة يعتبر أمرا لا مناص منه . ويتطلب التحكم في هذا المسار الذي لا يمكن لقوى السوق ضمانه لوحدها بل لابد من تدخل السلطات العمومية التي يتعين عليها دعم و ترقية سياسة موجهة نحو ترقية التقنيات استنادا إلى نظام وطني للإبداع مثل ما تقوم به العديد من الدول .

–إنشاء مراكز التعليم و التمهين التكنولوجي من أجل تعليم مهني موجه نحو المهن الخاصة بالإضافة إلى إنشاء لجنة دولة من أجل العلم والتكنولوجيا ، ووكالة لترقية التجديد الصناعي ووزارة منتدبة مكلفة بالعلوم والتكنولوجيا ووضع جهاز تشريعي ينظم تثمين الأفكار الإبداعية والمجددة وترويجها على السوق وتجنيد الوسائل العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم مساعدات للقطاعات العمومية والخاصة بدعم مالي مباشر لكل مشروع تنموي نموذجي من خلال إقامة صندوق مستقل لتمويل النماذج وإجراءات تحفيزية أخرى ووضع سياسة" الذكاء الاقتصادي " بصيغة التسيير وجمع المعلومة وتحليلها وتفسيرها قبل اتخاذ القرارات.

كما يتم في مجال البحث والتنمية تمويل المخابر وقدرات البحث

– تنمية المؤسسات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية وترقية تنقل الباحثين والمهندسين من وفي اتجاه عالم المؤسسة.

2–2–4–4–سياسة ترقية الاستثمار :

تحتل قضية ترقية الاستثمارات الخاصة عامة والاستثمارات الأجنبية خاصة، مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي القرار في الجزائر .إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي و التنمية في الأمد الطويل، بعد أن لعبت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء .لذا تسعى الجزائر منذ فترة ، إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة يبقى محدودا للغاية بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار و الإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد .فمعظم التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري . حيث يشير التقرير الصادر عن البنك العالمي سنة 2011 تحت عنوان " ممارسة أنشطة الأعمال " و الذي يخص وضع الأعمال في 175 دولة عبر العالم، أن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا، ابتداء من التسهيلات المقدمة لإنشاء المؤسسات إلى غاية فعالية القضاء في المنازعات وحماية الملكية وحل الشركات وقوانين العمل.

وقد كشف التقرير عن الصعوبات التي تواجه المستثمر منذ قراره إنشاء مؤسسة أو الشروع في تجسيد مشروعه الاستثماري إلى غاية تصفية الشركة .حيث ركز التقرير على البطء في تجسيد الإصلاحات الفعلية ميدانيا .إذ لم تتغير المؤشرات الأساسية بالنسبة للجزائر، خاصة بالنسبة لطول المدة التي تستغرقها كل مرحلة أو كلفة كل خطوة

من الخطوات أو عدد الوثائق التي تطلب من المستثمر، فقد احتلت الجزائر المرتبة 150 من حيث سهولة إنشاء مشروع جديد، لان ذلك يتطلب القيام ب 14 إجراء يستغرق من الوقت 24 يوما وتبلغ تكلفته 12.9% من الدخل الفردي .فيما احتلت المرتبة 113 من حيث سهولة الحصول على تراخيص البناء والتشييد والتي تتطلب 22 إجراء تستغرق من الوقت 240 يوما وتبلغ تكلفته44% من الدخل الفردي .أما من حيث إجراءات توثيق الملكية، فقد احتلت الجزائر المرتبة 165 ، وهذا نظرا لأن هذه الإجراءات في الجزائر تتطلب 11 إجراءًا وتستغرق من الوقت 47 يوما بتكلفة تقدر ب 7.1% من قيمة الملكية،وهي معدلات مرتفعة مقارنة بالمعدلات المتوسطة السائدة في العالم .ومن حيث عملية منح القروض احتلت الجزائر المرتبة 138 نظرا لغياب المعلومات الكافية عن العمليات المؤطرة لمنح القروض والتي صنفت في الدرجة 2 من06 ،أما من حيث تدابير وإجراءات حماية المستثمرين فقد احتلت الجزائر مكانة نسبيا مقبولة ومتوسطة والتي بلغت المرتبة 74عالميا .إلا أن النظام الضريبي والجبائي الجزائري لا يزال متشددا وهو ما تثبته المرتبة 168 عالميا من حيث دفع الضرائب والتي قدر عددها ب 34مرة تستغرق من الوقت 451 ساعة سنويا، وهو ما يمثل نسبة 72% من الأرباح .واحتلت الجزائر المرتبة 124عالميا من حيث معيار أداء التجارة الخارجية، حيث تتطلب عملية التصدير تقديم 8 وثائق، تستغرق من الوقت 17 يوما، وبتكلفة تقدر ب 885 أورو للحاوية، فيما تتطلب عملية الاستيراد تقديم 9 وثائق، تستغرق من الوقت 23 يوما، وبتكلفة تقدر ب 1013 أورو للحاوية .وأخيرا احتلت الجزائر المرتبة 51 من حيث معيار إنهاء عمل مشروع لأنه يكلف المستثمر % 07 من قيمة العقار وتتكفل الدولة بتعويض 41.7%عن كل أورو. إلا أن البيئة الملائمة للاستثمار لم تتحسن، فقد احتلت الجزائر المرتبة 153 من مجموع 189 دولة حسب التقرير ذاته لسنة 2014.[32]

لذا يستدعي تطوير الاستثمار محيطا فعالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما(نظام مالي ملائم، وتوفير العقار الصناعي، وطبيعة المنافسة ونظاما تحفيزيا للحماية، من شأنه تمكين المستثمر من القيام بخياره لصالح الاستثمار. وبالتالي فإن إستراتيجية ترقية الاستثمار تعد جزءا لا يمكن فصله عن إستراتيجية تحويل النظام الاقتصادي في مجمله .فهي بذلك معنية بتقديم الإصلاحات الهيكلية لاسيما تطوير النظام المالي عبر تفعيل سوق العقار وضمان شفافية سوق السلع و الخدمات.

وينتظر من تطبيق سياسة ترقية الاستثمارات الخارجية المباشرة في إطار إستراتيجية إنعاش النمو الاقتصادي أن تساهم في:

-تمويل الاستثمارات في النشاطات التي تجلب نسب كبيرة من رؤوس الأموال.

-تعميم التكنولوجيات الحديثة و تحسين القدرات الإدارية وولوج السوق العالمية و تنويع الصادرات.

[32] البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال2014، فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، 2014، ص 3.

ثالثا: التحديات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، باعتباره الأداة الفعالة في تحريك عجلة الاقتصاد، إلا أنه يعاني العديد من المشاكل والتحديات التي تحد من قدرته على الحركة والتي تعوق نموه وتطوره وارتقاءه، ويعد التعرف على المشكلات والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية أمرا ضروريا حتى نتمكن من وضع استراتيجيات وسياسات تعنى بتطويرها وتنميتها، حتى تلعب الدور التنموي المنوط بها. و يمكننا أن نورد أهم هذه التحديات فيما يلي:

3-1-المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي :

يعد مشكل الحصول على العقا ر الصناعي المناسب أحد المشاكل الأساسية لتوطين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر بسبب:

-التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام، و هو ما يتناقض مع النصوص التشريعية.

-صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد للإيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالقرض البنكي والامتيازات الأخرى مثلاً ، بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار لحد الآن، ولغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية. [33]

-تعدد الهيئات المتدخلة و العديد من النصوص القانونية[34]،التي تحكم وتسير القطاع، والملاحظ أنه وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية، والتي ضمت إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير

---

[33] صالح صالحي :أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد03/2004، جامعة سطيف الجزائر،2004،ص 14.

[34] إن أول تحديد لمفهوم العقار الصناعي كان في إطار القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/18، المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لانشاء ما يسمى بالمناطق الصناعية ، وكذا المراسيم التنفيذية اللاحقة له ، والتي كانت سنة1984، حيث تضمنت تهيئة وإدارة وتسيير المناطق الصناعية،رغم هذه القوانين ومع مرور الزمن ،لم يظهر بوضوح دور العقار الصناعي في تطوير الاقتصاد الوطني، ورغم صدور قانون 88/10 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية والذي أظهر العقار الصناعي بمفهوم جديد ومع بوادر تبني اقتصاد السوق، إلا أن العقار الصناعي بقي يتخبط في جملة من المشاكل القانونية والعملية، إلى غاية صدور قانون 93/12 المؤرخ في 1993/10/05 ، المتعلق بترقية الاستثمار، والذي جاء تنظيم خاص بالاستثمار في ميدان العقار الصناعي، بشكل أوسع من الناحية القانونية ، ومن حيث الأهداف الاقتصادية، وذلك عبر المراسيم التنفيذية الصادرة سنة 1994، والتي رسمت حدود هذه المناطق ، إلى غاية صدور قانون 01/16 المؤرخ في 2001/0/21 والمصادق للأمر 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي نظم حدود استغلال العقار الصناعي حسب مفهوم جديد.

الاستثمار، وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك ل [35].

*غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية.

*محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و طغيان المضاربة على العقار الصناعي حيث تم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير استثمارية، كالبناء وقد أدى ذلك إلى بروز عامل الندرة ومحدودية العرض.

-طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار، و الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات.

-خلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل ، فالمتمعن في النصوص القانونية الصادرة في مجال العقار الصناعي يلاحظ أن الدولة تريد من جهة منح تسهيلات من اجل تشجيع المستثمرين بمنحهم أراضي بأسعار منخفضة نسبيا، الأمر الذي يؤدي إلى خضوع هذه الأراضي للمضاربة ، ومن جهة أخرى تريد السلطات جعل الملكية العامة أكثر مردودية وذلك بالاعتماد على أساليب تسيير مختلفة.

-الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة إذ نجد أراضي تابعة للبلدية ، وأراضي خاصة،وأراضي متنازع حولها، ومن ثم فان مسألة العقار تخضع أحيانا لأكثر من وزارة.

-غياب إطار قانوني وتنظيمي يحدد طرق وآجال و كيفيات وشروط التنازل عن الأراضي أي ليس هناك إلى حد الساعة قانون إطار يحمل بوضوح كل الإجراءات المتعلقة بحيازة العقارات في إطار الاستثمار.

وحسب دراسة قام بها البنك الدولي في سنة 2002 على عينة من المؤسسات تتكون من 562 ، فإن 38% من هذه المؤسسات استغرقت مدة 5 سنوات للحصول على العقار المناسب[36].

3-2- القطاع غير الرسمي:

تعاني الجزائر كمثيلاتها من الدول من انتشار القطاع غير الرسمي Secteur informel غير الخاضع للأجهزة الحكومية، مما يسبب مشكلا فعليا في معرفة الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية ، وبالتالية صعوبة بناء إستراتيجيات فعالة، ففي دراسة قام بها البنك العالمي ومنظمة الأمم المتحدة سنة 2006 وجد أن نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر وصلت إلى نسبة 34.2% ، ويمكن إرجاع أسباب انتشار هذا القطاع إلى [37]:

---

[35] عاشور كتوش، محمد طرشي ،تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي سابق، جامعة شلف، الجزائر 2006، ص1036

[36] Rapport de la Banque Mondiale .Les contraintes du développement en Algérie au scanner énergie et mines .Revue périodique du secteur de l'énergie et des mines .N 3 – Novembre 2004.p32

[37] ملاك قارة، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب :المكسيك،تونس والسنغال،أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة منتوري قسنطينة،2010،ص.ص 125-149.

3-2-1-الفساد:

تعتبر الرشوة و استغلال النفوذ من أهم المظاهر التي يعرفها الفساد الاقتصادي والإداري في الجزائر. لقد مر الاقتصاد الجزائري بمرحلة انتقالية جد صعبة بدءا بالأزمات، وما صاحبها من التغييرات المتعاقبة في الحكومات، بالإضافة إلى تبني اقتصاد السوق مرورا بالإصلاحات الهيكلية و التخلي عن النظام الاشتراكي، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني،كل هذا ترك أثرا سلبيا على الناحية الاقتصادية خاصة، وأدى إلى حدوث تشوهات كثيرة أهمها :تدني القدرة الشرائية ، انتشار البطالة و الفقر، زيادة الدين الخارجي،... الخ .مما ساعد على تنامي ظاهرتي الرشوة و الفساد.

3-2-2-تقليد العلامات التجارية:

يعود تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية المحلي أو المستورد في الجزائر إلى الانفتاح نحو الخارج وتحرير التجارة الخارجية في سنة 1991 ، حيث أصبح تقليد العلامات التجارية يمس جزء كبير من مختلف المنتجات كالعطور ومواد التجميل، قطع الغيار، السجائر، وحتى الأدوية.هذه المنتوجات إما تصنع في الجزائر أو تستورد من الخارج. تقليد العلامات التجارية يكثر خاصة في الأنشطة التي تصنع الألبسة،مواد التجميل، والأحذية66% سنة 2005، و 57% سنة 2006 ، وهذا حسب إحصائيات المديرية العامة للشرطة القضائية. ويمكننا حصر العوامل المشجعة لتنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية في الجزائر إلى ما يلي:

-عدم الدراية بالقوانين المتعلقة بحماية الملكية الثقافية وحقوق المستهلك.

-نقص مشاركة المصالح المختصة في مكافحة الغش في توعية المستهلك.

-نقص تأهيل الأعوان المختصين في قمع ومكافحة الغش.

-نقص وسائل المراقبة.

-غياب التنسيق بين مختلف المصالح : الشرطة، الجمارك، الجهاز القضائي...الخ، فيما يخص مكافحة تقليد العلامات التجارية.

-غياب الخبرة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين الجدد،ونقص معرفتهم بالأسواق العالمية (أي شخص بإمكانه استيراد أي منتج).

-انتشار التقليد والتزييف وسط المنتجين المحليين الذين أصبحوا ينتجون منتجات مغشوشة.

3-2-3 تبيض الأموال:

عرف الاقتصاد الجزائري نموا كبيرا لظاهرة تبييض الأموال ، وهذا راجع لعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر مؤخرا من ناحية، بالإضافة إلى توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق وما تبعه من الانفتاح على الخارج تحت إطار العولمة.

3-2-4- التهرب الضريبي (الغش الضريبي):

عرف الغش الجبائي في الجزائر تناميا كبيرا خلال السنوات الأخيرة ، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر أهمها:

-الصعوبات التي يواجهها التجار الجدد من أجل الحصول على السجل التجاري.

-عدم تكيف كل من إدارة الضرائب ، الجمارك والغرفة التجارة مع أنظمة التسيير الحديثة.

-التعاملات التجارية في الجزائر، والتي يغلب عليها طابع البيع والشراء دون استخدام الفواتير.

-تنامي ظاهرة الفساد الإداري على مستوى مصالح الضرائب و الجمارك.

-انفتاح الجزائر نحو العالم، وتحرير التجارة الخارجية مما يدفع بالمستوردين للجوء إلى استخدام الطرق غير المشروعة من أجل استيراد أكبر كمية من السلع، وبالتالي الحصول على الربح السريع.

3-3-جمود المحيط الإداري

تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة لضمان تطابقها مع السياسات والتشريعات و النظم ذات الصلة، وتشكل هذه الإجراءات مساحة للالتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب المشاريع من جهة أخرى . باعتبار أن نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بالديناميكية.

و الملاحظ أن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس الروتين الرسمي فهناك الكثير من مشاريع الاستثمار عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها المحدد مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا لا تعوض و يعود ذلك إلى:

-السرعة في إصدار النصوص واتخاذ القرار، والتي لم يواكبها حركية مماثلة في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي فالمتمعن في قوانين الاستثمار المتتابعة يلاحظ أن السلطات الجزائرية اتخذت قرارات كبرى لتشجيع الاستثمار غير أن الواقع يثبت العكس حيث يوجد العديد من الممارسات المليئة بالصعوبات التي تثبط من عزيمة المستثمر وأصبحت هياكل الدولة تعيق الدولة نفسها في تجسيد إرادتها.

-إن الإدارة الجزائرية لم تستوعب بعد خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية كقطاع ديناميكي،حيث نجد أن هذه الأخيرة ما تزال متأثرة بمرحلة التوجه الاشتراكي للدولة ، بحيث يعاني المستثمر عبء الإدارة، ففي مرحلة إنشاء المشروع يكابد المستثمر عبء هذا الجهاز حيث تعكس الأنظمة التسيرية مميزات محيط غير مرن:

- ✓ التأخير المسجل على مستوى الإدارة فيما يخص تقديم الوثائق ودراسة الملفات.
- ✓ تعقيد الشبكات الإدارية .
- ✓ تفسير ضيق للنصوص التشريعية، وهذا بسبب نقص تكوين الموظفين .
- ✓ نقص الإعلام.

أما بالنسبة لمرحلة تكوين المؤسسة ، تجدر الإشارة إلى انه تستغرق الإجراءات وقتا طويلا من الزمن، حيث نجد بعض الإجراءات الإدارية وإجراءات التوثيق جد معقدة بسبب كثرة الوثائق المطلوبة . أما الآجال المتوسطة لانطلاق مشروع في الجزائر فتقدر ب5 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة ، و بسنتين حسب المستثمر وذلك بمساعدة خبير ،وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 6 أشهر و 3 سنوات حسب طبيعة النشاط . فرغم إنشاء شباك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إلا أن المستثمر مازال يعاني من ثقل الإدارة ومن نفس المشاكل التي كانت قبل إنشاء الوكالة،إذ أن ممثلي الإدارات على مستوى الوكالة لا يقومون بالأدوار المنوطة لهم وذلك لضعف الصلاحيات الممنوحة لهم.

3-4-عوائق تمويلية:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية مجبرة إلى اللجوء إلى البنوك بسبب حاجتها للتمويل و ذلك لنقص مواردها . و نظرا لهشاشة الجهاز المصرفي في الجزائر الذي يعتبر في حد ذاته عاجزا عن تلبية رغبات زبنائه كونه يعتمد على تقنيات لا تتوافق و متطلبات العصر الحديث. ويمكننا أن نذكر أهم المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية والمتمثلة فيما يلي[38]:

-وجود تمييز واضح بين القطاع العام و القطاع الخاص في مجال منح القروض ، و هو ما يتناقض مع النصوص التشريعية ،فالمؤسسات العمومية و خاصة الكبرى منها مازالت تحظى بامتيازات خاصة لدى البنوك العمومية ، نظرا إلى العلاقات التي تعود إلى زمن بعيد.

-ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأغراض الاستثمارية ، لتعويض درجة المخاطرة.

-مطالبة المشروعات الصغيرة بضمانات عينية كبيرة قد لا تتوافر لدى أصحاب هذه المشروعات.

-غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية و بنوك الاستثمار محدودة و غير كافية لتنمية المشروعات الصغيرة.

-طول إجراءات منح القروض للمشروعات الصغيرة .

و هذه الإجراءات قد لا تشجع على الاستثمار و إنعاش الاقتصاد بل تنعكس سلبا على لمتغيرات الاقتصادية الحقيقية،و هذا ما دفع جزءا من الادخار الخاص نحو التوجه إلى الاستثمارات غير المنتجة التي يغلب عليها طابع المضاربة ، بالإضافة إلى تدني نسبة انجاز المشاريع الاستثمارية المعتمدة.

[38] عبد لقادر بابا، بتصرف،مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي ذكر سابقا، الشلف،2006،ص 152.

3-5-العوائق الجبائية والجمركية:

تعد العوائق الجبائية والأعباء الاجتماعية عقبة أمام تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، وتتمثل هذه العوائق في النقاط التالية[39]:

-فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني.

-اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء و غير الأجراء مرتفعة والتي بدورها تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية.

-نسب الضرائب والرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خلال مرحلة الاستغلال، تؤدي إلى ارتفاع الرسوم الجبائية، الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط.

-صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف مع القوانين والآليات الجمركية، وهذا مالا يشجع على التصدير والاستيراد.

-ارتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص، يؤدي إلى ارتفاع سعر تكلفة المنتجات المصنعة.

3-6-مشكلة العمالة الفنية المدرّبة: [40]

تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية إلى الإطارات الفنية لأسباب كثيرة، أهمها عدم ملاءمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع، وتفضيل العمالة الماهرة العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل والفرص الأكبر للترقي. ولذا يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل، غير أنه كثيراً ما يترك العامل وظيفته بمجرد إتقان العمل ويتجه للانضمام للمؤسسات الكبيرة للاستفادة من مزاياها. وعلى ذلك، فإن اضطرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمالة غير ماهرة باستمرار وتحمّل مشاكل وأعباء تدريبهم، فضلاً عن دفع أجور مرتفعة لبعض التخصّصات النادرة لضمان بقائها في العمل، كلها أسباب من شأنها تخفيض الإنتاجية وجودة السلع والخدمات المقدّمة، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف.

3-7-مشاكل انقطاع التيار الكهربائي:

حيث تعاني بعض المناطق التي توجد بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية من تلك المشكلة بصفة متكرّرة أثناء العمل بسبب الضغط على شبكات الكهرباء في المناطق المزدحمة بالسكان والأنشطة الاقتصادية

[39] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي :من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002 ،ص58.

[40] عثمان لخلف،مرجع سابق، ص 66.

والخدمية مع قصور أعمال الصيانة والتجديد للمحطات والشبكات، أو بسبب توطن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناطق جديدة بعيدة نسبياً عن مراكز العمران، والتي لم تصل إليها خدمة الكهرباء بصورة منتظمة بعد. ونظراً لعدم إمكانية معالجة هذه المشكلة باقتناء مولدات كهربائية خاصة لارتفاع تكلفتها، فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتعرّض لخسائر مالية نتيجة لنقص الإنتاج والإيراد في فترات انقطاع التيار الكهربائي، فضلاً عن الخسائر الناشئة عن تلف بعض الأجهزة والآلات والخامات والمنتجات النهائية، خاصة في الصناعات الغذائية والكيماوية والدوائية

.

3-8-مشكلة التسويق:

تعانى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية من تحديات تسويقية سواء في السوق المحلي، أو السوق الدولي بسبب المنافسة القوية التي تتعرّض لها من جانب المشروعات الكبيرة ومؤسسات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة.

3-9-مشكلة عدم توافر المعلومات والبيانات الاقتصادية:

تعانى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية من عدم توافر المعلومات والبيانات الاقتصادية، بالرغم من إصدار الوزارة المعنية نشرية المعلومات الاقتصادية إلا أنها غير كافية، لاتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عليه عدم إدراك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، يجعل من الصعوبة بمكان على المؤسسة رسم سياستها الإنتاجية ومخططاتها التسويقية وذلك لنقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه والفرص الممكن استغلالها وهذا لعدم توفر مراكز مختصة في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية.

المبحث الثاني: آليات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

تعتبر البيئة التنظيمية والمناخ الاقتصادي في غاية الأهمية، ويشكلان عاملا أساسيا مساعد في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، ولهذا عملت الجزائر على توفير آليات وهياكل تدعم هذا النوع من المؤسسات. وهي عديدة ولهذا سوف نتطرق لأهمها.

أولا: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

هناك العديد من آليات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعية خصوصا في الجزائر، بداية من الوزارة المعنية والتي يقع تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع، ومنها المشاتل و المحاضن ومراكز التسهيل.

1-1-المشاتل وحاضنات الأعمال:

تهدف إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي [41]، وتأخذ ثلاثة أشكال:

1- المحضنة: وهي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات.

2- ورشة الربط: هي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.

2-نزل المؤسسات: يتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث.

1-2- مراكز التسهيل:

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

و تسعى هذه المراكز لتحقيق الأهداف التالية: [42]

[41] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، الجريدة الرسمية ، العدد13، 2003، ص14.

[42] نفسه، ص.ص 19 - 21.

- وضع شباك يتكفل باحتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المؤسسات.
- تسيير الملفات التي تختص بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية.
- تطوير التكنولوجيا الجديدة وتثمين البحث والكفاءات.
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني.

1-3- المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجمعياتها المهنية من جهة، وبين السلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن مهامه[43]:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين الشركاء الاجتماعيين، مما يسمح بإعداد سياسة واستراتيجيات لتطوير القطاع.
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

ويتشكل المجلس من الجمعية العامة، الرئيس، المكاتب، اللجان الدائمة.

ثانيا: الهياكل المتعلقة بتوسيع دائرة الاستثمار

وهي هياكل دورها توسيع دائرة الاستثمار في جميع القطاعات، وخاصة القطاع الصناعي، وتضم :

2-1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وقد كانت في البداية موضوعة تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف للتشغيل المتابعة العملية لنشاطها، تم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وإن كان الهدف من إنشائها اجتماعي في إطار سياسة التشغيل ومكافحة البطالة، فأنها أيضا توكل بالمهام التالية:

- تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

[43] نفس المرجع السابق، ص22.

- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين استفادت مشاريعهم من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.
- وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، والتقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.
- إحداث بنك للمشاريع المقيدة اقتصاديا واجتماعيا.

2-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:[44]

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار، تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار.

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدة تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و التنظيمية و المتمثلة في:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتجيات و أولويات التطوير.
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية. تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية و مادية من أجل تسهيل و تبسيط عمل الاستثمار.
- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين و الفصل فيها.
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار.
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار .
- تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة.
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا، وتبسيط إجراءات الحصول عليها.

تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير و المقاييس الدولية مع مؤسسات و هيئات دولية مختلفة مثل :

[44]L'Agence nationale du développement des investissements, sur le site : http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos ,Visite le12/09/2015

.

- ✓ مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية CNUCED للاستشارة و الخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر.
- ✓ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةONUDI : لتكوين و إتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات.
- ✓ البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات و اقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج "القيام بالأعمال."

تملك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين و الأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانا، حيث :

– تستقبل و تنصح و تصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية و الجهوية.

– تطلع المستثمرين من خلال موقعها خاصة على الانترنيت و ركائزها الدعائية و مختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الجزائر و في الخارج.

– تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع في آجال قصيرة.

–تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار.

- تساهم في تنفيذ سياسات و استراتجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

2–3– الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME[45] :

لقد أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 2005/05/03 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر الوكالة أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والموسطة، كما كلفت الوكالة بتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات (سوف نتطرق له بالتفصيل في الفصل الثالث)،ويمكننا تلخيص مهام الوكالة في النقاط التالية:

- تنفيذ إستراتيجية القطاع في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[45] l'Agence Nationale de Développement de la PME, sur le site : http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/cest-quoi-la-mise-a-niveau-3, visite le 15/09/2015.

- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة حسن سيره.
- تعزيز الخبرات والاستشارة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- متابعة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء، والتوقف، وتغيير النشاط.
- إنجاز دراسات حول فروع النشاطات ومذكرات ظرفية دورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحصيل واستغلال ونشر المعلومة المحددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما إستراتيجية عمل الوكالة فتتمحور حول النقاط التالية:

- تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالسير على خطى برنامج ميدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع زيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة، لاسيما من حيث حجمها وقطاعات نشاطها.
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما من حيث إمكانية النفاذ إلى المعلومة، وتطوير أدوات التسهيل، وذلك بإنشاء قواعد معلومات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار مناشير للمعلومات، ترقية استخدام الانترنت وتكنولوجيا والاتصال فضلا عن تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة المتوسطة لمختلف التسهيلات التي تمنحها السلطات الجزائرية زيادة على المساعدات والدعم المالي.
- تطوير منهج القطاعية وإنشاء شبكات الربط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتشجيع عمليات إعادة التأهيل الجماعية، وإنجاز دراسة للفروع، وبطاقات فرعية مع تحفيز إنشاء جماعات المصالح المشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير منهج الجوارية، والاستماع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالتقرب من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال فروعها وتكثيف الاجتماعات والمناقشات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية، والهيئات التمثيلية.

ثالثا: آليات الدعم المالي

لقد وضعت الجزائر عدة آليات لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على للحصول على التمويل اللازم لإقامة المشروع، والتي نذكر منها:

3-1-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR [46] :

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 .

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، ويحدد المستوى الأدنى للقروض القابلة للضمان ب 10 مليون دج.

3-2-صندوق ضمان قروض الاستثمارCGCI:

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي بتاريخ 2004/04/19، بهدف تغطية الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تمويل استثماراتها الإنتاجية، خلال مراحل نشأتها، توسعها أو تجديد تجهيزاتها. تتكون مخصصاته من مساهمات الخزينة العمومية والبنوك العمومية، ويقدر رأس ماله ب 30 مليار دج، 60% منها مقدمة من طرف الخزينة والباقي مقسم بين البنوك والمؤسسات المالية. وبذلك فإن الصندوق لا يربط بعلاقة مباشرة مع المستثمرين بل تكون علاقته مع البنوك. وقد تم الانطلاق الفعلي لهذا الصندوق في سنة 2005، ويبلغ الحد الأقصى للقرض البنكي القابل للضمان من طرفه 50مليون دج. [47]

3-3-بورصة الجزائر:

أنشئت بورصة الجزائر وفقا للمرسوم التشريعي رقم 93/10 المؤرخ في 02 ذي الحجة 1413 هـ الموافق 1993/05/23،والمتعلق بالسوق المالي الجزائري، أسست بورصة القيم المتداولة على أساس إطار تنظيم وسير العمليات المتعلقة بالقيم المتداولة الصادرة من الدولة .أو من أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام أو شركات الأسهم، ويوجد حالياً أربع شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي:

---

[46]Fonds de Garantie des Crédits aux PME, sur le site : http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=19&Itemid=30, Visite le12/09/2015.

[47] Boutaba Miloude, Nouveaux instruments de financement de la pme/pmi, séminaire international sur la promotion du financement de la pme, Alger, 27-28 septembre2005, p5.

- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني.
- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: الناشطة في قطاع السياحة،
- أليانس للتأمينات، الناشطة في قطاع التأمينات،
- أن —سي–روبية: الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية فلا توجد أي منها حاليا مسعرة بالبورصة.

رابعا: هياكل دعم أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

لقد وضعت الجزائر العديد من هياكل وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والتي نذكر أهمها والتي تتمثل في:

4–1–وكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF:

أنشأت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري [48]بموجب المرسوم التنفيذي رقم 119/07 المؤرخ في 2007/04/23 المحدد لمهامها وقانونها الأساسي، كما أسندت المهام التالية لها[49]:

1- **الوساطة العقارية**: ويتم من خلالها التسيير بموجب اتفاقية الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية، تسويق وترقية الحافظة العقارية، وإنشاء آلية تجسد الطلبات وفق نظام يواكب المستثمرين لتوجههم من أجل إقامة مشاريعهم الاستثمارية.

2- **إنشاء بنك للمعلومات**: عن طريق الوضع والتحديث المستمر للبنك، للتصفح العام المتضمن للعروض العقارية على المستوى الوطني.

3- **الضبط العقاري**: ويتم من خلاله إنشاء مرصد عقاري اقتصادي وذلك عن طريق جدولة أسعر العقار الاقتصادي ويتم تحديثها كل 6 أشهر، كما يتم إعداد تقارير وفق تغيرات السوق العقارية كل 6 أشهر أيضا.

4- **الترقية العقارية**: تقتني الوكالة الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية لإعادة بيعها أو منحها بالامتياز، بعد تثمينها، وتجزئتها، وتهيئتها، لصالح أصحاب المشاريع ذات الطابع الصناعي البحت.

---

[48] إن منهج عمل الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري منسجم تماما مع المبادئ التي اعتمدتها إستراتيجية التنمية الصناعية الجديدة بشأن إعادة توزيع هذا القطاع، والذي يرتكز على نقطتين أساسيتين وهما القدرة التنافسية لقطاع الصناعة، والابتكار والتقدم التكنولوجي، فضلا عن التكفل بمتطلبات تهيئة البلاد للحد من عدم المساواة بين المناطق المختلفة، كما أنه يدعم برنامج العمل الإقليمي وذلك لتهيئة وترقية مناطق صناعية جديدة وهذا ما ينسجم تماما مع أهداف مخططات التنمية الاقتصادية، ويأخذ بعين الاعتبار الخطوط التوجيهية الأربعة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم في أفاق 2030 ، والتي تتمثل في : استدامة الإقليم– إعادة توازن الإقليم– جاذبية وتنافسية الإقليم– الإنصاف الاجتماعي والإقليمي.

[49]Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière, sur le site :
http://www.aniref.dz/index.php/ar/99-2015-07-06-13-20-26/2015-07-21-10-30-21/164-2015-08-03-09-19-13
Visite le :15/09/2015.

4-2-المعهد الوطني للملكية الصناعيةINAPI :

تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، تم إنشاء المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية ، كهيئة عمومية ذات طابع اقتصادي و تجاري ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ 21 فبراير 1998، في إطار إعادة هيكلة المعهد الأم (المعهد الجزائري للتقييس والملكية الصناعية). الجزائر عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهذا يعني بعدا دوليا في نشاط المعهد، الذي يمارس في إطار قانوني محدد من التشريع الوطني والالتزامات الدولية[50].

تشمل آفاق العمل أيضا تحديث المعهد من خلال التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال و تطوير الإعلام لصالح المتعاملين. في الواقع، تبقى المسائل المتعلقة بالملكية الصناعية ليس متحكما فيها بالقدر الكافي في الاقتصاد الوطني. فضلا عن النظام الوطني للبحث العلمي و التقني الذي ينبغي أن يكون أكثر اتصالا بالمعلومات الموجودة في مكتبة براءات اختراع التي تحصّل عليها المعهد.في الواقع، تمثل هذه المكتبة أرضية خصبة للوصول للمعلومة على حسب التقنية ، .عن طريق تعزيز تدخلها في هذه المحاور الإستراتيجية الستة، سيستمر المعهد عمله كعامل لتنمية الاقتصاد والشركات الجزائرية,وهذا بتسهيل اللجوء للملكية الصناعية التي تشكل عنصرا أساسيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على الابتكار.

4-3-المعهد الجزائري للتقييس IANOR :

تم إنشاء المعهد الجزائري للتقييس،كهيئة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-69 21 فبراير 1998 بصيغته المعدلة والمكمّلة بموجب المرسوم رقم المرسوم التنفيذي 11-20 من 25 يناير 2011 ، يعمل المعهد تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار[51]. وهو مكلف ب :

- تحضير ،إشهار و نشر المعايير الجزائرية.
- المركزية والتنسيق لجميع أعمال التقييس التي باشرتها الهياكل القائمة وتلك التي سيتم إنشاؤها لهذا الغرض.
- اعتماد العلامات التجارية المطابقة للمعايير الجزائرية وتسميات ذات نوعية، فضلا عن الإذن بتسليم تصريح باستخدام هذه العلامات التجارية، ومراقبة استخدامها في إطار التشريع المعمول به.

---

(50) L'Institut National Algérien de Propriété Industrielle, sur le site : http://www.inapi.org , visite le 10/11/2015.

(51) L'Institut Algérien de Normalisation, sur le site : www.ianor.org, visite le10/11/2015.

- ترقية الأعمال، والبحوث، والتجارب في الجزائر أو في الخارج وكذلك وضع مرافق الاختبارات اللازمة لإنشاء المعايير وضمان تنفيذها.
- صيانة الدستور والبقاء تحت تصرف الجمهور لأي توثيق أو معلومات تتعلق بالتقييس.
- التكوين و التحسيس في مجالات التقييس.
- تطبيق الاتفاقيات الدولية في ميادين التقييس، التي تكون الجزائر طرفا فيها.
- إدارة المركز الوطني للمعلومات حول العوائق التقنية للتجارة ،الذي يندرج تحت غطاء منظمة التجارة العالمية ؛

وبالإضافة إلى ان المعهد يشارك في أشغال المنظمات الدولية والإقليمية للتقييس ويمثل الجزائر عند الاقتضاء.

أما مهام المركز فتتمثل في:

أعطت العولمة التي فرضت نفسها تدريجيا دفعة هامة للتقييس نظرا للتطور الأخير الذي عرفه الاقتصاد العالمي، أصبحت عولمة الأسواق وإسراع عجلة التقدم التكنولوجي والتقييس و التصديق على المطابقة وسائل لتطوير التبادلات بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين .

وفي هذا السياق، دور المعهد هو إحياء عملية التقييس وتحقيق أماني الفاعلين الاقتصاديين وتوقع تحول احتياجاتهم. شكّل المعهد الجزائري للتقييس فريق متعدد التخصصات من ذوي الخبرة حول المهن الرئيسية الأربعة في خدمة الشركات والجماعات ل :

1- **تحضير نظام المراجع المطلوب من الفاعلين الاقتصاديين**:يعمل المعهد على مساعدة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لوضع نظام المراجع التقييسية التي يحتاجونها لتطويرهم في المجال الاستراتيجي والتجاري، بتسهيل وصولهم إلى عملية التقييس و المعلومات ،وبضمان خدمات المرافقة
2- **مساعدة الفاعلين على الوصول إلى نظام المراجع التقييسية**: يصمم المعهد ويطور مجموعة من المنتجات والخدمات الإعلامية موجهة من خلال دعائم مسندة بأحدث التقنيات.
3- **مساعدة الفاعلين على تطبيق نظام المراجع** : من خلال خدمات في التكوين والتدقيق والاستشارة والمرافقة،كذلك يساعد المعهد الشركات على الاندماج في استراتيجياتهم كما هو الحال في حياتهم اليومية، و مقاربة نظام المراجع وخطوات التقدم.
4- **اقتراح عرض التصديق على المطابقة**: نظرا لكثرة العرض، يصبح التصديق على مطابقة المنتوج حجة تجارية وتسويقية اتجاه المستهلكين المطلعين من حين إلى أخر. يقترح المعهد التصديق على مطابقة المنتوج (نوع تاج)، بالاعتماد على نظام المراجع التقييسية الجزائرية.

تلزم هذه المهام المعهد في جميع القطاعات الاقتصادية، ولاسيما القطاع الصناعي الذي هو محرك للاقتصاد.

4-4-الديوان الوطني للقياسة القانونية ONML :

الديوان هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مع الاستقلالية المالية. تم إنشاؤه في عام 1986 بموجب المرسوم رقم 86-250 30 سبتمبر 1986.[52]

وتتمثل مهمته الرئيسية في التأكد من اعتمادية قياس الأدوات التي تتطلب مؤهل قانوني ولها تأثير مباشر على : تساوي المبادلات التجارية- الصحة – الأمن- البيئة- نوعية الإنتاج الصناعي.

وتتمثل أهدافه في الحفاظ على الضمان العمومي وحماية الاقتصاد الوطني على مستوى المبادلات الوطنية والدولية و حماية المستهلك.

4-5- المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية INPED:

تم إنشاء المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية ، بواسطة القرار رقم 67-172 المؤرخ في 1967/08/31 كهيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 98-163 المؤرخ في 05/19/ 1998. تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيه الاستثمار[53]، مهامه هي :

- ضمان التكوين في إدارة الأعمال لإطارات و مسيري المؤسسات العمومية والخاصة، ولاسيما في القطاع الصناعي.
- المساهمة بالوسائل المناسبة في الجهود التي بدأتها الدولة ,فيما يخص تطوير الاقتصاد الوطني.
- تقديم خدمات الدعم والدراسات للوزارة الوصية، بما في ذلك أنشطتها لإعادة الهيكلة الصناعية وتحضير الاستراتيجيات ذات الصلة.
- مباشرة أي عمل للتكوين المتواصل في الإتقان وإعادة الرسكلة في مجالات التسيير و لغات الأعمال والتوثيق.

[52] L'Office National de Métrologie Légale, sur le site : www.onml.dz, visite le 10/11/2015.

[53] L'Institut National de la Productivité et du Développement, sur le site : www.inped.edu.dz , visite le 10/11/2015.

المبحث الثالث: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

أولا: أرقام ومؤشرات حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قبل أن نتطرق لواقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر يجب أن نذكّر بأهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي تدخل ضمن الإحصاء الذي تقوم به مختلف هيئات وهياكل الدعم الخاصة بتنمية وتطوير هذا القطاع، وحسب الوزارة المعنية فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقسم إلى قسمين وهي كالتالي:

أ –المؤسسات الخاصة :وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تمثل نسبة 99.93% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إحصائيات سنة 2014 ، وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة)، والمؤسسات ذات النشاط الحرفي وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وقد حدث تعديل وزاري، فانتقلت هذه المؤسسات إلى وزارة السياحة.

ب –المؤسسات العامة :وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة، وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا 0.07 % مَن مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إحصائيات سنة 2014.

1–1–تطور عدد المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر:

لقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة2014، ما عدده 820738 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تشغل حوالي 2082304 عاملا ، مقسمة بين مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة، تشغل 2035219 عامل، بنسبة تقدر ب 97.74 % ، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، فهي تشغل ما يقدر ب47085مؤسسة أي ما نسبته 2.26% ، والجدول الموالي يوضح العدد الإجمالي للمؤسسات حسب الطبيعة القانونية.

الجدول رقم(1–4): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية لسنة 2014

طبيعة المؤسسة		العدد	النسبة%
مؤسسات خاصة	شخص معنوية	482130	58.76
	شخص طبيعي	151761	18.49
	مهن حرفية	186303	22.69
مؤسسات عمومية	شخص معنوية	544	0.07
المجموع الكلي		820738	100

Source: Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N^{0}25 ,2014.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص هي المكون الرئيسي لهذا القطاع(99.93%) منها ما نسبته58.76 % شخص معنوي، والباقي إما شخص طبيعي(مهن حرة)[54] وذلك ب 18.49 % ،أو مهن حرفية بنسبة 22.69% ، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقاع العام، بالرغم من أنها لا يتوفر بها عنصر الاستقلالية إلا أنها تدرج حسب إحصائيات الوزارة المعنية ضمن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهي تمثل نسبة ضئيلة تقدر ب0.7% .

وللتعرف أكثر على التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سوف نحاول دراسة تطورها خلال الخمس سنوات السابقة منذ سنة 2014، وهذا حسب الإحصائيات المتوفرة.

الجدول رقم(1–5): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2010 إلى غاية سنة2014

طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	السنوات					نسبة التطور%			
	2010	2011	2012	2013	2014	/2010 2011	/2011 2012	/2012 2013	/2013 2014
مؤسسات خاصة	618 515	658 737	711 275	777259	820194	6.50	7,98	9.28	9.66
مؤسسات عامة	557	572	557	557	544	2.62	(2.62)	00	(2.5)
المجموع	619 072	659 309	711832	777816	820738	9.19	5.36	9.28	7.16

Source: Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N^{0}25 ,24 , ,22, ,20,19 ,année 2014,2013,2012,2011,2010.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الذي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية في الجزائر، أن عددها في القطاع الخاص في ارتفاع مستمر منذ سنة 2010إلى غاية 2014، أن أكبر نسبة تطور

[54] تتمثل الأشخاص الطبيعية في رؤساء المؤسسات الغير ملزمون في التسجيل بالسجل التجاري وتشمل كل من المحامين، الموثقين ، المحضرين القضائيين، الأطباء، المهندسيين المعماريين، والمزارعيين

في الخمس السنوات ،كانت بين سنتي 2013 و2014 ، وذلك بنسبة تقدر ب9.66% ، وذ وأقلها كانت بين سنتي2010و2014، وذلك بنسبة تقدر ب6.5%،وهذا راجع إلى إنشاء ما يقارب 201679 مؤسسة خلال الخمس سنوات الماضية ، بينما عددها في القطاع العام يبقى ضئيلا، وحتى التغير في عددها متذبذب بين الزيادة والنقصان فنجدها في سنة2011 ارتفع عددها بـ 16 مؤسسة، وذلك بنسبة تقدر ب2.62%، لينخفض سنة 2012 بنفس النسبة، ويبقى عددها ثابتا سنة2013 ، ثم ينخفض سنة 2014 ب13 مؤسسة، وذلك بنسبة تقدر ب2.5%.

هذه الأرقام والمؤشرات تظهر الزيادة السريعة لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، وتراجع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ما هو إلا نتائج لما تبذله الدولة لتنمية وتطوير القطاع الخاص الذي يترجم توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق.

1-2- تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر

مع تزايد عدد هذا النوع من المؤسسات بطبيعة الحال سوف يتزايد معه عدد العمال أيضا، والجدول الموالي يوضح تطور عد د العمال في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2010إلى غاية 2014.

الجدول رقم(1-6): تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2010 إلى غاية سنة2014

طبيعة المؤسسة	السنوات					نسبة التطور%			
الصغيرة والمتوسطة	2010	2011	2012	2013	2014	/2010 2011	/2011 2012	/2012 2013	/2013 2014
مؤسسات خاصة	1.577.030	1 676 111	1 800 742	1869363	2035219	6.28	7,44	8.49	8.88
مؤسسات عامة	48.656	48 086	47 375	48256	47085	(1.17)	(1.48)	1.86	2.07
المجموع	1625686	1724197	1776461	2001892	2082304	6.05	7.19	8.32	8.72

Source: Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°25 ,24 , 23,22, ,20, année 2014,2013,2012,2011,2010.

يتبن من خلال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تشغيل حوالي 2082304 عاملا في الجزائر في سنة 2014، وهذا العدد يتطور من سنة إلى أخرى، وأن أكثر من 97%يشتغلون في القطاع الخاص ، أما المؤسسات الصغيرة المتوسطة العامة فتشغل حوالي 2.07% (47085)من العدد الإجمالي للعمال، وأن هذا العدد الضئيل يتذبذب بين الزيادة والنقصان،في الخمس سنوات الماضية، وهذا راجع للزيادة أو النقصان في عدد المؤسسات التابعة للقطاع العام، أما الزيادة المعتبرة فكانت في القطاع الخاص بنسبة8.88%، هذا راجع للزيادة في عدد

المؤسسات الصغيرة المتوسطة التابعة للقطاع الخاص، وفي الأخير نستطيع القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في التشغيل في الجزائر.

1-3- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خمسة قطاعات أساسية تتمثل في : الخدمات، الفلاحة ، المحروقات و الطاقة و المناجم والخدمات المتصلة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة والخدمات المتصلة ، وذلك بنسب متفاوتة، والذي سوف نلاحظه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(1-7): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط(2013-2014)

قطاع النشاط	السداسي الأول لسنة 2013	النسبة%	السداسي الأول لسنة 2014	النسبة%	نسبة التطور%
الفلاحة	4458	1.01	4885	1.01	9.58
المحروقات الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة	2217	0.5	2402	0.5	8.34
البناء والأشغال العمومية	147005	33.26	156311	32.42	6.33
الصناعة التحويلية	70840	16.03	76000	15.76	7.28
الخدمات	217444	49.20	242532	50.30	11.54
المجموع	441964	100	482130	100	9.09

Source: Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N^{0}25 , 2014.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال هذه الفترة، أن نسبة إنشاء المؤسسات تبقى مرتفعة في قطاع الخدمات فهي تمثل 11.54%، وهي النسبة الأكبر التي تشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك ب50.30%، وهذا راجع إلى المحيط الاقتصادي (لا تحتاج إلى تكاليف إنشاء عالية)، وكذا طبيعة المؤسسات الخدمية التي يكون هامش الربح مرتفع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تقدر ب32.42%، إلا أن نسبة الإنشاء في هذا القطاع هي النسبة الأقل والتي تمثل 6.33%،ثم يليها الصناعة وذلك بنسبة تقدر ب15.76%،وهذه النسبة هي نسبة معتبرة وذلك نظرا للجهود المبذولة من قبل الدولة، إلا أنها مازالت لم ترق للأهداف المسطرة من قبل الدولة للنهوض بقطاع الصناعة ، ونسبة الإنشاء في القطاع هي ما قبل الأخيرة وتمثل 7.28%، أما قطاع الفلاحة والمحروقات فهما القطاعين الذين يمثلان النسبة الأقل في تشكيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ككل بنسبة1.01%،0.5%، على التوالي، أما نسبة الإنشاء في القطاعين تبقى نسبة معتبرة ففي الفلاحة تمثل 9.58%، وهي نتيجة الدعم والتشجيع من قبل الدولة لهذا القطاع، أما قطاع المحروقات فهي تمثل 8.34%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالإمكانيات الطبيعية المتوفرة في الجزائر(بترول –غاز)، أما نسبة الإنشاء في القطاع ككل هي 9.09%.

1-4- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجهوية للبلاد:

تتمركز أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الشمالية أكثر منها من المناطق الجنوبية، وهذا التمركز حسب ما توفره كل منطقة من متطلبات ضرورية لمزاولة مثل هذا النوع من المؤسسات لأنشطتها، والجدول الموالي يوضح هذا

الجدول قم(1-8): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجهوية (2013-2014)

المنطقة	عدد المؤسسات 2013	الزيادة	عدد المؤسسات 2014	نسبة التطور %	نسبة المؤسسات %
الشمال	316364	16008	332372	5.05	69
الهضاب العليا	102533	5194	107727	4.82	22
الجنوب	40517	1514	42031	3.73	9
المجموع	459414	22716	482130	4.94	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N^{0}25 , 2014.

الشكل رقم(1-2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2014 حسب المناطق الجهوية

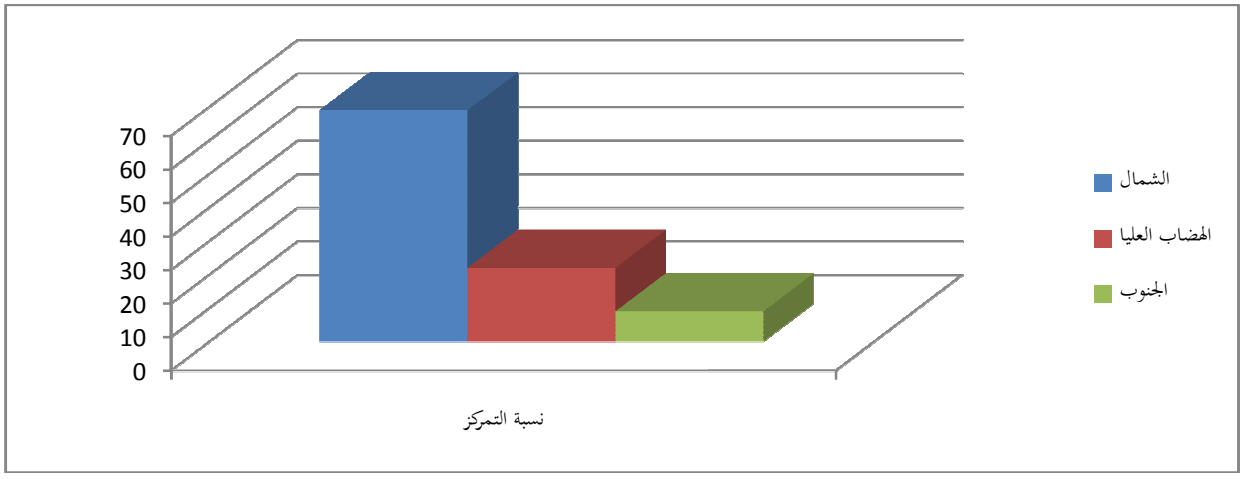

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (1-8)

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقع في منطقة الشمال ب 332372 مؤسسة، وذلك بنسبة 69%، وأن هذه النسبة تزداد بمعدل يقدر ب5.05%، تليها منطقة الهضاب العليا وذلك ب107727 مؤسسة بنسبة 22%، وبمعدل زيادة يقدر ب4.82%، وأخيرا

منطقة الجنوب وذلك ب42031 مؤسسة بنسبة 9%، وبعدل زيادة يقدر ب3.73%. [55]

ثانيا: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

كما رأينا سابقا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية يشكل فقط 15.76% من مجموع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهي نسبة لا ترق لطموحات ومخططات الجزائر للنهوض بقطاع الصناعة، وفي هذا الجزء سوف نتطرق لتعداد ومكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2-1-تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب قطاع النشاط:

للتعرف بالتفصيل على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر(القطاع العام نسبته جد ضئيلة بالإضافة إلى عدم توفر عنصر الاستقلالية فيه)، وجب التعرف على مجمل مكونات هذا القطاع، والذي يتكون في الأساس من 8 فروع نشاط وهذا حسب تصنيف الوزارة المعنية، والذي سوف ندرسه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(1-9):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة حسب فروع النشاط

قطاع النشاط	سنة 2013	النسبة %	سنة2014	النسبة %	الزيادة	نسبة التطور %
الحديد والصلب	11196	15.34	11660	15.32	464	4.14
مواد البناء	9708	13.25	10072	13.29	364	3.74
كيمياء،مطاط، بلاستيك	3091	4.28	3257	4.23	166	5.37
الصناعة الغذائية	21624	29.53	22449	29.6	825	3.81
صناعة النسيج	5649	7.84	5963	7.73	314	5.55
صناعة الجلد	1862	2.52	1918	2.54	56	3
صناعة الخشب والفلين	15602	21.31	16200	21.36	598	3.83
صناعة مختلفة	4305	5.89	4481	5.98	176	1.12
المجموع	**73037**	**100**	**76000**	**100**	**2963**	**4.05**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N^{0}25 , 2014

[55] لقد اعتمد في تقسيم المناطق الجهوية على تقسيم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ويمكن الإطلاع على الولايات التي تنتمي لكل منطقة وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها، ونسبة تمركزها حسب الكثافة السكانية لكل ولاية وهذا في الملحق رقم(1-1).

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر تتوزع حسب الفروع التالية :

-الصناعة الغذائية وذلك ب 22449 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهي تمثل النسبة الأكبر من مجموع مكونات القطاع وذلك ب29.53%، وقد ازداد عددها ب825 مؤسسة بنسبة زيادة تقدر ب3.81 % مقارنة بسنة2013.

-صناعة الخشب والورق وذلك ب16200 مؤسسة صغيرة متوسطة بنسبة 21.31% من مجموع القطاع،وقد ازداد عددها ب 598 مؤسسة بنسبة زيادة تقدر ب3.83% مقارنة بسنة 2013.

- الحديد والصلب ب 11660مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهي تمثل ما نسبته 15.3 % من مجموع القطاع، وقد ازداد عددها ب464 مؤسسة بنسبة زيادة تقدر ب4.14% مقارنة بسنة 2013.

- مواد البناء ب 10072 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهي تمثل نسبة 13.25% من مجموع القطاع، وقد ازداد عددها ب364 مؤسسة بنسبة زيادة تقدر ب3.74%مقارنة بسنة2013.

- صناعة النسيج ب5963 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهي تمثل 7.84%من مجموع القطاع، وقد ازدادت ب314مؤسسة بنسبة زيادة تقدر ب5.55% مقارنة بسنة2013.

- أما النسبة المتبقية فتتقاسمها كل من الصناعات المختلفة، وصناعة الكيمياء والبلاستيك، وصناعة الجلد، وذلك بنسبة 5.89%،4.28%،2.52% على الترتيب.

أما إجمالا فقد تم إنشاء2962 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية خاصة مقارنة بسنة 2013، وذلك بنسبة زيادة تقدر ب4.05%. [56]

2-2- توزيع وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، معدل وفيات المؤسسات مرتفع مقارنة بباقي القطاعات ففي سنة 2014 بلغ 25.09% من مجموع المؤسسات الصناعية، والجدول الموالي يوضح معدل وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب قطاع النشاط:

[56] للتعرف أكثر على نسبة تطور القطاع الصناعي الخاص مقارنة بالقطاع العام في الجزائر ، يمكن الإطلاع على الملحق رقم (1-2)

الجدول رقم(1-10): توزيع وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب فروع النشاط

قطاع النشاط	عدد الوفيات السداسي الأول لسنة **2013**	النسبة%	عدد الوفيات السداسي الأول لسنة**2014**	النسبة%
الحديد والصلب	36	12.9	54	15.47
مواد البناء	27	9.67	50	14.33
كيمياء،مطاط، بلاستيك	7	2.50	13	3.72
الصناعة الغذائية	110	39.42	117	33.52
صناعة النسيج	17	6.09	27	7.74
صناعة الجلد	5	1.79	9	2.58
صناعة الخشب والفلين	63	22.58	60	17.19
صناعة مختلفة	14	5.01	19	5.44
المجموع	**279**	**100**	**349**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N^{0}25 , 2014

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن أكبر نسبة لوفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، في قطاع الصناعة الغذائية سواء في السداسي الأول لسنة 2013، أو سنة2014 وذلك بنسبة 33.52% من مجموع الوفيات وذلك لأنها تمثل النسبة الأكبر من مجموع مكونات القطاع، وكذا يمكن أن يكون السبب في عدم قدرتها على المنافسة في السوق، تليها صناعة الخشب والورق وذلك بنسبة 17.19%، ثم صناعة الحديد والصلب ب15.47%، تليها بعد ذلك مواد البناء ب14.33%، تليها صناعة النسيج ب7.74%،أما النسبة المتبقية 11.74% فتتقاسمها كل من صناعة الجلود، وصناعة البلاستيك، والصناعات المختلفة.وبالنظر إلى النسبة الإجمالية لوفيات المؤسسات في قطاع الصناعة فهي نسبة تعتبر مرتفعة وتمثل عائقا أمام تنمية وتطوير هذا القطاع، ولهذا وجب توفير البيئة الملائمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية ومساعدتها على تخطي المشاكل والصعوبات التي تتلقاها.

خلاصة الفصل:

لقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية مرت بثلاث مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كان الاقتصاد الوطني يتبنى النظام الاشتراكي، ولم تكن هناك معالم واضحة لهذا القطاع بالرغم من وجود وحدات إنتاجية آنذاك، ومع توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي وبداية التسعينيات، والذي تعزز بجملة من الإصلاحات الاقتصادية وكذا القانونية التي تخدم القطاع، ليأتي بعدها القانون التوجيهي سنة 2001 والذي وضع تعريف محدد ومضبوط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدخل ضمنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، ليعدل سنة 2017.

ولقد سعت الجزائر جاهدة لتطوير القطاع الصناعي، وذلك بتبنيها لعدة استراتيجيات بداية بإستراتيجية الصناعات المصنعة التي أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة، ومع التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق تبنت الجزائر إستراتجية جديدة تسعى إلى إنعاش الصناعة الجزائرية وذلك من خلال إنشاء العديد من هياكل الدعم، وتبني العديد من الآليات والبرامج للنهوض بهذا القطاع، لكن رغم الأرقام والإحصائيات التي تبين تطور القطاع وكذا مكانة مثل هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الوطني، إلا أنها مازالت تعاني من عدة معوقات ومشاكل تجعلها غير قادرة على البقاء والدليل على ذلك المعدل المرتفع لوفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الذي وصل إلى25.09% سنة 2014، وحتى المؤسسات التي استطاعت البقاء تبقى هذه الصعوبات تحد من قدرتها على المنافسة محليا وكذا دوليا، ، خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه البلاد وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد

تمهيـــــد:

لقد عرف الاقتصاد العالمي عدة تطورات وتغيرات، خصوصا مع ظهور منظمة التجارة العالمية وتنامي دورها العالمي، أدى هذا إلى الزيادة في حدة المنافسة بين المؤسسات على الصعيد المحلي وكذا العالمي، والذي أدى بدوره إلى الرفع من معايير القدرة التنافسية العالمية.

إذ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مصدرا هاما للقدرة التنافسية خاصة الصناعية منها، وذلك بالنظر للمزايا التي تتميز بها، كما ذكر سابقا، خصوصا إذا ما كانت ترقى للنضوج الاقتصادي.

والجزائر بصفتها أحد هذه البلدان ،تسعى جاهدة إلى تحقيق هذا الهدف، والسير في قطار التغيرات العالمية المعاصرة خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الآن (اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية)، والذي يحتم عليها أن تجد لها مكانا في السوق العالمي، حيث أنها صنفت حسب تقرير التنافسية العالمي للعامين 2015 و2016 الوارد في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي في المرتبة ال 87 وتأتي بعد 8 دول عربية من بين 139 دولة، حيث تسبقها المغرب، وتم التصنيف -حسب التقرير- على نوعية التعليم والأمن وسوق العمل والاستقرار المالي[57]، وعليه فإن الدولة الجزائرية مازالت في مساعيها المستمرة تحاول إيجاد الحل المناسب الذي يضمن لها الاندماج بفعالية في الاقتصاد العالمي.

ولا يتأت لها هذا إلا بامتلاكها لنسيج صناعي متماسك، قادر على المنافسة، ممثلا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعي، ولهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى :

- المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم التنافسية
- المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي.

(57) يعتبر مؤشر التنافسية العالمي the Global competitive index ، والذي يحتوي في مكوناته على المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي والكلي معا، بحيث يهدف هذا المؤشر إلى قياس المنظومة المترابطة والمتكاملة من العوامل الأساسية، والمؤسسات والسياسات الشاملة والتي تشكل معا قاعدة لإحداث النمو للاقتصاد على المدى القصير والمتوسط،ويتم الاعتماد في منهجية التصنيف الحديثة لمؤشر التنافسية العالمي على مراحل تطور اقتصاد الدولة وتنافسيتها من خلال المراحل التالية: (مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية – مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية- مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار) .لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016-2015 .

المبحث الأول : الإطار النظري لمفهوم التنافسية

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها أمام تحديات معقدة، تفرض عليها إيجاد طرق وأساليب جديدة تؤدي بها إلى تطوير سياساتها واستراتيجياتها الصناعية، لتكسب قدرات تنافسية، ولتكون قادرة على المنافسة ، فنجاح أي مؤسسة صغيرة كانت أم كبيرة ناتج عن قدرتها على المنافسة في الأسواق سواء المحلية منها أم العالمية، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده معظم دول العالم خاصة منها الجزائر، أصبحت تسعى جاهدة إلى تطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة الصناعية بغية الرفع من قدرتها التنافسية.

والسؤال المطروح هنا: ماذا نعني بالتنافسية ، وماذا نعني بالميزة التنافسية؟

أولا: ماهية التنافسية:

يعتبر مصطلح التنافسية (Compétitivité) وكذا المنافسة (Concurrence) من المصطلحات الأكثر انتشارا في هذا العصر،غير أن هناك اختلافا متباينا فيما بينهما يبرز وفق بعض الدراسات في أن مفهوم التنافسية أوسع ،من مفهوم المنافسة ذاك أن التنافسية تدل على وجود ديناميكية بين المتنافسين وقدرتهم على تصريف سلعهم وخدماتهم في سوق معينة ، في حين أن المنافسة تدل على وجود ترتيب بين المتنافسين ، والشروط التي يتم وفقها انسياب وتدفق وتداول السلع والخدمات في سوق معينة ، لكنهما يتداخلان إلى حد بعيد ضمن ما أصبح .يعرف بالميزة أو القدرة التنافسية (l'avantage concurrentiel). [58]

ولقد شغل مفهوم التنافسية حيزا ومكانة هامة، بالرغم من عدم اتفاق الكتاب حول تعريف موحد حول مضمونها، بحيث يختلف مفهومها باختلاف محل الحديث عنها، إلا أنهم اتفقوا جميعا أنها تمثل العنصر الإستراتيجي الذي يقدم فرصة جوهرية للتقدم وتحقيق ربحية أكبر.

[58] برني لطيفة، دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007، ص99 .

1-1- تعريف التنافسية:

اختلف مفهوم التنافسية فيما إذا كان عن شركة أو قطاع أو دولة فالتعريف المقدم من طرف D'andrea Laura Tysan عن **مفهوم التنافسية الدولية** فهو يشير« إلى قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدول المعنية، والعمل على الحفاظ عليه واستمرارية هذا الارتفاع » [59]

كما يعرف على أنه: « قدرة أي بلد ما على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفراده» [60]

كما يعرفها المعهد الدولي للتنمية الإدارية في كتابه السنوي للتنافسية بأنها:« قدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثورة الوطنية عن طريق الأصول والعماليات بالجاذبية والهجومية وبالعولمة والاقتراب، ويربط هذه العلاقات نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف» [61]

كما عرفت التنافسية في المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (OECD)وفق المستوى الاقتصادي القومي لدولة ما« على أنه الدرجة التي يمكن وفقها إنتاج السلع والخدمات الموجهة للأسواق الدولية، بحيث تحافظ فيه على المداخيل الحقيقية لمواطنيها وتوسع فيها على المدى الطويل، على أن يكون ذلك وفق سوق حرة وعادلة، وهي من هذا المنظور ترى أن المنافسة في السوق، حسب أحدث الدراسات، من شانها أن تعمل على إنعاش التشغيل والإنتاجية وتشجع على الإبداع» [62]

ويعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير التنافسية العالمي * The Global competitiveness Report بأنها« قدرة البلد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة في متوسط دخل الفرد مقاسا بمتوسط

---

[59] قدور بن فالة ، المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، شلف 2006، ص 1220.

[60] سلمى صالحي، تأهيل المؤسسات ص و م للرفع من قدرتها التنافسية ، مذكرة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2006 ، ص 52.

[61] كلثوم كبابي، التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة : الجزائر المغرب وتونس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 14.

[62] علالي مليكة،أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الأيزو في تنافسية المؤسسة ENICAB ،مذكرة ماجستير، غ منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2004 ،ص93.

World Economic Forum*: تأسس المنتدى على يد البروفيسور كلاوس شواب عام 1971 ومقره جنيف بسويسرا، وهو منظمة دولية مستقلة تتعهد بتحسين أوضاع العالم باشتراك القادة في شركات لوضع جداول أعمال عالمية، وإقليمية، وأخرى تتعلق بالصناعة .يذكر أن شعار المنتدى هو "أنشطة منظمي الأعمال في خدمة المصالح العامة العالمية". ويضم المشاركون في المنتدى قادة السياسة والأعمال، ومنظمي الأعمال، وخبراء من مختلف المجالات. يجتمعون سنويا لبحث القضايا الاقتصادية، والثنائية، والإقليمية. ويعتبر المنتدى أرفع منتدى اقتصادي غير حكومي في العالم. ولمزيد من التفاصيل أنظر : http://www.marefa.org/index.php

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويحدد درجات المنافسة على أساس مؤشر للمنافسة الذي يستند إلى ثمانية عوامل هي : الانفتاح، الحكومة، المال، التقنية، والبنية التحتية، والإدارة، والعمل، والمؤسسات» [63]

كما يختلف تعريف التنافسية الدولية بين الدول، فيما إذا كانت دولة متقدمة أو دولة نامية، وذلك كما يلي[64] :

– التنافسية لدى الدول المتقدمة تعني قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي، من خلال الإبداع والابتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج. أي أنها وصلت إلى مستويات مرتفعة من الإنتاجية، ولم يتبقى أمامها في تحقيق النمو المستدام إلا الاعتماد على الابتكار.

– التنافسية حسب الدول النامية تعني قدرتها على النمو والحصول على الحصة سوقية في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية التي تمتلكها إلى مزايا تنافسية.بالإضافة إلى إيجاد المزيد من المزايا التنافسية، عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة.

- **تنافسية القطاع** : تعني قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تتميز الدولة في هذه الصناعة، وتقاس التنافسية الصناعية من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة.[65]
- **التنافسية على مستوى المؤسسة:** تتميز الأسواق الآن بحدة المنافسة بين المؤسسات، إذ أن البقاء فيها دوما للأحسن، وذلك حسب قدرتها على البقاء والمحافظة على مكانتها وحصتها في السوق، إن لم نقل زيادتها، وهذا ما تسعى إليه كافة المؤسسات، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

إذن يمكننا تعريف تنافسية المؤسسة بأنها : القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمر لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة[66].

كما تعرف التنافسية بأنها القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسيع وابتكار وتجديد. وتسعى الشركات ورجال الأعمال بصفة مستمرة إلى تحسين المراكز التنافسية بشكل دوري نظرا لاستمرار تأثير المتغيرات العالمية والمحلية[67].

---

[63] علي توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة : القضايا والمضامين ، تقرير صندوق النقد العربي : القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية ، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد 05، أبو ضبي، 1999، ص 23.

[64]. المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي ، مصر، 2011، ص 04.

[9] كمال رزيق و عمار بوزعرور، ملتقى حول التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، البليدة 2005 ، ص14.

[66] كلثوم كبابي، مرجع سابق، ص 05.

[67] فريد النجار،المنافسة والترويج التطبيقي،مصر، 2000، ص 11.

على ضوء ما سبق، يمكن تقديم صورة لتنافسية كمفهوم متعدّد الأبعاد، تجتهد المؤسسة في تحقيقه، قصد احتلال موقع تنافسي في السوق. فالتنافسية هي حالة ذهنية تقوم على ركنين أساسيين هما : الاستمرارية والديناميكية، والتي تدفع إلى التفكير في الكيفيات التي تجعل من المؤسسة تطّور موقعها في السوق وتحافظ عليه أطول فترة ممكنة، وذلك بإرساء قواعد متينة مبينة على الجودة والتميز والتكلفة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد.وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التميز بين المنافسة والتنافسية،فالأولى تعنى بالظروف التي تنشط ضمنها المؤسسات،أما الثانية فتتعلق بالظروف الذاتية و قدرات المؤسسة التي تتيح لها المجابهة في السوق[68].

أما التنافس فنعني به القدرة على الصمود أمام المنافسين داخل الأسواق، حيث تعتبر هذه الأخيرة غير مستقرة نظرا لتعدد رغبات و احتياجات المستهلكين في ظل وجود منافسة حادة و شرسة، بالإضافة إلى ديمومة روح الابتكار و تباين المراكز المالية[69].

وتعني التنافسية أيضا القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب والوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى . [70]

نلاحظ أن مجموع هذه التعاريف لا تختلف اختلافا جوهريا فيما بينها، وإنما في مجملها تتفق للوصول إلى هدف واحد ألا وهو الرفع من تنافسية المؤسسة وهذا من خلال:

- ✓ الاعتماد على نتائج فحص وتحليل كل من نقاط القوة والضعف الداخلية إضافة إلى الفرص والمخاطر المحيطة والسائدة في بيئة المؤسسة مقارنة بمنافسيها[71].
- ✓ المجالات التي تتمكن فيها المؤسسة أن تنافس غيرها بطريقة أكثر فعالية، وبهذا فهي تمثل نقطة قوة تتسم بها المؤسسة دون منافسيها في أحد أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية أو التمويلية، أو فيما يتعلق بمواردها وكفاءاتها البشرية.
- ✓ تميز المؤسسة عن منافسيها، والذي سيؤهلها إلى تحقيق مزايا عدة منها الحصول على هوامش مرتفعة، وتطبيق أسعار جد منخفضة، وحصول على حصة سوقية أكبر(ولاء الزبون)،وبالتالي النمو والبقاء أطول ما يمكن،فهي إذن عنصر استراتيجي يقدم للمؤسسة فرصة جوهرية لتحقيق ربحية متواصلة بالمقارنة مع المنافسين.

---

[68] منى مزغوني،تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه،تخصص دراسات اقتصادية، غ منشورة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2013 ،ص133 .

[69] عبد السلام أبو حفص ، التنافسية و تغيير قواعد اللعبة، بتصرف ، الإسكندرية، مصر، 1997 ،ص 25 .

[70] فريد النجار، مرجع سابق، ص 11.

[71] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، "الإدارة الإستراتيجية"، الطبعة الأولى، مصر،1999، ص27.

وأخيرا يمكننا القول أن طبيعة العلاقة بين المستويات الثلاثة: الدولة والقطاع والمؤسسة علاقة تكاملية، فلا يمكننا الوصول إلى قطاع تنافسي دون قدرة المؤسسات المكونة له على المنافسة، وقيادته للمنافسة دوليا، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشي أفضل للأفراد (على مستوى الدولة).

1-2- تعريف الميزة التنافسية:

يمثل امتلاك الميزة التنافسية هدفا إستراتيجيا تسعى جميع المؤسسات باختلاف أنواعها وأحجامها خصوصا المتوسطة و الصغيرة منها، لتحقيقه في ظل التحديات التنافسية الشديدة للمناخ الاقتصادي الحالي، مثل الجودة ، أو السعر المنخفض، فهي إذن السعي الدائم نحو استغلال الموارد المالية، والمادية، والبشرية، والتكنولوجية بهدف إنتاج قيمة للمستهلكين تلبي احتياجاتهم، وبالتالي التميز عن المنافسين.

يرى Porter أن:الميزة التنافسية لا تختص بالدولة وإنما بالمؤسسة: فالميزة التنافسية تنشأ أساسا من القيمة التي استطاعت مؤسسة ما أن تخلقها لزبائنها بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع متساوية، أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واع الزيادة السعرية المفروضة [72].

أما Doyle فيعرفها بأنها :تتمثل في القيمة الكبيرة التي تقدمها المنظمة للزبون، والتي تدفعه إلى تكرار عملية الشراء من المنظمة، ومن ثم تزداد حصتها السوقية[73].

وقد عرفها كل من Ph.Kotler وB.Dubois أنها: قابلية المؤسسة على الأداء بأسلوب واحد أو بعدة أساليب ليس بإمكان المنافسين إتباعها[74].

كما ينظر للميزة التنافسية على أنها : قدرة المؤسسة على تحقيق حاجات المستهلك، أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها من المنتج، مثل الجودة العالية .[75]

وتشير الميزة التنافسية أيضا إلى: المجالات التي يمكن للمؤسسة أن تنافس غيرها بطريقة أكثر فعالية، وبهذا فهي تمثل نقطة قوة تتسم بها المؤسسة دون منافسيها في أحد أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية أو التمويلية، أو فيما يتعلق بمواردها وكفاءاتها البشرية. فالميزة التنافسية تعتمد على نتائج فحص وتحليل كل من نقاط القوة والضعف الداخلية إضافة إلى الفرص والمخاطر المحيطة والسائدة في بيئة المؤسسة مقارنة بمنافسيها[76].

---

[72] Michael Porter, L' Avantage Concurrentiel, Duno , Paris, France, 2000, P 08.

[73] سلالي يحضيه و أحمد بلالي، تسيير المعرفة وتحسين الأداء التنافسي ، المؤتمر الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، أيام 8، 9 مارس 2005، جامعة وقلة، ص 423.

[74]Ph. kotler, B. Dubois, Marketing Management, 9eme édition, Union édition, Paris, France,1997, p 398

[75] نبيل مرسي خليل، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مركز الإسكندرية للكتاب، 1998، ص 80.

[76]عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص27.

كما تعرف على أنها مجموع المهارات والتكنولوجيات والموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين أساسين:

1- إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه المنافسون.

2- تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المؤسسة ومنافسيها.[77]

كما يشير تعريف آخر للميزة التنافسية بأنها« قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى العاملة في نفس النشاط » .[78]

والمخطط الموالي يوضح جيدا علاقة الإستراتيجية بالميزة التنافسية:

الشكل رقم (2-1):الإستراتيجية كاستجابة لتحقيق الميزة التنافسية

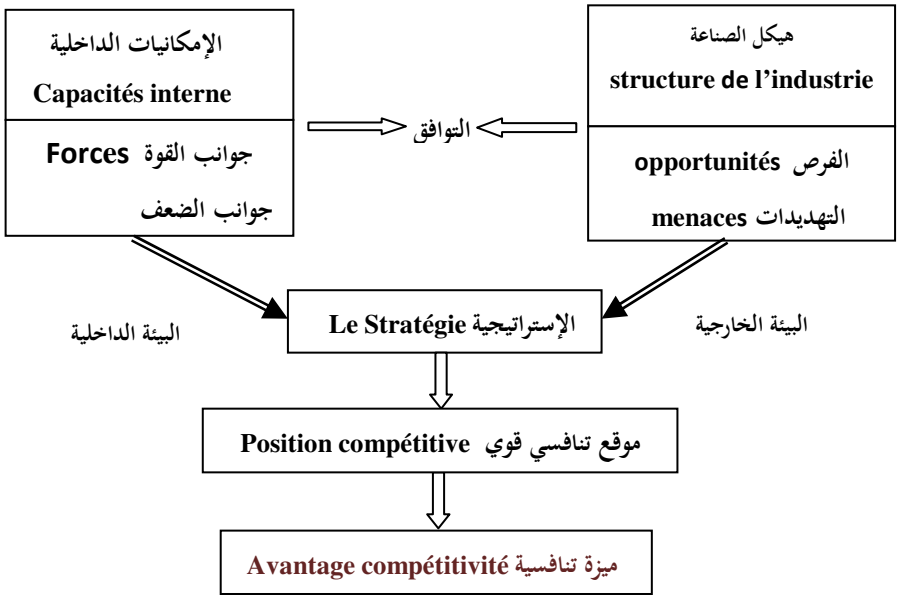

المصدر: نبيل محمد مرسي، مرجع سبق ذكره ، ص 229.

وعليه يمكننا القول أن للميزة التنافسية شقين، الأول هو قدرة التميز على المنافسين، أما الثاني فهو القدرة على مغازلة فاعلة ومؤثرة للعملاء ولاشك أن نجاح الشق الثاني متوقف على نجاح الشق الأول.

ومنه فالميزة التنافسية هي ذلك المفهوم الإستراتيجي الذي يعكس الوضع التنافسي النسبي الجيد والمستمر لمؤسسة ما إزاء منافسيها، بحيث يتجلى في شكل تقديم منتجات ذات خصائص متفردة يكون معها العميل مستعدا لدفع

[77] قدور بن فالة ، مرجع سابق، ص 1223.

[78] المرجع السابق ، ص1224.

أكثر أو تقديم منتجات لا تقل قيمة عن منتجات المنافسين وبأسعار أقل. وبهذا المعنى تعتبر تطوير الميزة التنافسية هدفا إستراتيجيا تسعى لتحقيقه المؤسسة الاقتصادية من خلال الأداء المتميز للموارد الداخلية، والكفاءات الإستراتيجية ذات المعرفة الكامنة، ضمن مختلف أنظمة، واستراتيجيات، وأنشطة، وعمليات المؤسسة، بما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الجودة، ، و ريادة السوق، وتعظيم الربحية على المدى الطويل[79].

ثانيا: شروط وأنواع الميزة التنافسية:

ليس من السهل على المؤسسة اكتساب مزايا تنافسية ، فعندما تقدم منتجا جديدا أو منتجا مختلفا عن بقية المنافسين لا يعني هذا بالضرورة أنها تملك ميزة تنافسية، إذ يجب أن تتوفر فيها جملة من الشروط .

2-1- شروط الميزة التنافسية:

للميزة التنافسية ثلاثة شروط، تتمثل في النقاط التالية: [80]

2-1-1- الحسم: الشرط الأول للميزة التنافسية هي أن تكون حاسمة، ويقصد بذلك أن بإمكان هذه الميزة أن تمنح الأسبقية والتفوق على المنافسين.

2-1-2-إمكانية الدفاع عنها: أما الشرط الثاني فيتمثل في إمكانية الدفاع عنها، خصوصا من التقليد، فالمؤسسة التي لا يمكنها أن تدافع عن ميزتها، لا يمكن أن نقول أنها تملك ميزة تنافسية.

2-1-3-الاستمرارية: وبالنسبة للشرط الأخير فهو استمرارية الميزة التنافسية ، وهو شرط على جانب كبير من الأهمية، فلا يمكن القول عن ميزة التي لا تستمر لمد طويلة أنها ميزة تنافسية.

من خلال ما سبق نستنتج أن كل شرط مرتبط بالآخر، إذ لا يمكن للمؤسسة أن تحقق ميزة تنافسية إذا نقص شرط من هذه الشروط ، دون إغفال جملة من الصعوبات أهمها التسارع الذي يشهده مجال الأعمال اليوم من ابتكارات والتجديد المستمر في المنتجات ، بالإضافة إلى التغيرات في القيود الحكومية التي تشمل أساسا مجالات مواصفات المنتج.

---

[79] سملالي يحضيه، اثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية والتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (مدخل الجودة والمعرفة) ، أطروحة دكتوراه دولـــة، غ منشورة ،جامعة الجزائر 2004 ،ص 07.

[80] H.Spitezki, La Stratégie d'Entreprise, compétitivité et mobilité, Edition Economica, Paris, France, P54.

2-2- أنواع الميزة التنافسية:

يمكن تقسيم الميزة التنافسية إلى نوعين أساسيين وهما:

2-2-1-الميزة التنافسية الخارجية: وتركز االمؤسسة في هذا النوع من الميزة التنافسية في تمييزها للمنتج على عناصر تعطي فيه إضافة للمشتري وذلك من خلال: [81]

1- تقليل تكلفة الاستعمال.

2- أو رفع كفاءة الاستعمال.

نستنتج بأن الميزة التنافسية الخارجية تكسب المؤسسة قوة للمساومة في السوق وتجعل المستهلك يشتري المنتجات بأسعار مرتفعة بفعل التمايز الذي أظهره هذا المنتج مقارنة بمنتجات المنافسين،واقتناع المستهلك بأن جودة هذا المنتج أحسن وأفضل من جودة المنتجات المنافسة من كل الجوانب،وعليه يمكن استنتاج بأن المؤسسة في هذه الحالة بإمكانها تقديم منتج متميز وفريد وله قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك(جودة أعلى،خصائص خاصة بالمنتج،خدمات ما بعد البيع). [82]

2-2-2- الميزة التنافسية الداخلية:

في هذه الحالة تركز المؤسسة في تفوقها وتميزها عن المنافسين من خلال تحكمها في تكاليف الصنع،الإدارة أو تسيير المنتج،والتي تضيف قيمة للمنتج بإعطائه سعر تكلفة منخفض عن المنافس الأولي[83]،حيث تلجأ المؤسسة إلى انتهاج إستراتيجية السيطرة بالتكاليف،وتحسين الإنتاجية التي تسمح لها بتحقيق مردودية أحسن وعوائد أكبر،ومنه الوصول إلى أفضل قوة للمساومة حتى في حالة انخفاض الأسعار أو الدخول في حرب الأسعار،لأن المؤسسة تتحكم في تكاليفها إلى درجة كبيرة وبحوزتها معرفة تنظيمية وتكنولوجية عالية.

تجدر الإشارة هنا إلى ما يتعلق بالحكم على مدى ملائمة وجودة الميزة التنافسية التي بحوزة المؤسسة،والتي تتم بالاعتماد على عدة عناصر أهمها: [84]

- **مصدر الميزة التنافسية** :يجب معرفة مرتبة هذه الميزة،هل هي منخفضة أي سهلة التقليد من طرف المؤسسات المنافسة والمعتمدة أساسا على التكلفة الأقل،عكس المزايا التنافسية ذات المرتبة المرتفعة التي يصعب تقليدها والمعتمدة على التكنولوجية العملية مثل تمييز المنتج،الجودة،السمعة الطيبة،والتي تتطلب مهارات في كل المجالات،وهو ما يصعب تقليده على الأقل في المدى القصير وحتى المتوسط.

---

(81) Jean Jacques Lambin ,Marketing Stratégique,3 eme Edition, science international,1994,P 269 .

(82) فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية – حالة المؤسسة الجزائرية–، أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة الجزائر، 2006 ،ص97 .

(83) Jean Jacques Lambin ,op cit,P 270 .

(84) نبيل مرسي خليل، مرجع سابق، ص 100.

- **عدد مصادر الميزة التنافسية التي تمتلكها المؤسسة**:وفي هذه الحالة من مصلحة المؤسسة تنويع مصادر ميزتها التنافسية حتى يصعب على المنافسين تقليد كل هذه المزايا بسهولة وفي وقت قصير،عكس في حالة الاعتماد على ميزة واحدة فيسهل على المنافسة محاكاة هذه الميزة والتغلب على آثارها.
- **درجة التحسن والتطوير والتجديد المستمر في الميزة**: من المؤكد أنه من مصلحة المؤسسة التغيير المستمر لميزتها التنافسية وعدم الاعتماد والاقتصار على الميزة الحالية، مع سرعة التغيير حتى تستطيع المؤسسة الحفاظ بصفة مستمرة ودائمة على سيطرتها ومكانتها في السوق وولاء الزبائن لمنتجاتها.

وقد تناول M.PORTER النوعين السالفين الذكر من الميزة التنافسية،حيث أشار إلى أن هناك شكلين من الميزة التنافسية وهي السيطرة بالتكاليف والتمايز، [85]فالمؤسسة تتفوق على المنافسين إما بفعل قلة تكاليفها وانجذاب المستهلك للسعر المنخفض،نظرا لانخفاض مستوى المعيشة وخاصة في الدول المتخلفة،وإما أن تتفوق عن طريق سرعة التمايز في مختلف سياسات المزيج التسويقي(منتج،سعر،توزيع واتصال)،وعليه يمكن القول بصفة عامة بأن هناك نوعين من المزايا التنافسية مرتبطة ومتعلقة بحلقة القيمة للمؤسسة و هما:

– التكلفة الأقل.

– تمايز أو تمييز المنتج.

1- **ميزة التكلفة الأقل**: تعني ميزة التكلفة الأقل قدرة المؤسسة على تصميم، تصنيع وتسويق منتج أقل تكلفة مقارنة بمنافسيها، مما يؤدي إلى تحقيق عوائد أكبر[86].

ويرى Porter أنه يمكن للمؤسسة الحيازة على ميزة "التكلفة الأقل" إذا ما تمكنت من ممارسة نشاطاتها المنتجة للقيمة وفق تكاليف متراكمة أقل من مثيلتها لدى المنافسين[87].

ويرى أيضا أنه يمكن للمؤسسة الحيازة على ميزة التكلفة الأقل من خلال مراقبة العوامل التالية: [88]

- ✓ مراقبة الحجم من خلال توسيع تشكيلة المنتجات، الحيازة على وسائل إنتاج جديدة والتوسع في السوق.
- ✓ مراقبة التعلم من خلال مقارنة أساليب وتقنيات التعلم مع المعايير المطبقة في نفس القطاع.
- ✓ مراقبة استعمال قدرات المؤسسة ومدى مطابقتها لمتطلبات السوق والإنتاج.
- ✓ مراقبة الروابط والعلاقات الكامنة بين الأنشطة المنتجة للقيمة ومن ثم استغلالها.
- ✓ مراقبة الاتصال بين وحدات المؤسسة من خلال نقل معرفة كيفية العمل بين النشاطات المتماثلة.
- ✓ مراقبة الإدماج والفصل بين النشاطات المنتجة للقيمة بشكل يقلص تكاليف هذه الأنشطة.

---

[85] P.Kotler, Marketing et Management. 6 eme Edition,1991,P307

[86] نبيل مرسي خليل، مرجع سابق، ص 85.

[87] M. Porter, L'Avantage concurrentiel des Nations, Inter Edition, 1993, p 85.

[88] M. Porter, L'avantage concurrentiel, édition Dunod, Paris, France, 1997, p p 129- 136.

- ✓ مراقبة الرزنامة، بمعنى المفاضلة بين كون المؤسسة السباقة لدخول قطاع النشاط أو انتظارها لمدة محددة قبل دخولها هذا القطاع، ذلك أنه تختلف الامتيازات في التكاليف الممنوحة لكل منهما.
- ✓ مراقبة الإجراءات التقليدية وتغيير أو إلغاء الإجراءات المكلفة التي لا تساهم في عملية التمييز.
- ✓ مراقبة التموضع أو التمركز الخاص بالأنشطة.
- ✓ مراقبة العوامل الحكومية والسياسية كالتشريعات الموضوعة لتنظيم النشاط الاقتصادي.

ويضيف Porter أنه من بين العوامل التي تؤثر على دوام ميزة التكلفة الأقل[89]:

- اقتصاديات الحجم، والتي تمثل أكبر عائق للدخول في السوق.
- تنسيق العلاقات بين المؤسسة والموردون، أو قنوات التوزيع المستقلة.
- التعلم والمعرفة المكتسبة من قبل أفراد المؤسسة والتي من الصعب محاكاتها.
- حقوق الملكية الخاصة بمنتوج أو عملية تكنولوجية معينة، فمن الصعب على المنافسين محاكاة المنتوج أو عملية إنتاج جديدة إذا كانت محمية من خلال براءة الاختراع.

لا ينتج عنصر الدوام فقط من المصادر المختلفة لميزة التكلفة الأقل، وإنما ينتج أيضا من عدد هذه المصادر، فالميزة الناتجة عن نشاط واحد أو نشاطين منتجين للقيمة تشكل فريسة سهلة الوصول من قبل المنافسين، لذا تستمد المؤسسات الرائدة في مجال التكاليف ميزتها من خلال تكاثف وتضافر عدة مصادر، مما يجعل من الصعب ومن المكلف جدا محاكاتها وبلوغ نفس مركزها التنافسي.

2- ميزة التميز: وتعني التميز في السلعة أو الخدمة المقدمة سواء على مستوى الجودة، الإبداع التكنولوجي أو خدمات ما بعد البيع[90]. ويضيف كل من Kotler و Dubois أنه يمكن للمؤسسة التميز في المجالات التالية: [91]

- ➢ **التميز من خلال المنتوج**: يمكن للمؤسسة التميز من خلال المنتج، وذلك بالاعتماد على إبراز الخصائص الفريدة التي يتميز بها، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:
  - القيمة المضافة التي يقدمها المنتوج، أي مدى أداء المنتوج للوظيفة المسندة إليه.
  - المظهر الخارجي للمنتوج، أي مدى جاذبية الغلاف وقدرته على جذب الزبائن.
  - مدى توفر الأجزاء المركبة للمنتوج، لاسيما في المنتوجات الصناعية.
  - مدة حياة المنتوج، أي مدى الحفاظ على صلاحية المنتوج لأطول فترة ممكنة.
  - تحسين جودة المنتوج، من خلال البحث المستمر في سلوك المستهلك الشرائي.

[89] Idem, pp 143 – 145.

[90] نبيل مرسي خليل، مرجع سابق ، ص 87.

[91] Ph.Kotler, B.Dubois, Marketing Management, Edition Union Public, 10emeEdition, p 68.

- **التميز من خلال الخدمة المقدمة:** يمكن للمؤسسة أيضا التميز من خلال الخدمة التي تقدمها، وذلك بالتركيز على النقاط التالية:

- المرونة في تقديم الطلبيات، من خلال تسخير الوسائل الممكنة لذلك، مثل استعمال البرامج المعلوماتية الخاصة بذلك.
- تحكم المؤسسة في وظيفة التوزيع، مما يؤدي إلى وصول الطلبيات في الوقت المناسب.
- التركيز على الخدمات التي تشرح طرق وكيفيات استعمال المنتج، لاسيما حالة المنتج الصناعي.
- العمل على تحسين الخدمات ما بعد البيع.

- **التميز من خلال الموارد البشرية:** يمكن للمؤسسة أيضا التميز من الموارد البشرية، وذلك بالتركيز على النقاط التالية:

- زرع ثقافة العمل الجماعي، وزيادة الثقة بين أفراد المؤسسة.
- التكامل العمودي المتواجد بين عمال المؤسسة و المسؤولين، والتكامل الأفقي بين ممثلي المؤسسة والزبائن.
- زيادة كفاءة الموارد البشرية من خلال التكوين.

- **التميز من خلال نقاط البيع:** تتميز المؤسسة من خلال نقاط البيع بالاعتماد على النقاط التالية:

- مدى توفر الأمن في نقاط البيع التابعة للمؤسسة.
- مدى كفاءة رجال البيع التفاوضية وقدرتهم على زيادة حجم المبيعات.

- **التميز من خلال صورة المؤسسة:** يمكن للمؤسسة التميز من خلال صورتها، إذا اعتمدت على بناء علاقات عامة طيبة مع الزبائن، كالتمويل في المجال الرياضي، أو القيام بأعمال خيرية، ومنح امتيازات للمستهلكين على حسب درجة ولائهم.

بينما يرى Porter أن المجالات التي يمكن للمؤسسة أن تتميز من خلالها هي: [92]

- الإجراءات الخاصة ، كإجراءات خدمات ما بعد البيع.
- التميز من خلال الروابط الكامنة بين الأنشطة، مع الموردين، ومع قنوات التوزيع الخاصة بالمؤسسة.
- مقر المؤسسة، وكذا المواقع التي تحتلها وحداتها الإنتاجية أو مراكز التوزيع.
- تطور الأداء الجيد، بفضل الدورات التكوينية للموارد البشرية.
- التنسيق الجيد بين أنشطة المؤسسة، مما يساعد في إدماج أنشطة منتجة للقيمة.
- التميز من خلال حجم النشاط.
- الرزنامة، إذ تحوز المؤسسة على ميزة التميز لكونها السابقة في مجال نشاطها على منافسيها، في حين تحقق

[92] Michael Porter, op cit, p 152.

مؤسسة أخرى الريادة، بسبب انطلاقها متأخرة مما يسمح باستخدام التكنولوجيا المتطورة.

ثالثا: محددات الميزة التنافسية:

تتحدد الميزة التنافسية وفقا لمتغيرين أساسيين هما:

3-1- حجم الميزة التنافسية:

إن الميزة التنافسية للمؤسسة كلما كانت كبيرة ،سواء من ناحية التكلفة أو من ناحية التمييز،فهذا يفرض على المؤسسات المنافسة بذل جهودا كبيرة ومضاعفة للوصول إليها وإيقاف سيطرتها في السوق،وبالتالي التقليل من المستهلكين التابعين لها ،ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن الميزة التنافسية تمر بدورة حياة يمكننا توضيحها من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم(2-2):محددات الميزة التنافسية

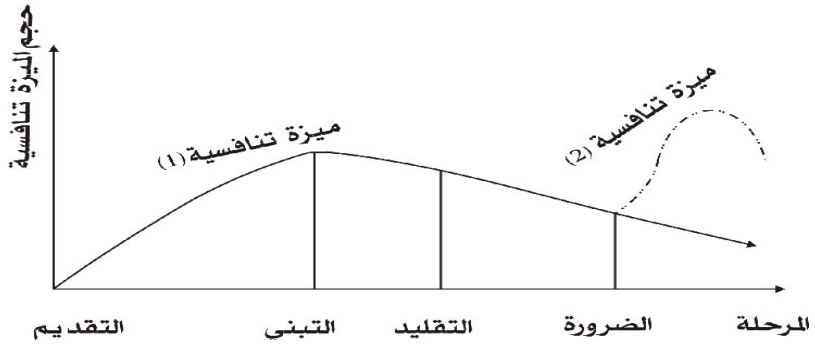

المصدر:نبيل مرسي خليل، ،مرجع سابق،ص86.

يوضح لنا هذا الشكل مختلف المراحل التي تمر بها الميزة التنافسية والتي تتمثل في:

3-1-1- مرحلة التقديم أو النمو السريع:

تعد هذه المرحلة من أطول المراحل بالنسبة للمؤسسة المنشئة للميزة التنافسية، كونها تحتاج الكثير من التفكير والاستعداد المالي،والبشري، والمادي أيضا، ففي هذه المرحلة تعرف الميزة التنافسية نموا معتبرا وسريعا ، كونها عرفت تقبلا من قبل المستهلكين ،بسبب عدم وجود منافسة أو تأخر رد فعل المنافسين،وفي هذه المرحلة تحقق المؤسسة مداخيل معتبرة قبل الدخول في المرحلة الثانية.

3-1-2- مرحلة التبني من قبل المؤسسات المنافسة:

تعرف الميزة هنا استقرارا نسبيا من حيث الانتشار، حيث أنها تمثل بداية تعرف المنافسين عليها ومدى تأثيرها على المستهلك وعلى حصصهم السوقية، فيحاولون بشتى الطرق العمل على تبني هذه الميزة التنافسية أو تحسينها.

3-1-3- مرحلة الركود:

يتراجع حجم الميزة التنافسية وتتجه شيئا فشيئا إلى الركود، حيث تبدأ في التلاشي والتقادم بسبب إمكانية تقليدها من قبل المنافسين، وهذا يمثل تهديدا للمؤسسة، وبالتالي يتحتم عليها العمل على تطوير ميزتها التنافسية السابقة وتحسينها حتى تتمكن من البقاء والاستمرار،أي إعادة دورة حياة جديدة للميزة التنافسية وذلك عندما تتأكد المؤسسة بأنها غير قادرة على مواجهة المنافسة بالاعتماد على الميزة الحالية أو السابقة.

3-1-4- مرحلة الضرورة:

وهنا تأتي ضرورة تحسين الميزة الحالية وتطويرها بشكل سريع ، أو إنشاء ميزة جديدة على أسس جديدة، لأن مصير الميزة التنافسية الأولى هو الزوال،ولهذا نجد ما يسمى بتنمية وتطوير الميزة التنافسية(الميزة التنافسية المتواصلة)،مما يؤدي إلى انخفاض مردودية المنتج ومبيعاته،وهذا ما يهدد المؤسسة بالخطر والخسارة،خاصة إذا كانت محفظة منتجاتها غير متنوعة.

3-2-نطاق التنافس(السوق المستهدف):

يتشكل نطاق التنافس من أربعة أبعاد ممثلة في الجدول التالي[93]:

الجدول رقم (2-1): نطاق السوق المستهدف

نطاق التنافس أو السوق	التعريف
1-نطاق القطاع السوقي (Segment scope) **2-النطاق الرأسي (Vertical scope)**	-يعكس مدى تنوع مخرجات المؤسسة والعملاء الذين يتم خدمتهم.وهنا يتم الاختيار ما بين التركيز على قطاع معين من السوق أو خدمة كل السوق. -يعبر عن مدى أداء الشركة لأنشطتها داخليا(قرار التصنيع) أو خارجيا بالاعتماد على مصادر التوريد المختلفة(قرار الشراء).فالتكامل الرأسي المرتفع بالمقارنة مع المنافسين قد يحقق مزايا التكلفة الأقل أو التمييز.ومن جانب آخر يتيح التكامل درجة أقر من المرونة للشركة في تغيير مصادر التوريد(أو منافذ التوزيع في حالة

[93] نبيل مرسي خليل، مرجع سابق،بتصرف، ص ص 87-88.

3-النطاق الجغرافي (Geographic scope)	التكامل الرأسي الأمامي). -يعكس عدد المناطق الجغرافية أو الدول التي تنافس فيها الشركة.ويسمح النطاق الجغرافي للشركة بتحقيق مزايا تنافسية من خلال المشاركة في تقديم نوعية واحدة من الأنشطة والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية مختلفة(أثر مشاركة الموارد). وتبرز أهمية هذه الميز بالنسبة للشركة التي تعمل حاليا في نطاق عالمي أو كوني،حيث تقدم منتجاتها أو خدماتها في كل ركن من أركان العالم.
4-نطاق الصناعة (Industry scope)	-يعبر عن مدى الترابط بين الصناعات التي تعمل في ظلها الشركة..فوجود روابط بين الأنشطة المختلفة عبر عدة صناعات،من شأنه خلق فرص لتحقيق مزايا تنافسية عديدة.فقد يمكن استخدام نفس التسهيلات أو التكنولوجيا أو الأفراد أو الخبرات عبر الصناعات المختلفة التي تنتمي إليها الشركة،على سبيل المثال،تحصل شركة "بروكتور و جامبل"على اقتصاديات أو وفورات هامة في الصناعات المختلفة التي تعمل بها حيث أن العديد من منتجاتها استهلاكية وتشترك في أنشطة الشراء،الإنتاج،منافذ التوزيع.

رابعا: مصادر الميزة التنافسية:

قبل أن تحدد المؤسسة مصادر ميزتها التنافسية، يجب عليها تشخيص نشاطاتها الأساسية من خلال تحليل "سلسلة القيمة"، وهي:"الطريقة التي تسمح لنا بالتحليل الداخلي لمؤسسة للتعرف على سلسلة الأنشطة التي تؤديها، بغرض فهم سلوك التكلفة لدى المؤسسة ومصادرها الحالية والمحتملة للميزة التي تحققها المؤسسة عن منافسيها"[(94)].

ويمكن تمثيل سلسلة القيمة في الشكل التالي:

(94) نبيل مرسي خليل، الإدارة الإستراتيجية: تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، مصر،1995،ص165.

الشكل رقم(2–3):سلسلة القيمة لبورتر

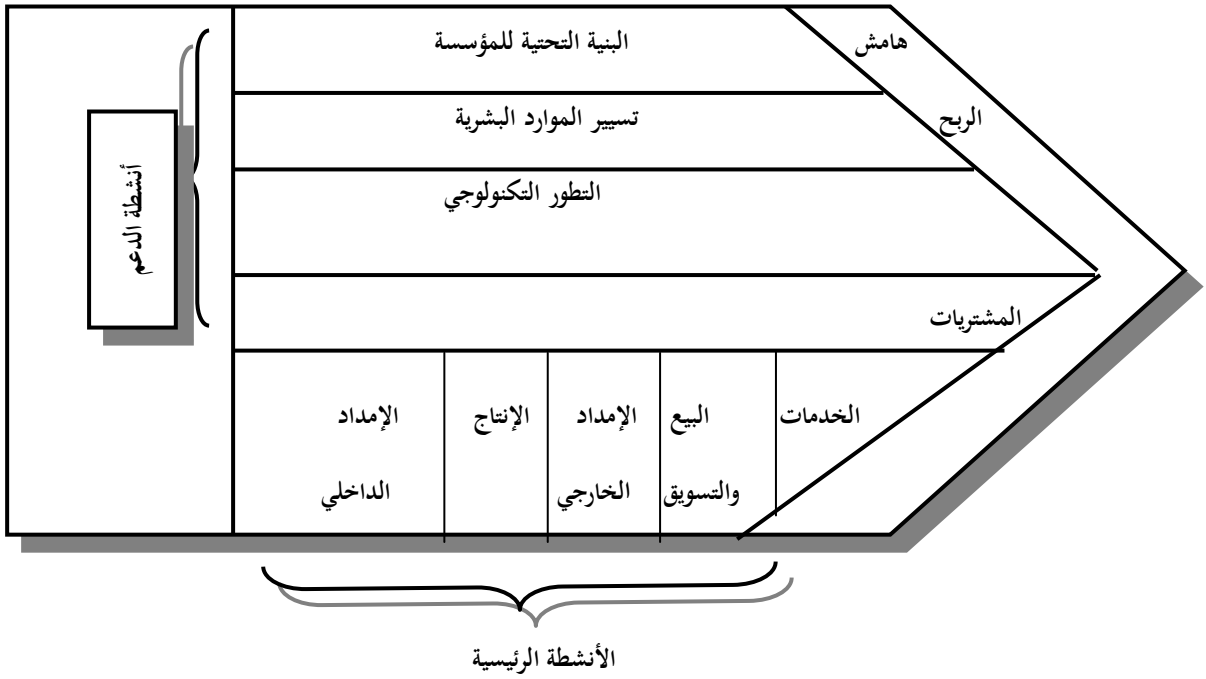

La source: M. Porter, "La concurrence selon Porter ", édition Village Mondial, Paris, France, 1999,p85.

يوضح الشكل السابق أن سلسلة القيمة تتكون من جزئين:

أ–الأنشطة الرئيسية:هي كل الأنشطة التي تساهم بشكل مباشر في إنتاج وتقديم قيمة أكبر لزبائن المؤسسة من المؤسسات المنافسة، مثل الأنشطة المتعلقة بالبيع والتسويق مثلا.

ب-أنشطة الدعم:هي كل الأنشطة التي تدعم الأنشطة الرئيسية، مثل الأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية.

ويمكن ذكر أهم أهداف تحليل سلسلة القيمة للمؤسسة، في النقاط التالي:

- تحديد وتعظيم الهامش الذي يعد بعدا أساسيا في كسب ميزة تنافسية من طرف المؤسسة، فهو يمثل القيمة المدركة من جانب زبائن المؤسسة لمنتجاتها وخدماتها مطروح منها التكاليف. [95]
- تحسين فعالية المؤسسة من خلال عن تحقيق أفضل للعلاقات بين الأنشطة المترابطة التي تخلق قيمة للزبائن.

[95] فهمي حيدر معالي ، نظم المعلومات: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، مصر، 2002، ص 10.

- التحكم في التكاليف بتحديد تكاليف الأنشطة التي لا تحقق قيمة مضافة، لاسيما لو كانت تكلفتها عالية.
- ضمان التميز من خلال تحديد مختلف مصادر الميزة التنافسية والتركيز عليها.

خامسا:نماذج تحليل الصناعة في دول العالم

تعتبر الصناعة العجلة المحركة لاقتصاد الدول، ولهذا حاول العديد من الباحثين تحليل نماذج الصناعة في دول العالم، ولهذا سوف نتعرض لكل من نموذج بورتر لتحليل الصناعة في الدول المتقدمة، وكذا نموذج أوستن لتحليل الصناعة في الدول النامية.

5-1- نموذج مايكل بورتر لتحليل الصناعة في الدول المتقدمة: [96]

يعتمد بورتر في تحليله لقوى التنافس على القوى الخمس الأساسية، حيث يعتبر أن المنافسة في صناعة ما، ما هي إلا محصلة القوى الخمس المبينة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(2-4): شكل يوضح القوى الخمس لتنافسية قطاع الصناعة

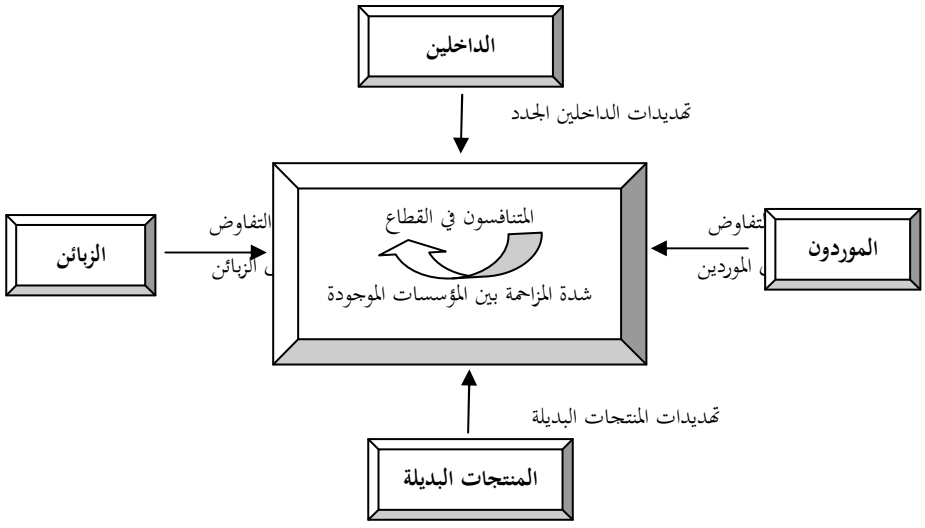

Source : M Portre, L'avantage concurentiel,opcit,P15.

[96] جمال الدين سحنون،معمر حمدي،تحليل التنافسية على مستوى القطاع الصناعي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة شلف،2010،بتصرف، ص ص7-9.

وتتمثل القوى الخمس فيما يلي:

5-1-1-شدة المزاحمة بين المتنافسين:

تعتبر المزاحمة بين المنافسين محور ومركز القوى التي تساهم في تحديد مدى جاذبية الصناعة، كما يمكن أن توصف المزاحمة في بعض القطاعات على أنها قوية، بينما توصف في قطاعات أخرى على أنها هادئة، تتحدد المزاحمة في القطاع انطلاقا من عدة عوامل نذكر أهمها:

أ- **نمو الصناعة**:إذا كانت الصناعة تنمو بشدة، تكون هناك فرص متاحة لكل مؤسسة في الصناعة لتزاحم بقية المؤسسات في القطاع.

ب- **عدد المنافسين في القطاع**: إذا كان عدد المنافسين ،كبيرا فإن بعض المؤسسات تفكر أن تعتمد بعض العمليات دون أن تلفت الانتباه، لكن في القابل عندما يكون التركيز القطاعي أو السيطرة من طرف مؤسسة أو عدد قليل من المؤسسات، في هذه الحالة يجب أخذ في الاعتبار القوى النسبية ،حيث يكون بمقدور المؤسسات الكبيرة فرض منطقها، وتأدية دور هام في التنسيق داخل القطاع.

ج- التكاليف الثابتة: يمكن للتكاليف الثابتة أن تكون عامل تأثير، فقد يؤدي ارتفاع التكاليف الثابتة لدى مؤسسة ما إلى ارتفاع نقطة تعادلها إلى نسبة كبيرة من الطاقة الكاملة، وإذا لم يتم إنجاز هذا المستوى من التشغيل فإن رد الفعل الطبيعي هو تقديم تسهيلات مغرية للمستهلك حتى يتم الرفع من حجم الطلب.

د- تميز المنتج:يعتبر تميز المنتج من أهم العوامل التي تحدد شدة المزاحمة بين المتنافسين.

هـ- الرفع من الطاقة الإنتاجية: في مجال الصناعات، يمكن أن تؤدي عملية إضافة الطاقات بكميات تراكمية كبيرة مثل صناعة الحديد، إلى أن يميل العرض الكلي للصناعة إلى المرور بدورات معينة ، بدءا بفترات الزيادة الكبيرة في الطاقة، ثم فترات أخرى تتميز بعجز العرض وارتفاع الأسعار، ، ويخلق حافز ارتفاع الأسعار ردود فعل لدى المنافسين في نفس الوقت، مما يؤدي إلى إضافة طاقة أكبر، وبالتالي ظهور دورة جديدة من التدهور التدريجي لربحية الصناعة ككل.

و- مركز العلامة في السوق: تعتبر العلامة التجارية عاملا أساسيا لتميز المنتج في السوق، لذلك تعمل بعض المؤسسات على ترسيخ علامتها بقوة في السوق.

ز-حواجز الخروج:يمكن للمؤسسة أن تقرر الخروج من القطاع متى تشاء لكن ليس في كل الحالات تكون لها القدرة على تحقيق ذلك، إذ أن هناك بعض العوامل تؤخر أو تمنع خروج المؤسسة من القطاع (وجود وسائل إنتاج متخصصة- ارتباط المسيرين بالمستخدمين وخوفهم على مستقبلهم المهني.....).

5-1-2-تهديد الداخلين الجدد إلى الصناعة:

لا يقتصر تحليل الصناعة فقط على تحليل المجموعة الحالية من المنافسين، وكيفية تحقيق ميزة تنافسية عنهم، بل الأهم من ذلك هو توجيه الاهتمام نحو الداخلين الجدد المحتملين والذين لا يمكن تجاهلهم، وترتبط محدودية تأثير الداخلين الجدد بنوعية حواجز الدخول التي يفرضها قطاع النشاط، ويمكن أن تكون حواجز الدخول نتيجة لمجموعة من العوامل نذكر أهما فيما يلي:

أ- اقتصاديات الحجم: تعمل اقتصاديات الحجم على وضع الداخلين الجدد أمام أمرين، إما التصرف الفوري على مستوى حجم واسع، وفي هذه الحالة ينتظر خطر رد فعل قوي من قبل المؤسسات المنافسة، وإما العمل على أساس مستوى إنتاج ضعيف، تحمل عبء التكاليف الثابتة.

ب- الاحتياجات إلى رؤوس الأموال: تحتاج المؤسسات الجديدة إلى موارد مالية معتبرة من أجل تحقيق استثماراتها، وهذا يمكن أن يكون حاجزا يؤخر عملية الدخول خصوصا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والتي تكون محدودة الموارد المالية.

ج- الوصول إلى قنوات التوزيع: عند دخول مؤسسة جديدة، تقوم بالعمل من أجل ضمان توزيع منتجاتها، ونظرا لأن المؤسسات المتواجدة تشغل مختلف قنوات التوزيع، يكون على المؤسسات الجديدة أن تفرض وجودها عن طريق تخفيض الأسعار بالإضافة إلى تخصيص مؤونات للإشهار. وإذا تعذر عليها تحقيق هذه الإجراءات فإنها تكون مطالبة بإنشاء قنوات توزيع خاصة بها تجعلها تمارس نشاطها في أحسن الظروف.

د- تدخل السلطات الحكومية: يمكن للحكومة أن تحد من الداخلين الجدد إلى صناعة معينة وذلك عن طريق إلزام الحصول على التسريح أو التخفيض من إمكانية الحصول على المواد الأولية مثلا.

5-1-3-تهديدات المنتجات البديلة:

إن المنتجات البديلة تؤثر سلبا على مردودية الصناعة، ماعدا إذا تم الرفع من جودة المنتوج أو تمييزه بطريقة أو بأخرى.

5-1-4- قوة التفاوض لدى الزبائن:

يمكن للزبائن تطبيق قوة مساومتهم عن طريق العمل على تخفيض الأسعار، والتفاوض من أجل الحصول على خدمات رفيعة ومنتوج ذو جودة عالية.

5-1-5- قوة التفاوض لدى الموردين:

يمكن للموردين تطبيق قوة مساومتهم عن طريق الرفع من الأسعار أو تخفيض جودة المنتجات المباعة.

5-2- نموذج أوستن لتحليل الصناعة في الدول النامية:

إن تحليل الصناعة في الدول النامية يقودنا إلى البحث عن خصائص ومميزات هيكل الصناعة وديناميكية التنافس بهذه الدول، فنموذج قوى التنافس الخمس الذي قدمه مايكل بورتر، يعتمد بدرجة كبيرة على أسواق وصناعات الدول المتقدمة، لذلك قام الاقتصادي (Austin.J.E) بتعديل هذا النموذج حتى يمكن اعتماده في تحليل الصناعة وظروف التنافس بالدول النامية، وفي هذا الإطار قام أوستن بإجراء تعديلين على النحو التالي:

أ- التعديل الأول: إضافة عنصر آخر يتمثل في تصرفات الحكومة باعتبارها قوة كبرى، ففي الدول النامية، تؤثر الحكومة على هيكل الصناعة وديناميكيتها وذلك باعتبارها القوة السادسة التي يكون من الواجب إضافتها إلى نموذج مايكل بورتر، فالحكومة هي المسؤول عن تحديد من له الحق في الحصول على الموارد الأولية، كما أنها العنصر الحاكم الذي يحدد العديد من الأسعار والتكاليف، لذا يكون من الممكن لمؤسسات صناعة معينة تحقيق ميزة تنافسية من خلال استجابتها لتصرفات الحكومة، ومن هنا فإن هذه الأخيرة يكون لها تأثير على بيئة التنافس في الدول النامية.

ب-التعديل الثاني: هو إضافة العوامل البيئية لما لها من تأثير في تشكيل هيكل الصناعة وديناميكية التنافس، فالعوامل الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والديمغرافية، تؤثر على قوى التنافس الخمس وعلاقاتها فيما بينها. بعد عرضنا للعاملين الذين أضافهما أوستن إلى نموذج بورتر لتحليل الصناعة وقوى التنافس في الدول النامية، يمكننا التطرق إلى تبيان كيفية تفاعل القوى الخمس مع هذين العاملين (تصرف الحكومة- العوامل البيئية) وذلك حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(2-5):شكل يوضح تحليل الصناعة في الدول النامية

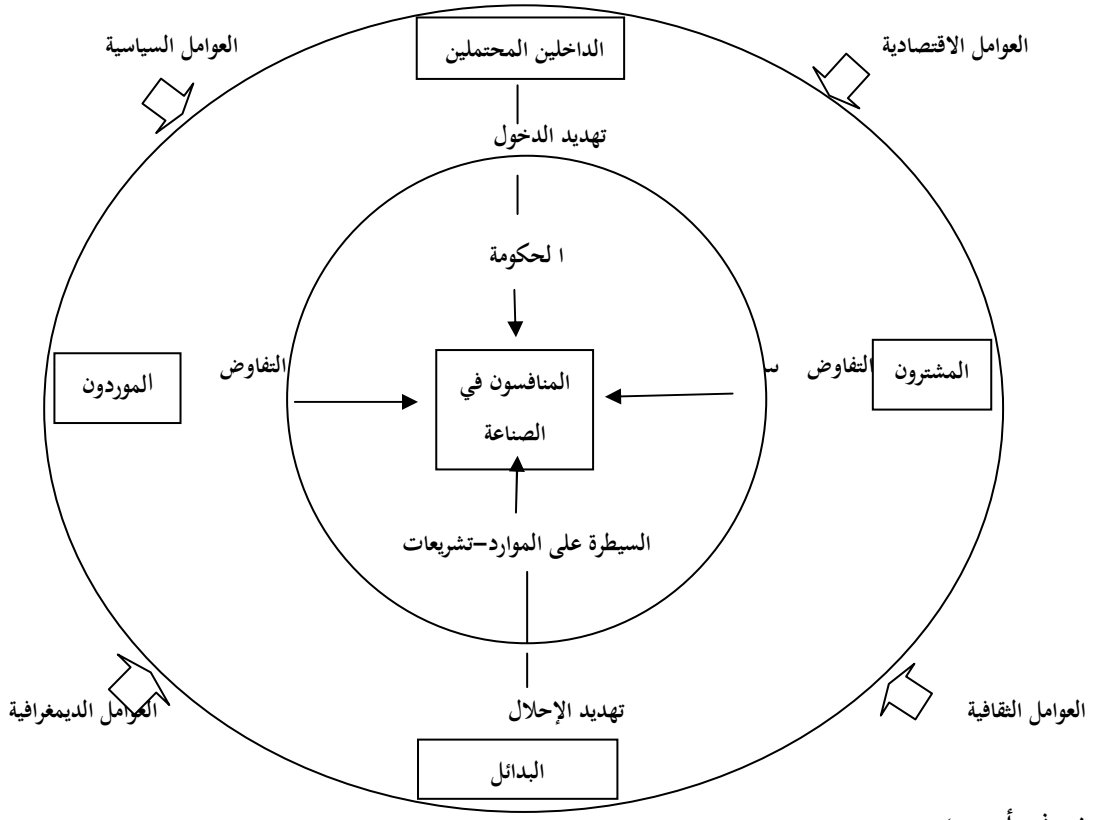

(**نموذج أوستن)**

المصدر: نبيل مرسي خليل، نقلا عن Austin,opcit,p110.

سادسا: مؤشرات قياس التنافسية

لقد حاولت العديد من الأبحاث والدراسات من أن يطوروا مؤشرات جديدة لقياس التنافسية ، وبما أنهم لم يتفقوا حول تعريف موحد، فقد تباينت أيضا الآراء حول إيجاد مؤشرات متفق عليها ، خاصة وأن مفهوم التنافسية يختلف أيضا بين إن كان على مستوى الدولة أو على مستوى القطاع أو على مستوى المؤسسة، وبالتالي تصبح المؤشرات تخضع للعديد من المتغيرات والعوامل الكمية والنوعية، وفي دراستنا هذه سوف نتطرق لمؤشرات قياس التنافسية على مستوى المؤسسة، ونذكر أهمها:

6-1-الربحـــــية:

تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، فهي تتعلق بالقيمة الحالية لأرباح المنظمة بالقيمة السوقية لها. ويمكن أن تكون المؤسسة تنافسية في سوق تتجه هي ذاتها نحو التراجع، وبذلك لا تضمن تنافسيها الحالية ربحيتها المستقبلية. وتعتبر الربحية قياس للعائد في صورة الأرباح التي يحصل عليها المساهمين لاستثماراتهم في المنظمة ووهي موضحة في شكل النسب التالية [97] :

✓ **عائد حقوق الملكية** : توضح هذه النسبة ربحية المنظمة فيما يتعلق برأس المال الذي يقدمه مالك المنظمة (المساهمين).

✓ **عائد رأس المال**: تهده هذه النسبة إلى تقديم المعلومات عن أداء المنظمة، بالتركيز على الكفاءة التي تستخدم معها رأس المال.

وتعتمد الأرباح المستقبلية على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها، كذلك على جاذبية النسبية لمنتجاتها على مدى فترة طويلة، كما أن الربحية المستقبلية للمؤسسة يمكن أن تقوم على نفقاتها الحالية على البحث والتطوير والبراءات التي تحصل عليها أو على الجوانب الأخرى لإستراتيجيتها[98].

6-2-تكلفة الصنع:

تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة، إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزي ذلك أما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا، أو السببين السابقين معا، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير فعالة، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة، فيمكن أن يعزي ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين[99].

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين، تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع النشاط ذي إنتاج متجانس ما لا لم يكن ضعيف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع ويمكن لتكلفة وحدة العمل

---

[97] سامية لحول، التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة : مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 76.

[98] كلثوم كبابي، مرجع سابق، ص 52.

[99] محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية الدول: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005،ص 10.

أن تمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن هذه الوضعية يتناقص وجودها[100].

6-3-الإنتاجية الكلية للعوامل:

هو المؤشر الذي يقيس الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة هذه العوامل[101].

6-4-الحصة من السوق:

يمكن أن يكون المنتج مربحا، ويستحوذ على حصة سوقية اكبر في السوق المحلية، دون أن يكون تنافسيا في السوق الدولية، ويحدث هذا عندما تكون السوق الداخلية محمية، ولهذا وجب مقارنة تكاليف المنتج المحلي مع تكاليف المنتجات المنافسة الدولية.

[100] نفسه، ص11.

[101] نفسه.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر ظل الانفتاح الاقتصادي

أولا:تنافسية المؤسسات ص و م ص في ظل الشراكة الأورو– جزائرية:

يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل نسبة 65%من معاملاته الخارجية خاصة مع فرنسا وايطاليا.

وقد عقد المؤتمر الأورو–متوسطي لشؤون الدول الخارجية في برشلونة في 27و28 نوفمبر 1995[102] وكان نقطة انطلاق الشراكة الأورو–متوسطية، والتي تمثل إطارا واسعا للعلاقات السياسية **والاقتصادية** والاجتماعية بين دول الاتحاد ودول جنوب المتوسط والتي تمثل الجزائر أحد أعضائها فقد ذكرت مفوضية العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوربية السيدة نبيتا فيريرو– فالدنر في تصريح لها سنة 2005« بصفتي مفوضية العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية، لدي تحدي رئيسي وهدف شخصي في اغتنام الفرص الكثيرة المتاحة لنا هذا العام لتوثيق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجيراننا في منطقة حوض المتوسط، وهذه المنطقة لها أهمية **إستراتيجية** للاتحاد الأوروبي، وما يحدث في حوض المتوسط يؤثر مباشرة على حياتنا كمواطنين أوروبيين، وينبغي علينا أن نغتنم تلك الفرص لمساعدة شركائنا المتوسطيين على **إصلاح اقتصادهم**، بزيادة فرص التوظيف ورفع مستوى معيشة شعوبهم، ولدينا برامج إقليمية تجمع المسؤولين أصحاب المشروعات، الأكاديميين، الخبراء والشباب من جانبي المتوسط مما يساعد على إعطاء روح للشراكة الأورو–متوسطية وجعلها شراكة حقيقية بين الشعوب[103]»

و بعد عدة جولات من المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ،محاولا كل طرف فيها أن يدافع على مصالحه إلى غاية الوصول إلى الاتفاق بين الطرفين، ليوقع اتفاق الشراكة ، بمدينة فالنسيا الاسبانية في 22 أفريل 2002، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في 1 سبتمبر 2005 فاتحا المجال لإنشاء منطقة تجارة حرة مع الأسواق الأوروبية سنة 2017، كما اتفق الطرفان الأوروبي والجزائري على الإلغاء التدريجي للحقوق الجمركية على مدى

[102] المفوضية الأوروبية، مذكرات إعلامية أورو متوسطية ، الأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا ،جانفي 2005 ، ص 7.
[103] المرجع السابق ، ص 5.

12 عاما، حيث يمثل هذا الاتفاق تحديا للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بصفة خاصة، سوءا على مستوى تنويع الأسواق والتنافسية أو تنويع المنتجات. باعتبار إقامة منطقة للتبادل الحر تعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي إلى اتفاق شراكة يقتضي إلى اتفاق تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفي الموقعين على الاتفاق، مما يؤدي حتما إلى اشتداد المنافسة من خلال تزايد وجود المؤسسات الأوروبية للدفاع عن حصتها السوقية تجسيدا للإستراتيجية التي تتبناها، والتي ترمي إلى دعم النمو الخارجي من خلال التعاون بين المناطق المتجاورة[104]. واستعدادا لهذا كانت أحد الأهداف المنتظرة من تعاون الجزائر مع الإتحاد الأوروبي هو تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، وجعل مؤسساته الاقتصادية قادرة على المنافسة، ولا يتم هذا إلا برفع مستوى أدائها.

ولذا وجب على الجزائر اغتنام هذه الفرصة للاستفادة من الانعكاسات الايجابية للشراكة الأورو–جزائرية قدر الإمكان ومحاولة التقليل من انعكاساتها السلبية.

1–1– المحاور الأساسية لاتفاقية الشراكة الاورو–جزائرية:

لقد تضمنت اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية 110 مادة، مقسمة إلى 9 أبواب، حيث خصص كل باب لدراســـة محور معين، وتشمل هذه الأبواب ما يلي سوف نوجزها باختصار لأننا سوف نركز على الجانب الاقتصادي منها: [105]

الباب الأول :الحوار السياسي :والذي يشمل كل المواضيع التي تتعلق بالمصالح المشتركة بين الطرفين فيما يخص المسائل السياسية والأمنية.

الباب الثاني: حرية انتقال السلع : ترمي الجهود المشتركة للطرفين في نهاية المطاف إلى إنشاء وبصفة تدريجية لمنطقة التبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12 سنة، واستنادا للإجراءات التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية ومختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف، والتي أسستها المنظمة العالمية للتجارة فالسلع التي تكون محور التفاوض حول التعريفة الجمركية تشمل كل من :

---

[104] علي لزعر و ناصر بوعزيز، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاوروموتوسطية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05 ، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2009، ص 30.

[105] جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر– باتنة، الجزائر، 2011، ص.ص 84-85.

أ- المنتجات الصناعية : يتم تفكيك التعريفي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الواردة من الاتحاد الأوروبي بصورة تدريجية خلال فترة مدتها 12 سنة، إضافة إلى سنتين تأجيل.

ب- المنتجات الزراعية : تشمل منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة، و يبدأ سيران تحرير التبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعد 05 سنوات ابتدءا من تاريخ الاتفاقية، وبعد عام من هذا التأخير تؤخذ الإجراءات اللازمة للسهر على تحقيق هذا الهدف ، حيث يتم تقديم تنازلات من قبل الطرفين والدخول إلى الأسواق في شكل حصص على أساس المعاملة بالمثل، ويكمن هذا المبدأ من التحرير التدريجي للأسواق..

الباب الثالث :تجارة الخدمات : تنص الاتفاقية على أن يلتزم أعضاء الاتحاد الأوروبي في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات بمنح الجزائر معاملة " الدولة الأولى بالرعاية "، وهذا فيما يخص جميع الخدمات التي يضمنها الاتفاق، بينما سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها.

الباب الرابع :المدفوعات، رؤوس الأموال، والمنافسة، وغيرها من الترتيبات الاقتصادية:[106]تم التعرض في هذا الباب إلى كل ما يتعلق بالمدفوعات الجارية والمتداولة لرؤوس الأموال، حيث بمجرد تنفيذ الاتفاق تبدأ حرية تداول رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر، وذلك بموجب التشريعات المعمول بها، كما تم الاتفاق على الشروط الواجب توفرها والمسهلة لتداول رؤوس الأموال بين دول الإتحاد والجزائر، وذلك من أجل تحرير تام، أما في ما يخص المنافسة، فحسب نص الاتفاقية، لا يجوز القيام بأية إجراءات من شأنها أن تضع المؤسسات الجزائرية أو الأوروبية موضع منافسة، حيث يتعارض ذلك مع اتفاق الشراكة، كما تمنع أية سياسة احتكارية من طرف أي مؤسسة.

الباب الخامس :التعاون الاقتصادي :يشمل التعاون الاقتصادي جميع القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية وكذلك مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها، ويرتكز على عدة مبادئ أهمها حوار اقتصادي منتظم، كذلك تبادل المعلومات، والخبرة، والتكوين، والمساعدة التقنية، والإدارية، والقانونية.

الباب السادس :التعاون الاجتماعي والثقافي :حيث تم التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالعمال من ناحية حقوقهم، حيث يجب الالتزام بعدم التمييز بين جنسية العامل الجزائري الذي يشغل منصب في إحدى الدول الأوروبية، ونفس الشيء بالنسبة للعامل الأوربي في الجزائر، وقد ركز هذا الباب على ضرورة الحوار في المجال الاجتماعي، وذلك من أجل مناقشة المواضيع الاجتماعية الهامة .

(106) Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l´Artisanat, Accord d´association entre l´Algérie et L'Union européenne; Ce que vous devez savoir , Alger, Octobre 2005, p 12.

الباب السابع :التعاون المالي :حيث تم الاتفاق على مساعدة الجزائر على إعادة التوازن المالي للاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال:

-تسهيل عملية الإصلاح التي تهدف إلى تحديث الاقتصاد، وإعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

-ترقية الاستثمار الخاص، والنشاطات التي من شأنها توفير فرص عمل.

-الأخذ بعين الاعتبار انعكاسات إقامة منطقة تجارة حرة على الاقتصاد الجزائري، خاصة قطاع الصناعة.

-وضع سياسة اجتماعية مرافقة لامتصاص الآثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات.

الباب الثامن :التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية :حيث يتم من خلال تحقيق ما يلي :

- تقوية دور مؤسسات القانون.

- التعاون في مجال انتقال الأشخاص، ومنع ومراقبة الهجرة غير الشرعية.

-التعاون في المجال القانوني والقضائي، ومنع ومواجهة الجريمة المنظمة.

-مواجهة عمليات غسيل الأموال (تبييض الأموال).

-مواجهة التمييز العنصري والاضطهاد، ومواجهة المخدرات والإدمان، والإرهاب، والفساد.

الباب التاسع :الإجراءات المؤسساتية :لتسهيل عمليات سير الاتفاق، تم تأسيس مؤسستين هما: مجلس الشراكة ولجنة الشراكة[107]، إضافة إلى سبعة ملاحق وخمسة بروتوكولات تبين وتوضح إجراءات وقواعد تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

1-2-الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية:

سوف نركز في دراستنا على الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة ممثلا في إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وتأثيره على الاقتصاد الجزائري ككل وعلى قطـــــــاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالأخص.

تنص المادة 6 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، على إنشاء منطقة للتبادل الحر، بشكل تدريجي، بين الطرفين، خلال فترة تقدر ب 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بمعنى آخر إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017 ، وهذا من خلال

(107) **مجلس الشراكة :**يجتمع مرة في السنة، وذلك على مستوى الوزارة، يقوم بدراسة جميع المشاكل ضمن الاتفاقية، إضافة إلى طرح مسائل أخرى ثنائية أو حتى دولية، ذات مصلحة موحدة، يتألف .المجلس من أعضاء تابعين لمجلس الاتحاد الأوروبي، وأعضاء آخرين تابعين للحكومة الجزائرية .أما **لجنة الشراكة** :وهي مختصة بمتابعة سير الاتفاق، حيث تقوم بوضع القرارات اللازمة لتنظيمه، إضافة إلى صلاحيات أخرى ممنوحة لها من قبل مجلس الشراكة، وتتكون هذه اللجنة من ممثلي أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية من جهة، والجزائر من جهة أخرى، وتجتمع بالتناوب إما بالجزائر أو بالاتحاد الأوروبي.

تنفيذ جدول أعمال بين الطرفين، على أن يكون وفق ثلاث قوائم من المنتجات المصنعة ، وهذه المنطقة تقوم على جملة من المبادئ، وهي[108]:

1- مبدأ المعاملة بالمثل La réciprocité:فبعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن دون إجبار الطرف الجزائري على القيام بذلك، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة، سيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

2- **مبدأ التدرج بين الطرفينLa progressivité**: أي بمعنى أن هذه المنطقة لا يتم إقامتها بشكل مباشر بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر ب 12 سنة، وهذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي تكون في سنة 2017 .

3- **مبدأ المرونة والتكيف La flexibilité et adaptation:** حيث سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية التغيير في جدول أعمال التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة، وإحداث تعديلات فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي، وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه، بأضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

ولقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية، مسألة التنقل الحر للسلع، وذلك بتوضيح إجراءات حرية تنقل السلع، سواء الصناعية، أو الزراعية(سوف نركز على السلع الصناعية دون الزراعية)، مع تحديد كيفية تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر.

بالنسبة للسلع المصنعة :بالنسبة لصادرات المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي، فيتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية، وأية رسوم أخرى، ذات الأثر المماثل، ودون أية قيود كمية، أو قيود أخرى بمجرد دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ، ويستثنى من هذا قائمة من السلع التي يعدها الاتحاد الأوروبي حساسة، وتحظى بمعاملة خاصة، والتي من بينها السلع النسيجية والملابس، في حين أن المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية؛ يتم تحريرها من الرسوم الجمركية، وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل، ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي، أي على أساس مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية، ووفق قوائم رئيسية، تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية، وهذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر، وهي ثلاث قوائم:

القائمة الأولى :تتكون أساسا من المواد الأولية، وسلع التجهيز غير المنتجة محليا، والتي تم تحريرها بالكامل بمجرد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، أي ابتداء من 1 سبتمبر لسنة 2005 ، مع العلم أن هذه القائمة واردة في

(108) Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l´Artisanat, Accord d´association Algérie-UE annexes et protocoles: Accord euro-méditerranéen ,Alger, 2008.

الملحق الثاني من الاتفاقية، والتي يبلغ عدد المنتجات التي تحتويها 2075 موزعة على النحو التالي: 2014منتجات التشغيل ، 37منتج تجهيز، و 24 منتج نهائي موجه للاستهلاك.

القائمة الثانية :تحتوي بالدرجة الأولى على سلع التجهيز والمواد الأولية الصناعية الأوروبية المنشأ،وكذلك قطع الغيار غير المنتجة محليا، حيث يتم إلغاء جميع الحواجز عليها تدريجيا بعد مرور سنتين على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ خلال فترة تقدر ب 6 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التطبيق، بمعدل يتراوح مابين 10 %و 20% لكل سنة، بمعنى أنه يتم تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الواردة في هذه القائمة بشكل كامل في سنة 2013 ، مع العلم أن هذه القائمة تضم 1100 منتج صناعي، موزعة على النحو التالي52 :منتجات التشغيل، 912 منتج تجهيز، و 136 منتج نهائي موجه للاستهلاك.

القائمة الثالثة :وهي القائمة التي تضم السلع الحساسة بالنسبة للجزائر أي المنتجات الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا، حيث يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا خلال الفترة الانتقالية المقدرة ب 12 سنة، وتبدأ العملية بعد مرور سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وبمعدل سنوي يتراوح مابين 5% إلى 10% ، أي أنه بحلول سنة 2017 يتم التحرير الشامل لقائمة هذه المنتجات، والتي تضم 1964 منتجاً موزعة كما يلي 262 : منتج تشغيل، 292 منتج تشغيل، 292 منتج تجهيز، و1410 منتج نهائي موجه للاستهلاك.

ويمكننا تلخيص جدول أعمال تحرير المبادلات (التفكيك التعريفي الخاصة بالمنتجات الصناعية) في إطار اتفاقية الشراكة" الأورو–جزائرية "ووفق القوائم الثلاث التي اتفق الطرفين عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-2):جدول يوضح جدول أعمال التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وفقا للقوائم المتفق عليها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

السنوات	سنوات المرحلة الانتقالية	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
2005	0	%100	-	-
2006	1	%0	-	-
2007	2	%0	%20	%10
2008	3	%0	%10	%10
2009	4	%0	%10	%10
2010	5	%0	%20	%10
2011	6	%0	%20	%10
2012	7	%0	%20	%10
2013	8	%0	%0	%10
2014	9	%0	%0	%10
2015	10	%0	%0	% 15
2016	11	%0	%0	% 5
2017	12	%0	%0	%0
في سنة 2017 يتم التحرير الكامل للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الصناعية بين الطرفين				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l´Artisanat, Accord d´association Algérie-UE annexes et protocoles: Accord euro-méditerranéen, op-cit

.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المنتجات الصناعية الجزائرية ، وكذا المنتجات أوروبية المنشأ سوف تخضع للتحرير التدريجي من القيود الجمركية وفقا لجدول أعمال من سنة 2005 سنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إلى غاية2017 التي يتم فيها التحرير النهائي للمنتجات الصناعية لطرفي الاتفاق، ولهذا سعت الجزائر جاهدة من خلال هذه الاتفاقية إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات الاستثنائية، بغية حماية الصناعات الوطنية الناشئة، أو القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة، أو تلك التي تواجه صعوبات كبيرة، وهذا تفاديا للآثار الاجتماعية الخطيرة الناتجة عن عملية التفكيك التعريفي، وذلك بإعادة تطبيق الرسوم الجمركية، أو زيادتها بنسبة لا تفوق 25 %من قيمة السلعة خلال الفترة الانتقالية، وفي مدة لا تتجاوز خمس سنوات، إلا إذا تم تمديدها من قبل لجنة الشراكة التي يجب إخطارها بأي إجراء استثنائي تقوم به الجزائر، وكذلك التشاور معها حول هذه الإجراءات وتحديد

البرنامج الزمني لتطبيقها، مع العلم أنه لا يمكن العمل بمثل هذه التدابير فيما يخص أي منتج إذا انقضت أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء كل الحقوق الجمركية والقيود الكمية أو التدابير ذات الأثر المماثل عليه[109].

1-3- انعكاسات الشراكة على تنافسية المؤسسة ص و م ص:

سوف يكون للشراكة مع الاتحاد الأوروبي انعكاسات وأثار منها الإيجابية وأخرى سلبية على تنافسية مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها فنجد:

1-3-1-الانعكاسات الإيجابية: والتي تتمثل في [110]:

- الاستفادة من التطور التكنولوجي، وذلك نتيجة لفك العزلة عن الاقتصاد الجزائري، فهو بذلك يضمن انتقال التكنولوجيا إلى مؤسساتنا الجزائرية، كما يكون هناك فضاءا رحبا للاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية والاستفادة من الخبرات، وتكون حافزا لرفع مستوى التنافسية بتحسين الإنتاج من حيث الجودة والسعر.

- تحسين الخدمات، والذي يوفر الجو المناسب لعمل المؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتحسين النوعية والتقليل من التكلفة. مسايرة التطورات التي تحدث على الساحة العالمية ,واندماج الاقتصاد الجزائري في إطار مسار العولمة .

- الاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي المقترح من قبل الأوربيين في إطار اتفاقية الشراكة.
- القيام باستثمارات معتبرة قصد تحسين الإنتاج والنهوض بالاقتصاد الوطني.
- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج مع التطورات الدولية.
- تحسين الجانب الإعلامي في قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين مستوى تسيير المؤسسات وإطارات مديريات، وكذلك تعزيز دور الجمعيات المهنية.
- الاستفادة من المزايا الممنوحة مثل الإعفاء الجمركي يجعل من مؤسساتنا قادرة على استيراد المواد الأولية وسلع التجهيز من الاتحاد الأوروبي بتكلفة أقل، وهذا ما سوف يؤدي إلى تحسين التنافسية المحلية و الدولية لها على المدى المتوسط.
- خلق مناخ ملائم للاستثمارات وعمليات التعاون من خلال مسار تفتح الاقتصاد الوطني.

---

[109] غنية العيد شيخي،دور الشراكة الأورومتوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية -دراسة حالة في الجزائر-، رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي،جامعة دمشق، 2009 ،بتصرف، ص 44.

[110] جمعي عماري، مرجع سابق،بتصرف، ص.ص 86-87.

– فتح أسواق جديدة أمام مؤسساتنا تسمح بإتاحة فرص للتصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرين .

1-3-2- الانعكاسات السلبية : بعد ذكرنا للانعكاسات الايجابية، هذا لا ينفي قلق بعض أصحاب العمل والنقابات في الجزائر الذين يخشون انعكاسا سلبيا من[111] :

- تحول الجزائر إلى سوق استهلاكية بالدرجة الأولى دون الاستفادة من مزايا الاتفاق كنظيراتها من أعضاء الاتحاد، بسبب الدخول الحر للمنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية والتي تعمل على إلغاء المنتج الوطني الذي مازال يفتقر لمقاييس الجودة العالمية.
- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة. [112]
- ارتفاع التكاليف الانتقالية الناتجة عن طول المدة الزمنية، حيث يلاحظ أن الجزائر سوف تخسر بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سنويا نحو 749 ,10 مليار دج،وهذا خلال السنتين الأوليتين لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، نظرا للتفكيك الفوري لكل الرسوم الجمركية،المفروضة على المنتجات الواردة في القائمة الأولى، وبعدها يتم تفكيك المنتجات الواردة في القائمتين الثانية والثالثة، وهو ما يعني تزايد الخسائر السنوية من الإيرادات الجمركية، والتي يتوقع أن تصل في نهاية الفترة إلى 39,816 مليار دج، في حين سيبلغ مجموع الخسائر أثناء قترة التفكيك المقدرة باثنتي عشر سنة حوالي 348,997 مليار دج، وهو ما يعادل 4,803 مليار دولار) حسب سعر صرف الدولار لسنة 2003 [113].

إن التنازلات التي يدفعها الطرف الجزائري ضمن اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية لا تخدم المتعاملين الاقتصاديين المحليين، مثل إلغاء التعريفات المفروضة على المؤسسات، وكذا التفكيك الجمركي الذي سوف يؤدي إلى إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الأوروبية وهذا سوف يؤثر على النسيج الصناعي سلبا خاصة الذي مازال منه في مراحله الأولى، وعليه فالوضعية الهشة للصناعة الجزائرية وضعف قدرتها التنافسية تؤدي للقول إن دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سوف يكون له آثار سلبية على القطاع، إذ يلاحظ تزايد العجز في الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي والخاص بالمنتجات المصنعة، إذ سجلت الجزائر خلال الفترة2007 – 1990عجزا في ميزانها التجاري وهذا بالرغم من أن منتجاتها الصناعية كانت تخضع لتدابير قصد حمايتها من منافسة مثيلاتها الأوروبية مثل الرسم الإضافي المؤقت [114].

---

[111] سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة تقييمية لبرنامج ميدا–، مذكرة ماجستير، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2008،ص 49.

[112] جمعي عماري، مرجع سابق، ص87.

[113] كل النسب والأرقام مأخوذة من المديرية العامة للجمارك الجزائرية، نقلا عن غنية العيد شيخي، مرجع سابق، ص50.

[114] لقد قامت الجزائر في وقت سابق، وبالموازاة مع عملية إصلاح التعريفة الجمركية، بوضع آليات جديدة لحماية الإنتاج الوطني، من خلال إنشاء الرسم الإضافي المؤقت (**D.A.P**)الذي عوض القيمة المحددة إداريا، وهذا بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001 والذي تخضع له المنتجات والبضائع المستوردة من الخارج،

إن دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ دون تأهيل مسبق لمؤسساتنا أو تأخر عمليات التأهيل مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على الصمود أمام تطور وضخامة المؤسسات الأوروبية المنافسة لها، حيث أن أغلب المؤسسات الجزائرية المتواجدة في السوق لا تتجاوب مع المعايير الدولية.

ثانيا: تنافسية المؤسسات ص وم الصناعية في ظل الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية OMC

ظهرت المنظمة العالمية للتجارة OMC إلى حيز الوجود في 01 جانفي 1995 [115] بعد الاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال جولة الأرغواي، [116] وهي منظمة تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، كما تعتبر أيضا الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها، من خلال إيجاد منتدى للتفاوض التجاري بين الأعضاء بالبحث عن آلية تواصل فيما بينهم، كما تعمل أيضا على تحقيق التنمية لجميع الدول الأعضاء للوصول إلى اقتصاد عالمي قوي.

2-1-مسار انضمام الجزائر إلى OMC:

إن من أهم الشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها، انتهاج نظام اقتصاد السوق، بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي، وتحرير تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية، وبهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة قامت الجزائر بعدة إجراءات في هذا الصدد من إصلاح اقتصادي الذي باشرته أواخر الثمانينات، والعزم الفعلي على انتهاج اقتصاد السوق والتفتح على الاقتصاد العالمي، حيث تم تقديم طلب الانضمام فعليا إلى المنظمة في

والتي يمكن إنتاجها محليا، فالهدف من هذا الرسم هو تحقيق هامش حماية للمنتج الوطني وإعطائه قدرا من الدعم للمنافسة لمدة 5 سنوات، مع العلم أن هذا الرسم كانت نسبته تقدر في حزيران 2001 ب 60% وظل يتراجع سنويا ب 12 % إلى أن تم إلغاءه بصفة رسمية سنة2006.

[115] **organisation mondiale de commerce OMC** المنظمة العالمية للتجارة هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة، تعتبر إطارا مؤسسيا مشتركا لنظام التجارة متعدد الأطراف ، يؤمن الالتزامات التعاقدية الأساسية ، التي تحدد للحكومات كيفية صياغة و تنفيذ الأنظمة و الضوابط التجارية ،كما أنها عبارة عن منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول .

[116] ناصر دادي عدون ، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل ، مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، العدد3/2005، ص67.

جوان 1996 [117]، هادفة بذلك إلى إنعاش اقتصادها الوطني، تحفيز وتشجيع الاستثمارات سواء منها المحلية أو الأجنبية، كما تسعى أيضا إلى مسايرة التجارة الدولية وذلك عن طريق الاحتكاك مع المنتجين الأجانب الذين يعملون على الرفع من المنافسة والنوعية الجيدة.

ضف إلى ذلك استفادتها من المزايا التي تمنحها المنظمة للدول الأعضاء خاصة النامية منها(حماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير، مدة التحرير التي قد تصل إلى 10سنوات بدلا من 6 سنوات للدول المتقدمة). وعلى المستوى الضريبي سوف تتعرض على الأقل لمخطرين[118]:

أولهما :أن الجزائر ستكون مضطرة إلى إدخال تعديلا ضريبيا يتماشى مع الأنظمة الضريبية الدولية دون أن يكون لها الحق في فرض شروط التعامل الثنائي مع البلدان التي تربطها علاقات تبادل اقتصادي وتجاري معها.

ثانيهما :لن تستفيد من التسهيلات الجمركية في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية.

وفي إطار مشروع الانضمام فقد قطعت الجزائر عدة أشواط،وذلك بإجابتها على ما يقارب 1933 سؤال يتمحور أغلبها حول معلومات تتعلق بالقوانين والتنظيمات التجارية السارية المفعول وكذا بتوضيحات فيما يخص نظام التجارة الخارجية الجزائرية بصفة عامة، وأن الاجتماع الثاني عشر من مفاوضات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة سيعقد قبل نهاية الثلاثي الأول من 2014 وهذا حسبما صرح به وزير التجارة السيد بن بادة. وهي الآن في المراحل الأخيرة لإتمام العملية [119].

2-2- سبب تأخر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

لقد استغرق ملف الانضمام الجزائري ما يقارب إحدى عشر سنة من الحوار والتفاوض، وما زال إلى حد الآن لم يفصل فيه بعد، بالرغم من أنه قطع أشواطا كبيرة، ولكن هذا يرجع لعدة أسباب منها ما هو خاص بالمنظمة ومنها ما يخص الجزائر.

[117] نفسه، ص 99.

[118] رشيدة شامي ، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة،جامعة الجزائر، 2007 ،ص219 .

[119] وكالة الأنباء الجزائرية، عبر الموقع ، http://www.aps.dz/index_ar.php ،أطلع عليه بتاريخ:2014/01/20

أولا: ما يخص المنظمة:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة 12، وبسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها، دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاؤها.[120]

ثانيا: ما يخص الجزائر:

غياب إستراتيجية واضحة لدى المفاوضين الجزائريين وارتكازهم على نمط واحد للمفاوضات، بسبب عدم وضوح صلاحياتهم، وعدم تحديد أية رزنامة واضحة ومع عدم دقة في المعلومات. [121]

الشيء الذي أدى إلى فقدان الملف الجزائري إلى مصداقيته لدى الدول الأعضاء، ضف على ذلك البيروقراطية في التعامل مع المستثمرين الأجانب وثقل الإجراءات الإدارية، أدى إلى تكوين موقف سلبي عن الجزائر.

2-3- انعكاسات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجزائر :

رغم تأخر مسار الانضمام، إلا أن هناك توقع لبعض الانعكاسات سواء كانت ايجابية أم سلبية على الاقتصاد الوطني عموما، وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خصوصا فنجد منها:

2-3-1-الانعكاسات الإيجابية: والتي تتمثل في:

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية، من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية والاستفادة من التطور التكنولوجي الناجم عن المنافسة مع المؤسسات الأجنبية ذات الجودة العالمية.
- خلق مجالات إنتاج جديدة، مما يؤدي إلى توفير مناصب شغل،وهو أحد الأهداف المنتظرة من هذه المؤسسات
- زيادة حدة المنافسة من خلال الدعاية والإشهار، فيصبح المستهلك لديه حرية اختيار السلع، وبالتالي الإنتاج يكون وفقا لطلبات المستهلك وبمعايير ومقاييس إنتاج عالمية.

[120] المرجع السابق، ص100.

[121] نفسه .

– تشجيع القطاع الصناعي الممثل في المؤسسات ص و م على الإنتاج بنوعية جيدة بسبب التحرير التجاري وكذا فك القيود.

– فتح فرص التصدير وتسهيلها أمام هذا النوع من المؤسسات بسبب تقليص الحواجز في الأسواق العالمية أمام الدول الأعضاء.

– استفادة مؤسساتنا من المزايا التي تكتسبها الدول النامية مثل حماية المنتوج المحلي من المنافسة الاجنبية على المدى القصير، بجعلها فترة لإعادة التطوير والتأهيل والاستعداد للدخول إلى الأسواق العالمية بمنتجات ذات تنافسية عالية.

2-3-2-الانعكاسات السلبية : والتي تتمثل في:

-إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام منتجات الدول الأعضاء، وهذا يعني إغراق السوق الوطنية بالسلع الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى كساد السلع الوطنية بسبب تفضيل المنتوج الأجنبي على المنتوج الوطني وبالتالي تصبح الجزائر سوق استهلاكي وحسب.

-إن دخول المنتجات الأجنبية إلى السوق الوطني ومنافستها للسلع الوطنية، دون إجراء عمليات تطوير وتأهيل لمؤسساتنا لتصبح قادرة على إنتاج سلع تنافسية بمقاييس ومعايير جودة عالمية، أو حتى التباطؤ في إجراء هذه العملية، سوف يؤدي إلى القضاء التدريجي على النسيج الصناعي الوطني، خصوصا وأن الجزائر مجبرة على احترام قوانين المنظمة كغيرها من الأعضاء.

ثالثا : الاستراتيجيات الممكنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في ظل الانفتاح الاقتصادي

في الوقت التي عانت فيه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حتى في الدول المتقدمة– من تدهور قدراتها التنافسية، وجدت مؤسسات أخرى طرقا عززت بها فعليا موقعها في السوق العالمية. وتضمنت هذه ا لطرق في الاستراتيجيات التالية [122]:

[122] عثمان لخلف،مرجع سابق،بتصرف، ص.ص 76-77.

3-1-إستراتيجية التحديث:

يتجسد أهم مصدر للمعرفة والتحديث في الاقتصاد العالمي الحالي في البحث والتطوير، وعلى الرغم من أن الاستثمار في المعرفة الجديدة نشاط محفوف بالمخاطر لا تستطيع أن تبرره معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية،حتى في الدول المتقدمة، فإن هناك مصادر أخرى للمعرفة تستطيع أن تستفيد منها بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،خاصة تلك الموجود ة في الدول المتقدمة، وتتضمن تلك المصادر درجة عالية من تطوير رأس المال البشري، وقوة عاملة ماهرة، إلى جانب وجود قوي للعلماء والمهندسين.

3-2- إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات:

يمكن أن يلعب تطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتبنيها دورا فعالا في خفض التكاليف،إذ تستطيع شبكة الإنترنت ومعالجة البيانات أن تساعدا في التخفيف من تأثيرات وفورات الحجم والاستثمارات الضخمة في مجالات مثل تصميم المنتجات، والتسويق، والاتصالات، والتي تحد من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خصوصا وأن هذا النوع من المؤسسات محدود الموارد المالية.

3-3- إستراتيجية الأسواق الملائمة:

يؤدي الاندفاع نحو الأسواق الكبيرة ، إلى عدم حصول العديد من شرائح السوق الصغيرة على ما تستحق من انتباه. وتوفر هذه الأسواق فرصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك مستوى ملائماً من التكنولوجيا، إلى جانب المرونة وسرعة التحرك الضرورية لخدمة أسواق محدودة نسبيا، ولكنها متنوعة جغرافيا، وقد كانت هذه هي الإستراتيجية التي تبنتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الألمانية التي ركزت على سوق محددة محدودة توفرت لها فيها ميزة تنافسية، ثم ركزت كل مواردها في المحافظة على الريادة في هذه السوق. ويتسم الإنتاج والعمليات عادة بمستوى عال م ن القدرة على تكييف المنتجات حسب احتياجات ا لزبائن والتفاعل معهم بغية المحافظة على الريادة في السوق.

3-4- إقامة الشبكات:

تقيم المؤسسة هنا شبكة من العلاقات مع المؤسسات الأخرى الكبيرة أو الصغيرة من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الربط الرسمية وغير الرسمية مثل لتعاقد من الباطن والشراكة.

3-5- التجمعات الصناعية[123]:

ضمن إستراتيجية تكوين التجمعات، تستفيد المؤسسات من الربط مع المؤسسات القريبة منها جغرافيا، ويتيح لها ذلك جني مزايا وفرات الحجم مثال لذلك مجالات الإنتاج،والتسويق المشترك..إلخ، والاستفادة من فوائض المعرفة.

3-6-إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:

وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فقد تزايد تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرور الوقت خاصة الصناعية منها،إذ تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول عديدة مثل إيطاليا، وهولندا، و اليابان من زيادة قيمة استثماراتها المباشرة الأجنبية بفعالية من الناحيتين النسبية والمطلقة.

إن الدخول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد(الانفتاح الاقتصادي) يمثل تحديا كبيرا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر، والتي لا بد وان تسعى لتوظيف أوضاعها الاقتصادية لمجارات قوانين العولمة. فبقاء تلك المؤسسات مرهون بوجود إدارة متميزة واعية ومدربة تهتم بالبحث والتطوير، وتبني أفكار جديدة وكل ما من شأنه العمل على تطوير منتجاتها، وتقديم كل ما هو جديد لإشباع حاجات العملاء وتطلعاتهم، بالإضافة إلى وجود بيئة مساعدة على تطور وتنمية هذا النوع من المؤسسات، وبالتالي يصبح هذا

(123) تعود نشأة **المناطق الصناعية** إلى عهد الإمبراطورية الرومانية ، ولكن تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية بالقرب من مانشستر بالمملكة المتحدة عام 1271 م، ولم تأخذ هذه الظاهرة في الانتشار إلا منذ منتصف القرن العشرين، حيث أخذت كل من الدول المتقدمة و الدول النامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خططها التنموية، ونعني **بالمناطق الصناعية:** تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها(صغيرة أو كبير)في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار.لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على كتاب: اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى، لمحمد أزهر سعيد السماك عمان ،الأردن.

القطاع قادرا على المنافسة محليا وكذا دوليا، وبهذا يصبح يساهم بصفة فعالة في تنمية الاقتصاد الجزائري، وفي هذا الصدد وقبل التطرق إلى مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، تجدر الإشارة إلى تنافسية الاقتصاد الجزائري وذلك حسب مؤشر التنافسية العربي المبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم(2-3): جدول يوضح ترتيب الجزائر بين الدول العربية حسب مؤشر التنافسية العربية

الدول	الأداء الاقتصادي	البنية التحتية الأساسية	البنية التحتية التقانية	تدخل الحكومة	رأس المال البشري	جاذبية الاستثمار	ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	الإنتاجية والتكلفة	تكلفة الأعمال	الحاكمية وفاعلية المؤسسات	الطاقات الابتكارية وتوطين التقانة	مؤشر التنافسية	الترتيب
الجزائر	0.63	0.15	0.36	0.17	0.48	0.45	0.25	0.40	0.30	0.24	0.16	0.36	24
تونس	0.58	0.18	0.41	0.64	0.60	0.47	0.30	0.45	0.66	0.46	0.32	0.45	16
المغرب	0.59	0.13	0.29	0.44	0.31	0.47	0.27	0.40	40.	0.54	0.21	0.34	27
ليبيا	0.63	0.29	0.13	0.73	0.60	0.38	0.49	0.44	/	0.21	0.41	0.37	23
السعودية	0.58	0.22	0.49	/	0.57	0.63	0.39	0.58	0.77	0.46	0.24	0.47	11
مصر	0.39	0.22	0.36	0.51	0.47	0.46	0.29	0.45	0.50	0.34	0.14	0.36	25

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربي2012، الكويت 2013، ص29.

الشكل رقم (2-6): شكل يوضح ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العربي

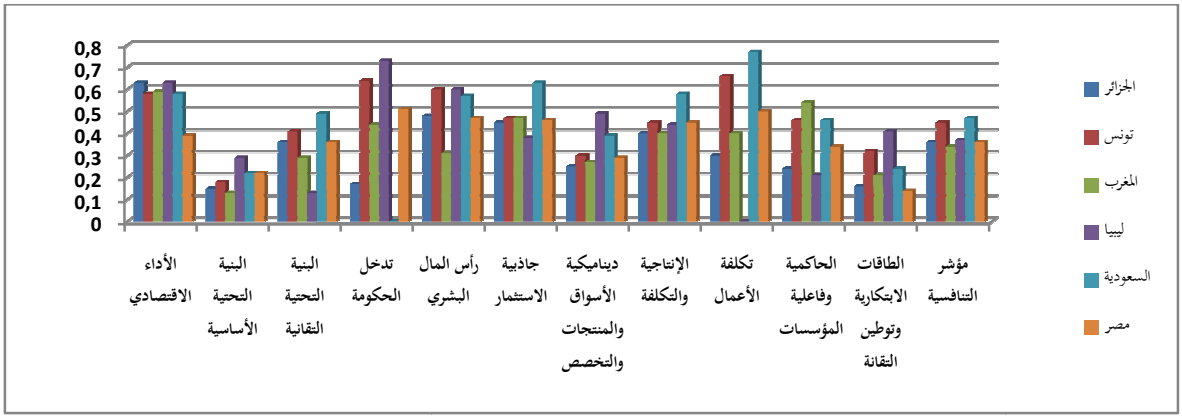

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم(2-3)

من خلال الجدول وكذا الشكل المبين أعلاه نلاحظ أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة بين الدول، فهي تحتل المرتبة 24 حسب مؤشر التنافسية العربي[124]، بعد كل من السعودية، وليبيا، وتونس، ويعتمد هذا المؤشر في حسابه على جملة من المؤشرات التي تقيم اقتصاد الدول العربية من خلال المكونات الأساسية للاقتصاد الكلي وكذا الجزئي ممثلة في عشرة مكونات (الأداء الاقتصادي، و البنية التحتية الأساسية، والبنية التحتية التقانية، تدخل الحكومة، ورأس المال البشري، وجاذبية الاستثمار، ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص، والإنتاجية والتكلفة، تكلفة الأعمال، والحاكمية وفاعلية المؤسسات ، والطاقات الإبتكارية وتوطين التقانة)

ولا يخفى علينا أن الجزائر على مشارف الانفتاح الاقتصادي المرتقب لسنة 2017 ، والسؤال المطروح هل الاقتصاد الجزائري مؤهل لمواجهة هذا الانفتاح الجديد، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، والتي تعتبرها الجزائر أحد ركائز التنمية خارج المحروقات، والسؤال المطروح: ما هي مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري؟ وهذا ما سوف نتطرق له في الجزء الموالي.

رابعا:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الاقتصاد الجزائري.

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للوطن، وذلك بالنظر لمزاياها وخصائصها، كتوفيرها لمناصب الشغل والمساهمة الفعالة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الوطني الخام و القيمة المضافة، ومستوى الصادرات....

حيث أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل إحدى الأولويات التي أعطتها الحكومة أهمية كبيرة خصوصا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، وقد وصلت نسبتها إلى أكثر من 70% من مجموع المؤسسات الصناعية. ومن اجل إلقاء نظرة على كل هذه الجوانب، فقد حاولنا في هذا المبحث دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في مختلف المتغيرات الاقتصادية، وتوضيح الدور الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تلعبه من اجل إنعاش الاقتصاد الجزائري.

[124] يقوم المعهد العربي للتخطيط بإصدار تقرير دوري سنوي لدراسة تنافسية الاقتصاديات العربية في الأسواق الدولية (خاصة لما تشهده هاته الاقتصاديات من انفتاح)، ويستند هذا إلى مؤشر مركب لقياس مستوى التنافسية، ويتكون من عشرة مؤشرات فرعية تعكس العوامل المؤثرة في تنافسية الدول العربية، ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى تقرير التنافسية العربي 2012 الذي يعتبر آخر تقرير أصدره المعهد ، أو إلى الموقع: http://www.arab_api.org

4-1- مساهمتها في التجارة الخارجية :

إن أهم المؤشرات التي تبين أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية هي مدى مساهمتها في التجارة الخارجية وبالأخص الصادرات.وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها القدرة الكبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي، كما أنها يمكن أن تساهم في إحداث فائض من ميزان مدفوعات للكثير من الدول، و تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها.خاصة وأن الجزائر تسعى إلى تنمية هذا القطاع(القطاع الصناعي خارج المحروقات)، والذي يؤدي بدوره تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات، و زيادة الصادرات، والجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم(2-4): حجم واردات الجزائر من المنتجات الصناعية للفترة (2014-2015).

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السلع الوسيطية						
منتجات خام	175939	214672	287882	76671	152 335	155 759
منتجات ن.مصنعة	751436	778557	804315	643294	1035 447	1 203 576
سلع التجهيز						
تجهيزات صناعية	1173906	1169431	1043408	823464	1580689	1778898
المجموع	2101281	2162660	2135605	1543429	2768471	3138233

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: الوحدة: مليون دينار

Office national des statistique, l'activité industrielle –année 2012-,série statistique économique N^{0}74,juillet 2013,p 43 .

Direction Générale des Douanes ,Centre national de l' informatique et des statistiques, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEURS DE L'ALGERIE,année 2015.

الشكل رقم(2-7): حجم واردات الجزائر من المنتجات الصناعية للفترة (2010-2015).

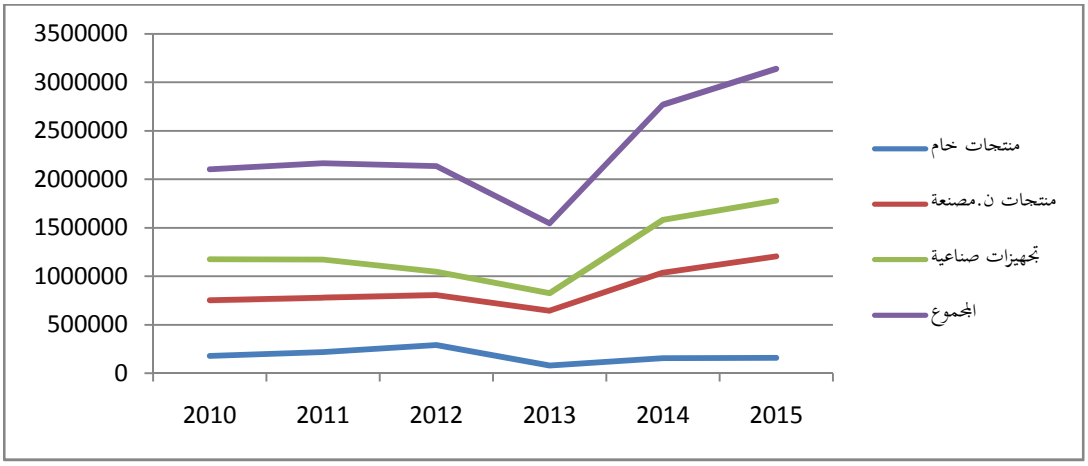

الوحدة: مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (2-3)

لقد وصلت واردات الجزائر لسنة 2015من المنتجات الصناعية أكثر من 3138233مليون دولار، وتجدر الإشارة هنا إلى أن وارداتها من المنتجات الصناعية ممثلة في سلع التجهيز(التجهيزات الصناعية)، والسلع الوسيطية (المنتجات الخام، والمنتجات نصف المصنعة)، حيث أن هذه القيمة سجلت ارتفاعا مقارنة بسنة 2014 قدر ب11.78% ، وقد احتلت التجهيزات الصناعية الحصة الأكبر من قيمة الواردات بنسبة تقدر ب 56.68 % لسنة 2015، و57.09% لسنة 2014، والملاحظ أنها سجلت انخفاضا طفيفا قدر ب0.4 % مقارنة بسنة 2014 ، تليها المنتجات نصف المصنعة بنسبة 38.65% لسنة 2015، و 37.04% لسنة 2014، بنسبة ارتفاع قدرت ب 1.61% ،في حين أن المنتجات الخام تمثل نسبة 4.96 % و 5.5% على الترتيب لسنة 2014، وكذا سنة 2015 على الترتيب. والجدول الموالي يوضح هذا بالتفصيل.

الجدول رقم(2-5): نسب تطور حجم واردات الجزائر من المنتجات الصناعية للفترة(2014-2015)

الوحدة: مليون دينار

	2014		2015		نسبة التغير بين سنتي 2015/2014
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
	السلع الوسيطية				
منتجات خام	152 335	5.5	155 759	4.96	-0.54
منتجات ن م	1 035 447	37.04	1 203 576	38.65	1.61
	سلع التجهيز				
تجهيزات صناعية	1580689	57.09	1778898	56.68	-0.41
المجموع	2768471	100	3138233	100	11.78

المصدر: من إعداد الباحثة الاعتماد على

Direction Générale des Douanes ,Centre national de l' informatique et des statistique,op cit.

أما بالنسبة لصادرات الجزائر، فتبقى المحروقات تمثل الصادرات الأساسية خلال السداسي الأول من سنة2016، بنسبة قدرت ب 93.73% من القيمة الإجمالية للصادرات، بانخفاض قدر ب32 % ، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 .أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة، وتقدر ب6.27% من القيمة الإجمالية للصادرات بما فيها صادرات القطاع الصناعي. وقدرت قيمتها ب 949 مليون دولار حيث أنها هي الأخرى سجلت انخفاضا قدر ب 20.72 % مقارنة بسنة 2015 ،والمتعامل الأول مع الجزائر في التصدير، هي دول الاتحاد الأوروبي بنسبة قدرت ب 50.38%خلال سنة 2015،والجدول والشكل المواليين يوضحان حجم صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية خارج المحروقات.

الجدول رقم(2-6): تطور صادرات المنتجات الصناعية خارج المحروقات للفترة (2010-2015) الوحدة: مليون دينار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
	المنتجات الوسيطية					
منتجات خام	6977	11717	12950	8 635	8 818	10 633
منتجات ن.مصنعة	78568	108994	128724	115 065	170 816	170 075
	سلع التجهيز					
تجهيزات صناعية	2235	2561	2326	1 653	1439	1801
المجموع	87780	123272	144000	125353	181073	182509

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Direction Générale des Douanes ,Centre national de l' informatique et des statistique,op cit.

الشكل رقم(2-8): تطور صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية خارج المحروقات للفترة (2010-2015).

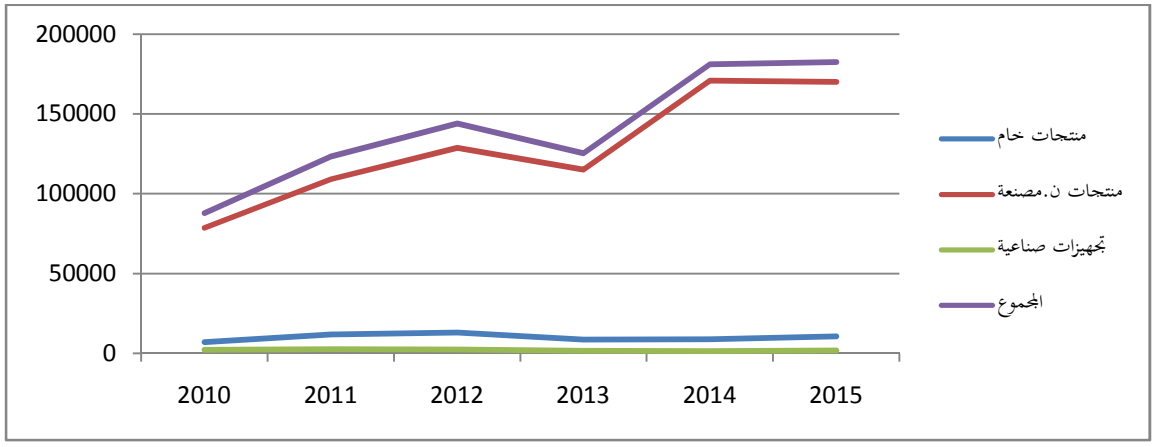

الوحدة: مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (2-5)

لقد وصلت صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية خارج المحروقات لسنة 2014 ، 181073مليون دينار، لتصل إلى182509 مليون دينار سنة2015 ، بنسبة ارتفاع طفيفة قدرت ب 0.98% .

وقد احتلت فيها المنتجات نصف المصنعة الجزء الأكبر من الصادرات بنسبة قدرت ب 93.18%، حيث قدرت قيمتها ب170816 مليون دينار سنة 2014، وإلى 170 075 مليون دينار سنة 2015، بنسبة انخفاض قدرت ب 0.43 %.وقد بلغت صادراتها من المنتجات الخام لسنة 2015، 10 633 مليون دينار بنسبة قدرت ب 5.82%، أما النسبة المتبقية 0.09% فكانت لسلع التجهيز بقيمة قدرت ب1801 مليون دينار، والجدول الموالي يوضح هذا بالتفصيل:

الجدول رقم(2-7): نسبة تطور حجم صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية خارج المحروقات للفترة (2014-2015)

الوحدة: مليون دينار

	2014		2015		نسبة التغير % لسنتي 2015/2014
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
منتجات خام	8 818	4.86	10 633	5.82	-0.96
منتجات ن م	170 816	94.33	170 075	93.18	-1.15
تجهيزات صناعية	1439	0.79	1801	0.98	0.19
المجموع	181073	100	182509	100	0.78

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Direction Générale des Douanes ,Centre national de l' informatique et des statistique,op cit.

وفي الأخير يمكن القول أن قيمة واردات الجزائر من المنتجات الصناعية، تفوق بكثير قيمة صادراتها من المنتجات الصناعية خارج المحروقات، بقيمة تقدر ب2955724 مليون دينار، بحيث أن أغلب صادرات الجزائر تمثل المنتجات نصف المصنعة، في حين أن أغلب وارداتها تتمثل في التجهيزات الصناعية، فبالرغم من مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية إلا أن هذه المساهمة تبقى ضئيلة، لا ترق لتحقيق الأهداف المنتظرة من هذا القطاع الهام، لذا وجب على الجزائر أن تسعى جاهدة لتنمية وتطوير هذا القطاع للرفع من تنافسيته، خصوصا ونحن على مشارف الدخول في منطقة التجارة الحرة وكذا الانفتاح الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي.

4-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في دعم الناتج الوطني الخام (PIB)

يمثل الناتج الوطني الخام مجموع الدخل الذي تحققه وسائل الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية لبلد ما خلال السنة بالإضافة إلى المداخيل الآتية من الخارج كتحويلات المهاجرين وغير ذلك، ويعتبر أحد مؤشرات التنمية للاقتصاد الكلي.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في مختلف الدول تساهم بشكل فعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أنها تساهم بنسبة هامة في الناتج الوطني الخام (PIB)، من أجل ذلك أولت الجزائر عناية كبيرة لهذا القطاع من خلال التشريعات والتسهيلات التي أدت إلى توسع نسيجه فأصبحت له مساهمة في الناتج الوطني الخام بنسبة معتبرة حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، كما يظهر ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-8): مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام (2012-2016)

الوحدة: مليون دج	2012	2013	2014	2015	2016
الفلاحة	1421693	1640006	1771496	1936379	2034533
المحروقات	5536382	4968018	4657811	3134252	2642274
الصناعة خارج المحروقات	728615	771787	838505	900871	972521
البناء والأشغال العمومية	1491210	1627447	1793990	1908149	2071300
الخدمات	3305151	3849562	4195213	4549869	4993139
حقوق الجمارك+ TVA	1077506	1242164	1242096	1308634	1370294
الإنتاج الإجمالي الخام LA BIP	13560558	14098985	14499111	13738153	14084061
خدمات الإدارات العمومية	2648141	2551196	2743434	2853722	2997775
الناتج الداخلي الخام	16208698	16650181	17242545	16591875	17081836
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	10672317	11682162	12584734	13457623	14439562

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Office national des statistiques, LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS -4ème trimestre 2016, N773 , 2016,p10-11.

من خلال الجدول أعلاه والجدول الموالي،نلاحظ أن المساهمة الأكبر في الناتج الداخلي الخام هي لقطاع المحروقات، خلال سنوات من 2012إلى غاية 2014 ، ،كون الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتماد شبه تام على هذا القطاع، إلا أن هذه المساهمة شهت انخفاضا ملحوظا حيث وصلت مساهمته إلى 15.46%، وهذا راجع للانهيار الحاد في أسعار النفط في منتصف سنة 2014 ليصل لقرابة 30 دولار للبرميل، بعدما كان يصل ل110 دولار. ليأتي بعدها قطاع الخدمات بنسب تتعدى 20% على مر الخمس سنوات، ثم يليها قطاع الزراعة، إلا أن المساهمة الأقل في الناتج الداخلي الخام هي لقطاع الصناعة خارج المحروقات وذلك بقيم متقاربة من سنة إلى أخرى إلا أنها لا تتعدى 6% ، والمساهمة الأكبر هي للقطاع الصناعي الخاص، حيث أنه يشكل أكثر من 75 % من مجموع القطاع الصناعي.

الجدول رقم(2–9):نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني الخام للفترة (2012–2016)

النسبة %	2012	2013	2014	2015	2016
الفلاحة	8.77	9.84	14.07	14.38	14.08
المحروقات	34.15	29.83	27.01	18.89	15.46
الصناعة خارج المحروقات	4.49	4.63	4.86	5.42	5.69
البناء والأشغال العمومية	9.02	9.77	10.40	11.50	12.12
الخدمات	20.39	23.12	24.33	27.42	29.23
حقوق الجمارك+ TVA	6.64	7.46	7.20	7.88	8.02
خدمات الإدارات العمومية	16.33	15.32	15.91	17.9	17.54
الناتج الداخلي الخام	100	100	100	100	100

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات الديوان الوطني للإحصاء ons

تبقى نسبة مساهمة القطاع الصناعي ضئيلة بالرغم من الجهود المبذولة لتطوير وتنمية هذا القطاع كونه البديل الاستراتيجي لاقتصاد يعتمد على قطاع المحروقات خاصة بعد التراجع المتتالي الذي تشهده أسعار هذا الأخير، فبالتالي وجب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية، والعمل على تنويع الاقتصاد الجزائري، بدل الاعتماد على قطاع واحد غير منتج، وتتحكم به متغيرات خارجية كثيرة، ونعتقد أنه من خلال تحسين واقع هذه المؤسسات يمكن أن تساهم في زيادة الناتج الوطني الخام بشكل أكبر.

4–3– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في القيمة المضافة:

إن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب قطاع النشاط لا يسمح من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لهذا، فإن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

في القيمة المضافة على المستوى الوطني وحسب قطاع النشاط، ستكون مفيدة إلى حد بعيد لتحديد مكانة هذه الأخيرة وتقييم أداءها في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات الممثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في خلق القيمة المضافة900871 مليون دينار سنة 2015، في حين بلغت مساهمتها 972521مليون دينار سنة2016 ،بنسبة ارتفاع تقدر ب7.36 %، وهذه النسبة توضح الدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة تتوزع بين القطاع الصناعي العام بنسبة 63.3 %، وبين القطاع الصناعي الخاص بنسبة 35.7%،وهذا كان سنة 2002، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة أصبحت مساهمة القطاع الخاص تفوق 75%، وهذا راجع للانخفاض في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التابعة للقطاع العام سنة تلوى الأخرى نظرا لسياسة الخوصصة وإعادة الهيكلة المتبناة من قبل الدولة (يمكن الرجوع للفصل الأول)، للدخول في اقتصاد السوق ومواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي،والجدول والشكل المواليين يوضحان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في خلق القيمة المضافة وذلك حسب قطاع النشاط

الجدول رقم(2-10): مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط(2014-2016)

قطاع النشاط	2014		2015		2016	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
المياه والطاقة	144746	17.26	155632	17.27	183681	18.88
المناجم والمحاجر	23100	2.75	26070	2.89	28392	2.91
الحديد والصلب	109170	13.01	124235	13.79	131021	13.47
مواد البناء	88225	10.52	93186	10.34	99530	10.23
الكيمياء وبلاستيك	66936	7.98	71605	7.94	75258	7.73
الصناعة الغذائية	324542	38.7	353721	39.26	375057	38.56
صناعة النسيج	14794	1.76	15793	1.75	15730	1.61
صناعة الجلد	2865	0.34	2789	0.30	2701	0.27
الخشب والورق	19694	2.34	20040	2.22	20339	2.09
صناعات أخرى	44433	5.29	37799	4.19	40810	4.19
المجموع	838505	100	900871	100	972521	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: الوحدة: مليون دينار

Office national des statistique ,op cit,p6

الشكل رقم(2-9):مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط (2014-2016)

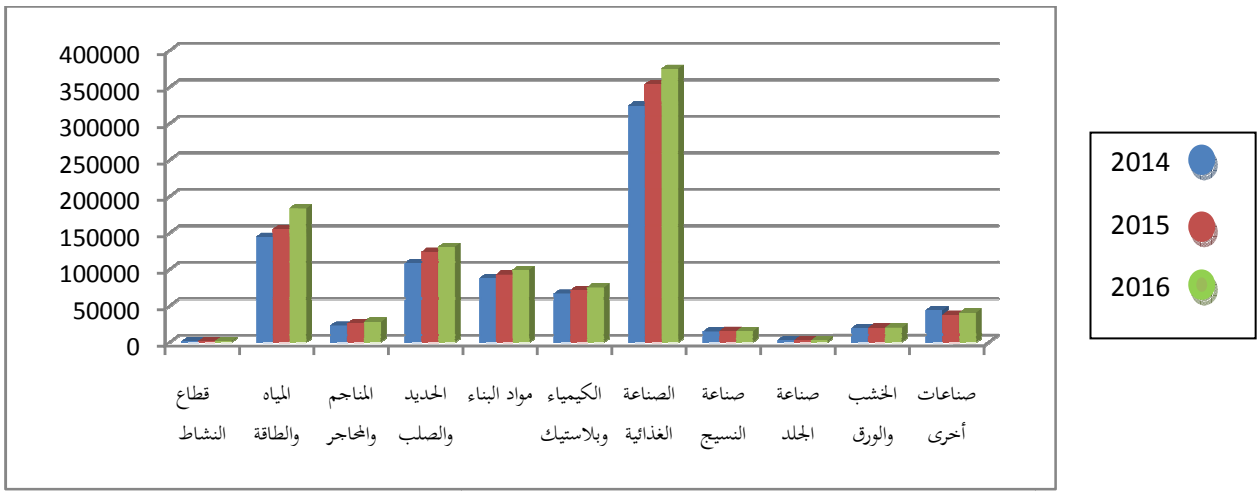

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم(2-9) الوحدة: مليون دينار

الملاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن نسب مساهمة الصناعات الغذائية في خلق القيمة المضافة هي الأكبر وهي في تزايد من سنة لأخرى(2014-2016)، كونها تمثل أكثر من 35% من مجموع الصناعة ، تليها في ذلك المياه والطاقة، ثم الحديد والصلب ، والنسب المتبقية موزعة على باقي النشاطات، فهي إذن تساهم في معدل نمو القيمة المضافة، والجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم(2-11): نسب مساهمة الصناعة في معدل نمو القيمة المضافة حسب قطاع النشاط (2014-2016)

	2014	2015	2016
المياه والطاقة	7,1	6,8	5,3
المناجم والمحاجر	3,3	-2,7	1,9
الحديد والصلب	0,7	10,5	1,7
مواد البناء	2,4	3,3	4,9
الكيمياء وبلاستيك	1,4	2,6	3,1
الصناعة الغذائية	6,3	5,8	5,0
صناعة النسيج	-0,1	2,7	1,4
صناعة الجلد	4,9	-4,7	-0,2
الخشب والورق	1,2	3,0	7,6
صناعات أخرى	-5,3	-19,8	-9,9
نسبة مساهمة الصناعة في معدل نمو القيمة المضافة	3,8	4,3	3,7

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على : الوحدة: مليون دينار

Office national des statistique ,op cit,p10

وعلى العموم فإن مساهمة القطاع الصناعي ككل سواء منه الخاص أو العام في خلق القيمة المضافة في تزايد مستمر، والجدول والشكل المواليين يوضحان هذا:

الجدول رقم(2-12): تطور مساهمة المؤسسات ص و م الصناعية في القيمة المضافة للفترة (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة المضافة	15131192	15408017	16000449	15283241	15711542
الصناعة	728615	771787	838505	900871	972521
نسبة المساهمة %	4.81	5	5.24	5.89	6.18

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على: الوحدة: مليون دينار

Office national des statistique ,op cit,p10.

الشكل رقم(2-10): تطور مساهمة الصناعة في القيمة المضافة للفترة (2012-2016)

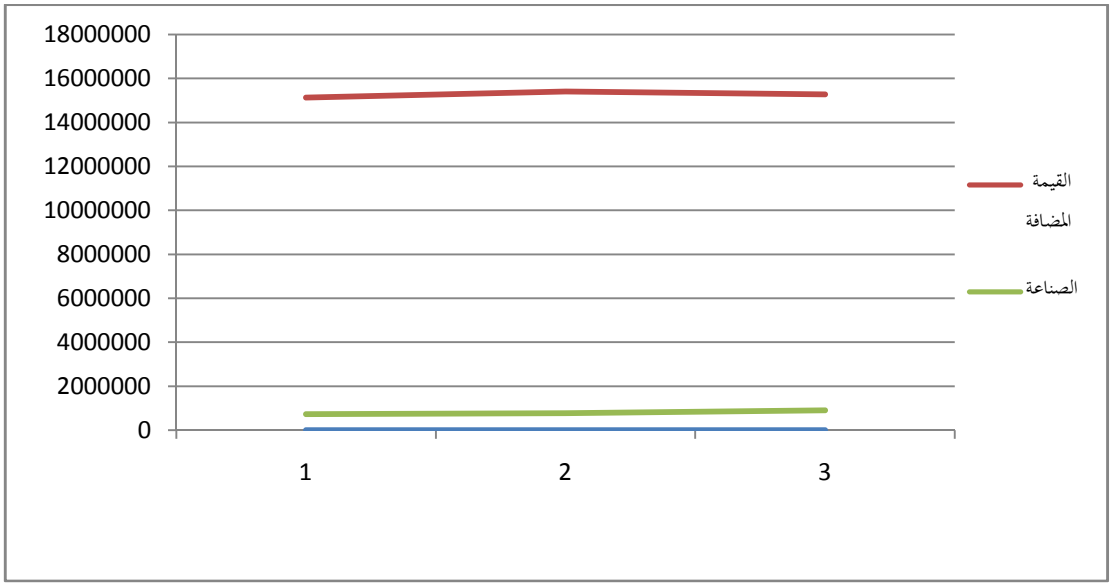

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم(2-12) الوحدة: مليون دينار

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية، والانضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، كانا خياران اختارتهما الجزائر قناعة منها بأنهما سوف يتيحان لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، ومما لا شك فيه أن لكل منهما انعكاساته الايجابية وكذا السلبية على الاقتصاد الوطني عموما وعلى قطاع المؤسسات ص و م الصناعية خصوصا، إذ أن هذا سوف يؤدي بدوره إلى الرفع من معايير القدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

و الجزائر هي الآن على مشارف الدخول في منطقة التجارة الحرة،إلا أنها مازالت تحتل المراتب الأخيرة في تقارير التنافسية سواء العالمية منها أو العربية، كما أنه بالرغم من مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعية خصوصا في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه المساهمة مازالت محتشمة لا ترق للأهداف المسطرة والمنتظرة من هذا القطاع الحيوي.

ولذا وجب على الجزائر أن تعمل ما بوسعها لتعظيم وتكثيف استفادتها من هاذين الاختيارين، وأن تعمل جاهدة على تطوير وتأهيل مؤسساتها ص و م الصناعية من خلال الدعم المقدم لها في جميع المجالات بما في ذلك البيئة القانونية والتنظيمية، والتمويل والتدريب والدعم الفني والإداري والنفاذ إلى الأسواق المحلية والأجنبية، لتصبح بهذا قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد.

ولا يتم هذا إلا من خلال تكثيفها لبرامج التأهيل الخاصة بالمؤسسات ص و م الصناعية لمساعدتها على تخطي الصعوبات التي تعترضها وبالتالي تطويرها وتنميتها، لتكون قادرة على تلبية احتياجات المستهلك وفقا لمعايير الجودة العالمية وبالتالي قدرتها على المنافسة محليا ولما لا دوليا أيضا، وهذا ما تسعى إليه أغلب دول العالم.وهذا ما سوف نتطرق له من خلال الفصل الموالي .

الفصل الثالث:

تأهيل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الصناعية في الجزائر

تمهيـــــــد:

لقد أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها يشكل إحدى الأولويات التي أعطتها الحكومة أهمية كبيرة، وكبديل استراتيجي للاقتصاد الريعي القائم على قطاع المحروقات، خصوصا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، منها الانخفاض المشهود في أسعار البترول ،والذي يمثل بدوره نسبة 96.09% من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك سنة 2013 ، وكونه أيضا ثروة زائلة. وبناءا عليه سعت الجزائر جاهدة إلى إرساء دعائم اقتصاد السوق، واتخاذ إجراءات وتدابير جديدة هدفها الارتقاء بهذه المؤسسات، وابتكار وتطوير أساليب وطرق حديثة تمكنها من تحسين قدراتها التنافسية و رفع مستوى أدائها، لتكون قادرة على المنافسة محليا وكذا دوليا.

ولا يتم هذا إلا بتبني إستراتيجية كاملة ومتكاملة للنهوض بهذا القطاع، ومن بينها تبني برامج لتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه البرامج لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب، بل تتعدى إلى تهيئة محيطها الاقتصادي ككل. في هذا السياق سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: الإطار النظري والإيديولوجي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.
- المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المبحث الثالث:تجربتي تونس والمغرب في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الأول: الإطار النظري والإيديولوجي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

إن عملية التأهيل أصبحت ضرورة حتمية للرفع من تنافسية مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وجعلها في مستوى واحد مع مثيلاتها في العالم، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

أولا:مفهوم عملية التأهيل: "La mise à niveau "

إن مصطلح التأهيل ظهر أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا ، وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي Programme stratégique de dynamisation et modernisation économie de portugaise، [125] ثم أصبح مصطلح التأهيل أو "La mise à niveau " مصطلح خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (شدة المنافسة، الإبداع، التكنولوجيا، نظم المعلومات...)، وهنا يكون البقاء للمؤسسات الأكثر تنافسية، لذا أصبح موضوع تأهيل المؤسسات ص و م يحظى بكل الاهتمام والرعاية من قبل الدول النامية، نتيجة لوعيها بأهمية ودور هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبضرورة تحسين تنافسيتها من جهة أخرى، ووضعها في مستوى مماثل للمؤسسات ص و م العالمية، فماذا نعني بالتأهيل إذن ؟

1-1 تعريف عملية التأهيل:

لقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل نستطيع أن نورد منها:

يعرف التأهيل « على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق » [126]

كما يعرف أيضا« على أنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي.» [127]

---

[125] Hervé Bougault et Ewa Filipiak , Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie , Maroc , Sénégal, agence Française de développement , Paris 2005, P 13.

[126] Abdelhak Lamari, La mise à niveau, Revue des sciences commerciales et de Gestion,L'école de commerce, N°2 2003 , P. 42

«وهو ذلك الإجراء الذي يحوي مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي، و تقني، و تسييري، يهدف إلى المستوى الذي تكون عليه المؤسسات المنافسة الوطنية منها والأجنبية، أي جعلها تتمتع بقدرة تنافسية من خلال المنتجات الجيدة التي تستجيب للنوعية وتحقيق الأرباح ;تتميز عملية تأهيل بوضع نظام تسيري محكم يعتمد على الاتصال ، الابتكار، ووضع أنظمة النوعية، وهذا بتأطير الأنظمة الحالية، والاعتماد على إدارة إستراتيجية » [128]

كما يقصد بالتأهيل «رفع القيم، تطبيق الإدارة، رفع أداء المؤسسة إلى مستوى منافسي المستقبل، في فترة زمنية محددة» [129]

كما يعرف على أنه« عملية مستمرة تهدف إلى تحضير وأقلمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بيئتها لتلبي متطلبات التبادل الحر، مما يسهم في القضاء على المشاكل المؤسساتية والقانونية فيها مما يدفعها إلى البحث عن التنافسية في مجال خفض التكاليف وتحسين الجودة، وتعزيز إمكانياتها في مجارات التطورات التكنولوجية والسوقية» [130]

كما سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لتحديد مفهوم مضبوط لعملية التأهيل خلال الأيام الدراسية حول برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية في ديسمبر 2006 :

تأهيل المؤسسات ص و م هو إجراء مستمر للتدريب، و التفكير، و الإعلام والتحويل، بهدف الحصول على توجهات جديدة وأفكار وسلوكيات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة» [131]

ويعود قرار الانضمام إلى برنامج التأهيل إلى اختيار المؤسسة وهذا بعد تحقيقها لشروط معينة. وبالتالي عملية التأهيل تعتبر بمثابة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة و المردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وهذا بالقضاء على نقاط ضعفها، وتحسين نقاط قوتها، في ظل محيط تنافسي يتميز بالتهديدات والفرص، والتأهيل يسمح للمؤسسة باستغلال الفرص التي يقدمها المحيط، وتجنب التهديدات التي تؤثر على استمرارية المؤسسة، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم. يمكننا تمثيل عملية التأهيل بالمخطط التالي:

---

[127] رضا جاوحدو، عبد اللطيف بلغرسه، أثار السياسة النقدية والمالية عن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 08-09 أفريل 2002، الأغواط، 2002، ص 129.

[128] رتيبة عروبة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يوم 17-18 أفريل 2006، ص 724.

[129] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بنبات، التدقيق الإداري، وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الأردن،2008،ص 101.

[130] Bougault Hervè et Filipiak Ewa, op-cite, p 15.

[8] Ce qu 'il Faut Savoir Sur La mise à niveau , Ministère de La PME et de L'Artisanat,Euro Développement-PME.2006,P.1

الشكل رقم(3−1):مخطط يبين مسار برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية

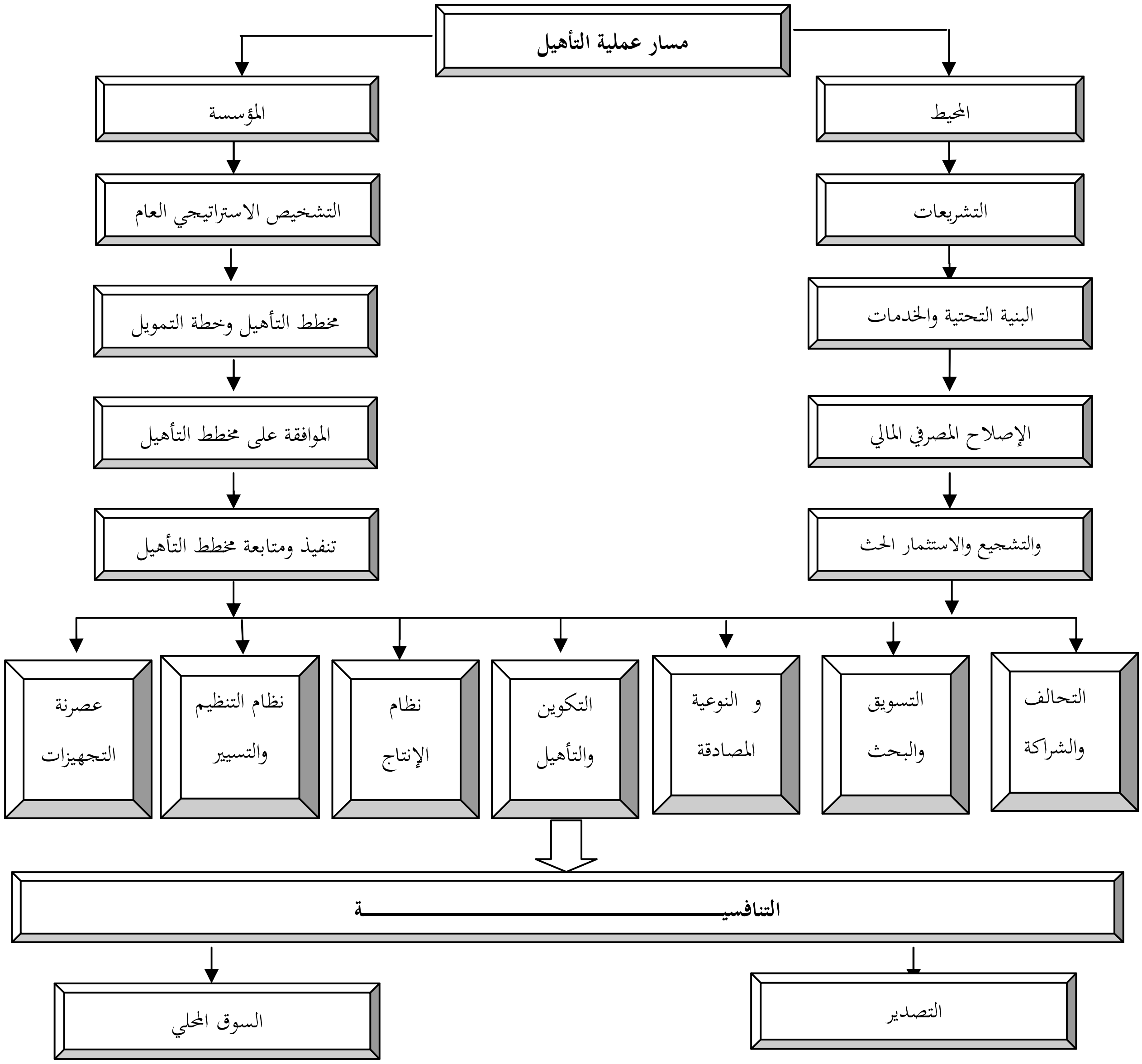

Source: Ministère l'industrie et de la restructuration, Fonds de promotion de la compétitivité industrielle dispositif de mise a niveau des entreprises, p 13.

1−2− أهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

من خلال تطرقنا إلى مفهوم التأهيل وما مدى أهميته بالنسبة لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة الصناعية، سعت الجزائر لتبني جملة من برامج التأهيل هادفة من ورائها لا إلى تأهيل وتطوير جانب الإدارة والتسيير فقط، وإنما يخص أيضا تأهيل المحيط العام المرتبط بهذه المؤسسات، إذن تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي:

1-2-1- ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات ص و م نشاطها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها. وذلك بخلق تنسيق فعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب[132].

1-2-2- تحسين تسيير المؤسسات:

تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات ص و م حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية(الانفتاح الاقتصادي)، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية والبحث في وظيفة التسويق، ويتم ذلك بـ:[133]

- تنمية مشاريع الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.
- ترقية المؤهلات المهنية والابتكار التكنولوجي وتشجيع المؤسسات على استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.
- استخدام تقنيات التحليل المالي في تدبير الأموال وتوظيفها .
- تفعيل وظيفة البحث والعمل على إنشاء مخابر متخصصة بالتعاون مع الجامعات.
- اكتساب التكنولوجيا وتحسين الجودة للحيازة على المعايير العامة للنوعية العالمية للإيزو.

1-2-3 تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم

تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على المستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هذه المؤسسات، فهذا البرنامج يهدف بالضرورة إلى تحديد أهم المتعاملين مع المؤسسة خاصة من حيث إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة ومن أهم هذه المؤسسات نجد: مؤسسات التكوين المتخصصة، مؤسسات تسيير المناطق الصناعية، بورصة المناولة والشراكة ...-[134]

---

[132] 17 شلف 2006، ص 1051 .-نصيرة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى سبق ذكره، يوم 18

* المحيط L'environnement.عبارة عن مجموعة القوى والمتغيرات التي تتأثر بها المؤسسة و لاستطيع الرقابة عليها ولكن يمكنها الاستفادة منها

[133] نفس المرجع ،نفس الصفحة .

[134] Fonds de Promotion de la compétitivité industrielle, dispositif de mise à niveau des entreprise, Ministère de L'industrie et de la restructuration , P. 10

1-2-4- تحسين تنافسية المؤسسات:

إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى إليها قطاع المؤسسات ص و م فبالرجوع إلى المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات ص و م، نجد أن عملية التأهيل تهدف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها. وتتم عملية تحسين التنافسية من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجالي التسيير والتنظيم وهذا للتحكم في التكاليف والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية، وتحسين القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات وهذا بتزويدهم بمفهوم "ثقافة المؤسسة والتقاول" من جهة، وبتوفير محيط ملائم لهم من جهة أخرى.-[135]

فيترتب على التأهيل زيادة درجة المنافسة للمؤسسات ص و م مما يؤدي إلى توليد حافز على التجديد، وتساعد على ظهور منظمين وإداريين أكثر كفاءة على إدارة المؤسسات.

نتيجة لهذه التغيرات فإنه من المتوقع نظريا أن يتولد على عملية التأهيل زيادة الكفاءة الإنتاجية أو القدرة التنافسية، إما في شكل زيادة في الإنتاج باستخدام نفس القدر من الموارد أو تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الإنتاج أو أكثر في شكل تحسين نوعية الإنتاج.

1-2-5-توفير مناصب الشغل:

تعاني الجزائر كبقية الدول النامية من مشكل البطالة بنسبة تقدر بـ 10.6% سنة 2014، بارتفاع يقدر ب0.6%، مقارنة بسنة 2013 [136].وتحاول الحكومة أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات ص و م لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهاراته ويحقق إمكاناته في النمو.

1-2-6-تحليل فروع النشاط :

وضبط إجراءات التأهيل للولايات حسب الأولوية، عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع، وتعزيز سبل تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطوير جهوي للقطاع[137].

---

[135] نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره ، ص1051.

[136] الديوان الوطني للإحصاء، لموقع الالكترونيhttp://www.ons.dz/IMG/pdf/emplar0414.pd، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 /2015/04.

[137]عبد القادر بابا، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى سبق ذكره ، يوم 17-18 أفريل 2006، ص 148.

1-3 – شروط تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد رأينا فيما سبق أهم التحديات والصعوبات، التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، والمشاكل التي تعيق عملها و تحد من كفاءتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية أمام الانفتاح الاقتصادي المشهود.ولذا وجب على الهيئات المعنية أن تعي متطلبات عملية التأهيل وشروطه أولا، وذلك قبل القيام به ،لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهذه العملية وفيما يلي سوف نحاول إلقاء الضوء على بعض العناصر التي تتعلق بمتطلبات التأهيل[138].

1-3-1-التخطيط الاستراتيجي:

تتعلق عملية التخطيط الاستراتيجي بتحضير الإستراتيجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مرد وديتها، ويعمل على تحليل وتشخيص محيطها بنظام التوقعات الاقتصادية و التنافسية. كما يهدف إلى اخذ القرارات من طرف الإدارة عبر تحديد ودراسة العوامل الرئيسية الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة.

1-3-2- التسويق:

على المؤسسات أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها، وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك عن طريق:

-تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس علمية مما يتلاءم ورغبات المستهلكين.

الاهتمام بالدعية والإعلام لمنتجات المؤسسة.

العمل على تنشيط مبيعات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والخارجية.

1-3-3- تأهيل الموارد البشرية وخاصة الكفاءات منها:

يعد الاستخدام الفعال للموارد البشرية كأساس لتحقيق مزايا تنافسية في المؤسسة، ونظرا لأهمية هذا العمل يتوجب اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات لتموينه وتأهيله، وخاصة على مستوى المؤسسة حيث يجب العمل على:

- إجراء دورات تكوينية ورسكلة الموظفين لاكتساب التقنيات في جميع المجالات (التسيير، الإنتاج، التسويق، التسيير المالي..الخ).

[138] نصيرة قوريش، مرجع سابق، ص.ص 1050-1051 .

- القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كالإقصاء والتهميش، واللامساواة.
- الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية للاستفادة من الخبرات والمعارف.
- تكريس ثقافة التقاسم بين أفرادها، وبعث فيهم روح التبادل الحر للمعلومات والمعارف والكفاءات.

في حين على المستوى الكلي يتطلب من الهيئات المعنية إيجاد السبل الكفيلة للتأهيل، وإنشاء هيئات وطنية لرصد ومتابعة التطورات المعرفية و التأهلية.

1-3-4-العمل بمعايير وقياسات النوعية:

حتى يتسنى للمؤسسات الاقتصادية تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة يتوجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات، حيث لا يمكن اليوم لأية مؤسسة أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة، ومواصفات المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف.

1-3-5-التجديد التكنولوجي:

تحتل إستراتيجية التجديد التكنولوجي مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة، ذلك أن التجديد أصبح أمرا استراتيجيا لا مفر منه لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة وللاقتصاد ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسات، التجديد في المنتجات، التجديد في العمليات، التجديد في التنظيم، التجديد في الموارد البشرية..الخ.

1-3-6-تطبيق إستراتيجية التنافس:

تحدد إستراتيجية التنافس من خلال ثلاثة مكونات أساسية:

طريقة التنافس: وتشمل إستراتيجية المنتج، إستراتيجية الموقع إستراتيجية التسعير، إستراتيجية التوزيع، إستراتيجية التصنيع ..الخ.

حلبة التنافس: وتتضمن اختيار ميدان التنافس، الأسواق والمنافسين.

أساس التنافس: ويشمل الأصول و المهارات المتوفرة لدى المؤسسة، والتي تعبر أساسا الميزة التنافسية المتواصلة.

1-3-7-التعرف على التكنولوجيات الجديدة:

تعتبر التكنولوجيا عنصر ضروريا بالنسبة لتطور المؤسسة، وللحصول عليها هناك عدة طرق منها: التطوير الداخلي للتكنولوجيا عن طريق التراخيص، أو التحالف مع المؤسسات ذات الخبرة العالمية، الأبحاث والتطوير عن طرق التعاون، علاقات مع الميدان الجامعي...الخ.

1-3-8-تطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة:

لتطوير الإبداع التكنولوجي بشكل ايجابي داخل المؤسسة يجب أن تتوفر عدة عوامل، أهمها:

- الطاقات والإمكانيات المالية و التسييرية " فرق تسيرية ذات كفاءات عالية على جميع المستويات"، و" تجارية وقنوات وشبكة توزيع.."، وخبرات تكنولوجية.
- امتلاك معارف ومعلومات كافية عن السوق أو دراسته .
- قدرات تسيرية كفؤة ومؤهلة على إحداث البحث التطبيقي.

1-3-9- تأهيل محيط المؤسسة:

يشكل تأهيل المحيط أمرا ضروريا لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها، والوصول إلى رفع من قدراتها الإنتاجية والتنافسية. وتكمن عملية تأهيل المحيط من إجراء التعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة (كالجهاز الإداري، الجهاز الجبائي والمالي، والتشريعي، والتنظيمي)،والتي تتعامل معها المؤسسة.

1-4-أشكال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية:[139]

هناك أربعة أشكال أساسية لعملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية تتمثل في:

1-4-1-تأهيل طرق الإنتاج:la mise à niveau des processus

يقصد بعملية التأهيل هنا،التمكن من عملية التحويل الأنجع لكل ما يدخل في العملية الإنتاجية، وذلك بإعادة هيكلة نظام الإنتاج وإدخال تكنولوجيا أعلى،مع المحافظة على طلبات الزبائن (التي تحدد عادة شروط الدخول إلى السوق، لكن تسمح أيضا بزيادة الأسعار مقابل منتجات أفضل)، وبالتالي تكون أكثر تنافسية.

([139])Lamia Azouaou , La politique de mise à niveau des PME/PMI algériennes : objectifs, bilan et perspectifs. Thèse doctorat en science de gestion , Ecole supérieure de commerce d'Alger,2011, p 69.

1-4-2-تأهيل المنتجات:la mise à niveau des produits

وجب على المؤسسة اختيار منتجات أكثر جودة، وبقيمة أعلى، وذلك للحصول في الأخير على مجموعة واسعة من منتجات، متنوعة الصفات، والنوعية، والأصل وذلك من جانب الجودة أو/و المنتج.

وفي بعض الأحيان يصعب التفريق بين تأهيل المنتج و تأهيل طرق الإنتاج، خاصة في الصناعات الغذائية ذات الأصل الزراعي، أين توجد طرق إنتاج جديدة تنتج أنواع جديدة من المنتجات(بيولوجية، مستدامة.....).

1-4-3- التأهيل الوظيفي:la mise à niveau fonctionnelle

هذا النوع من التأهيل يستهدف مختلف التغييرات في أنشطة المؤسسة، و اكتساب وظائف جديدة والتي من دورها أن ترفع من كفاءة الأنشطة. وفي هذا الصدد نستطيع أن نذكر مثلا صناعة الألبسة كالدجينز والتي انتقلت من صناعة جزئية إلى صناعة مكتملة.

1-4-4-التأهيل ما بين القطاعات la mise à niveau intersectorielle

يسعى هذا النوع من التأهيل إلى توسيع الكفاءات المتحصل عليها وذلك عن طريق سلسلة في وظيفة ما من قطاع مختلف، أو تعلم حلقة صغيرة من سلسلة القيمة (الاستهلاك المحلي)، واستعمال هذه المعرفة في سلسلة أخرى (التصدير).فعلى سبيل المثال الكفاءات التايوانية في إنتاج أجهزة التلفزيون، والتي استعملت لاحقا في إنتاج شاشات الكمبيوتر، وبالتالي توسعت هذه الكفاءة إلى قطاع الإعلام الآلي.

ثانيا: الأسس النظرية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية:

قبل القيام بعملية التأهيل لأي مؤسسة كانت، وجب على الجهة المسؤولة على القيام بهذه العملية أن تدرك جيدا الأسس النظرية لها، لكي تقوم بها بالشكل الصحيح، ولهذا سوف نتطرق هنا لمفهوم برنامج التأهيل، ثم لكيفية القيام بعملية التأهيل .

2-1-تعريف برنامج التأهيل:

لقد عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةONUDI سنة 1995 بأنه«عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات. » [140]

ولقد طورت ONUDI مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، فأصبح يعني الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكييف مع متطلبات التبادل الحر Libre- échange. إذ أنه يطمح لأن تصبح المؤسسات الصناعية:

- لديها تنافسية في مجال السعر، الجودة، والإبداع.
- قادرة على المتابعة والتحكم في التطورات التقنية وتطور السوق[141].

كما يعرف أيضا : «يهدف برنامج التأهيل دائما وقبل كل شيء إلى الرفع من تنافسية المؤسسات (خاصة الصناعية)، وذلك بتطوير المؤسسة، وكذا محيطها الاقتصادي، خاصة في ظل العولمة» [142]

ومن ثم فبرنامج التأهيل يعتبر مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير مستمر يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو صعوبات التي قد تواجه المؤسسة، كما أنه يسعى دائما إلى التطوير المستمر للمؤسسة، وكذا محيطها.

إذن يمكن القول أن برنامج التأهيل له جانبين، جانب خارجي يمثل الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا القطاع، وجانب داخلي يتضمن الإصلاحات الداخلية التي تمس المؤسسة ذاتها [143].

---

[140] نصيرة قوريش ، مرجع سابق ، ص 1048.

[141]Mohamed Lamine Dhaoui, GUIDE MÉTHODOLOGIQUE: Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle (diagnostic stratégique, programme de mise a niveau, capacités institutionnelles, capacités productives, amélioration continuek compétitivité, exportation emploi), ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR LE DÉVELOPPEMENT INDUSTRIEL, Vienne, 2002, p7.

(*)ONUDI : Organisation des nations unies pour le développement industriel

تأسست ONUDI سنة 1967 بفيينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، إذ يتمثل هدفها الأساسي في تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة، والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير و الانفتاح الاقتصادي. بدأت ONUDI العمل في الجزائر في 1999 .

[142] Sarah Marniesse, Ewa Filipiak ,Compétitivité et mise à niveau des entreprises Approches théoriques et déclinaisons opérationnelles, Agence Française de Développement ,France 2003,p93.

[143]خير الدين معطى الله، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،بتصرف، ملتقى سابق، شلف2006، ص.ص762-763.

2-2-مراحل تطبيق برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةONUDI:

يُرجِع بعض الباحثين الاقتصاديين أسباب فشل برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في الجزائر لغياب عملية تشخيص دقيقة وموضوعية، فرغم أن هذه البرامج موضوعة من طرف خبراء عارفين بالاقتصاد وبالتنسيق مع هيئات ومكاتب استشارة دولية يُشهد لها بالكفاءة، إلا أنها تفشل دوما لا لشيء إلا لعدم استنادها في وضع هذه البرامج على تشخيص دقيق للمؤسسة من جهة ولمحيطها من جهة أخرى، بالإضافة إلى اختلاف رؤى المصلحين أصحاب التوجهات الليبرالية وواقع المؤسسات الجزائرية في ظل اقتصاد لا يزال يُعايِش مرحلته الانتقالية.[144]

وقبل التطرق إلى مراحل التأهيل يجب التعرف أولا على مصطلح **التشخيص**، حيث أنه مصطلح شائع الاستعمال في المجال الطبي، ويعبر عن الفحوصات والتحاليل الطبية الواجب القيام بها من أجل الوقوف على الأسباب الحقيقية للمرض.

أما في مجال التسيير، فهو مصطلح لم يعرف انتشارا إلا خلال سنوات السبعينيات، معناه يكمن في عملية دراسة وتحليل شاملة للمؤسسة، من شأنها أن تساعد في اكتشاف واستخراج نقاط ضعف ونقاط قوة المؤسسة [145]، فيتم تصحيح وتعديل الأولى،ودعم الثانية من أجل وضع الإجراءات اللازمة، وصولا بعد ذلك إلى اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها المناسب لتعزيز، وتحقيق الأهداف المرجوة.

وقد عرفه الاقتصاديBrown على أنه استخلاص نقاط الضعف ونقاط القوة للمؤسسة من أجل تصحيح الأولى واستغلال الثانية على أكمل وجه [146]

كما عرفه الاقتصادي Laflamme التشخيص هو تحليل لمجموعة من المعلومات المتحصل عليها انطلاقا من نظرة متناسقة وشاملة للمؤسسة، تُمكن من التعرف بصفة واضحة على الوضعيات الواجب تحسينها، والتي يتعين المحافظة عليها ،والتي يتم تغيرها.[147]

ومنه فإن التشخيص عملية جد ضرورية من أجل التعرف على العوامل التي أدت إلى الوضعية الحالية بسلبياتها وايجابياتها. وللتشخيص بعدين :بعد داخلي وآخر خارجي، نوضحها في الشكل الآتي:

[144]أمين عبد القادر عليواش،أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غ منشورة،جامعة الجزائر 2007،ص 128.

[145]Mohamed Lamine Dhaoui, ,opcit , p11.

[146]Brown Gerard, Le diagnostique d'entreprise, 1986, p37.

[147] La flamme, Le diagnostic organisationnel stratégique de développement, une approche global, GAETANNRIN, Quebec, 1977, p13.

الشكل رقم(3–2): بعدي التشخيص الاستراتيجي

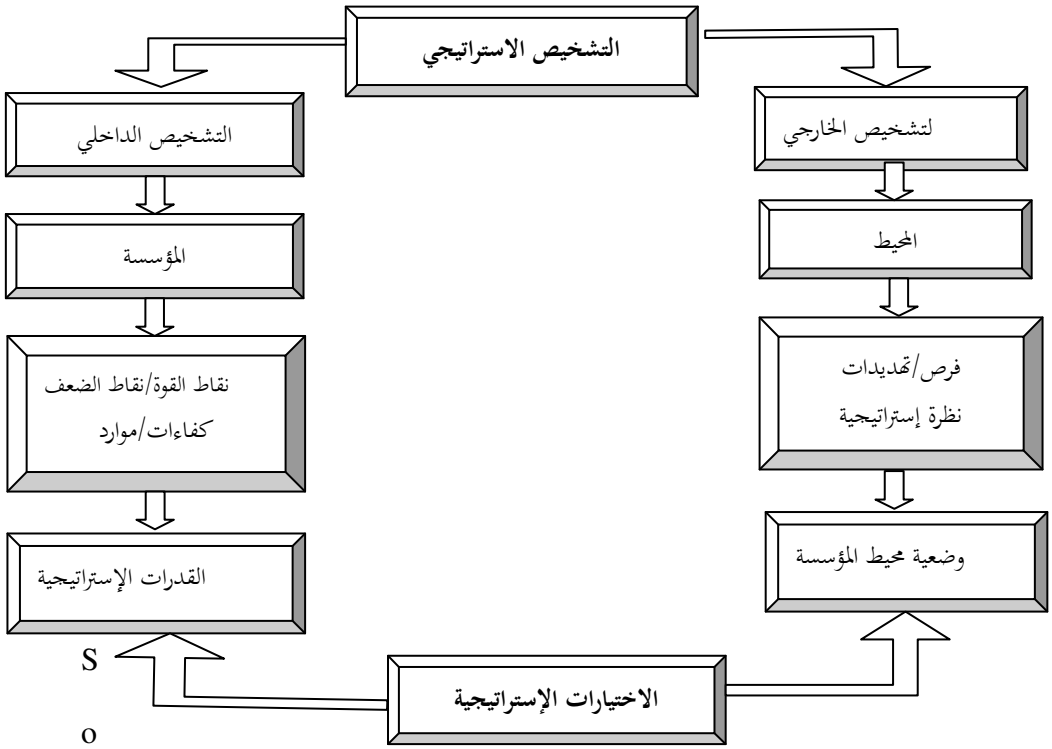

S
o

source : Thibaut J.P, Le diagnostique d'entreprise, édition sedifor, 1993, p 30.

ذلك أنه ومن أجل وضع أي إستراتيجية يتحتم المرور بمرحلة التشخيص الإستراتيجي الذي يعتبر شرط حتمي للقرارات الإستراتيجية، وللقيام بعملية التشخيص يتطلب الحصول على المعلومات اللازمة، و أدوات التحليل، لمعرفة الوضع الحقيقي للمؤسسة. وللتشخيص عموما عدة أشكال نذكر أهمها [148]:

أ–التشخيص الإجمالي المعمق(Le diagnostic global (approfondi: يمثل هذا الشكل النموذج الأساسي لعملية التشخيص، و يتم من خلاله تشخيص المؤسسة من منظور إجمالي، وذلك بتشخيص جميع وظائفها ، وتنظيمها، وكذا محيطها، لوضع الاقتراحات اللازمة لتطويرها وتحسينها.

ب– التشخيص السريع Le diagnostic express: يكون هذا النوع من التشخيص بهدف تحديد الصعوبات، وكذا أسباب المشكل، لاتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة بشكل سريع، وذلك لحل المشكلات المستعجلة والمهمة.

ج– التشخيص الوظيفي Le diagnostic fonctionnel:ويقصد به أن عملية التحليل والفحص التي يقوم بها المشخص تقتصر على وظيفة معينة في المؤسسة، ويكون هذا نتيجة لعدم قدرة هذه الأخيرة على تحقيق المردودية، أو يكون سببا في التأثير على النتيجة العامة للمؤسسة، فمثلا هناك تشخيص: إداري، تجاري، تسويقي، إنتاجي... الخ، وتتم عملية تشخيص الوسائل المتاحة، مستوى النشاط، طبيعة الهياكل، فعاليتها، الإجراءات

[148] Mohamed Lamine Dhaoui, ,opcit , p11.

المسطرة، وغالبا ما تكون مدتها قصيرة وظرفية. وتمر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بأربع مراحل متتالية ومتواصلة فيما بينها، نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3–3): مراحل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

PSM

Source : Mohamed Lamine Dhaoui, opcit , p12.

2–2–1– التشخيص الاستراتيجي الشامل:

إن التشخيص الاستراتيجي الشامل هو التشخيص الذي يطرح ويعرف بالمشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسة، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لها، فهو بالتالي تحليل نظاميsystématique للبيئة التي تعمل فيها المؤسسة(السوق، الموقع التنافسي..)، وهو أيضا تحليل معمق وشامل لمختلف الوظائف الداخلية، وتقييم للأهداف، والكفاءات، وأداء المؤسسة، ويعتبر التشخيص الإستراتيجي المرحلة الإستراتيجية الأولى للتأهيل، ومنهجية التشخيص الاستراتيجي تكون بطريقة شاملة، لكنها محددة في خمسة عناصر أساسية، وهي ممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم(3–4): طريقة التشخيص الإستراتيجي الشامل

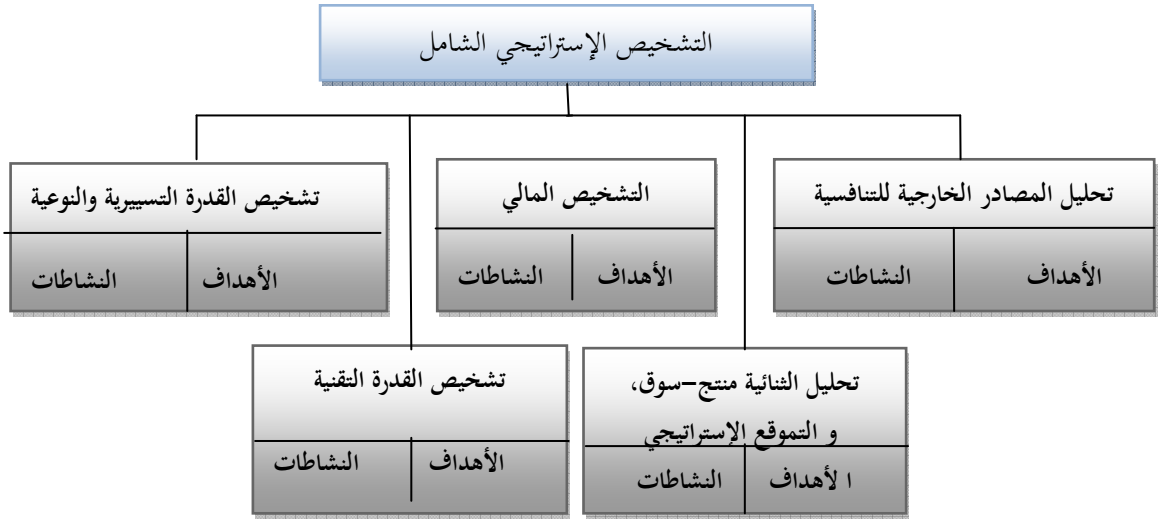

Source: Mohamed Lamine Dhaoui, opcit , p13.

2-2-1-1- تحليل المصادر الخارجية للتنافسية (بيئة الأعمال):

إن البيئة الاقتصادية للمؤسسة يمكن أن تؤثر سلبا أو إيجابا على أدائها، خاصة العوامل التي لها تأثير مباشر مثل السياسات والتشريعات النقدية والمالية و الجبائية، والبنية التحتية المادية منها والتنظيمية، هياكل الجودة والتقييس، نقل التكنولوجيا، الشراكة والتعاون بين المؤسسات،والمقاولة من الباطن.....، كل هذه العوامل إذا لم يتم تشخيصها وتحليلها بشكل جيد فإنها سوف تعيق عملية التأهيل، فمن خلال دراسة قامت بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على الدول النامية، وجدت أن بيئة الأعمال مازالت تعاني العديد من القيود الهيكلية والتنظيمية ، بالرغم من الجهود والتدابير المتخذة لتحسينها. ولهذا وجب القيام بعملية تشخيص للعناصر المكونة لبيئة الأعمال(البيئة الاقتصادية والاجتماعية، البيئة الصناعية، البيئة التكنولوجية) ضمن التشخيص الاستراتيجي، وذلك بغية تحديد الفرص والتهديدات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على تحسين وتطوير المؤسسة الصناعية، والشكل الموالي يوضح هذا بالتفصيل.

الشكل رقم (3-5): المصادر الخارجية لتنافسية المؤسسات الصناعية

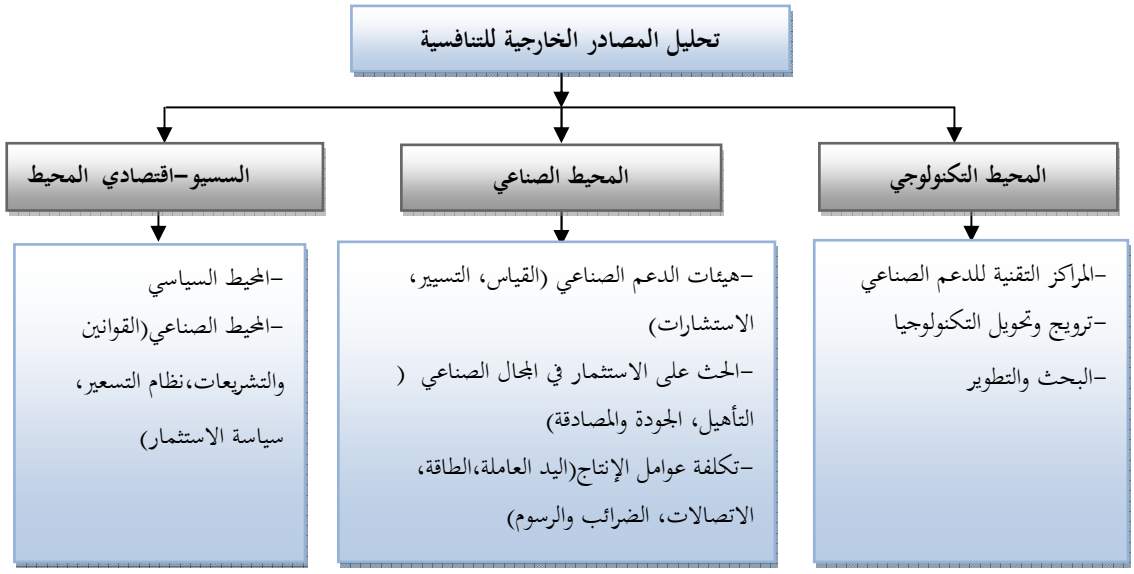

Source : Mohamed Lamine Dhaoui, opcit , p15.

2-2-1-2- تشخيص الثنائية منتج-سوق، والموقع الاستراتيجي للمؤسسة:

يتم هذا التشخيص بهدف قياس الأداء التجاري للمؤسسة، وتشخيص كل مجال من مجالات نشاطاتها الإستراتيجية، والمزيج التسويقي ،و دراسة السوق الذي تنشط فيه المؤسسة، ومن ثم تحديد السياسة التجارية والاستراتيجيات المتبعة للوصول إلى الأهداف المحددة من طرف المؤسسة، وكل هذا ليس بهدف القيام بدراسة تسويقية، وإنما بهدف تحديد العوامل الأساسية لنجاح نشاطات المؤسسة الصناعية في المجال الذي تنشط فيه، والشكل الموالي يوضح هذا بالتفصيل.

الشكل رقم (3-6): تشخيص الثنائية منتج-سوق، والوضع الإستراتيجي للمؤسسة

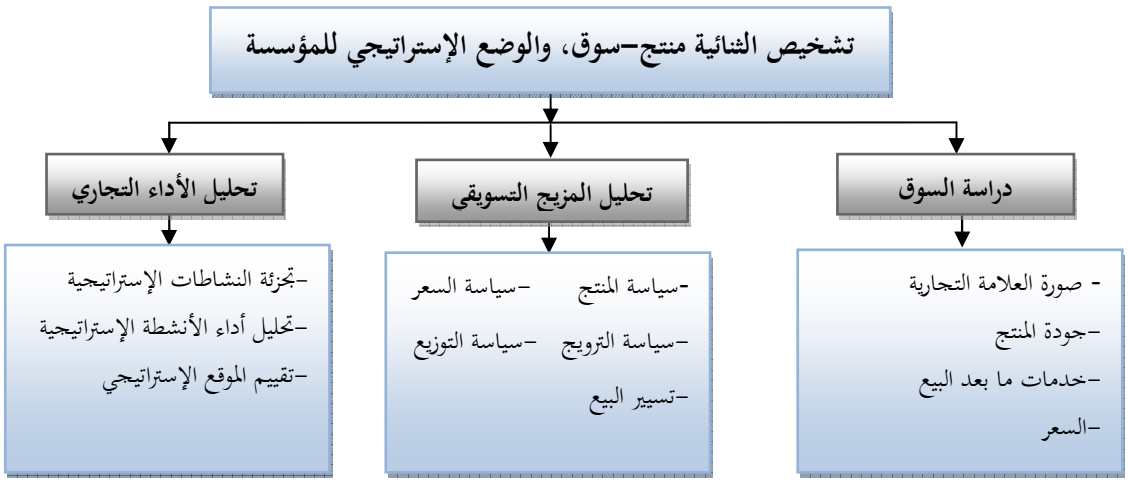

Source : Mohamed Lamine Dhaoui, opcit , p16.

2-2-1-3-التشخيص المالي:

تعتبر البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسة مصدرا أساسيا للمعلومات التي تفيدنا في تحليل وتقييم الوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسة الصناعية، ولهذا وجب أن يشمل التشخيص الإستراتيجي على تحليل مالي واسع، بدءا بتحليل تطور الوضع المالي وجداول تمويل المؤسسة، والتكاليف، وسعر التكلفة، وتحليل عناصر جدول حسابات النتائج، وكل هذا لقياس المردودية وكذا تحليل التوازن المالي للمؤسسة.

وبالتالي يسمح لنا التشخيص المالي بإعطاء صورة متكاملة وسريعة عن الوضع المالي وكذا سلوك المؤسسة، والشكل الموالي يوضح هذا بالتفصيل.

الشكل رقم (3-7): التشخيص المالي

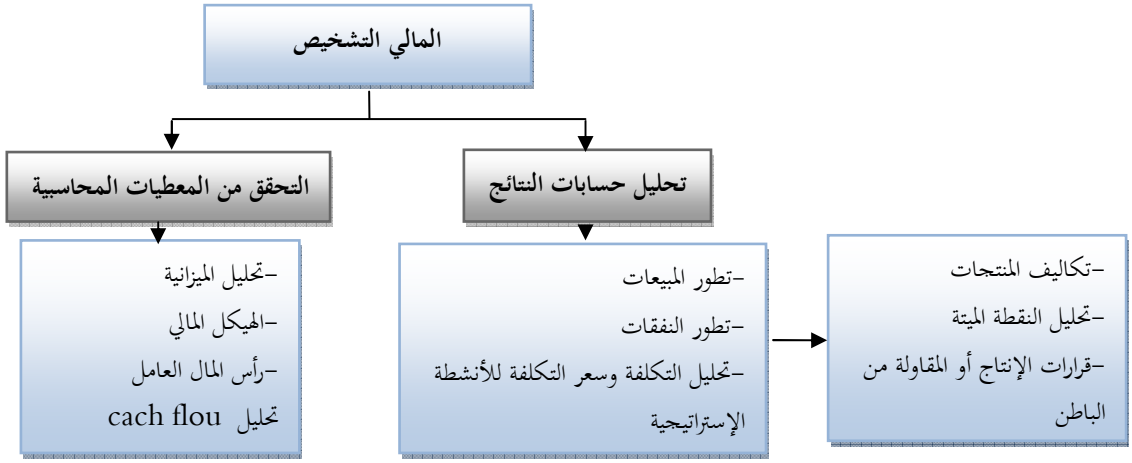

Source : Mohamed Lamine Dhaoui, opcit , p18.

2-2-1-4- تشخيص القدرات التقنية:

في ظل بيئة اقتصادية تتميز بالمنافسة الحادة، والتغير التكنولوجي السريع، يكون الهدف من تشخيص الكفاءات التقنية لتحليل نظام وأدوات الإنتاج في المؤسسة، وتقييم الأداء التقني وتحديد النشاطات التقنية الأساسية، وذلك لتحسين مستوى المؤسسة، والتطوير من تنافسيتها، والشكل الموالي يوضح هذا بالتفصيل.

الشكل رقم(3-8): تشخيص القدرات التقنية

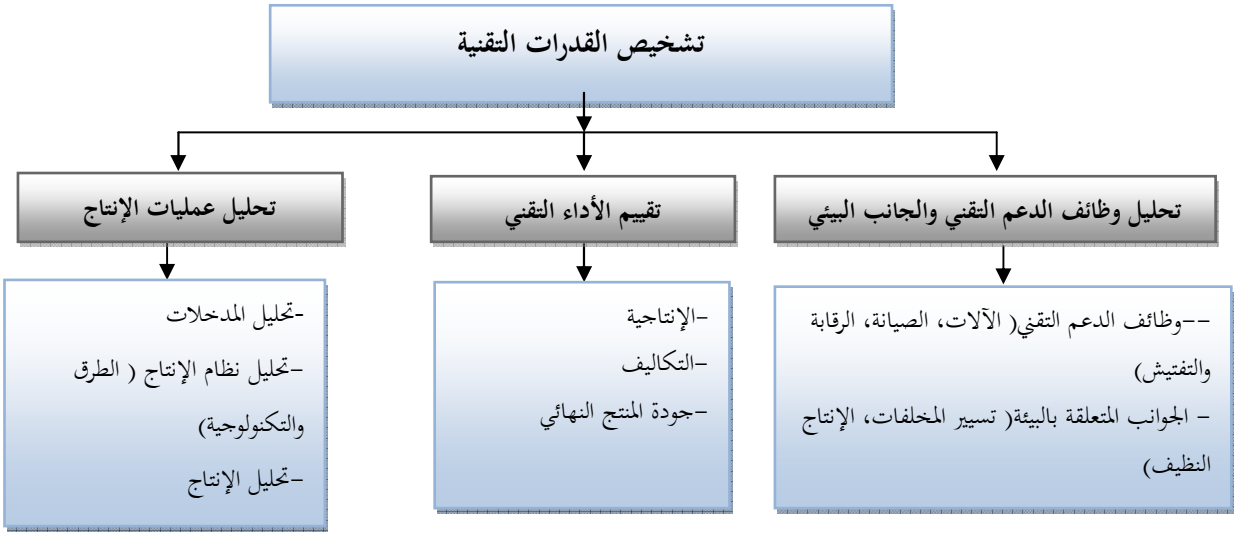

Source : Mohamed Lamine Dhaoui, opcit , p20

2-2-2- اختيار إستراتيجية التأهيل المناسبة:

تنضم المؤسسة الصناعية لأحد برامج التأهيل رغبة منها في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة (العولمة)، وأحد أهم العناصر الأساسية المكونة لبرنامج التأهيل هو اختيار وبناء الإستراتيجية التي تتلاءم مع المتغيرات الداخلية والخارجية للمؤسسة الصناعية، والسؤال المطروح هنا ما هي أهم الاستراتيجيات التي يمكن للمؤسسة الصناعية اعتمادها والتي تسهل لها الوصول إلى الأسواق سواء منها المحلية أو الدولية ، وبالتالي الرفع من قدرتها التنافسية، ولاسيما صناعة النسيج والأغذية والتي تعتبر كل منها صناعة ناضجة، وتتميز بحدة المنافسة، والخيارات الإستراتيجية الممكنة والتي يمكن الجمع بينها، وهي في الأساس ثلاث إستراتيجيات تتمثل في إستراتيجية التركيز le recentrage ، وإستراتيجية الشراكة والتحالف le partenariat et alliance ، وأخيرا إستراتيجية المرونة la flexibilité ، والجدول الموالي يوضح خصائص كل نوع من أنواع الإستراتيجيات وتأثيرها على موارد المؤسسة الصناعية، وعلى المنتج، وكذا محدودية كل منها:

الجدول رقم(3-1): الاستراتجيات المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

الإستراتيجية	التعريف	التأثير على الموارد	التأثير على المنتج	المحدودية
التركيـــــــــز Le recentrage	يتم من خلالها اختيار مجال تنافسي محدود بحيث يتم التركيز على منتج منفرد أو عدد من المنتجات المتقاربة جدا ، أو التركيز على قطاع سوقي واحد.	التخلي عن بعض الأصول تعبيئة الموارد المالية تخفيض بعض التكاليف تصريف بعض العمال إعادة تشكيل بعض هوامش الاستغلال الخاصة بالمنتجات الجيدة	التخصص في المنتجات الجيدة التخلي على المنتجات الغير قادرة على المنافسة التخلي عن التكامل سواء العمودي أو/و الأفقي تغطية مساحة واسعة جغرافيا الرفع من جودة المنتجات	صعوبة العثور على المشترين لعناصر الأصول المتخلى عنها الصعوبات النفسية والبشرية للتقدم في التدابير المتخذة
الشراكةو التحالف Le partenariat et alliance	هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي، أو تجاري، أو خدمي، وذلك على أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة	متطلبات مالية أقل تخفيض بعض التكاليف (التخزين مصاريف البيع و الشراء، والإشهار) التحول السريع للمعرفة savoir-faire	تعزيز التكامل العمودي والأفقي فرصة لزيادة القدرة على الإنتاج، وفتح أسواق جديدة تحسين الوصول إلى المعلومة ، وكذا التكنولوجيا	الحواجز القانونية
المرونة la flexibilité	التغير متى لزم الأمر فالمتابعة المستمرة للمحيط تستدعي من المؤسسات تحضير سيناريوهات ملائمة للتقليل من الأخطار المرتقبة والتصرف في الوقت المناسب	متطلبات مالية لتجديد أو إضافة بعض المعدات زيادة الطاقة الإنتاجية التنوع وتنقل الموظفين تخفيض بعض التكاليف	تخفيض مدة الاستجابة مقارنة بتغيرات المحيط انخفاض في تنوع المنتجات الوسيطية تحسين جودة المنتج	وقت التنفيذ طويل نسبيا في فترات العسر المالي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source : Mohamed Lamine Dhaoui, opcit, pp29-32.

2-2-3-تشكيل مخطط التأهيل[149]:

يمثل تشكيل مخطط التأهيل الخطوة الثالثة من عملية التأهيل، و هو بمثابة إعادة تنظيم لمخطط أعمال المؤسسة، ويسمى أيضا مخطط الأعمال business plan، ويشكل مخطط التأهيل خلاصة التشخيص الاستراتيجي الإجمالي، بحيث يوفق بين أهداف المؤسسة، وإمكانياتها، ليطرح في الأخير حل واقعي للمشكل أو المشاكل التي تعاني منها المؤسسة، وذلك لتحسين تنافسيتها، ولهذا وجب أن تتوفر في مخطط التأهيل جملة من الشروط والتي تتمثل في:

- أن يحظى بموافقة جميع الشركاء الفاعلين في المؤسسة (ليسهل تنفيذه).
- يتطلب مخطط التأهيل الصرامة في صياغته، كما يجب أن يشمل جميع أبعاد المؤسسة آخذين بعين الاعتبار كل من متغيرات البيئة الداخلية وكذا الخارجية للمؤسسة ، فقبول مخطط التأهيل من قبل أصحاب المؤسسة لا يتوقف فقط على موثوقية المعلومات فقط ومصداقيتها، والحلول المقترحة، وإنما أيضا على شكل ونوعية الخطط المقدمة.
- يجب أن يكون مخطط التأهيل كامل ودقيق وخالي من الغموض.
- سهولة الوصول إلى المعلومة من قبل الشركاء الفاعلين في المؤسسة.*

2-2-4-تنفيذ ومتابعة مخطط التأهيل:

تعتبر هذه المرحلة آخر مرحلة في عملية التأهيل، والتي تحتاج التزاما من جميع الفاعلين في المؤسسة (المسؤولين – العمال- الموظفين.....) لتنفيذها على أكمل وجه، وذلك لحل المشاكل التي تعاني منها المؤسسة المؤهلة، للوصول إلى الأهداف المسطرة، و تحقيق النتائج المتوقعة ، وبالتالي ضمان القدرة التنافسية للمؤسسة المؤهلة، ولا يتم هذا إلا من خلال توفر بعض الشروط والتي تضمن التنفيذ الجيد لمخطط التأهيل[150]:

- الاختيار الصحيح والصائب للمسؤولين على تنفيذ خطة التأهيل (شخصيته- اختصاصه- توفر الإرادة والرغبة في تأهيل المؤسسة....)
- تعبئة وتحفيز العمال والموظفين لتنفيذ مخطط التأهيل
- يتطلب تنفيذ مخطط التأهيل نوع من التنظيم والترتيب والصرامة من مسير المؤسسة
- تحديد المسؤوليات في جميع مراحل تنفيذ المخطط
- وضع برنامج، وجدول زمني مفصل لتنفيذ المخطط وتوضيح بدقة الأهداف والنتائج المراد الوصول إليها

---

(149) Mohamed Lamine Dhaoui, opcit ,pp : 37-38.

* للإطلاع على مكونات مخطط التأهيل يمكن الرجوع إلى الملحق رقم (3-1).

(150) Ibid , pp : 43-45.

- السرعة في التنفيذ(بمجرد الموافقة عليه) لتدارك المشاكل التي تعاني منها المؤسسة
- توفير بيئة عمل جيدة (جو اجتماعي) للعمال والموظفين
- إنشاء نظام بسيط وصارم للمراقبة، لرصد الأخطاء بسرعة وتداركها

2-3-مراحل تطبيق برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [151]

لا يوجد خطوات أو مراحل تأهيل تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية على وجه الخصوص، لكن تمر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الوزارة المعنية، عبر عدة خطوات، لكن كل مؤسسة لها طريقتها الخاصة في التطور، وذلك وفقا لخصوصياتها. وفي هذا السياق تحدد أربع خطوات رئيسية:

2-3-1- الخطوة الأولى:

الاستفاقة وهي خطوة تمهيدية تهدف إلى رفع مستوى وعي صاحب المشروع للتعرف على نقائصه ونقائص مؤسسته، ويتحقق هذا من خلال التشخيص القبلي pré-diagnostic .

والذي يعد عملية إعادة تأهيل أولية وسريعة يتم من خلالها التشخيص والمصادقة على مشاكل المؤسسة.

2-3-2-الخطوة الثانية:

من خلال هذه المرحلة يتم إيجاد أو تحسين وظائف العمل إذا لم تكن موجودة أو تفتقر إلى التنظيم.

2-3-3- الخطوة الثالثة:

التطوير الوظيفي، على هذا المستوى تبدأ المؤسسة في تأهيل نفسها وترتيب إجراءات محددة استنادا إلى الانجازات التي حققتها في الخطوات السابقة، وتشمل مايلي:

- تعزيز الموارد البشرية على مختلف المستويات، يقوم رئيس المؤسسة بتحديد المسؤوليات، و العمل في إطار جماعي وزرع الثقة حسب الكفاءات.
- فهم عميق للسوق و لتموقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

وهذه الإجراءات قد تؤثر على إدارة مشاريع في مؤسسة بناء، إطلاق جدولة أو تسيير الإنتاج في مؤسسة صناعية، أو تسيير مخزون، أو حساب التكاليف، فالإجراءات إذن مشخصة فقط للاحتياجات الحقيقية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

---

[151] Agence national de développement des PME, sur le site :

http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/cest-quoi-la-mise-a-niveau-3 , visite le 14/05/2015.

2-3-4-الخطوة الرابعة:

التموقع والمطابقة للمعايير الدولية، في هذه المرحلة يضع رئيس المؤسسة نفسه في حالة ترقب حول مستقبل مؤسسته ويلتزم بالإجراءات الملائمة وهي:

- تطبيق أنظمة الجودة من أجل المصادقة حسب المعايير الدولية مثل الإيزو9001، برنامج الرصد العالمي، الإيزو22000.
- تأشيرة اللجنة الأوروبية، ومخططات نشاط التصدير.
- إعداد إستراتيجية للمؤسسة، ومشاريع الشراكة.
- البحث والتطوير، واليقظة التكنولوجية.

المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد اعتمدت الجزائر عدة برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف ترقية وتطوير هذه المؤسسات، وكذا محيطها الذي تنشط فيه، بغية الرفع من تنافسيتها . ولهذا :سوف نتطرق لأهم هذه البرامج والتي تتمثل في:

أولا: البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي

لقد أدى الانفتاح الاقتصادي الذي نشهده اليوم، إلى الاهتمام أكثر بترقية تنافسية المؤسسات الجزائرية، وخاصة الصناعية منها، وفي هذا الإطار أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في الجزائر، برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية، حيث يهدف هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية، العمومية أو الخاصة، مهما كان حجمها صغيرة أو متوسطة أو كبيرة وذلك لترقية التنافسية الصناعية، وتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها.

1-1-التعريف بالبرنامج وشروط الاستفادة منه:

1-1-1-التعريف بالبرنامج والهيئات المشرفة عليه :

هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات المعنية قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، حيث يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الوطني والدولي.وتبعا لهذا[152]، فان هدف البرنامج لا يتعلق بجانب الإدارة أو تسيير الموارد، والأسواق المالية والتشغيل فقط، وإنما يخص أيضا مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة.

أما الهيئات التي تشرف على تنفيذ هذا البرنامج ، تتمثل في[153]:

[152] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بابنات، مرجع سابق، ص 181.

[153] نفسه.

1-المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعيةDGRI:التابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وهي مكلفة بتسيير برنامج التأهيل.حيث تتمثل مهامها فيما يلي:

تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل.

وضع برنامج إعلامي تحسسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج.

تطوير وترقية برنامج لتكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل.

اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات، والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.

2-اللجنة الوطنية للتنافسيةCNCI: يرأسها وزير الصناعة وإعادة الهيكلة، وتضم عدد من ممثلي وزارات أهمها: ممثل عن وزارة المالية- ممثل عن وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات- ممثل عن وزارة التجارة- ممثل عن وزارة الخارجية. إضافة على ذلك ممثلي النقابات،وأرباب العمل..، ولعل أهم مهمة تقع على عاتقها – بالإضافة إلى عدة مهام – هو إصدار القرار النهائي المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها.

3- صندوق ترقية التنافسيةFPCI: تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 92من قانون المالية لسنة 2000، وهذا بغرض تمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية ذات نوعين:

-مساعدات للمؤسسات.

-مساعدات لهيئات الدعم كالمؤسسات التي تهدف إلى تحسين الجودة.

1-2-شروط الاستفادة من البرنامج :

تتمثل شروط الاستفادة من البرنامج كالتالي[154]:

أن تكون المؤسسة جزائرية.

أن تنتمي إلى قطاع الإنتاج الصناعي، أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة.

أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري.

أن تشغل على الأقل20 عامل بصفة دائمة.

أنها تمارس نشاطها منذ ثلاثة سنوات على الأقل.

10أجراء للمؤسسات التي تقدم خدمات للصناعة.

1-2 – أهداف البرنامج:

أن أهداف البرنامج تتكون من ثلاث مستويات نبرزها كما يلي[155] :

[154] نصيرة قوريش،مرجع سابق،ص.ص1503-1054 .

[155] M.Mohamed Lamine Dhaoui, opcit, p.p 74-75.

1-3-1- المستوى الكلي:

يتطلب تحقيق ميزة تنافسية على المستوي الكلي وجود بيئة مدعمة ومحفزة لها وفقا لمتطلبات المنافسة العالمية، وهذا ما لم تستفد منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية، وبالتالي لم تستطع استغلال المزايا التي تمتلكها، ويمكن أن نوجز توجهات السياسة العامة لبرامج التأهيل على المستوى الكلي فيما يلي :

وضع سياسات صناعية عامة تعد كأساس لبرامج الدعم والحث على رفع المستوى التأهيلي للمؤسسات، وتقترح هذه السياسات بالتشاور مع مسؤولي كل قطاع حسب الفرص المتاحة والقدرات المتوفرة وطنيا ودوليا.

وضع برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة الصناعية، يعمل على تسهيل قراءة تطبيق إجراءات السياسة الصناعية العامة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين وتحديد الموارد المتوفرة لدى مختلف المؤسسات، وتشخيص المحيط الذي تنشط فيه.

1-3-2- المستوى القطاعي:

يعتبر نجاح عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرهون بقدرة الأطراف المشتركة معها (البنوك، مؤسسات التأهيل والتدريب، هيئات الدعم، حاضنات الأعمال..الخ) وعلى تقديم الدعم عند قيام المؤسسات بأنشطتها المختلفة.ومن هذا المنطلق نجد أن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسات وإبراز مهام وإمكانيات الهيئات المساعدة لهذه المؤسسات وأقلمتها مع محيطها بما يسمح لها بتحسين أدائها وتنافسيتها.

1-3-3- المستوى الجزئي:

من أهم الأهداف على المستوى الجزئي التي يسعى إليها برنامج التأهيل، وضع سياسات استثمارية خاصة، واتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شانها تحسين تنافسية المؤسسات و حصر النقائص والصعوبات التي تواجهها ومعالجتها.ويمكن توضيح الأهداف في أكثر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3–9): أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

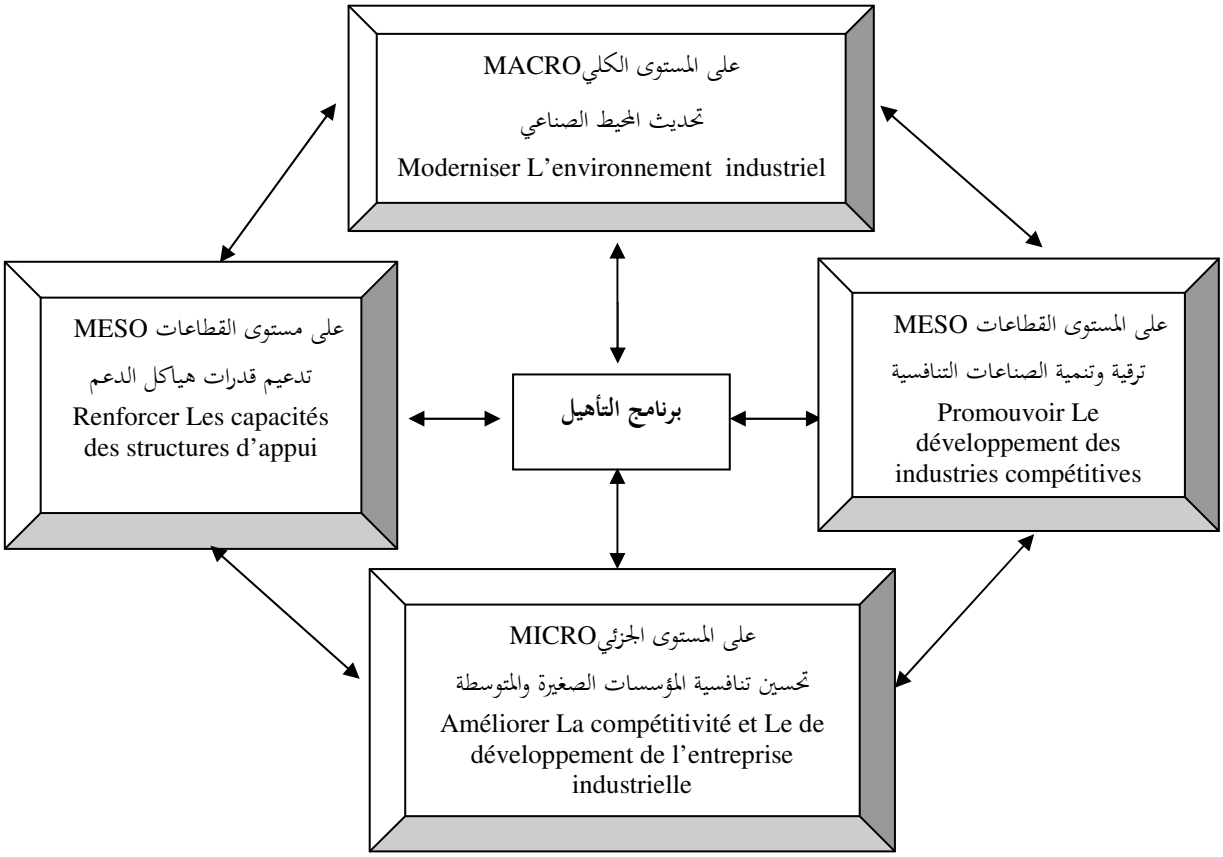

Source : Restructuration, mise à niveau compétitivité industrielle ,op-cit,p7.

1–4– مراحل تنفيذ البرنامج:

تتم عملية تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي من خلال الدعم المالي، وهذا وفق المراحل التالية[156]:

1–المرحلة الأولى: تتمثل في الانجاز الذي يقوم به مكتب الاستشارة الخارجية، الذي تختاره المؤسسة بحرية لدراسة التشخيص الاستراتيجي الإجمالي، ومخطط تأهيل المؤسسة. كما أن هذه الدراسة ترفق بطلب من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وهذا بعد استفاء المؤسسة للقواعد والمراحل التي حددتها اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

2– المرحلة الثانية: بعد موافقة اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، يتم بناءا عليها تنفيذ العمليات المادية وغير المادية المحددة في مخطط التأهيل ، ويحق للمؤسسة أن تستفيد من المساعدة المالية حسب الخيارين التاليين:

تقسيم المساعدة إلى03 شرائح، حيث الشريحة الثالثة تتحصل عليها المؤسسة بعد تنفيذ مخطط التأهيل، وهذا في حالة مدة لا تتجاوز عامين بعد موافقة اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

[156] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بابنات، مرجع سابق، ص.ص 188–193.

تقدم المساعدة المالية مرة واحدة، وهذا بعد الانتهاء من تنفيذ مخطط التأهيل في مدة عامين، في الحالة الاستثنائية يمكن أن تمدد اللجنة مدة التنفيذ بعام للانتهاء من انجاز البرنامج.

يتم طلب ملف المساعدة المالية من صندوق ترقية التنافسية، ويوجه إلى الأمانة التقنية للجنة الوطنية التنافسية الصناعية، وبعد وصوله إلى الأمانة تقوم بمراقبة شروط قبول الاستفادة. وفي حالة قبول ملف المؤسسة، تقوم الأمانة التقنية بتقييم مالي لمخطط التأهيل. والشروط الأساسية التي يتم التحقق منها هي:

- انجاز الاستثمارات المادية، ويتم عرض مخطط التمويل.
- سلامة المعلومات المحاسبية المصادقة من طرف خبير محاسبي.

ويتم تقديم ملف التقييم المقبول إلى الجنة الوطنية للتنافسية مرفوق بالقرار.

3- المرحلة الثالثة : وتتمثل في قرارات اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، حيث تفحص اللجنة الوطنية CNCIملف التقييم، الذي تقدمه الأمانة التقنية، وتتخذ إحدى القرارات الآتية:

- الموافقة على تقديم الدعم المطلوب
- طلب التعمق في الملف، ويتم إعادته إلى اللجنة مرة أخرى رفض الملف ففي حالة قبول الملف، يتم إمضاء اتفاقية بين المؤسسة و وزارة الصناعة، حيث تحدد الاتفاقية حقوق وواجبات الطرفين، وتحدد أيضا العمليات المقبولة ، وطرق دفع الدعم المالي.أما في حالة التأجيل، يتم إعادة الملف إلى المؤسسة لتقوم بالدراسة التكميلية، ويتم إعادة الملف مرة ثانية إلى الأمانة العامة لتقوم بفحصه مرة أخرى. أما في حالة رفض الطلب، فان المؤسسة تعلم بذلك.

1-5- انجاز ومتابعة برنامج التأهيل:

يقدم صندوق ترقية التنافسية الصناعية المساعدة المالية، وفق المعدلات التالية:

70 %من تكلفة دراسة التشخيص الاستراتيجي الإجمالي، ومخطط في حدود 03 مليون دينار جزائري.

15 %من مبلغ الاستثمارات المادية الممولة بالقروض.

50 %من مبلغ الاستثمارات غير المادية.

حتى تتحصل المؤسسة على المساعدة المالية للاستثمارات المقبولة، يجب أن تقوم بانجازها في اجل قدره عامين. ويتم تسديد المساعدات المالية كما يلي[157]:

يتم الحصول على المساعدة المالية الخاصة بالتشخيص، وإعادة مخطط التأهيل بعد موافقة وزير الصناعة، التي يقدمها بعد رأي اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

[157]المرجع السابق، ص.ص 191-192.

أما المساعدات المالية التي تخص استثمارات التأهيل، لا يتم دفعها إلا بعد انجاز عمليات البرنامج، وبطلب من المؤسسة ، وهذه التسديدات تتم وفق 03 شرائح:

بعد انجاز على الأقل 30% من المبلغ الإجمالي للاستثمارات المادية، و/ أو المادية المقبولة.

بعد انجاز على الأقل 60 %من المبلغ الإجمالي للاستثمارات المادية، و/ أو غير المادية.

الرصيد بعد الانجاز الكامل لمخطط تأهيل المؤسسة.

كما يمكن للمؤسسة أن تتحصل على المساعدة المالية مرة واحدة، وهذا بعد التحقق الكلي لمخطط التأهيل. بالإضافة إلى ذلك فإن دفع المساعدة المالية ، تكون بعد تحقيق الأمانة التقنية وفحص الوثائق القانونية المبررة بالإضافة إلى ذلك قد تقوم الأمانة من التحقق المادي من المعلومات التي تقدمها المؤسسة[158].

ولقد قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، بتعديل بعض النقاط في برنامج التأهيل وذلك في مارس 2005، وهذا لأجل تبسيط الإجراءات وتخفيض آجالها ولانضمام اكبر عدد من المؤسسات الجزائرية لهذا البرنامج هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتسريع استهلاك موارد صندوق ترقية التنافسية الصناعية. ومن أهم هذه التعديلات مست شروط القبول للاستفادة من البرنامج،حيث تم تعديل ما يلي:

20 أجير أو أكثر بالنظر إلى سنة الأساس لمؤسسات الإنتاج.

10أجراء للمؤسسات التي تقدم خدمات للصناعة.

وتحقق المؤسسات أصول صافية موجبة، كما تحقق على الأقل نتيجة استغلال موجبة لمدة عامين إلى03 سنوات " الميزانيات تكون مصادق عليها" أما باقي الشروط فلم تتغير.

كما تم التغيير في معدلات دعم صندوق ترقية التنافسية الصناعية ،كما يلي[159]:

مرحلة التشخيص،80% من تكلفة التشخيص مع إعداد مخطط التأهيل في حدود 1،5 مليون دج.

تنفيذ مخطط التأهيل،80%من مبلغ الاستثمارات غير المادية المقبولة.

10 % من مبلغ الاستثمارات المادية المقبولة في حدود 20 مليون دينار جزائري.

أما تسديد المساعدات المالية تكون مباشرة لمكتب الدراسات في مرحلة التشخيص، وتنفيذ مخطط التأهيل يتم دفع 30% من المبلغ المقبول منذ إمضاء الاتفاقية بين المؤسسة والوزارة، والرصيد الباقي يكون بعد الانتهاء من تنفيذ مخطط التأهيل.

---

[158] نفس المرجع، ص 192.

[159] المرجع السابق، ص 193.

للإطلاع أكثر عل البرنامج يمكن الرجوع إلى الملحق رقم.(3-2)

ثانيا:برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تعتبر برامج التأهيل الأداة الفعالة لرفع مستوى المؤسسات ص و م، ولهذا تبنت الجزائر برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية، الذي جاء في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

2-1- التعريف بالبرنامج:

يعد برنامج ميدا الذي دشن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية وأنشطتها، وتمنح مساعدات ميدا الثنائية للجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين.

يستخدم الدعم الذي يقدمه البرنامج لهذه الدول في تحقيق ثلاثة أهداف.[160]

- تعزيز الاستقرار السياسي والديمقراطية في منطقة مشتركة للسلام والأمن.
- إقامة منطقة للرخاء المشترك ولدعم إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطين بحلول عام 2010.
- توثيق العلاقات بين شعوب هذه الدول عن طريق الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية.

يعد برنامج ميدا الثانية (2000-2006) خليفة لبرنامج ميدا الأولى (1995-1999)، حيث أنه في ظل ميدا الثانية تم توفير مبلغ قدره 5.35 مليار أورو مقارنة بـ 3.4 مليار أورو في ظل ميدا الأولى، كما يرافق هذه المنح من الاتحاد الأوروبي فرصة إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي.

خلال ميدا الثانية تم ضخ حوالي 90 %من الموارد المخصصة على مستوى التعاون الثنائي و10 % الأخرى تم تخصيصها للأنشطة الإقليمية، وتتمثل أولويات توجيه هذه الموارد على المستوى الثنائي في عنصرين هما :[161]

1- دعم التحول الاقتصادي :والهدف هو الاستعداد لتنفيذ تجارة حرة عن طريق زيادة القدرة التنافسية بقصد تحقيق نمو اقتصادي مستدام ،خاصة بتطوير القطاع الخاص.

2- تقوية التوازن الاجتماعي والاقتصادي، والهدف هو تخفيف تكلفة التحول الاقتصادي على المدى القصير بالأخذ بإجراءات ملائمة في مجال السياسة الاجتماعية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعاون الثنائي يأتي في شكل برامج فنجد في الفصل الثاني (الاقتصادي والمالي)، أعدت برامج لتطوير القطاع الخاص والمتمثل في تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة عبر مراكز للأعمال،

[160] مذكرات إعلامية أورو- متوسطية، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

[161] المرجع السابق ، ص.ص 18-19.

وبرامج لتحديث الصناعة، وتحديث القطاع المالي،و دعم الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية، وتسهيل التجارة بدعم الجودة.

ولقد جاء برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ED/PME، ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية ، ومعد خصيصا لدعم وتطوير المؤسسات ص و م الجزائرية وقد أخذ اسم:

أورو- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية Euro- Développement PME Algérienne

2-2-أهدافه: [162]

ومقسم إلى جزئيين، هدف إجمالي وأهداف خاصة.

2-2-1- الهدف الإجمالي:

ويتمثل في تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات ص و م الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

2-1-2- الأهداف الخاصة: وهي

- تطوير قدرات المؤسسات ص و م الخاصة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق.
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص.
- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية لPME.
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات ص و م.

ولقد جاء عن طريق اتفاقية التمويل الممضاة في شهر سبتمبر من سنة 1999، ولم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر أكتوبر من سنة 2000. إذ أن هذا البرنامج يجمع بين إستراتيجيتين متكاملتين وهما أن الدولة هدفها تطوير مناصب عمل دائمة بالإضافة إلى العمل على أن تحتل الجزائر مكانا ملائما في ظل التحول الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم، بالإضافة إلى العولمة، كما أن للمقاولين إستراتيجيتهم من أجل تطوير مؤسساتهم وتحسين تنافسيتها من أجل الدخول إلى أسواق تجارية جديدة، وقد جاء هذا البرنامج بعد قيام كل من المفوضية

[162] Dispositions techniques et administratives, Appui au développement des PME en Algérie, ministère de la PME et de l'Artisanat, commission européenne, 2006, P19.

الأوروبية والوزارة المعنية بدارسة معمقة (تشخيص) للوضع الاقتصادي الجزائري على كل المستويات الجزئي والكلي والقطاعي وتحديد المشاكل أو العراقيل التي تحد من تطور PME الجزائرية.

2-3- النتائج المنتظرة: وتشمل: [163]

- تنافسية مطورة على الأقل لـ 3 % من مجموع النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقدر بـ 71577 مؤسسة ص و م صناعية، أي ما قيمته 2150 مؤسسة صناعية خاصة من خلال الدعم والمساعدة المقدمة من قبل البرنامج.
- تنافسية مطورة لحوالي 80 مؤسسة قائدة استفادت مباشرة من مساعدة البرنامج خلال مرحلة الانطلاق.
- خدمات فعالة تقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف منظمات الدعم الخاصة والعامة، بفضل عملية التأهيل.
- الحصول الجيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الموافق لاحتياجاتها.
- توفير شبكة للمعلومات والخدمات العامة والخاصة في مجال التسيير وتوزيع المعلومات الاقتصادية والمالية والتقنية المخصصة لهذا القطاع.

2-4- الميزانية والسلطات الوصية:

إن السلطات الوصية على هذا البرنامج متمثلة فيما يلي:

- **من جهة الاتحاد الأوروبي:** اللجنة الأوروبية La Commission européenne
- **من جهة الجزائر:** وزارة الشؤون الخارجية Le Ministère des affaires étrangères

فوزارة الشؤون الخارجية هي المنسق الوطني من خلال اتفاقية الإطار الممضاة في جويلية 1998 ،أما المستفيد من البرنامج هي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية[164].

كما أن البرنامج يستفيد من تمويل أقصى من المفوضية الأوروبية يقدر بـ 57 مليون أورو، بالإضافة إلى مبلغ من قبل الوزارة المستفيدة تخصصه للبرنامج ويقدر بـ 5.320.000 أورو، أما المؤسسات ص و م ومنظمات الدعم تقدر مساهمتها بـ 4125.000 أورو[165].

(163) Idem .
(164) Ibid , P23.
(165) Ibid ,P18.

2-5- المدة والموقع :

تبلغ مدة انجاز البرنامج 7 سنوات من أكتوبر 2000 إلى غاية ديسمبر 2007*، كما أن البرنامج ينشط بفريق عمل دائم مكون من 25 خبيرا (21 جزائريين و 4 أوروبيين)، إذا يسير من قبل وحدة تسيير البرنامج UGPوالتي مقرها بالعاصمة بالإضافة إلى 5 فروع جهوية (الجزائر، عنابة، سطيف، وهران، غرداية) [166].ويكون دورها كالتالي: [167]

ضمان مهام الإعلام وترقية البرنامج عند الجمهور المستهدف.

مساعدة ونصح أصحاب الأفكار للتحضير لمشاريعهم.

الخدمة كمركز دعم وموارد بالنسبة للخبراء في المدى القصير خلال أداء مهامهم.

تقييم دعم غرف التجارة والصناعة لتنفيذ البرنامج على المستوى الجهوي.

ضمان التواصل مع وحدة تسيير لبرنامج UGP.

و UGP تملك هيكلا تنظيميا مؤهلا للقيام بالمهام المكلف بها، كما أن تدخلها يكون عبر كامل التراب الوطني ، فهي تسهر على التسيير والتنفيذ التقني والإداري للبرنامج، كما تخضع للجنة المتابعة Comité de suivi التي أنشأتها كل من الوزارة واللجنة الأوروبية والتي يكمن دورها في السهر على تجانس البرنامج مع المعطيات الاقتصادية للدولة والتوجهات المستقبلية.

2-6- المؤسسات المعنية بالبرنامج:

إن المؤسسات ص و م المستهدفة من قبل البرنامج هي كل المؤسسات الخاصة والتي تعمل في القطاع الصناعي، وفي قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بالصناعة، كما أن البرنامج يستهدف بالخصوص المؤسسات ص و م العاملة في النشاطات الصناعية التالية: الميكانيك والتعدين- تجهيزات الإنشاء- الصناعة الغذائية – الكهرباء والإلكترونيك – الكيمياء – النسيج – الجلد و الأحذية – الخشب والأثاث- الصيانة الصناعية- مخبر الرقابة، التجارب والخبرات .

بالإضافة إلى أنها يجب أن تستوفي الشروط التالية: [168]

لديها على الأقل ثلاث سنوات من النشاط.

---

166) Journeé d'information sur le programme MEDA d'appui PME /PMI organisée par le Ministère de la PME et de l' Artisanat, 5 Décembre 2006.

(167) Dispositions techniques et administratives. Op-cit, P.23

(167) Rapport de Synthèse , L'analyse de L'impact de La mise à niveau sur les entreprises industrielles Algériennes, Algérie juillet 2006, P.7

(167) Rapport de Synthèse , L'analyse de L'impact de La mise à niveau sur les entreprises industrielles Algériennes, Algérie juillet 2006, P.7

(168) Rapport de Synthèse , L'analyse de L'impact de La mise à niveau sur les entreprises industrielles Algériennes, Algérie juillet 2006, P.7

لديها عمال دائمين في حدود عشرين عامل أو أكثر.

أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي وكذا صندوق الضمان الاجتماعي.

إذا كانت المؤسسة ص وم مستوفية للشروط فإنها تستفيد من التأهيل في المجالات التالية:التسويق ،الإنتاج، الصيانة، النوعية ،الإدارة والتنظيم ،المحاسبة والمالية، مراقبة التسيير، تسيير الموارد البشرية التموين التنمية الإستراتيجية، ويكون التأهيل على شكل تقديم خبرات تسييرية وتقنية وتجارية ومالية بالإضافة إلى المساعدة التقنية الوطنية وكذا الدولية ذات مستوى عال، والقيام بتكوينات للمؤسسة وملتقيات بين المؤسسات كما أنه يمكن أن يكون في شكل تقديم معلومات حول المنتجات، التكنولوجيا، الموردين والأسواق، أو مساعدات للبحث عن شركاء. (169)

2-7-نشاطات البرنامج:

لقد قسمت نشاطات البرنامج من خلال ثلاثة جوانب وهي:

2-7-1- الجانب الأول: ويكون ب: (170)

تقوية التسيير العملي للمؤسسات ص و م : إن البرنامج يقدم الدعم للمؤسسات ص و م الخاصة والفردية (المشاريع المقاولاتية) كما يقدم الدعم للمنظمات الداعمة (المشاريع المؤسسية) بينما يفضل تقديمها لمجموعة PME أو OA أو التعاون فيما بينهما فهو يشمل المساعدات التقنية لمروجي المشاريع ويكون هذا عبر ثلاثة أنواع من النشاطات المدعومة:

-التكوين: ويكون ب

- دعم المشاريع في مجال تكوين رؤساء المؤسسات ومسيري الـ PME والملاك وخدمات الدعم.
- دعم المشاريع في مجال التكوين المخصص للشباب المنشئ للمؤسسات (مشاتل المؤسسات pépinières d'entreprises، إعادة التوجهات المهنية réorientation professionnelles)
- توفير خبراء مكونين لنشاطات تكوين متخصصة موجهة للمؤسسات الفردية أو مجموعة من المؤسسات أو منظمات الدعم.
- دعم تكوين المكونين
- خبرة الاستشارة: وتكون بـ:
- دعم المؤسسات الفردية أو مجموعة المؤسسات ص و م ومنظمات الدعم في إطار الهدف المحدد والخاص بالتطوير المباشر أو غير المباشر لتنافسية المؤسسات.

(169) Journée d'information sur La mise à niveau des entreprises dans le contexte de l'entrée en vigueur de l'accord d'association Algérie - Union Européenne , Ghardaïa Mai 2006, P. 33

(170) Disposition technique et administratives, Op-cit., P.P 20-22

– دعم النشاطات بفضل تنمية تسيير المناطق الصناعية.

– دراسة الجدوى لتوفير صناديق الضمان ومركز أعمال، إذا أن دراسة جدوى إنشاء مركز للأعمال سيكون منذ المرحلة الأولى للبرنامج، وأيضا سيكون تقييم خاص للبرنامج خاصة لنشاطات الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتي يمكن أن تضم داخل مركز الأعمال.

الوصول إلى المعلومة: وذلك يتم كالآتي:

– دعم نشاطات تجميع ومعالجة وتوزيع المعلومات الموجهة للمؤسسات ص و م (قاعدة معطيات، ملتقيات،موزع انترنت، الإشهار، أقراص مضغوطة ...)

– دعم استعمال شبكة وطنية للمعلومات الاقتصادية الموجهة للمؤسسات ص و م.

2-7-2- الجانب الثاني:

دعم خلق وتطوير المؤسسات المالية المتخصصة SFS: إن المساعدة الموجهة لـ SFS مستقلة وخاصة وتوجه عبر ثلاث مراحل:

1- مساعدة في تصميم المؤسسات المالية المتخصصة: وذلك عن طريق

– دراسات لأجل تقييم الطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تحليل المحيط القانوني والتنظيمي الخاص بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تكوين القانون الأساسي وطرق التسيير.

– التعريف بإستراتيجية وأهداف SFS.

– تحليل الوسائل اللازم وضعها قيد التنفيذ.

– دراسة وسائل تحفيزية موجهة لجلب المستثمرين (منشئين أو مساهمين)ل SFS مثال ذلك بنوك أو مستثمرين خواص.

2- مساعدة لإنشاء المؤسسات المالية المتخصصة :وذلك عن طريق

– البحث عن المستثمرين وتقريبهم.

– تحرير ملفات القبول.

– كتابة السياسة العامة وطرق التسيير.

– تجهيز رؤوس الأموال (جزائرية أوروبية).

– التعريف ومساندة استخدام المستخدمين.

– تكوين المستخدمين.

– إعداد دليل الإجراءات الداخلية والخارجية

3– المرافقة Accompagnement* : وتتم عبر تقديم:

- مساعدة عبر موقع الدعم التقني للتسيير.
- المساهمة في تمويل مصاريف التسيير.
- المساعدة في إنشاء وتسيير المحفظة.
- تشخيص ودراسات في حصص المساهمة.
- استعمال نظام إعلامي.
- تكوين متواصل للعمال وخصوصا للمسيرين.
- تحليل إمكانية تكاثر ونشر نماذج SFS .
- تحضير ونشر نماذج لأحسن التطبيقات وكذا دليل الإجراءات.

2-7-3- الجانب الثالث: دعم المحيط المقاولاتي:

هذا الجانب موجه للحصول على دعم مختلف الوزارات والمنظمات العمومية الأخرى المتعلقة بتنمية قطاع المؤسسات ص و م. حيث أن مسار عملية التأهيل ضمن برنامج ED/PME يتم كما يلي:

فالفروع الجهوية للبرنامج تعمل دورا جد مهما في عملية التحسيس بأهمية البرنامج ED/PME حيث أنها تقوم بتنظيم أيام إعلامية تحسيسية مكثفة يتم من خلالها التركيز على عنصرين متكاملين يتمثل الأول في:

- تعريف المؤسسات ص و م بالتحول الاقتصادي المنشود في ظل الشراكة الأورو-جزائرية وكذا التعرف على حيثيات وبنود هذه الشراكة عن قرب (المزايا والايجابيات، التحديات).

أما العنصر الثاني فيتمثل في:

- التعريف بأهمية برنامج ED/PME بالنسبة للمؤسسات ص و م الجزائرية، وذلك لجعلها قادرة على المنافسة في أسواقها المحلية وكذا الأجنبية بإنتاجها لمنتجات ذات مواصفات ومعايير دولية.

بعد التأكد من رغبة المؤسسة (المستوفية للشروط) في الانضمام للبرنامج، تخضع بعدها إلى تشخيص أولي Pré- diagnostic مجاني من قبل خبراء من البرنامج، يتم من خلاله تحديد ثلاث نقاط أساسية وهي[171]:

التعرف على المؤسسة عن قرب(نشاطها، عدد عمالها، إطاراتها،سوقها...)

التعرف على رئيس المؤسسة لأنه مفتاح العبور لمعرفة ثقافة المؤسسة.

---

[171] ED/PME, Antenne sud Ghardaïa.

(*)نعني بالمرافقة هي ذلك الإجراء المنظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به.

التعرف على إشكالية تنمية المؤسسة.

بعد ذلك يقوم الخبراء بتشخيص معمق مقرون بنشاط تأهيل أولي شرط أن يكون مبسط وله أثر، وهذا لماله من أثر ايجابي على زيادة إقناع رئيس المؤسسة بفائدة التأهيل، للإشارة هنا أن المؤسسة تساهم بـ 20% من التكلفة الإجمالية للتشخيص وكذا20 %من تكلفة نشاطات التأهيل.

بعد القيام بعملية التشخيص و التعرف على المؤسسة عن قرب وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات، ومعرفة الأسباب الحقيقية للمشكل الذي تعاني منه المؤسسة، يتم تحديد النشاط التأهيلي المناسب (حسب نوع المشكل) من قبل خبراء مختصين سواء في التسويق، الإنتاج، التسيير، التمويل...،وهذا في ملف مدروس ومحدد بدقة للتكاليف و المهام اللازمة للعملية، يسمى هذا الملف بملف المصطلحات المرجعية Les termes des références ،ومن هنا يقوم الخبير و المحدد ضمن شروط (المستوى العلمي، الخبرة، الكفاءة...) بدورات تكوينية لرئيس المؤسسة وفريق عمله وهذا حسب نوع المشكل الذي تعاني منه المؤسسة، كما يمكن أن تكون الدورات التكوينية جماعية شرط أن تكون المؤسسات تعاني نفس المشكل. أما بالنسبة للتجهيزات الصغيرة للإعلام الآلي وكذا البرامج فتكلفتها متغيرة، والشكل الموالي يوضح نسب اقتسام المخاطر بين المؤسسة المؤهلة والبنك ،ومؤسسات الدعم.

الشكل رقم (3-10): تقسيم المخاطر: PME ،البنك، صندوق الضمان، تغطية ميدا.

Source :Alain Daniel, Optimiser ma demande de crédit, Ministère de la PME et de L'Artisanat et Commission Européenne, P13.

وقد ورد ضمن إحصائيات الوزارة المعنية في أفريل 2007 بأن عدد المؤسسات ص و م التي قامت بنشاطات التأهيل فعلا وصل إلى 435 مؤسسة ص و م [172].وهذا في المرحلة الأولى من البرنامج (2002-2007)، وقد كان توجه المؤسسات للتأهيل في مجال التسيير وكذا الإنتاج،كان بنسبة غالبة 34 %، 31 % على التوالي [173]، وهذا يرجع للمشاكل التي تعاني منها مؤسساتنا الصناعية في قدم نمط التسيير وكذا الإنتاج (عدم التحكم في تكاليف الإنتاج وكذا التكنوجيات الحديثة) وغيرها من المشاكل.

[172] ED/PME, Antenne sud Ghardaïa

* سوف نرمز لعملية التأهيل بـ M à N " Mise à niveau"

[173] سليمة غدير أحمد، مرجع سابق،ص96.

ليدخل في مرحلته الثانية برنامج" ميدا "2 لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال le programme d'appui aux PME/PMI et à maitrise des technologies de l'information et de la communication PME∏، وتأهيل 450 مؤسسة، انطلق في ماي 2009 إلى غاية فيفري 2012 ، من أجل تعزيز مكاسب البرنامج الأول" ميدا1 [174]، وقد تم هذا البرنامج بموجب اتفاقية مبرمة بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال شهر مارس، يقدر الغلاف المالي للبرنامج ب 44 مليون أورو، مساهمة اللجنة الأوروبية 40 مليون أورو، و4 مليون أورو تمثل المساهمة الجزائرية.كما يسير البرنامج من قبل فريق مختلط من 54 خبير ، والبرنامج موجه للمؤسسات التي تعمل في القطاعات التالية: الصناعات الغذائية، مواد البناء، الكهرباء والإلكترونيك، الكيمياويات، تكنولوجيا الإعلام والاتصال. وتتمثل المحاور الكبرى للبرنامج في[175]:

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الخبراء الذين هم تحت تصرف المؤسسات لعميق عملية التأهيل وتسهيل عملية الحصول على التمويل ووضع أنظمة تسيير حديثة.
- تقديم الدعم الفني الهيئات والجهات المساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم وانجاز نظام للجودة في بعض القطاعات، من دعم وزارة الصناعة وترقية الاستثمار في الإستراتيجية الوطنية للجودة، والتقييس، وشهادة المطابقة، بالإضافة إلى خلق مراكز تقنية للقطاع الصناعي.

2-8- العراقيل التي تعرض لها البرنامج [176]:

لقد تعرض برنامج ED/PME إلى جملة من العراقيل يمكننا أن نوجزها في ثلاثة أقسام وهي:

2-8-1- التأخر في الانطلاق:

لقد أمضت الجزائر ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية مع المفوضية الأوروبية على برنامج ED/PME في شهر جويلية من سنة 1998 ضمن اتفاقية الإطار، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر سبتمبر من سنة 2000، حيث أنه لم يكن على اتصال إلا بـ 20 مؤسسة ص و م صناعية خاصة جزائرية، وكلهم انسحبوا ولم يبقى سوى 9 منهم فقط وهذا إلى غاية جويلية 2002.

إن الدراسات والتحقيقات التي قام بها برنامج ED/PME ، والتي تخص دراسات تحفيز مسيري المؤسسات لدخولهم ضمن إجراءات التأهيل وتحليل شخصياتهم، أعطت تعريفا لثلاث فئات من المؤسسات ص و م الجزائرية (المؤسسات ص و م المعرفة بحالة استكانة أو البقاء على قيد الحياة – المؤسسات ص و م المعروفة بحالة النمو– المؤسسات ص و م الممتازة)،حيث أن كل فئة تحوى على خصائصها ومميزاتها، يمكن الإطلاع على الملحق رقم(3-3)

[174] Lamia Azouaou , La politique de mise à niveau des PME/PMI algériennes : objectifs, bilan et perspectifs. Thèse doctorat en science de gestion , Ecole supérieure de commerce d'Alger,2001, p 151.

[175] programme d'appui aux PME/PMI et à maitrise des technologies de l'information et de la communication, dossier de presse, Atelier de visibilité, Alger, 24/02/2010,p 2.

[176] Jour nées d'information sur Le programme MEDA d'appui PME Algérienne. Alger. Décembre 2006.

بالإضافة إلى ذلك، تعاقب إدارتين لتسير البرنامج خلال هذه المدة و إذ قرب أن يحكم عليه بالفشل إلى أن أتت الإدارة الثالثة، حيث أعادت تقييم البرنامج، ووصلت إلى أن هذا الهدف (3% من مجتمع المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة) لا يمكن الوصول إليه. وحددت هدف PME400 صناعية خاصة، ويندرج ضمنه هدفا سنويا وهو الوصول إلى ما بين 80-120 PME، وإلا فإن هذا البرنامج يعتبر فاشل غير قابل للتطبيق.

وفي شهر مارس 2003 استطاعوا الوصول إلى 80 PME، وهذا كان حافزا لانطلاق البرنامج مجددا في تنفيذ نشاطاته بشكل حسن وأخيرا وصلوا إلى نحو 435 PME في أفريل 2007 ،بالإضافة إلى ذلك تأخر دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ (سبتمبر 2005) والذي كان له الأثر السلبي على البرنامج.

2-8-2- عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء PME:

إن المعنى الحقيقي لمفهوم التأهيل غير واضح لدى رؤساء المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة الجزائرية، بالإضافة إلى صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل بسبب عدم وجود أدوات إعلامية تحسيسية فعالة ومكثفة (انترنت، تلفزيون، راديو، أيام إعلامية تحسيسية، لوحات إشهارية...)، حيث أن أغلب المؤسسات لا يدركون بالتفصيل التحولات الجديدة التي يشهدها الاقتصاد الوطني (اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، الانضمام المرتقب لـ OMC) لإنشاء منطقة تبادل حر.

2-8-3- عدم أداء الهيئات الممثلة والداعمة للدور المنتظر منها:

إن إجراءات التأهيل وحدها لا تكفي لتنمية وتطوير تنافسية القطاع الصناعي الخاص، دون وجود محيط اقتصادي وسياسي واجتماعي مساعد ومشجع على ذلك ، ومن بينها الهيئات الممثلة وكذا الداعمة، والتي لا تلعب الدور المنتظر منها بشكل فعال، وهذا بتعريف وتحسيس مؤسساتنا بما يحيط بها من تحولات اقتصادية جديدة، والذي يؤدي إلى زيادة اقتناعها بفائدة وأهمية عملية التأهيل.

ثالثا: برنامج الهيئة التقنية الألمانية (GTZ)

في إطار سعي الجزائر لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم الاتفاق على تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية.

3-1-أهداف البرنامج ونشاطاته:

3-1-1-أهداف البرنامج :

تتمثل أهداف هذا البرنامج في العمل على[177]:

الرفع من تنافسية المؤسسات.

تأهيل المؤسسات لاقتحام الأسواق الأجنبية.

التكوين في مجال التسيير.

وقد حدد هذا البرنامج القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات،والتي يمكن لها أن تستفيد من عملية التأهيل: الصناعات الغذائية- الصناعات الكيمياوية والصيدلانية- صناعة مواد البناء- صناعة الحديد والصلب المؤسسات المنشئة من طرف الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والمكونة من 01إلى10 عمال.

3-1-2- نشاطات البرنامج :

يقوم هذا البرنامج بالنشاطات التالية:

- تكوين مستشارين مختصين في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكوين المحاضرين لفائدة مسيري المؤسسات عن طريق تحضير مواضيع التكوين، ومتابعة المكونين.
- دعم مراكز وهيئات الدعم عن طريق تحسين كفاءات المسيرين فيما يخص الطرق التسيرية، و الاتصال.

3-2- مضمون البرنامج :

يعمل هذا البرنامج على عدة مستويات هي[178]:

عملية موجهة لقطاعات النشاط الأكثر تمثيلا ، وتتم عن طريق:

-دراسة خصوصيات قطاعات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقييم نقاط القوة فيها.

-دراسة التموقع الاستراتيجي للمؤسسات.

-وضع خطط عملية خاصة بها.

-وضع خطط عملية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عمليات موجهة للولايات ذات النسبة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق دراسة خصوصيات الولاية من اجل إحصاء ما هو موجود والعمل على ترقيته.

---

[177] رتيبة عروبة،مرجع سابق، ص.ص725-726.

[178] نفسه، ص 726.

عمليات تخص محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي تأهيل المحيط القانوني لهذه المؤسسات والعمل على البحث والتطوير في مجال إدماج وتلاءم المؤسسات مع محيطها لان المؤسسات تعمل في محيط تتأثر وتؤثر فيه، لذا فبرنامج التأهيل لا يتعلق بالمؤسسة ، التنظيم، العمل ضمن مقاييس الجودة، الاهتمام بالخطط التسويقية، تحسين وسائل الإنتاج.

عمليات لصالح هياكل الدعم.

3-3- شروط الاستفادة من البرنامج :

حتى يتم هذا البرنامج على أحسن وجه، لا بد على المؤسسات أن تتوفر على الشروط التالية [179]:

أن تكون المؤسسات تابعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية.

أن تكون في نشاطها منذ أكثر من سنتين على الأقل .

ذات هيكلة مالية متوازنة.

تتميز بمعيار التطور التكنولوجي.

أن تكون قادرة على خلق مناصب عمل دائمة.

ولوضع البرنامج حيز التنفيذ، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بمقتضى المرسوم تنفيذي رقم 05-165في3 ماي 2005 ، وذلك لتولى المهام التالية:

- وضع إستراتيجية قطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع حيز التنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل وضمان متابعته.
- ترقية الخبرة والاستشارة فيما يخص إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية تنفيذ البرنامج واقتراح التعديلات اللازمة.
- متابعة المؤسسات من حيث الإنشاء؟، التخلي وتغيير النشاط.
- ترقية البحث في مجال الإعلام والاتصال.
- جمع واستغلال ونشر المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التنسيق مع الهيئات المعنية فيما يخص مختلف برامج التأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتتم إجراءات عمل الوكالة وفق الخطوات التالية[180]:

[179] نفس المرجع والصفحة سابقا.

[180] المرجع السابق، ص 727.

1 - التشخيص الكامل والاستراتيجي مع وضع خطة لتأهيل والتمويل، ولها الحق في اختيار مكاتب الدراسات والمستشار.ويتشرط أن يكونوا ذوي خبرة لإعطاء أرائهم فيما يخص:

- التنظيم والإدارة وتسيير الموارد البشرية.
- تموقع المؤسسة وطنيا وان أمكن دوليا.
- التموين والتسويق، بحوث التطوير.

2- إن التشخيص يعتمد على المعايير العالمية، للوقوف على نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

بعدها يتم وضع الخطة، مع الأخذ بعين الاعتبار النقائص التي تم الإشارة لها سابقا لتأتي عملية التمويل بتقديم المؤسسة تقريرا للتشخيص، الذي تم مع خطة التأهيل للبنك. تتم الموافقة على الخطة من طرف الوكالة بعد الاطلاع على الملف المتكون من:(تقرير التشخيص الكامل، طرق التمويل، قيمة الاستثمارات اللازمة للبرنامج

3-التنفيذ والمتابعة

4-تقديم منح: أن عمليات الدعم تحث المؤسسات على التأهيل حيث تقدم لهم عبر ثلاث فترات تبدأ مع تحقيق40 %من الاستثمارات إلى غاية تحقيق البرنامج بكامله.

رابعا:البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

4-1-التعريف بالبرنامج: [181]

إن هذا البرنامج جاء نتيجة تشخيص لوضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مختلف الأوجه بالتركيز على نقاط القوة و الضعف و كذا تحديد آفاقه في إطار الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة، والفئات المستهدفة من قبل هذا البرنامج هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المحيط القريب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و هياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. بميزانية تقدر ب مليار دينار جزائري سنويا، وينفذ هذا البرنامج من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسســـــــات الصغيرة و المتوسطة التي أنشئت في 03ماي2005 [182]، كما تم فتح حساب خاص رقم 124-302، تحت عنون "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[183]، ويهدف البرنامج إلى: مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها

[181] Ministère de la PME et de l'Artisanat, Communication de Monsieur Abdlekrim Boughadou sur le Programme national de mise à niveau, Jour nées d'information, Alger 2008,p.p 5-9.

[182] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 2005/05/03، الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 2005/05/04، ص 28.

[183] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، قانون المالية لسنة 2006 رقم 05-16 المؤرخ في 31 /12/ 2005 خاصة المادة 71 منه، الجريدة الرسمية، العدد 85، الصادرة بتاريخ 2005/12/31، ص3.

وفق المعايير الدولية للتنظيم و التسيير، كما يطمح البرنامج لجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على التحكم في التطور التكنولوجي و الأسواق و التنافسية على مستوى النوعية و السعر و الابتكار. ويجب أن تتوفر الشروط التالية في المستفيدين من البرنامج:

- مؤسسة صغيرة و متوسطة.
- تنشط منذ سنتين على الأقل.
- و لا تعاني من صعوبات مالية.

كما تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-102 المؤرخ في 29 مارس 2007، المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 04 يوليو سنة 2006 تحديد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.كما تم إصدار لقرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 فبراير 2007، يحدد مدونة إيرادات و نفقات حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 124-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4-2-أهداف البرنامج: [184]

يهدف البرنامج الوطني للتأهيل إلى:

- مرافقة المؤسسات الصـــــغيرة و المتوسطة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها وفق المعايير الدولية للتنظيم و التسيير.
- كما يطمح البرنامج لجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على التحكم في التطور التكنولوجي و الأسواق و التنافسية على مستوى النوعية و السعر و الابتكار.
- التوسع إلي قطاع و فروع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الغير معنية ببرامج حيز التنفيذ و المؤسسات الصناعية التي توظف أقل من 20 عامل
- دمج تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
- إعطاء الأولوية في عملية التأهيل للاستثمارات غير المادية (التكوين، الدراسات المتخصصة، الخبرة، و الاستشارة).

[183] Ministère de la PME et de l'Artisanat, Communication de Abdlekrim Boughadou , opcit,10.
[184] Ministère de la PME et de l'Artisanat, Communication de Abdlekrim Boughadou , opcit,10.

4-3- المستويات المستهدفة:

هناك ثلاثة مستويات مستهدفة من قبل البرنامج وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-11):المستويات المستهدفة من قبل البرنامج

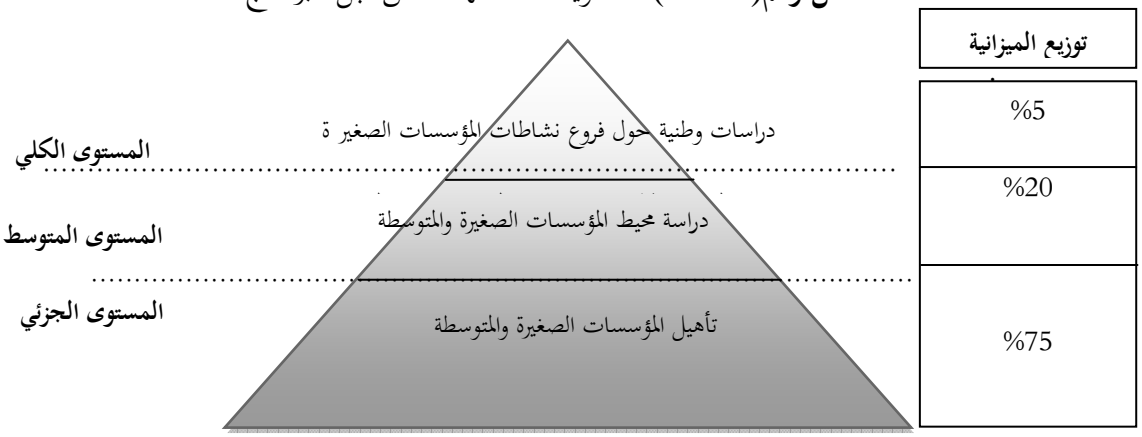

Source : Ministère de la PME et de l'Artisanat, Communication de Monsieur Abdlekrim Boughadou , opcit,11.

4-3-1- المستوى الجزئي: تتم عملية التأهيل على مستوى المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بغية تحسين تنافسيتها بواسطة:

تنفيذ عمليات جماعية مهيكلة بحسب فروع النشاط أو بحسب خصوصيات كل ولاية (عمليات التكوين الجماعية و دراسات السوق).

إعداد تشخيص إستراتيجي عام للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة و مخطط تأهيلها.

المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق:

ترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين،وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و أجهزة التسيير، بالإضافة إلى الحيازة على الإشهاد على المطابقة للنوعية (الإيزو)، والمساهمة في مخططات التسويق.....

كما يسهل البرنامج حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية المتواجدة بواسطة وذلك بواسطة :

توفير المعلومة في خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حول العرض المالي المتاح.

تنظيم ملتقيات تجمع بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الهيئات المالية.

تطوير خدمات المرافقة و البحث على التمويل من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

والشكل الموالي يوضح هذا:

الشكل رقم(3-12):المستوى الجزئي لبرنامج التأهيل

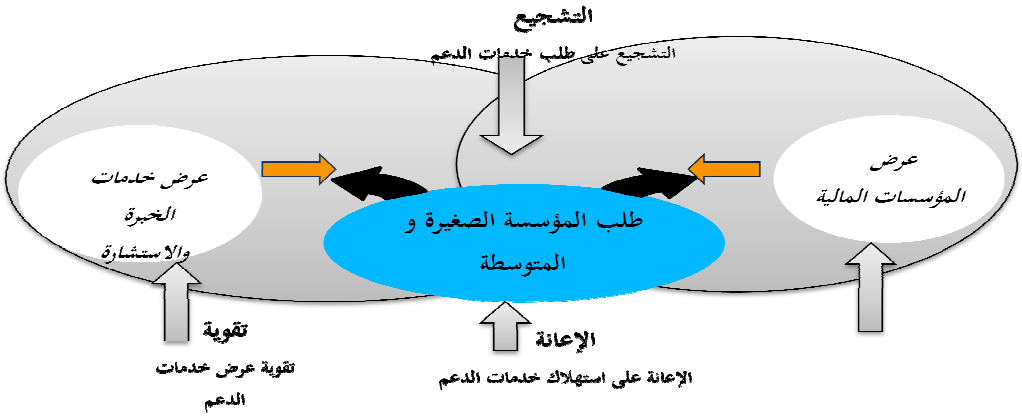

Source : Abdlekrim Boughadou , Politiques d'apui à la compétitivité des entreprises algériennes , MPMEA, p10.

4-3-2-المستوي المتوسط: تأهيل محيط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

تتم عملية تأهيل المحيط القريب للمؤسسة بواسطة إنجاز عمليات رامية إلي إيجاد تنسيق فعال بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و محيطها القريب و ذلك بواسطة:

- التنسيق بين منتوج مراكز التكوين المهني و احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولاية.
- ترقية الجمعيات المهنية و بورصات المناولة.

-تطوير التكامل بين الجامعة و معاهد البحث و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة اللقاءات المهنية المتخصصة.

-تطوير هيئات دعم جوارية متخصصة لخدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمراكز التسهيل و المركز التقنية للفروع التكنولوجية و الخبرة و الاستشارة.

- التشريع الجبائي و الاجتماعي المنظم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر ملائمة وواقعية.

-تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تدمج البعد البيئي في عملية تأهيلها و التي تفتح مناصب عمل جديدة.

والشكل الموالي يوضح جيدا نشاطات التأهيل الموجهة للمحيط المؤسساتي، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة:

الشكل رقم(3-13):نشاطات التأهيل على المستوى المتوسط

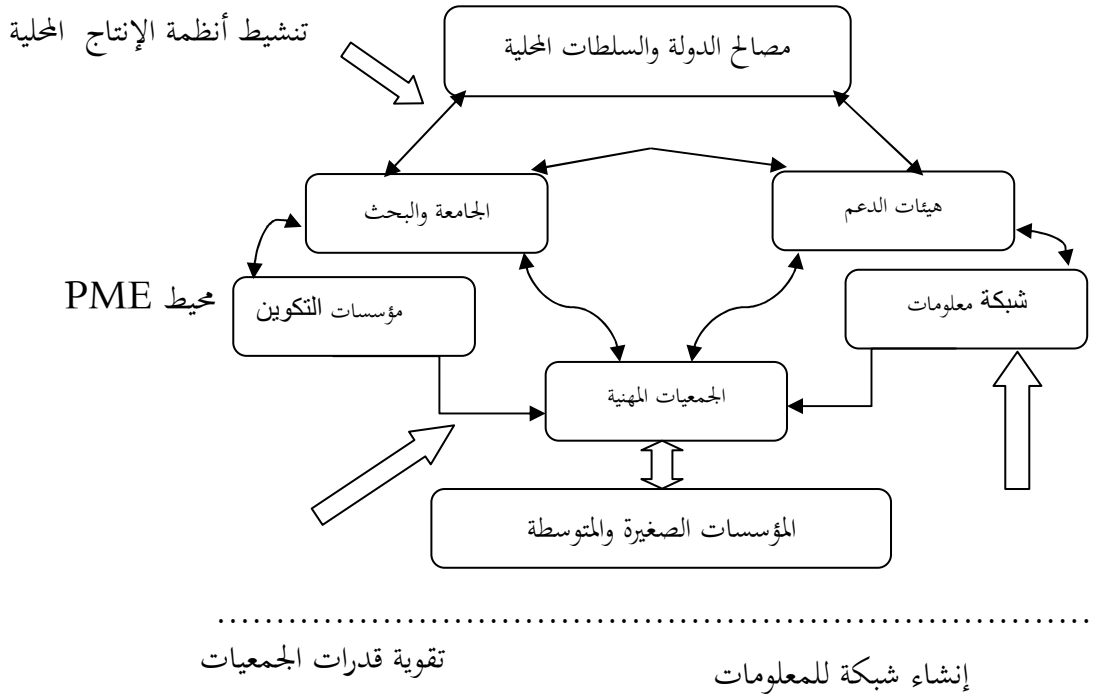

Source : Abdlekrim Boughadou , Politiques d'apui à la compétitivité des entreprises algériennes ,opcit, p12.

4-3-3- المستوي الكلي : [185]

يتم على هذا المستوى إعداد دراسات عامة تسمح بضبط خصوصيات فروع النشاط بهدف تثمين القدرات المتواجدة و ذلك بواسطة:

- منوغرافية فرع النشاط (التعرف على الفروع ذات الأولوية بالدعم في سوق مفتوح)، مع دراسة التموقعات الإستراتيجية للفروع ذات الأولوية.
- ضبط مخطط تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرع النشاط، كذا ضبط مخطط تأهيل محيط فرع النشاط.

يتم على هذا المستوى إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصية نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولاية و سبل دعمها بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة و بلوغ ترقية و تطوير جهوي للقطاع عن طريق إعداد:

[185] Ministère de la PME et de l'Artisanat, Communication de Monsieur Abdlekrim Boughadou , opcit, p21.

- تشخيص نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولاية: يتم تحديد نقاط القوة و الضعف، و الميزات النسبية، و الإمكانيات المتوفرة وغير المستغلة بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على الأنشطة ذات القدرات التنموية و التصديرية المحدثة لمناصب الشغل الدائم والتنمية المتناسقة بين مختلف القطاعات.
- إعداد سياسة لتأهيل نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولاية (إجراءات خاصة بحسب طبيعتها: جبائية، إدارية ....).

4-4-الطريقة العملية للبرنامج:يقوم البرنامج ب:

- الدراسات المتعلقة بالتشخيصات القبلية و التشخيصات الإستراتيجية.
- إعداد مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقبولة، ومن ثم إعداد دراسات السوق.
- المرافقة قصد الحصول على الإشهاد على مطابقة الجودة.
- دعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- أنشطة دعم في مجال التقييس و الملكية الفكرية.
- دعم الابتكار التكنولوجي و البحث و التطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إنجاز دراسات عن شعب النشاطات، وحول التموقع الاستراتيجي لشعب النشاطات.
- إنجاز دراسات عامة لكل ولاية.
- تدعيم القدرات غير المادية لتدخلات الجمعيات المهنية من أجل تعميم فهم و تأطير برنامج التأهيل.
- تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية و البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تسهيل الحصول على القروض البنكية و أجهزة الدعم المالي.
- إعداد و تنفيذ مخطط إعلامي و تحسيسي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دليل الإجراءات و الأيام التقنية و الورشات و الملتقيات).
- إصدار مجلات متخصصة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- نشاطات المتابعة،و التقييم و السهر حول ملاءمة و أثر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وقد شرع في تنفيذ البرنامج وهو الآن حيز التنفيذ وذلك حسب المخطط التالي:

الشكل رقم(3-14):مخطط يوضح كيفية متابعة وتقييم عملية التأهيل

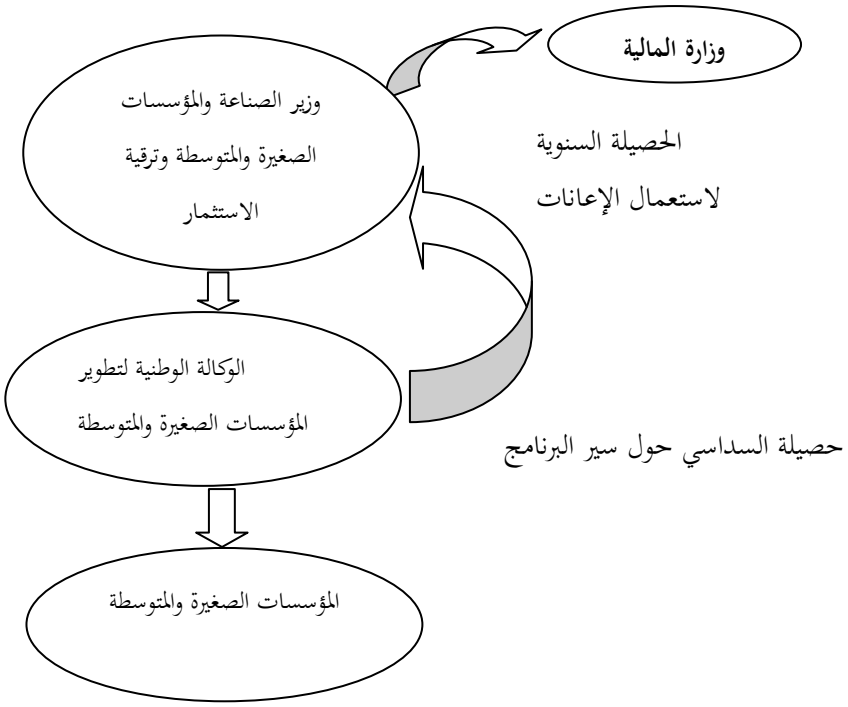

المصدر: القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 فبراير 2007، والذي يحدد كيفيات متابعة و تقييم حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إجراءات عملية سير التأهيل للمؤسسة صغيرة و متوسطة وذلك عن طريق:

- اتصال المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (بمساهمة من صاحب المؤسسة)
- يشرع في التشخيص الأولي بعد تحقق الوكالة من مطابقة شروط قابلية المؤسسة للاستفادة من البرنامج.
- التعرف عن واقع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بهدف إدراجها ضمن البرنامج بواسطة عملية تأهيل أولية ملائمة تستجيب:
  - عملية تستجيب للاحتياجات الحقيقية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة،
  - عملية بسيطة و سهلة التنفيذ.

التشخيص و مخطط التأهيل:

- ينجز التشخيص بنية التعرف العميق بالمؤسسة و من ثم إعداد مخطط تأهيلها الذي يأخذ شكل استثمارات غير مادية يتم تنفيذها حسب أوليات المؤسسة.
- يسمح مخطط التأهيل بتنفيذ مجموع الأنشطة الضرورية بحسب طلب المؤسسة وقدرتها على استيعاب عمليات التنفيذ.

إنجاز الأنشطة المسطرة في مخطط التأهيل:

– بعد عملية اختيار مكتب الدراسات على ضوء السير الذاتية المقدمة بحسب البنود المرجعية و العرض المالي – – تعطي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاق المهمة بحضور الخبراء و رئيس المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المعنية بعملية التأهيل.

– تقوم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمتابعة و مراقبة المهمة إلي غاية المصادقة على التقرير (التشخيص و مخطط التأهيل) و من ثم الشروع في دفع الأعباء المالية للدراسات المنجزة من طرف مكاتب الدراسات.

– يتم الانتقال إلى الأنشطة الأخرى بطلب من المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

قامت السلطات الجزائرية ببعث برنامج مكمل لهذا البرنامج تحت نفس المسمى ، وقد كلفت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداده، وبغلاف مالي قدر ب 386مليار دج لصالح 20000 مؤسسة جزائرية في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 ، كما ترغب الوزارة الوصية في خلق 20000 مؤسسة خلال نفس الفترة، وهذا حسب ما جاء في بلاغ المجلس الوزاري المنفذ بتاريخ 2010/07/11. ومدة انجاز البرنامج 5 سنوات، يمول البرنامج من قبل ميزانية الدولة، من خلال حساب التخصيص رقم 124-302 المسمى بالصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.وتتمثل المحاور الأساسية للبرنامج في[186]:

- تأهيل قدرات التسيير والتنظيم .
- تأهيل قدرات التحكم في المعرفة والإبداع، وتأهيل الموارد البشرية.
- تأهيل نوعية المؤسسات.
- دعم الاستثمارات المادية للإنتاج.

تستفيد من البرنامج المؤسسات الجزائرية التي تنشط منذ سنتين على الأقل، وتكون في حالة مالية مريحة، وكل المؤسسات التي تشغل أكثر من 10 عمال باستثناء مؤسسات البناء والأشغال العمومية التي يجب أن يكون عدد العمال فيها أكثر من 20 عامل.

4-5- إجراءات برنامج تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة: [187]

إجراءات التأهيل تتم عبر ثلاث مراحل كبرى، ومجموع هذه الإجراءات تسعة نوردها بالتتابع حسب كل مرحلة:

[186] rachid moussaoui, séminaire régionale, programme national de mise à niveau des entreprises, Mostaganem, Algérie, 30/06/2011,p4.
[187] Ibid , P10.

4-5-1-المرحلة الأولى: التشخيص الأولي والتشخيص الشامل:

- التكلفة القصوى للتشخيص الأولي تقدر ب500.000 دج ، تكون فيها مساهمة الدولة 400.000دج، ومساهمة المؤسسة 100.000دج.
- التكلفة القصوى للتشخيص الشامل تقدر ب2.500.000دج، تكون فيها مساهمة الدولة 2000.000دج، أما مساهمة المؤسسة فتقدر ب 500.000دج.

4-5-2-المرحلة الثانية: يتم خلالها تنفيذ أربعة إجراءات من برنامج التأهيل و تتمثل في:

1-الاستثمارات اللامادية:

الجدول رقم(3-2): الاستثمارات اللامادية

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
3.000.000 دج	80 % للمؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج	1.5 مليون دج	رقم الأعمال 500 مليون، 6 %
	50 % التي رقم أعمالها بين 100-500 مليون دج	2.4 مليون دج	رقم الأعمال بين500-1000 دج ، 4 %
	/	/	رقم الأعمال بين 1000-2000 دج ، 2 %

Source :rachid moussaoui, op cit, 10

2- الاستثمارات المادية – الإنتاج:

الجدول رقم (3-3): الاستثمارات المادية- الإنتاج.

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
15.000.000 دج	10 % للمؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج	13.5 مليون دج	رقم الأعمال 100 مليون،3.5 %
			رقم الأعمال بين100-500 دج ، 3 %
			رقم الأعمال بين 500-1000 دج ، 2 %
			رقم الأعمال بين 1000-2000 دج ، 1 %

Source :Idem.

3- الاستثمارات المادية ذات الأولوية: تكون التكلفة القصوى فيها 30 مليون دج ، وتكون التكلفة على عاتق المؤسسة 100 % ، أما تخفيضات الاقتراض فتقدر ب2.5 % .

4- الاستثمارات التكنولوجية ونظام المعلومات: تكون التكلفة القصوى فيها 15 مليون دج ، وتكون فيها مساهمة الدولة ب 6 مليون دج، والمؤسسة 9 مليون دج، أما تخفيضات الاقتراض فتقدر ب4 % .

4-5-3-المرحلة الثالثة: التكوين والمساعدات الخاصة: وتتمثل في النقاط التالية:

1-التأطير: تكون التكلفة القصوى فيه 500.000 دج ، وتكون فيها مساهمة الدولة ب 400.000 دج، والمؤسسة 100.000 دج.

2-المرافقة والمساعدة في ميدان تكنولوجيات الاعلام والاتصال: تكون التكلفة القصوى فيها مليون دج ، وتكون فيها مساهمة الدولة ب 800.000 دج، والمؤسسة 200.000 دج.

3-شهادات المطابقة: تكون التكلفة القصوى فيها 5 مليون دج ، وتكون فيها مساهمة الدولة مليون دج، والمؤسسة4 مليون دج .

خامسا: حصيلة برامج التأهيل

تبنت الجزائر منذ سنة 2000 العديد من برامج التأهيل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتي تهدف كلها إلى مساعدة المؤسسات للرفع من تنافسية هذا النوع من المؤسسات، وذلك لتتمكن من مواجهة المنافسة الحادة المرتقبة جراء رفع الحواجز الجمركية، والانفتاح الاقتصادي المرتقب، ولهذا سوف نتناول حصيلة أهم برامج التأهيل المتبناة، بداية ببرنامج التأهيل الصناعي ، ثم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي نفذ عبر مرحلتين : (2007-2010)، ثم (2010-2014). لننتقل إلى برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (2002-2007)، ليتمم ببرنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال(2009-2012).

5-1-حصيلة برنامج التأهيل الصناعي:

حسب وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ومنذ الانطلاق الفعلي للبرنامج جانفي2002 إلى غاية ديسمبر 2006، كانت الأعمال المنجزة والتي هي قيد الانجاز حسب مراحل التأهيل كالأتي: [188]

- تقدمت 406 مؤسسة(منها 235 عمومية و 171 خاصة)بطلبات الانضمام إلى البرنامج
- 290 مؤسسة(منها 155 عمومية و 135 خاصة)تم قبولها من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

يتبين أن الملفات المودعة لدى اللجنة، 58% مؤسسات صناعية تابعة للقطاع العام، و42% منها تابعة للقطاع الخاص، وهو ما يفسر نية الدولة في تطوير و عصرنة مؤسسات القطاع العام لتتوافق ومتطلبات اقتصاد السوق.

[188]Ministère de l'Industrie, programme te dispositif de Mise a Niveau des Entreprises Industriel : rapport d'étape, janvier 2007, p 09.

وقعت 137 مؤسسة اتفاقيات مع وزارة الصناعة منها:

- 117 مؤسسة استفادت من الإعانات المرصودة للدراسة التشخيصية وتنفيذ مختلف عمليات التأهيل المادية وغير المادية، بعدد إجمالي يبلغ 1844 عملية بمعدل يناهز16عملية لكل مؤسسة.
- 20 مؤسسة استفادت من إعانة اقتصرت فقط على الدراسة التشخيصية.
- يبلغ العدد الإجمالي لعمليات التأهيل 1864 عملية منها 1102عملية غير مادية.
- وقد كان إجمالي الاستثمارات الكلية 40 مليار دج ، منها 11% كانت استثمارات غير مادية.

5-2-حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [189]

5-2-1- المرحلة الأولى(2007-2010):

منذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية:

- أبدت 1700مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط، ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة،أما 351 فقد انطلقت في التأهيل، فنجد منها 279 مؤسسة استفادت من عمليات التشخيص القبلي أو الاستراتيجي، بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة أعمال التأهيل.
- كما قام البرنامج ب20 عملية تكوين، وتنظيم 13 يوم إعلامي و تحسيسي حول البرنامج، بالإضافة إلى انجاز فيلم تحسيسي لمدة 8 دقائق.
- إعداد دليل لمخطط الأعمال، موجه للبنوك والمؤسسات تنظيم العديد من الملتقيات حول:الجودة ، الإبداع، الموارد البشرية، الاستثمار اللامادي والإنتاجية.
- التعاون مع إيطاليا لإعداد دراسة حول قطاع الصناعات الغذائية.
- شراكة مع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةANDPME وهيئة التعاون التقني الألماني GTZ لانجاز عمليات مرتبطة بالتسيير الاستراتيجي.

(189) Agence national de développement des PME, sur le site :

http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/cest-quoi-la-mise-a-niveau-3 , visite le 10/09/2015.

5-2-2-المرحلة الثانية (2010-2014):

المعلومات المتوفرة حول حصيلة البرنامج إلى غاية تاريخ 2012/02/29 ، والموجودة على موقع الوكالة كانت كما يلي:

- 747 مؤسسة صغيرة ومتوسطة/ مؤسسة جد صغيرة أعربوا عن رغبتهم في الانضمام إلى البرنامج.
- 422 مؤسسة صغيرة ومتوسطة/ مؤسسة جد صغيرة قدمت طلبات للحصول على العضوية في البرنامج.
- 341 طلبا تم معالجتها إما عن طريق عمليات التشخيص الأولي، أو إجراءات التأهيل.

أما بالنسبة لعدد التدخلات المتعلقة ب 341 مؤسسة فقد بلغ 395 تدخل موزعة كما يلي:

174 ومضة تشخيصية للمؤسسات المصغرة

167 تشخيص أولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،27 تدخل بإجراءات التأهيل.

5-3-حصيلة برنامج ميدا [190]:

بتاريخ 10 ماي2007 تقدمت 716 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بطلب الانضمام إلى برنامج التأهيل ميدا من مجموع 2150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة 33.3 %، بعدما كان عدد المؤسسات التي طلبت الاستفادة من البرنامج في سنة 2006،668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة 31 %،من مجموع 2147 مؤسسة.

256مؤسسة صغيرة ومتوسطة تخلت عن البرنامج بعد القيام بالتشخيص(قد يكون أوليا في بعض الأحيان)؛

442مؤسسة (61.7%)أتمت على الأقل المرحلة الأولى من برنامج التأهيل.

2008هو عدد العمليات التي أنجزتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سبتمبر 2002 ، شملت : 552 مؤسسة قامت بالتشخيص الأولي، 470 شخصت بصفة نهائية، 847 عملية للتأهيل، 7 عمليات أخرى متفرقة،133 عملية ملغاة.

[190]Ministère de la PME et de l'Artisanat, programme d'appui aux PME/PME Algériennes Euro-développement, p 05.

المبحث الثالث:تجربتي تونس والمغرب في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تبنت الدول المغاربية مناهج ومخططات تنموية مختلفة، تهدف من خلالها إلى تحسين اقتصادياتها، وتطويرها، بغية الرفع من الدخل الوطني الفردي، وذلك لضمان مستوى معيشي أفضل. و لا يتأتى لها هذا إلا من خلال امتلاكها لقطاعات اقتصادية قوية تستطيع أن تنافس بها محليا، وكذا دوليا، خاصة في ظل ما تشهده من تحولات اقتصادية(اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية)، وما يتبعه من تحرير للمبادلات التجارية.

والقطاع الصناعي أحد هذه القطاعات التي أولته الدول المغاربية اهتماما كبيرا، لتطويره والرفع من تنافسيته، ولذلك سوف نتطرق من خلال هذا المبحث لكل من تجربتي تونس والمغرب في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كون أن هذه الدول تشترك مع الجزائر، في الجغرافيا، وكذا المتعاملين الاقتصاديين(دول الاتحاد الأوروبي).

أولا: التجربة التونسية في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية:

منذ انتماء تونس إلى منظمة التجارة العالمية في إطار الاتفاقيات المبرمة في مراكش بتاريخ 15 أفريل 1994 ، ثم إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 17 جويلية 1995 ببروكسل، أصبح الاقتصاد التونسي ليبرالي ميزته التطور والمنافسة، حيث حظيت جميع القطاعات الحيوية للاقتصاد التوتسي بمتابعة مكثفة بغية تنميتها وتطويرها ، خاصة القطاع الصناعي والذي سوف نتعرض لتجربة تونس في هذا المجال.

1-1-لمحة حول القطاع الصناعي في تونس:

يمثل القطاع الصناعي التونسي ركيزة أساسية في المسيرة التنموية الشاملة والمستدامة لتونس باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد التونسي، وهذا من خلال ما حققه من مساهمة في الرفع من المؤشرات الاقتصادية لتونس (استيعاب طلبات الشغل المتزايدة، تحسين الدخل الفردي للمواطن، الزيادة في الإنتاج و جلب الاستثمار الأجنبي،ونقل التكنولوجيا). إذ يمثل القطاع الصناعي التونسي أول قطاع اقتصادي مغاربي يعرف التحرير التدريجي للاستثمارات والمبادلات التجارية قصد الانفتاح الكلي على الاقتصاد العالمي، فمع بداية جانفي 2008 عرف

هذا القطاع بداية مرحلة هامة نتيجة الإرساء الفعلي لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، مما يجعله في مواجهة مباشرة مع المنافسة العالمية.ويمكننا إبراز أهمية هذا القطاع من خلال مساهمته في المؤشرات التالية [191]:

- يساهم القطاع الصناعي ب 3.7 %في نمو القيمة المضافة، و1.1 % في النمو الاقتصادي ل 8أشهر الأولى لسنة 2013.
- تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي الخام من 6 % في سنوات ستينيات القرن الماضي، إلى 19 % سنة 2012 .
- تمثل الصادرات الصناعية 80 %من جملة صادرات البلد وبمعدل تطور سنوي يقدر ب12.8 %.

1-2-محاور الإستراتيجية الصناعية التونسية:

لقد تم وضع إستراتيجية صناعية متكاملة تهدف لتمكين المؤسسات القائمة من امتلاك القدرة على المنافسة داخليا وكذا خارجيا، وإلى إحداث جيل جديد من المؤسسات المجددة قادرة على التأقلم مع متطلبات العولمة، وترتكز هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور تتمثل في:

1-2-1-المحور الأول يهتم بمحيط المؤسسة الصناعية:

في هذا الصدد تم اعتماد برنامج متكامل تتمثل أهم عناصره في: [192]

- ضمان التوازنات الاقتصادية الكبرى(التحكم في عجز الميزانية، نسبة التضخم، نسبة المديونية....)
- توفير الموارد البشرية. الكفؤة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيلها.
- إحداث شبكة متطورة من الهياكل المساندة.
- إقرار جملة من الحوافز المالية والجبائية الهامة.
- إعادة تهيئة المناطق الصناعية القديمة، وإحداث جيل جديد من هذه المناطق.
- وضع إستراتيجية طموحة في مجال الأقطاب التكنولوجية والأقطاب التنافسية.
- تطوير البنية التحتية للجودة والعمل على إبرام اتفاقيات للاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للمواصفات.

[191] السعيد بريش، سارة طبيب ، إضاءات على برنامج التأهيل الصناعي التونسي وكيفية الاستفادة منه،مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، جامعة تبسة، الجزائر 2013، ص4.

[192] نورة لغروسي، التجربة التونسية في مجال التنمية الصناعية، المؤتمر الثاني عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حول دور الصناعات المعملية في تنويع اقتصاديات الدول العربية: التحديات والفرص، فيينا 2007، ص 9.

1-2-2-المحور الثاني يعنى بتأهيل المؤسسات (برنامج التأهيل الصناعي)

تعتبر تونس أول بلد جنوب متوسط يقوم بالإرساء الفعلي لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وذلك بداية من سنة 2008 (بموجب الاتفاق الذي تم توقيعه في 17 جويلية 1995)، وخلال فترة التحضير للانضمام لمنطقة التبادل الحر، أطلقت تونس برنامجا لتأهيل الصناعة التونسية والنهوض بها وتحضيرها للمنافسة العالمية، الذي عرف بدايته سنة 1996 .

1-2-2-1- التعرف على البرنامج:يهدف هذا البرنامج لمساعدة المؤسسة على تطوير قدراتها التنافسية وهذا من خلال:- تجديد المعدات وتحديث وسائل الإنتاج، وإرساء نظم الجودة حسب المراجع العالمية

- النهوض بالتجديد التكنولوجي، وتكثيف الاعتماد على تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- الرفع من قدرات الموارد البشرية، وتطوير نظم التصرف في المؤسسة.

وقد سطر لتنفيذ هذا البرنامج عبر ثلاث مراحل [193]:

1-الانطلاق(1996-2000) يتم فيها: التوازن المالي – التأطير- غزو أسواق جديدة

2- التوطيد أو الدعم (2000-2005) وتكون امتداد للمرحلة الأولى بالإضافة إلى تعزيز الخدمات المرتبطة بالصناعة.

3- العصرنة (2005-.....) يتم الاعتماد فيها على التدريب، والابتكار، و الجودة، والدخول للبورصة.

وقد قدرت تكلفة المرحلة الأولى من البرنامج حوالي 2.5 مليار دولار مجزأة إلى شطرين:

- 60 %من التكلفة الإجمالية لتأهيل وعصرنة المؤسسة.
- 40 %من التكلفة الإجمالية لتأهيل المحيط الخارجي ، وهذا يخص ثلاثة جوانب وهي:

أ- الجانب المادي: ويتم فيه تحديث وخلق مناطق صناعية جديدة وتطوير المناطق الحرة، وتطوير البنى التحتية خاصة في مجال النقل ، وتجديد شبكة الاتصالات.

ب- الجانب التنظيمي: تحرير مبادرات إنشاء المؤسسات وتبسيط الإجراءات الإدارية ، وتحديث ترسانة القوانين والتشريعات، تعزيز الهياكل القاعدية كالمراكز التقنية وترقية النوعية، وتشكيل المرصد الوطني(التونسي) للمعلومة الاقتصادية.

ج- الجانب المالي: مراجعة النظام الجبائي وإصلاح القوانين البنكية، وتطوير وتنشيط السوق المالية، تكوين تدريجي لسوق الصرف وتحرير تحويل العملة الأجنبية في مجال الاستثمارات.

[193] Samy Bennaceur et autres, Evaluation des politiques de mise à niveau des entreprises de la rive sud de méditerranée : les cas de l'Algérie, l'Egypte et la Tunisie, femise research programme, décembre 2007, p87.

وتستفيد من البرنامج المؤسسات الصناعية التي دخلت طور النشاط الفعلي منذ مدة لا تقل عن السنتين وذلك في القطاعات التالية (وتضم الصناعات الفلاحية والغذائية، صناعة مواد البناء والخزف، الصناعات الكيميائية، صناعات النسيج والجلد، الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية، الصناعات المختلفة)، وأنشطة الخدمات المرتبطة بالصناعة (خدمات معلوماتية، خدمات في الدراسات والاستشارة وتقديم الخبرة والمعونة، خدمات الصيانة الصناعية، مراكز التجميع للصناعة.[194]

1-2-2-2-مبادئ البرنامج[195]: هناك ثلاث مبادئ أساسية لبرنامج تأهيل المؤسسات التونسية تتمثل فيما يلي :

أ- المبدأ الأول: هو عبارة عن تدعيم إنتاجية واستثمار المؤسسات وتحديثها ،يهدف هذا المبدأ أساسا إلى:

- ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات من حيث السعر والنوعية والإبداع.....
- قدرة التحكم ومواكبة التغيرات التقنية وتقلبات الأسواق.

ب- المبدأ الثاني: وهو الاهتمام بتحقيق نسبة نمو مقبول عبر الزمن وتوجيه البرنامج في هذا الإطار، ابرز ما يرمي إليه هذا المبدأ:

- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات عن طريق السيطرة على الجودة وتقوية المؤهلات الفنية والتقنية للعمال
- الحصول على تكنولوجيا جديدة وتحديث المعارف الاحترافية .
- تعزيز الرؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة

.

ج- المبدأ الثالث: حرية اختيار المؤسسة الانضمام إلى هذا البرنامج أو عدمه ولكن قبل انضمام أي مؤسسة إلى هذا البرنامج عليها تطهير وضعيتها في إطار المعاملة الخاصة تحت إشراف اللجنة القومية للمؤسسات التي تواجه صعوبات التابعة لوزارة الصناعة التونسية.

1-2-2-3- هيكلة البرنامج: يتشكل البرنامج من ثلاث هيئات أساسية وهي:[196]

أ- لجنة التوجيه والقيادة هي الهيئة التي تقع على عاتقها تجسيد برنامج تأهيل المؤسسات التونسية ،دورها يتمثل في تعريف وتحديد التوجيهات الكبرى لبرنامج تأهيل المؤسسات وفحص طلبات المؤسسات الصناعية للحصول على منح ومساعدات قصد القيام بعملية التأهيل و تضم اللجنة مختلف الشرائح الفعالة سواء كانت اجتماعية،

---

(194) السعيد بريش، سارة طبيب، مرجع سابق، ص 7.

(195) Hervé Bougault et Ewa Filipiak , op cit p43-45.

(196) فاروق تشام، دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر-تونس -المغرب،مداخلة ضمن ملتقى دولي سابق، شلف17-18أفريل2006، الجزائر، ص3.

أرباب العمل أو المؤسسات المالية(رئيس اللجنة وهو الوزير المكلف بالصناعة،وممثل عن وزارة المالية، وممثل عن وزارة تطوير أو ترقية التعاون الدولي، خمس ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف التقليدية، ممثل عن الاتحاد العام التونسي للعمل، خمس ممثلين عن الهيئات المالية

ب- مكتب تأهيل المؤسسات :هو بمثابة سكرتارية لجنة التوجيه والقيادة ،مهمته تعريف وتحديد وتنفيذ وتنسيق السياسة العامة للحكومة ضمن إطار تأهيل الصناعة التونسية. ويضطلع أيضا بمتابعة برنامج تأهيل الصناعة من خلال القيام بالدراسات اللازمة وضمان موارد نسبية لتمويله بالتنسيق لدى المؤسسات المنخرطة في هذا البرنامج،بالإضافة إلى التفاوض حول البرامج التمويلية على المستوى الثنائي والمتعدد.

ج- صندوق تطوير القدرة التنافسية الصناعية:تأسس بموجب القانون 127 لسنة 1994 المؤرخ في 26 ديسمبر1994 المتعلق المالية لسنة1995. وهو حساب خاص للخزينة ،وظيفته المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بتحسين نوعية المنتجات الصناعية ،و الخطوات المترتبة عن هيكلة الصناعة والدراسات الإستراتيجية الخاصة بمختلف القطاعات. يمول هذا الحساب من مختلف الاشتراكات الحرفية والرسوم على مختلف المنتوجات المحلية و 1 %من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة. يمكن توضيح برنامج تأهيل المؤسسات التونسية في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-15):خطوات عملية التأهيل وفقا لبرنامج التأهيل الصناعي التونسي

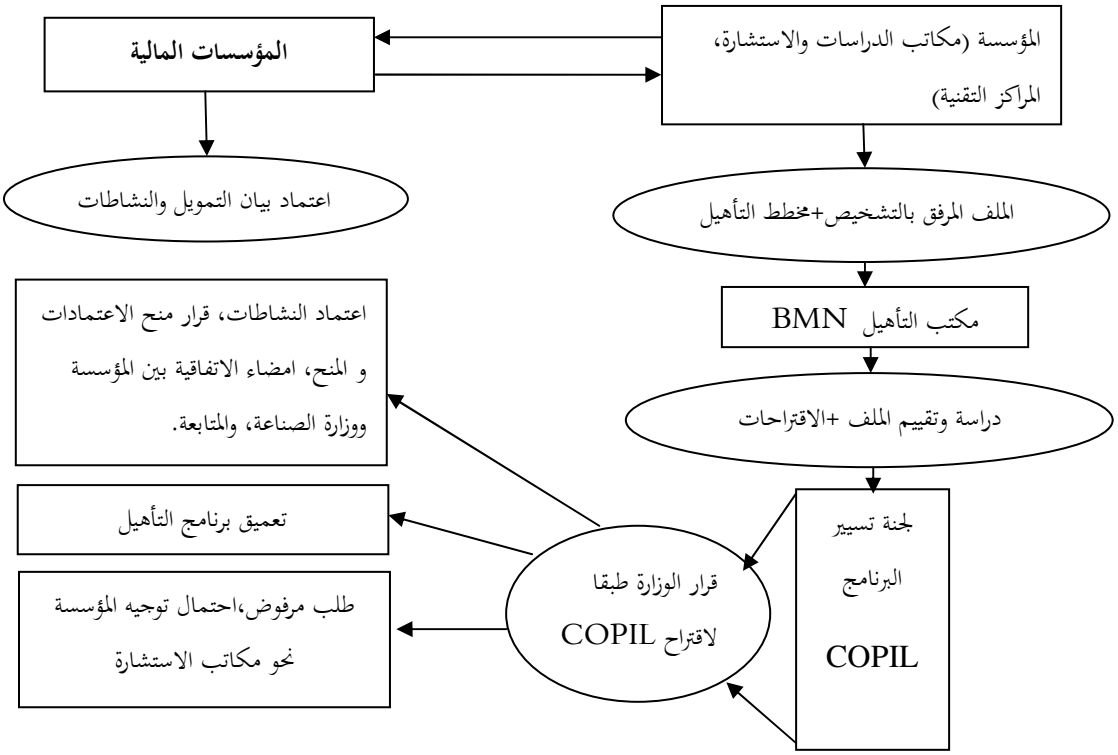

Source :ONUDI , soutien aux PME dans les pays arabes : le cas de la Tunisie, vienne, 2001, p23.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسة تستفيد من منح التأهيل وفقا للنسب التالية[197]

- المنحة الخاصة بدراسة التشخيص تمثل 70 % من كلفة دراسة التشخيص المصادق عليها من قبل لجنة تسيير البرنامج بسقف لا يتعدى 30 ألف دينار تونسي.
- أما المنح الخاصة بالاستثمارات اللامادية تمثل 70 % من كلفة الاستثمارات.
- أما المنح الخاصة بالاستثمارات المادية:20% من الاستثمارات ممولة من الموارد الذاتية،10% ممولة بالقروض.

1-2-2-4-حصيلة البرنامج:رغم الصعوبات التي شهدها الاقتصاد التونسي والقطاع الصناعي بالأخص، إثر الاحتجاجات الاجتماعية وتوقف آلية الإنتاج عقب الثورة، إلا أن نسق انخراط المؤسسات الصناعية في البرنامج قد تطور فنجد 224 مؤسسة جديدة انخرطت ضمن البرنامج خلال 5 أشهر الأولى من سنة2011 مقابل 215 مؤسسة خلال نفس الفترة من سنة 2010 ، ويعكس هذا الانخراط استعادة النسيج الصناعي التونسي الثقة في المستقبل، وهو ما يتعلق أساسا بالمؤسسات الناشطة في قطاعات النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية والالكترونية ،إلا أن المؤسسات المنخرطة في البرنامج عرف انخفاضا ملموسا بنسبة16.2% سنة 2012 مقارنة بسنة2011 ، بعدد يقدر ب326 مؤسسة حتى شهر أوت 2012.وتحتل المؤسسات الناشطة في مجال قطاع النسيج والملابس المرتبة الأولى من حيث حجم الانخراط في برنامج التأهيل الصناعي بنسبة40%، تليها الصناعات الغذائية ثم الصناعات الالكترونية في المرتبة الثالثة.[198]

وقد سجل برنامج التأهيل الصناعي منذ انطلاقه 1996 وإلى غاية 2012 [199]

انخراط 5192 مؤسسة

المصادقة على 4202 ملف تأهيل

استثمارات التأهيل 7031.5 مليار دينار تونسي

المنح المسندة 972.1 مليون دينار تونسي

---

[197] السعيد بريش، سارة طبيب، مرجع سابق، ص 7.

[198] نفس المرجع السابق،ص9.

[199] شبكة أنباء عدم الانحياز، التأهيل الصناعي في تونس 2013/02/22، على الموقع http://www.namnewsnetwork.org/v3/arabic/read.php تاريخ الاطلاع 2015/05/12

[199] نورة لغروسي، مرجع سابق،ص 14.

* نشأ الإفراق في الدول الصناعية كآلية تشمل كل تشجيع ومساندة توفرها المؤسسة الأم لأجرائها لإحداث مشروع جديد، وتعتبر هذه الآلية في تونس حديثة، ويعرفها القانون التونسي رقم56 المؤرخ في جويلية 2005 المتعلق بإفراق المؤسسات الاقتصادية:كل تشجيع أم كساندة من مؤسسة اقتصادية لفائدة باعثين جدد من داخلها أو خارجها لحثهم على بعث مؤسسات مستقلة أو مواصلة نشاط كانت تقوم به.

1-2-3- المحور الثالث:الرفع من نسق إحداث المؤسسات :

قامت تونس برنامج وطني لإحداث المؤسسات يرتكز على جملة من المحاور المتكاملة والتي تتمثل في:(200)

- ✓ إحداث بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و بعث الشركة الوطنية للتأمين.
- ✓ إحداث مراكز الأعمال وتعميمها على كافة الولايات.
- ✓ إحداث الشبابيك الموحدة، وإحداث وتنمية الشبكة الوطنية لحاضن المؤسسات.
- ✓ العمل على تنمية آلية الإفراق (spin off) *.
- ✓ تنظيم أيام الأربعاء لإحداث المؤسسات.
- ✓ تكثيف الدراسات الإستراتيجية والقطاعية.

1-3-أثر البرنامج على تطور القطاع الصناعي:

تؤكد الدراسات الاقتصادية أن النتائج النوعية والكمية التي حققها قطاع الصناعة في تونس تعود بنسبة كبيرة إلى برنامج التأهيل الصناعي، الذي تبنته تونس تماشيا مع الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده ، حيث أن هذه النتائج انعكست بالإيجاب على مختلف المؤشرات الاقتصادية.و التي نوجزها باختصار[201]:

1-3-1- النسيج الصناعي:

تضاعف عدد المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 10عمال من 2094 سنة1995 إلى 5 666 مؤسسة إلى غاية أفريل من سنة 2015، منها2580 مؤسسة مصدرة،، و1858 ذات مساهمة أجنبية كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية في إحداث حوالي 38% من النسيج الصناعي*.

1-3-2- مناصب الشغل:

تضاعف عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 10عمال من 236000 منصبا سنة 1995 إلى 642 510 منصبا للشغل إلى غاية شهر أفريل من سنة2015.

(201)Agence de Promotion de l'Industrie et de l'Innovation - Avril 2015,Ministère de l'industrie, Tunisie, sur le site: http://www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/tissu.asp, visite le :10/05/2015.

1-3-3- معدل النمو الصناعي:

عرف القطاع الصناعي نموا خلال سنة 2014 قدر ب0.7% مقارنة بسنة 2013، كما عرفت سنة 2012 أيضا نموا طفيفا قدر ب0.2 %مقارنة بسنة 2011 ، ويرجع هذا النمو بالأساس نمو في الصناعات الفلاحية والغذائية بنسبة 3.7%، وإلى إرتفاع في صناعة مواد البناء والخزف والبلور ب3.2%، وإلى نمو أيضا في الصناعات المعملية بنسبة 1.8%. [202]

1-4- بعض العوامل المفسرة لنجاح التجربة التونسية:

تعتبر تجربة تونس من أنجح التجارب في مجال الإصلاحات حيث أنها استطاعت خلق اقتصاد ذو توجه ليبرالي، بالإضافة إلى تجربتها الرائدة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، وذلك راجع للأسباب التالية:

- تبني إستراتيجية شاملة ومتكاملة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية التونسية، وذلك من أجل مواجهة التحديات النجمة عن الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده تونس اليوم ، ومحاولة تعظيم الاستفادة من الفرص التي يمكن أن تزيد من مكاسب الاقتصاد التونسي.

-نسيج المؤسسات المختلطة المكون للجهاز الإنتاجي التونسي أكثر من 1600 مؤسسة مختلفة هذا ما جعل تونس اكبر بلد مستقطب للاستثمارات الخارجية المباشرة في منطقة المغرب العربي خارج المحروقات، بعبارة أخرى في قطاعات مختلفة مما اكسبها ميزة تنافسية اكبر [203].

-عملية نقل التكنولوجيا أكثر سهولة مقارنة بجارتيها الجزائر والمغرب.

- مرونة الجهاز التشريعي والنظام البنكي التونسي، خاصة بعدما تم تعديل وتنقيح أغلب القوانين والتشريعات من أجل تبسيطها لكي تتلاءم والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحكومة التونسية، ولكي تتلاءم أيضا مع القوانين المعمول بها في الدول المنافسة لها(الدول الأوروبية) .

-أهمية الإعلام الاقتصادي في تونس حيث ساعد على نجاح انتشار برنامج التأهيل، حيث بذلت وسائل الإعلام مجهودا معتبرا في التعريف بهذا البرنامج ومختلف مكوناته والتحديات المستقبلية ،حيث أبرزت دراسة قامت

---

[202] البنك المركزي التونسي، http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/actualites.jsp?id=63 ، تاريخ الاطلاع 2015/05/05.

*صنف تقرير Doing business لسنة 2015 الذي يصدره البنك الدولي ا **لممارسة أنشطة الأعمال** للدول المغاربية الثلاث في مراتب متباينة حيث جاءت تونس في المرتبة **60 لتتراجع بأربع مراتب بعد أن كانت فى المرتبة 56 سنة 2014، والمرتبة 55 لسنة 2011 (يعزى هذا التراجع إلى الأحداث الأمنية التي تشهدها تونس في الآونة الأخيرة)**، متقدمة بذلك على المغرب التي احتلت المرتبة 71 والتي تقدمت تقدما ملحوظا حيث كانت تحتل المرتبة 114سنة2011 ، والجزائر 154 التي تراجعت بعدما كانت في المرتبة 136 لسنة 2011 عالميا وذلك من أصل 183 دولة.

[203] فاروق تشام، مرجع سابق، ص69.

بها وزارة الصناعة سنة 1997 أن 70 %من المؤسسات المستجوبة قد تعرفت على هذا البرنامج من خلال وسائل الإعلام وبفضل ما وفرته من تغطية ومقالات وتحاليل ولقاءات حول هذا البرنامج .

ثانيا: التجربة المغربية في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

لقد كان الاقتصاد المغربي ذو توجه ليبرالي مطبوع بطابع الاقتصاد المختلط ذو نزعة للحماية والتدخل، و هو اقتصاد غير نفطي تشكل له فاتورة النفط عبء كبيرا، موارده المتأتية من تصدير الفوسفات لا تغطي الاحتياجات الضرورية، و من العوامل المؤثرة في دلك نموذج التنمية الذي جعل المغرب اقتصادا فلاحيا معدنيا يتجه نحو التصنيع ببطء شديد،ضعف الاستثمار العمومي، التبذير متعدد الإشكال ،التسيير الإداري[204].

إلا أنه عرف في العشر سنوات الأخيرة عدة تحولات اقتصادية كبرى تتمثل أساسا في وضع برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد عام 1983 ووصولا إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 1994 ،وإمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام1996، واتفاق التبادل الحر مع الجمعية الأوروبية للتبادل الحر عام 1997 ، وأخيرا إمضاء اتفاق التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2004.

يحمل هذا الانفتاح المغربي على العالم عدة آمال ولكنه في نفس الوقت يفتح المجال أمام عدة تحديات كبرى من أبرزها تقوية تنافسية المؤسسات المغربية وخاصة الصناعية منها.

2-1-لمحة حول القطاع الصناعي في المغرب:

سعت المغرب إلى بناء إستراتيجية للتنمية الاقتصادية ترتكز على ثلاثة توجهات رئيسية :إجراء إعادة هيكلة كلية بغية تحسين مناخ الأعمال، ومتابعة وتحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد (التضخم، عجز الميزانية، معدل النمو

الاقتصادي)، وضع إستراتيجية قطاعية تتبنى تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل والإجراءات والتدابير اللازمة لذلك، ومع مطلع سنة 2000 ومن أجل تحقيق التوجهين الأولين وإضفاء المزيد من الشفافية

للمستثمرين، تم الشروع في تحقيق هذه الاستراتيجيات باهتمام ورعاية كبيرين .وترسم الرؤوس الخمس لنجمة المملكة محركات نمو الاقتصاد المغربي المرتكز على :الصناعة، السياحة، التجارة، الفلاحة والبنى التحتية.

وتم في سنة 2006 تبني مخطط" انبثاق "والذي حدد الأهداف الإستراتيجية للسياسة الصناعية للدولة، وركز على، القطاعات المفتاحية أين تمتلك فيها المغرب مزايا تنافسية، والتي سوف تقود 70% من النمو

[204] بوحفص حاكمي، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر، ص 12.

الصناعي إلى غاية 2015، وهو ما من شأنه أن يولد 8200 مليون أورو كناتج داخلي خام إضافي، خلق 440ألف منصب شغل وتخفيض عجز الميزان التجاري بنسبة % 50 في أفق 2013.

وفي سنة 2009 عززت الدولة القطاع الخاص و الالتزامات التي اقرها مخطط " انبثاق" ، من خلال ترسيخ ميثاق الانبثاق الصناعي (2009-2015) أو" انبثاق"2 ، والذي خصص له ميزانية قدرت ب 1100 مليون أورو، خصصت حصة 34% منها للتركيز على تكوين وتأهيل الموارد البشرية، فيما خصصت 24% منها لتحفيز الاستثمار .ويعول على هذا البرنامج في إنتاج 4500 مليون أورو من الاستثمارات الخاصة، توليد 4500مليون أورو كناتج داخلي خام، خلق 220 ألف منصب شغل جديد و8.5 مليار أورو من الصادرات الإضافية في أفق2015، إجمالا تركز الإستراتيجية الصناعية على الصناعات المغربية العالمية وهي الصناعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة(السيارات، الإلكترونيك، الطائرات)،إضافة إلى الصناعات التقليدية كصناعة الألبسة الجلدية والمنتجات الزراعية [205]. ويمكننا إبراز أهمية هذا القطاع من خلال مساهمته في المؤشرات التالية: [206]

- يساهم القطاع الصناعي بحوالي 35% من الناتج الداخلي الخام للمغرب لسنة 2011، تحتل فيه الصناعة الكيماوية المرتبة الأولى ضمن أنواع الصناعات بالمغرب حيث تمثل 36 % من نسبة الإنتاج، تليها الصناعات الغذائية33 %، ثم صناعة النسيج والجلد.
- يساهم القطاع الصناعي في المغرب ب 25.5 %في نمو القيمة المضافة ، و1.3 % في النمو الاقتصادي لسنة 2012.
- تمثل الصادرات الصناعية 28.1%من جملة صادرات البلد لسنة 2012،وبمعدل تطور طفيف يقدر ب0.1% مقارنة بسنة2011.

ويمكننا تلخيص الملامح الكبرى للإستراتيجية الصناعية بالمغرب في ثلاثة محاور هي كالآتي:

- المحور الأول: تغيير المحيط العام وذلك من خلال تأهيل القضاء، وضع قوانين لتنظيم المقاولات والمصادقة على قانون الشغل.
- المحور الثاني: تحفيز الصناعة، وذلك بتهيئة المناطق الصناعية، وخلق مراكز جهوية للاستثمار,
- المحور الثالث: تأهيل النسيج الإنتاجي من خلال تشجيع خوصصة المؤسسات العمومية، والتشجيع على استعمال التقنية الحديثة والتكنولوجيا.

---

[205] Banque mondiale, Groupe Développement économique et social Région Moyen-Orient et Afrique du Nord, Royaume du Maroc: Mémorandum économique pays, Promouvoir la croissance et l'emploi par la diversification productive et la compétitivité, Volume II : Etudes de base, 14 mars 2006, Document de la Banque mondiale, p-p 120-121.

[206] Ministère de l'économie et des finances , Royaume du Maroc, sur le site : http://www.finances.gov.ma/arma/SitePages/home.aspx, visite le :10/05/2015.

2-2- التعرف على البرنامج:

خلال الفترة من1997-2002 لم يسند برنامج التأهيل إلى أي جهة مختصة، بل كانت الأنشطة المرتبطة بالبرنامج ملحقة بوزارة التجارة والصناعة والحرف، إلا أنه بعد ذلك تم إحداث هيئات الدعم والترقية لمتابعة برنامج التأهيل، ولذلك يمكننا القول بأن برامج التأهيل بالمغرب مرت بثلاث مراحل[207]:

-1997-2002 مرحلة التعثر، وتميزت بالتحضير البطيء.

-2003-2006 مرحلة إحداث وإنشاء الجهات المختصة للإشراف على البرنامج.

-2008-2012 مرحلة انطلاق الدراسات وانطلاق الخدمات التي توفرها الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وانطلاق الإقلاع الصناعي بالمغرب.

ويدخل في إطار الميثاق عدة برامج، لكننا سوف نتطرق فقط إلى البرنامجين الأساسيين، من أجل رفع تنافسية المؤسسات المغربية وهما:

2-3-1- برنامج امتياز: programme Imtiaz

يسعى برنامج امتياز إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو عبارة عن مشروع مشترك وضعته وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة في إطار تنفيذ خطة الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي* ، وتقوم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتفعيله، بالمشاركة مع البنوك المشاركة في المبادرة.يستهدف البرنامج المؤسسات التي تسعى إلى انجاز مشروع تنموي وترغب في الاستفادة من منحة الاستثمار سواء كان ماديا أو غير مادي الذي يبلغ 20 %من قيمة الاستثمار، بسقف يقدر ب50 مليون درهم.وللانضمام إلى برنامج امتياز يجب على المؤسسة أن تستوفي الشروط التالية:

- أن يكون مر على إنشائها على الأقل سنتين.
- أن تقدم مشروعا تنمويا.
- أن تحصل على موافقة مبدئية من طرف بنك شريك في البرنامج لمنحها القرض الذي تحتاجه.
- أن تكون مسجلة في السجل التجاري، وأن تكون وضعيتها سليمة بالنسبة إلى إدارة الضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- أن يكون رقم معاملاتها السنوي دون احتساب الرسوم، أقل أو يعادل 100 مليون درهم.
- أن تساهم ب20 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار(مع احتساب الرسوم) عن طريق موارد ذاتية.

207(يحي حسين، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، بتصرف، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة،جامعة تلمسان، الجزائر،2013،ص 121.

*يشمل الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي على 111 تدبيرا لتنمية القطاع الصناعي 56 منها تهم المهن العالمية للمغرب (صناعة السيارات ، الإلكترونيك، ....) أما 48 تخص القدرة التنافسية للمؤسسات، و7 تتعلق بطرق تنفيذ وترويج الميثاق، ومن الإجراءان 57و58 من الميثاق متعلقان بالبرنامجين: امتياز و مساندة.

2-3-2- برنامج مساندة: programme moussanada

يسعى برنامج مساندة إلى تحسين مستوى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و عصرنتها ، وهو عبارة عن مشروع مشترك وضعته وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة في إطار تنفيذ خطة الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي ، وتقوم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتفعيله،وذلك من خلال برامج دعم عملية وفي متناول الفاعلين في جميع القطاعات، يعرف الإجراء 58 من الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي للجانب المتعلق بتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج مساندة كما يلي: تلتزم الدولة في إطار برنامج مساندة بمواكبة المقاولات في مقاربتها لتحديث وتحسين إنتاجيتها ، من خلال وضع برامج وظيفية في متناول كل القطاعات .

ويتشكل برنامج مساندة من ثلاثة عروض وهي:

- عرض متعدد التخصصات لتحسين وظائف الدعم لدى المؤسسات: الاستراتيجيات، الوظائف التجارية، التنظيم، الجودة، الوظائف المالية،..... والذي يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف قطاعاتها.
- عرض قطاعي، يستهدف تطوير المهارات المهنية والإنتاجية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل سلاسل الانتاج، التموين، البحث والإبداع.....
- عرض خاص بقطاع تكنولوجيا الإعلام، ويهدف إلى تسريع عملية إدماج تكنولوجيا الإعلام في أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولكي تستفيد المؤسسة من خدمات البرنامج يجب أن تستوفي الشروط التالية:

- أن يكون مر على إنشائها على الأقل سنتين.
- أن تكون مسجلة في السجل التجاري، وأن تكون وضعيتها سليمة بالنسبة إلى إدارة الضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- أن يكون رقم معاملاتها السنوي دون احتساب الرسوم، أقل أو يعادل 100 مليون درهم.
- أن تثبت أداءا اقتصاديا مرضيا.
- كما يمكن للتجمعات(أن تكون المؤسسات مستوفية للشروط المذكورة أعلاه) أن تستفيد من برنامج مساندة.

2-3-مبادئ برنامج تأهيل المؤسسات المغربية :

يتشكل برنامج تأهيل المؤسسات المغربية من مبدأين أساسين هما[208]:

2-3-1- المبدأ الأول:يهدف أساسا إلى تحسين مناخ الصفقات والأعمال عن طريق اتخاذ عدة تدابير أساسية تتمثل فيما يلي:

- تقوية البنى النحتية للجهاز الإنتاجي لاستقبال المستثمرين
- ترقية المنشئات من الناحية التكنولوجية
- تدعيم جمعيات التكوين المهني لتاطير يد عاملة مؤهلة
- تنمية التكوين المهني

2-3-2-المبدأ الثاني:يهدف أيضا برنامج تأهيل المؤسسات المغربية إلى توفير الدعم المباشر للمؤسسات وخاصة في:

- المسايرة والمواكبة بعبارة أخرى المرافقة التقنية للمؤسسات
- ترقية القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي على المستوى الدولي.

2-4-هيكلة برنامج تأهيل المؤسسات المغربية[209]:

يقع برنامج تأهيل المؤسسات المغربية تحت وصاية وزارة التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد, لكن قيادة وتنسيق جانب المرافقة التقنية لبرنامج تأهيل المؤسسات المغربية أسندت للوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةANPME .من جهة أخرى هناك عدة هياكل تساهم في إنجاح هذا البرنامج سوءا على المستوى الوطني أو الجهوي وهي كالتالي:

2-4-1- الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشاء هذه الوكالة عام 2002 ،تتمثل مهمتها الأساسية في تحديد ،تجسيد ،انطلاق ومتابعة مختلف العمليات التقنية وعمليات التشخيص والدراسات الإستراتيجية لفائدة المؤسسات. الهدف هو تسهيل الاتصالات بين المؤسسات الراغبة في التأهيل ومكاتب الدراسات والاستشارات المحلية الخبيرة في مجال تأهيل المؤسسات.

[208] فاروق تشام، مرجع سابق، ص 63.

[209] نفسه.

2-4-2- اللجنة الوطنية لتأهيل المؤسسات المغربية :

تعتبر هذه اللجنة عضو قيادة لبرنامج تأهيل المؤسسات المغربية ،ظهرت للوجود في ديسمبر 2002 ،تتشكل من ممثلين عن القطاع العام والخاص لها مسؤولية ترسيم الإستراتيجية وتنسيق ومراقبة كل العمليات الخاصة بتأهيل القطاع الصناعي.

ترتكز المهمة الأساسية للجنة الوطنية لتأهيل المؤسسات المغربية في كونها مكان تبادل الآراء والاقتراحات بين مختلف الأطراف الفاعلة (القطاع الخاص أو العام) ،ونقطة عبور المعلومات مباشرة للوزير الأول وتحديد الإجراءات العملية للتأهيل بالنسبة لمختلف المصالح الوزارية المعنية، تجتمع هذه اللجنة شهريا برئاسة الوزير المكلف بتأهيل الاقتصاد.

2-4-3-صندوق التأهيل[210] :

تم إحداثه نهاية سنة 2002 وشرع في مزاولة نشاطه ابتداءا من فيفري2003 ، يعتبر آلية محورية بين الحكومة والبنوك لتمويل برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، ويمكن للمؤسسات أن تستفيد من أموال الصندوق التي تستوفي الشروط التالية:

- المؤسسات التي مجموع ميزانيتها قبل الاستثمار لا تتجاوز 40 مليون درهم.
- المؤسسات التي تكلفة تأهيلها لا تتجاوز 20 مليون درهم مغربي.
- المؤسسات التي تقدم برنامج للتأهيل الشامل من أجل تحسين تنافسيتها.

2-4-4- هياكل الإسناد[211]:

يستند برنامج تأهيل المؤسسات المغربية على عدة هياكل مساعدة منها جهوية وأخرى قطاعية ، التي توكل إليها مهام إيداع المعلومات للمؤسسات الناشطة على مستوى مقاطعة كل هيكلة وعرض خدمات توجيهية واستشارية وتكوينية، يمكن ذكر عدة هيئات مساعدة منها،الجمعيات الحرفية ،غرف التجارة والباعة الإقليمية مندوبيات التجارة والصناعة المحلية ،خلايا التوجيه والمراقبة الجوارية والمراكز الجهوية للاستثمار. ويمكننا توضيح مسار عملية التأهيل والهيئات المتدخلة فيه من خلال الشكل الموالي:

[210] يحي حسين،مرجع سابق، ص 139.

[211] فاروق تشام، مرجع سابق، ص63.

الشكل رقم(3-16):مسار برنامج التأهيل المغربي والهيئات المتدخلة فيه

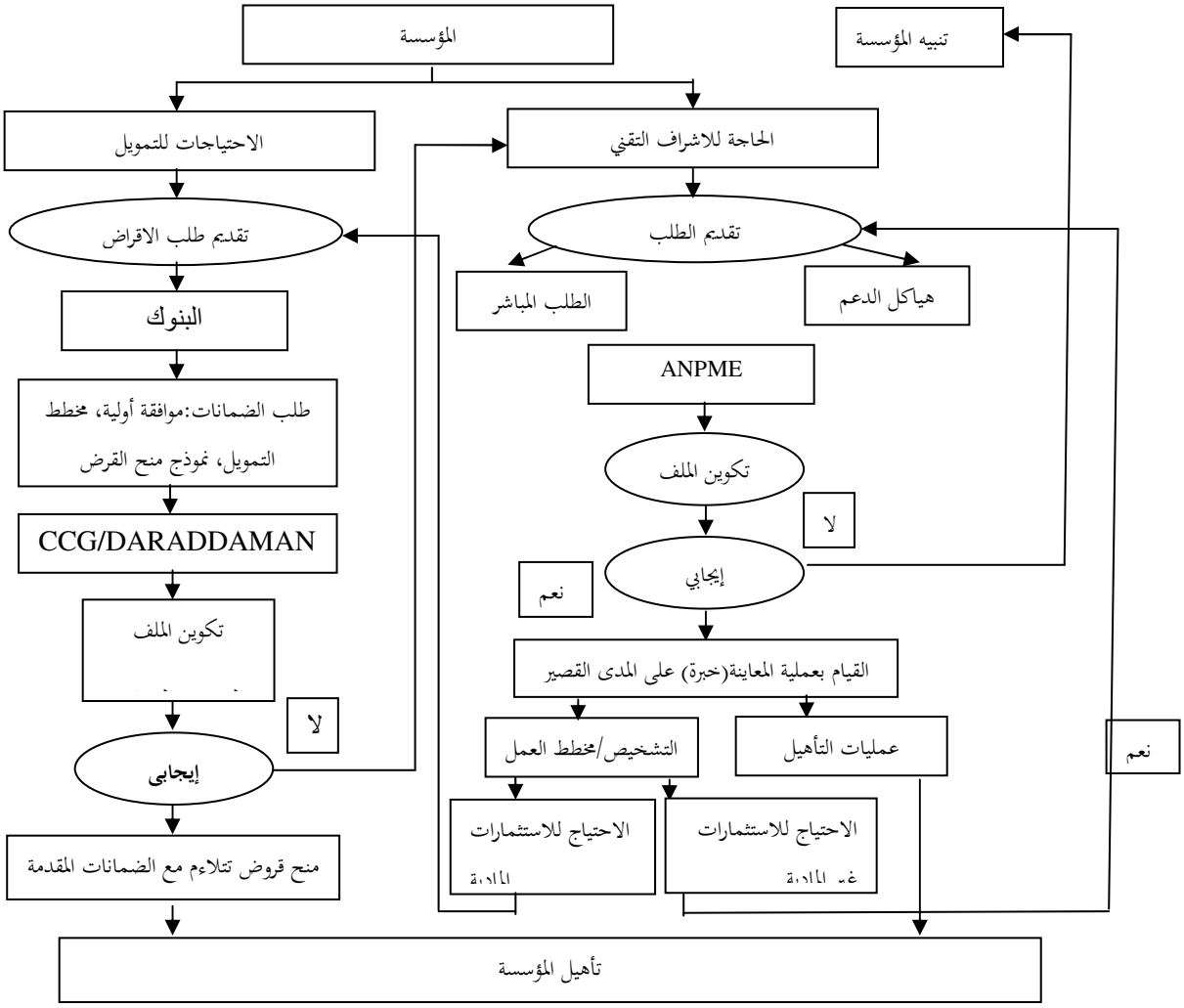

المصدر: بوكماش عبد الله، التفكيك الجمركي وأثره على تنافسية المؤسسات دور برنامج تأهيل المؤسسات كتدبير م ا رفق ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر2007،ص200.

2-5-بعض نتائج برنامج تأهيل المؤسسات المغربية:

بالرغم من مرور أكثر من 15 سنة عن البرنامج تأهيل المؤسسات المغربية 1997-2015، إلا أن النتائج المحققة تبقى محتشمة، فحسب الأرقام المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية ، فإنه بالنسبة لبرنامج مساندة فعدد المؤسسات التي استفادت من البرنامج حتى سنة 2013 بلغ 805 مؤسسة، وقد بلغ عدد الأنشطة التي قام بها البرنامج حوالي 1270 نشاط أغلبها كان في مجال الجودة و النوعية، وذلك بنسبة تقدر ب 31%، تليها نظام المعلومات و الإنتاجية بنسبة تقدر ب 27 % و20% على التوالي، أما في مجال الإستراتيجية وتطوير الاستثمار فكانت النسبة تقدر ب11%.

أما بالنسبة لبرنامج امتياز فقد وصل عدد المشاريع التي استفادت من منحة امتياز إلى174 مشروع، بقيمة استثمار إجمالية تقدر ب 3.74 مليار درهم، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاريع قد حققت رقم أعمال

إجمالي يفوق 40.6 مليار درهم، وبقيمة مضافة تفوق 13.4 مليار درهم ، وقد ساهمت بما يقدر ب 2688 منصب شغل [212].

زيادة على ذلك فقد استفادت عشرة جمعيات حرفية من عمليات المرافقة التقنية من بينها :الجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة،فدرالية الصناعات الجلدية والجمعية المغربية لصناعة وتجارة السيارات.

2-6-بعض العوامل المفسرة لضعف انضمام المؤسسات المغربية لبرنامج التأهيل:

يوجد عدة عوامل يمكن أن تفسر لنا ضعف إقبال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية للانضمام إلى برنامج التأهيل نذكر منها :

-تعدد المشاكل التي تعاني المؤسسات الصناعية المغربية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل في أربع مشاكل مستعصية مشاكل ذات طابع مالي، ارتفاع نسبة الضرائب والكلفة العالية للتمويل، ومشكلة مرتبطة بنزاهة القضاء لنيلّ الحقوق، والرابعة مصدرها المنافسة الحادة للمؤسسات غير القانونية، [213]وهذا يحتاج إلى تبني إستراتيجية كاملة ومتكاملة للسعي إلى حل هذه المشاكل.

- ثقل مؤسسات الدولة المرافقة لبرنامج التأهيل.

-عدم مساهمة الدول بشكل كافي في برنامج التأهيل، والاعتماد فقط على الاتحاد الأوروبي، حيث أن تأهيل المؤسسات المغربية حسب دراسات اللجنة الوطنية للمقاولات المغربية تحّتاج إلى 45 مليار درهم، ولا تُوفر منها إلا 20مليار ، وبالتالي وجود تحفيزات مالية غير كافية.

-تموضع الدولة في برنامج التأهيل كمسير إداري وليس كمسير لمشروع سياسة اقتصادية موجهة لتحقيق نمو اكبر.

يمكننا القول أن برنامج التأهيل المغربي قد عرف نوعا من الديناميكية الضعيفة نسبيا في المراحل الأولى من تطبيقه، ونعتقد انه مازال في بدايته ، خصوصا وأن المغرب أدرك فعليا ضرورة النهوض بالقطاع الصناعي ، ولا يتأتى له هذا إلا من خلال تبنيه لسياسة متكاملة تمس كل من المحيط الداخلي وكذا الخارجي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المغربية والدليل على هذا التوجه (الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي)، بالإضافة إلى المرتبة 71 التي حققتها حسب تقرير Doing business لسنة 2015 الذي يصدره البنك الدولي ا لممارسة أنشطة الأعمال للدول المغاربية، بعدما كانت تحتل المرتبة 114سنة2011 .

---

[212] Agence national de petites et moyennes entreprises, Royaume du Maroc ,sur le site: http://www.anpme.ma/fr/declineServ.aspx?mod=2&rub=14&srub=235, visite le 05/05/2015.

[213] عمر الكتاني ، دراسة تقييمية للمقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثالث، جامعة الرباط، المغرب2003، ص 102.

خلاصة الفصل:

لقد سعت الجزائر جاهدة إلى تدعيم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وتطويره، خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد(الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية)، إيمانا منها أنه أن قطاع الصناعة هو المحرك الأساسي لعملية التنمية في أي دولة من دول العالم ، وكذا البديل الإستراتيجي للاقتصاد القائم على الصناعة الاستخراجية فقط (البترول والغاز)، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري .

وقد عملت الجزائر مع المجتمع الدولي، و المنظمات العالمية من أجل النهوض بهذا القطاع ، وذلك من خلال الاستفادة من الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، والذي جاء تحت مسمى برنامج ميدا، الذي يعتبر الأداة المالية لتمويل مشاريع الاتحاد الأوروبي في جنوب البحر المتوسط في شتى المجالات، وهذا في إطار الشراكة الأورو- متوسطية، والذي جاء من خلاله برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في برنامج ED/PME1 حيث أن أول هدف معلن له هو الرفع من تنافسية المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة الجزائرية PME/PMI ، إلا أن هذا البرنامج لم يحقق سوى 23% من الهدف المسطر، بسبب التأخر في الانطلاق حيث كانت الاستفادة من البرنامج خلال الثلاث سنوات الأولى منعدمة، وأحسن نسبة سجلت له في آخر البرنامج.ليأتي البرنامج الثاني في إطار التعاون الأوروبي أيضا تحت مسمى ED/PME2 برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

بعد التجارب السابقة حملت الجزائر على عاتقها تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية، خاصة بعد الانفتاح الكلي للاقتصاد الوطني ، ولهذا فقد أعدت في البداية برنامج التأهيل الصناعي تحت وصاية وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ، وقد كانت انطلاقته الفعلية سنة 2000 ، وفي سنة 2007 أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تم تعويضه ابتداءا من سنة2010 ببرنامج تأهيل 20000 مؤسسة خلال الفترة 2010-2014 ، إلا أن حصيلة مختلف البرامج تبقى جد ضئيلة على امتداد 12 سنة، خاصة إذا ما قارناها مع برامج التأهيل في كل من المغرب وتونس ، حيث أن التجربة التونسية تبقى رائدة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعية منها .

ولهذا وجب على السلطات الجزائرية أن تزيد من تفعيل دور هياكل ومنظمات الدعم الخاصة بهذا القطاع، لكي تؤدي الدور المنتظر منها على أكمل وجه، وذلك الابتعاد عن المقاربات الشمولية، وبالتالي التعرف

على متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

دراسة تطبيقية حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

تمهيـــــــــــد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري، والذي تناولنا فيه تقديم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر، وما مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وكذا تنافسية هذا النوع من المؤسسات في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد (الشراكة الأورو-جزائرية، والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية)، بالإضافة إلى برامج التأهيل المتبناة من قبل الجزائر للرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعية خصوصا، والتطرق لكل من تجربتي تونس والمغرب في هذ المجال، ولتعميق الدراسة أكثر حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر، سنتناول ضمن هذه الدراسة التطبيقية المباحث التالية:

المبحث الأول: المنهج المستخدم وكيفية بناء الاستبيان

المبحث الثاني:التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

المبحث الثالث:اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج

المبحث الأول:المنهج المستخدم وكيفية بناء الاستبيان

يتناول هذا المبحث منهجية البحث الميداني، وذلك بداية بالتعريف بمجتمع الدراسة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة بالجنوب الشرقي)، وذلك من حيث تعدادها، وتوزيعها الجغرافي ،كما سوف نتناول التعريف بعينة الدراسة من خلال عرض المنهج المعتمد ، و مصادر جمع المعلومات ومجال وحدود الدراسة الزمنية والمكانية،كيفية بناء الاستبيان والتعريف بمتغيرات الدراسة.

أولا: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في (ورقلة–الوادي–غرداية)

يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بهذه الولايات حركية واسعة، خاصة في ظل انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، وتهيئة الظروف الملائمة لتطويره وترقيته، ولهذا سوف نتطرق من خلال هذا الجزء للمعطيات التي تخص هذا القطاع.

1–1–تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الثلاث:

قبل التطرق لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية ارتأينا إلا أن نتطرق لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ككل [214]، والجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم(4–1): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الثلاث إلى غاية 2014/12/31

الولايات	ورقلة	غرداية	الوادي	المجموع
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7824	7793	6114	21731
نسبة تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة%	36	35.8	28.2	100
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	333	504	336	1173
نسبة م ص وم ص إلى إحمالي المؤسسات%	4.25	6.4	549	5.39

La source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME N^0 25,2014, p 17.

[214] لقد بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2014، 738 820 مؤسسة ، في حين تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الثلاث 3%.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الثلاث متقاربة بين ولايتي ورقلة، وغرداية فهي تمثل 36%، 35.8% على التوالي ، في حين ولاية الوادي لا تمثل سوى 28.2% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية إلى إجمالي المؤسسات تعتبر نسبة ضئيلة فهي تمثل 5.39% ،يجب تنميتها خصوصا في ظل أزمة أسعار النفط، وممكن أن يفسر هذا بتواجد المؤسسات البترولية في المنطقة، أي توفر مناصب الشغل برواتب مغرية، خاصة لخريجي الجامعات، والذي يغنيه عن إنشاء مؤسسته الخاصة.

1-2-تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الولايات الثلاث:

إن المصدر الأول للأرقام والإحصائيات التي تخص تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة، والصناعية خاصة هو صندوق الضمان الاجتماعي، إلا أن هذه الأرقام لا تعبر فعلا عن العدد الحقيقي للمؤسسات التي تنشط فعليا، فنجدها أكثر بكثير من الأرقام الموجودة فعلا على أرض الواقع، والجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم(4-2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب ملكيتها، إلى غاية 2014/12/31

الولايات	العدد		النسبة%		المجموع
	الخاصة	العامة	الخاصة	العامة	
ورقلة	333	8	98	2	**341**
غرداية	336	0	100	0	**336**
الوادي	504	4	99	1	**508**
المجموع	**1173**	**12**	**99**	**1**	**1185**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية تتكون في معظمها من مؤسسات خاصة حيث تمثل 99% من إجمالي المؤسسات بالولايات الثلاث، بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التابعة للقطاع العام لا تمثل سوى نسبة قليلة جدا تصل إلى 1%.

كما نلاحظ أيضا أن العدد الأكبر للمؤسسات ص و م الصناعية تتمركز في ولاية الوادي بنسبة تقدر ب43% ، تليها ولاية غرداية بنسبة تقدر ب29%، وأخيرا ولاية ورقلة بنسبة تقدر ب28%.

ثانيا: الحدود المتعلقة بالدراسة وأدوات جمع البيانات

للقيام بدراستنا المتمثلة في " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر للرفع من تنافسيتها" تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لأن المنهج الوصفي التحليلي يحاول أن يقارن ويفسر ويقيم بهدف الوصول إلي تعميمات ذات معنى، نزيد بها الرصيد العلمي حول الموضوع. وهذا من خلال الدراسة التطبيقية حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائرية بهدف جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات.

2-1- حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة النظرية فيما يلي:

حصر الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة لجزائرية، والتطرق إلى التطور التاريخي لها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

نظرا لشساعة موضوع التنافسية، تم حصرها في بعض التعاريف والأهداف وكذا الشروط، والتطرق لتنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر.

إن موضوع التأهيل عام وشاسع لهذا حصرنا الدراسة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائرية، بالإضافة إلى التطرق لتجربتي كل من تونس والمغرب.

أما حدود الدراسة التطبيقية:الإطار المكاني (نقصد بها هنا الحدود الجغرافية للعينة محل الدراسة) والتي تمثلت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة التي تنشط في الجنوب الشرقي الجزائري ، أما الإطار الزمني فهو محدد من الفترة الممتدة من جوان 2014إلى غاية جانفي 2016 بحيث تغطي الدراسة فترة السنة والنصف، وذلك حتى نتمكن من معرفة مدى أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات محل الدراسة والتي تحد من تنافسيتها، وكذا مدى اهتمام المؤسسة بموضوع التأهيل، وتوضيح، كما أن هذه الفترة كانت كافية لتحديد عينة الدراسة.

أما الحدود المتعلقة بمعطيات الدراسة: فتشمل الدراسة المعطيات المتعلقة بخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجنوب الشرقي الجزائري، وعدد العمال الدائمين فيها، إضافة إلى مستوى رقم أعمالها ووتيرة النمو لديها لتحديد وضعها المالي. إضافة إلى المعطيات المتعلقة بتتنافسيتها، ودراسة متطلبات تأهيلها.

2-2- مصادر جمع بيانات الدراسة :

من اجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمدنا على ثلاثة مصادر لجمع البيانات كما يلي :

2-2-1-المصادر الثانوية:

حيث اتجهنا في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2-2-2-المصادر الأولية:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأنا إلي جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للبحث، وقد صمم خصيصاً لهذا الغرض، ووزع على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائرية، و التي تنشط على مستوى الجنوب الشرقي، وتحديد العوامل الأساسية التي لها تأثير على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة كمتغيرات مستقلة، وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة كمتغير تابع.

2-2-3- المقابلات الشخصية :

بغرض التعرف عن قرب على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة محل الدراسة قمنا بإجراء مقابلات ميدانية لمجموعة من المؤسسات والتي ساهمت في إثراء الدراسة وتوجيهنا بشكل فعال لتحقيق النتائج المرجوة منها، بالإضافة إلى ضمان قدرة المشاركين للرد على جميع الأسئلة.، حيث تكونت لدينا صورة متكاملة عن واقع هذه المؤسسات، كما تم القيام بزيارة ميدانية لوزارة الصناعة والمناجم بالعاصمة، وكذا والمديريات التابعة للوزارة في الولايات الثلاث، والالتقاء ببعض المسؤولين لمعرفة الإستراتيجيات والسياسات المنتهجة في تفعيل دور برامج تأهيل هذه المؤسسات لتطويرها و الرفع من تنافسيتها.

ثالثا : مجتمع وعينة الدراسة

3-1- تحديد مجتمع الدراسة :

يتشكل مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة(تتمتع بعنصر الاستقلالية) التي تزاول نشاطها فعلا في الجنوب الشرقي الجزائري (ورقلة- الوادي- غرداية)، والمسجلة في هذا القطاع ، والتي

توفرت لدينا عناوينهم (الهاتف- الفاكس- البريد الالكتروني)، والتي بلغ عددهم 292 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية خاصة ،وقد تم الحصول على عناوين هذه المؤسسات بالاعتماد على معطيات مديريات الصناعة والمناجم للولايات الثلاث، إضافة إلى ذلك فقد تم الاعتماد على مرجع الكومباس الفهرس العام للاقتصاد الجزائري [215]، في الحصول على العناوين الالكترونية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة التي تنشط فعلا على مستوى الجنوب الشرقي(ورقلة- الوادي- غرداية)، حسب ما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-3): جدول يوضح مجتمع الدراسة

الولايات	ورقلة	الوادي	غرداية	المجموع
المؤسسات ص وم ص خ	54	138	100	292

المصدر: مديريات الصناعة والمناجم (ورقلة- الوادي – غرداية)

3-2- تحديد عينة الدراسة وخصائصها :

تم توزيع الاستبيان على مجتمع الدراسة باستخدام البرنامج الكتروني google forms على الموقع الالكتروني https://docs.google.com/forms، حيث يعمل على توزيع الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني لعينة الدراسة.كما تم توزيع الاستبيان عن طريق المقابلة لبعض المؤسسات المتواجدة في الولايات الثلاث، بالإضافة إلى توزيعه عبر الفاكس أيضا للمؤسسات التي لم يتوفر لنا بريدهم الالكتروني، إلا أنه كانت هناك صعوبة كبيرة في تجاوب المؤسسات المستجوبة مع أسئلة الاستبيان، وهذا ما يفسر تعدد أفراد عينة الدراسة .

تتكون عينة الدراسة الإجمالية من 50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية خاصة تزاول نشاطها فعلا من مجموع الاستبيانات المسترجعة، وقد قمنا بإلغاء10استبيانات بسبب عدم تعبئتها بشكل تام، وبقي بحوزتنا 40 استبيان قابل للاستغلال والتحليل. و يمكن اعتبار أن هذه العينة هي عينة عشوائية بسيطة لأنه تم توزيعها بطريقة عشوائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة التي تنشط في الجنوب الشرقي.

[215]Kompass (*Kompass International Neuenschwander*) est une entreprise spécialisée en annuaires de sociétés entreprise à entreprise. Elle permet aux entreprises de trouver leurs clients et fournisseurs au moyen de ses outils informations, sur le site : http://dz.kompass.com/ , visite le10/12/2015.

رابعا: كيفية بناء وترميز الاستبيان

بهدف الوصول إلى البيانات والمعلومات التي تخص موضوع الدراسة، وبهدف تنفيذ مقاصد الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان كأداة للدراسة، وهو أحد أدوات جمع البيانات الميدانية، ويعتبر الاستبيان من أكثر الأدوات استخداما في جمع البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإدارية. وقد تم إرسال الاستبيان إلى أفراد العينة لتعبئتها عبر الفاكس، و بالبريد الإلكتروني، و قد تم تعبئتها أيضا عن طريق المقابلة الشخصية.

ويتكون الاستبيان من مجموعة من الفقرات المصاغة على شكل أسئلة تخدم أغراض وأهداف البحث ،حيث قسمناه إلى جزئين :(أنظر الملحق رقم4-1)

- الجزء الأول: يتمثل في بطاقة تعريفية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية ومسيرها.
- الجزء الثاني : يتمثل في التعرف على المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر والتي تحد من تنافسيتها .

4-1- مقدمة الاستبيان:

تعتبر المقدمة المرفقة بالاستبيان حسب العديد من الدراسات والأبحاث ضرورية عند تصميم الاستبيان وتتضمن:

التعريف بالباحث والدراسة أيضا، إذ وضحنا فيها الغرض العلمي للاستبيان، ونوع المعلومات التي نحتاج إليها، من الذين يجيبون على الاستبيان، وتشجيعهم على الإجابة الموضوعية والصريحة على فقراته، وطمأنتهم على سرية المعلومات، مما ينعكس إيجابيا على المستجوبين، كما يوضح مدى ما سيقدمه المجيب من فائدة لاستكمال الدراسة، ولهذا فقد قمنا بتقديم الدراسة كونها إطار علمي أكاديمي، وان الهدف منها هو التعرف على المشاكل والعوائق التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر والتي تحد من تنافسيتها، وبالتالي التعرف على متطلبات تأهيل هذا النوع من المؤسسات .

4-2- التعريف بفرضيات و متغيرات الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا عل الاستبيان المغلق المفتوح، وهذا النوع تحتاج بعض أسئلته إلى إجابات محددة والبعض الآخر إلى إجابات مفتوحة، وهذا حسب الهدف المراد الوصول إليه من السؤال، وبالتالي الهدف المراد الوصول إليه من الدراسة وهو التعرف على المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

الخاصة في الجزائر، وبالتالي التعرف على متطلبات تأهيل هذا القطاع للرفع من تنافسيته، وذلك بالإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة والمتمثلة في: ما هي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر للرفع من تنافسيتها ؟ .

لقد تضمن استبيان الدراسة 28 سؤالا رئيسيا، وبهدف تسهيل تحليل متغيرات الدراسة قمنا بتقسيم الأسئلة إلى جزئين **الجزء الأول** : يتمثل في المتغيرات الديمغرافية للدراسة، وهو عبارة عن بطاقة تعريفية للمؤسسة (من المتغير الأول إلى الرابع) ومسيرها(من المتغير لخامس إلى التاسع) وكذا طبيعة نشاطها(من المتغير العاشر إلى المتغير الرابع عشر) ، بهدف التعرف على واقع هذا القطاع، وقد تمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي:

- المتغيرة الأولى الشكل القانوني للمؤسسة: وقد رمزنا لهذا المتغير بالرمز Q1 ، ويحوي هذا السؤال خمس اختيارات رقمناها من 1إلى 5 حسب تسلسلها في الاستبيان، فقد أعطينا 1 للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة SARL، و2 للمؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودةEURL، ورقم 3 لمؤسسات التضامنSNC، والرقم 4 للمؤسسات ذات الأسهمSPA، والرقم 5 للمؤسسات ذات الأشكال الأخرى(شخص طبيعي، مؤسسات التوصية البسيطةSCS، مؤسسات التوصية بالأسهمSCA) .[216]
- المتغيرة الثانية ملكية المؤسسة: وقد رمزنا لهذا المتغير بالرمز Q2، ونعني بملكية المؤسسة عائلية أم لا، وقد أعطينا الرقم1 للإجابة بنعم، والرقم 2 للإجابة بلا .
- المتغيرة الثالثة:عمر المؤسسة : وقد رمزنا لهذا المتغير بالرمز Q3، ووضعنا ثلاثة اختيارات أقل من 5سنوات وقد أعطيناها الرقم 1، بين 5-10 سنوات أعطيناه الرقم 2، وأكثر من 10 سنوات أعطيناه الرقم 3
- المتغيرة الرابعة: حجم المؤسسة(حسب المعيار المعمول به في القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو معيار عدد العمال الدائمين): وقد رمزنا لهذا المتغير بالرمز Q4، لدينا ثلاثة أنواع من المؤسسات، مؤسسات مصغرة من 1-9 عمال وقد أعطيناه الرقم 1، المؤسسات الصغيرة من 10-49 عامل وقد أعطيناه الرقم2، المؤسسات المتوسطة من50-250 عامل وقد أعطيناه الرقم 3.

---

[216]للاطلاع أكثر على الأشكال القانونية للمؤسسات يمكن الرجوع للقوانين التالية:

الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، ،المرسوم رقم 75-59 المؤرخ في 09/26/ 1975،والمتعلق بقانون التجارة ، والمعدل والمتمم بالمرسوم 96-27 المؤرخ في 1996/09/09. الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادر في ديسمبر 1996، ص6 .

- المتغيرة الخامسة إلى غاية المتغيرة التاسعة سبب تأسيس المؤسسة: نلاحظ في هذا السؤال أن المجيب يمكن أن يجيب بأكثر من اختيار ، لذلك فان كل اختيار يعتبر متغير له احتمال الإجابة بنعم / أو لا ويستخدم لهما 1 للإجابة بنعم و 0 للإجابة بلا.وقد أعطينا الرمز Q5 للاختيار الأول المتمثل في لم أجد وظيفة، والرمز Q6 للاختيار الاستقلالية في العمل، والرمز Q7 للاختيار تحقيق دخل مرتفع، والرمز Q8 للاختيار رغبة الأهل في مواصلتي لإدارة المؤسسة، والرمز Q9 إذا كان لدى المسير أسباب أخرى نطلب منه ذكرها،
- المتغيرة العاشرة: ويمثل نمط الإدارة في المؤسسة: وقد رمزنا له بالرمز Q10، وأعطينا الرقم 1 إذا كان المسير هو المالك، والرقم2 إذا كان المسير أحد المساهمين، والرقم 3 إذا كان مسير له أجر .
- المتغيرة الحادية عشر: جنس المسير: رمزنا لهذا المتغير بالرمز Q11، أعطينا الرقم 1 إذا كان المسير ذكر، والرمز 2 إذا كان المسير أنثى.
- المتغيرة الثانية عشر:عمر المسير: رمزنا لهذا المتغير بالرمز Q12،وقد أعطينا الرقم1 للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم 18-27سنة، والرقم 2 للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 28-37 سنة، والرقم 3للذين تتراوح أعمارهم 38-47 سنة، والرقم 4 للذين تتراوح أعمارهم بين 47-58 سنة، والرقم 5 للذين تفوق أعمارهم 58 سنة.
- المتغيرة الثالثة عشر: التحصيل العلمي: رمزنا لهذا المتغير بالرمز Q13، يحوي هذا السؤال خمس اختيارات ، وقد أعطينا الرقم 1 للأشخاص الذين مستوى التعليم هو المستوى الابتدائي، الرقم2 لذوي التعليم المتوسط، والرقم3 لذوي التعليم الثانوي، والرقم4 لذوي الشهادات المهنية، و الرقم 5 هو للأشخاص ذوي المستوى الجامعي، إذا كان المستجوب جامعيا فمطلوب منه ذكر الشهادة والتخصص.
- المتغيرة الرابعة عشر:قطاع النشاط: وقد رمزنا لهذا المغير بالرمز Q14، وأعطيناه الأرقام من 1إلى 9، وهذا التصنيف حسب ما هو معمول به قبل الوزارة المعنية (الصناعة والمناجم)، وهي موضحة كما يلي:

الرقم 1للصناعة الغذائية، والرقم 2 لصناعة النسيج ، والرقم 3 لصناعة الجلد، والرقم 4لصناعة الخشب والفلين والورق ، والرقم 5 للكيمياء – مطاط- بلاستيك ، والرقم 6 للحديد والصلب ، والرقم7 للمناجم والمحاجر ، والرقم 8 لمواد البناء ، والرقم 9 لصناعة أخرى يرجى تحديدها. مع ذكر النشاط الرئيسي للمؤسسة.

المتغيرة الخامسة عشر: النشاط الفرعي : وقد رمزنا لهذا المتغير بالرمز Q15، وأعطينا الرقم 1 للمؤسسات التي لديها نشاط فرعي مع ذكر النشاط الفرعي، والرقم2 للمؤسسات التي ليس لديها نشاط فرعي.

- المتغيرة السادسة عشر إلى غاية المتغيرة العشرون: الدافع وراء اختيار النشاط: نلاحظ في هذا السؤال أن المجيب أيضا يمكن أن يجيب بأكثر من اختيار ، لذلك فان كل اختيار يعتبر متغير له احتمال الإجابة بنعم / أو لا ويستخدم لهما 1 للإجابة بنعم و 0 للإجابة بلا ، وأعطينا الرمزQ16 لخصوصية المنطقة، والرمزQ17 لكون عدد المنافسين قليل، والرمز Q18 لوجود تشجيعات من قبل الدولة، والرمز Q19 له علاقة مع تخصص صاحب المؤسسة، والرمزQ20 لوجود دوافع أخرى يرجى ذكرها،.
- المتغير الواحدة والعشرون: وجود فروع على مستوى الوطن: وقد رمزنا لهذا المتغير بالرمز Q21 ، وأعطينا الرقم 1 للإجابة بنعم ، والرقم 2 للإجابة بلا.
- المتغيرة الثانية والعشرون: وجود فروع خارج الوطن: وقد رمزنا لهذا المتغير بالرمز Q22، وأعطينا الرقم 1 للإجابة بنعم ، والرقم 2 للإجابة بلا.

أما **الجزء الثاني** من الاستبيان فهو مخصص للتعرف على المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر والتي تحد من تنافسيتها، في البداية ارتأينا إلى معرفة وضعية المؤسسة التنافسية ، وذلك بتقدير لرقم أعمالها ووتيرة الزيادة في معدل النمو، وكذا وضع المنافسة في السوق، والتعرف على الحصة السوقية للمؤسسة، وقد استخدمنا هنا سلم ليكرت الخماسي[217]، والذي كانت أسئلته ايجابية، وذلك من خلال المتغيرات التالية:

- المتغيرة الثالثة والعشرون: وتيرة الزيادة في رقم الأعمال والتي سوف نرمز له بالرمز Q23، و به خمس اختيارات، نعطي الرقم 5 لمرتفع جدا، والرقم 4 لمرتفع، والرقم 3 لمستقر، والرقم 2 لمنخفض، والرقم 1 لمنخفض جدا.
- المتغيرة الرابعة والعشرون:وتيرة الزيادة في معدل النمو: والتي سوف نرمز له بالرمز Q24، و به خمس اختيارات، نعطي الرقم 5 لمرتفع جدا، والرقم 4 لمرتفع، والرقم 3 لمستقر، والرقم 2 لمنخفض، والرقم 1 لمنخفض جدا.
- المتغيرة الخامسة والعشرون: وضع المنافسة في السوق: والتي سوف نرمز لها بالرمز Q25، وبها خمس اختيارات، نعطي الرقم 5 لقوية، والرقم 4 فوق الوسط، والرقم 3 لمتوسطة، والرقم 42 دون الوسط، والرقم 1 لمنخفض.

[217] مقياس **ليكرت** هو أسلوب لقياس السلوكيات و التفضيلات، مستعملا فيه الاختبارات النفسية، استنبطه عالم النفس رينسيس ريكرت، يستعمل في الاستبيانات وبخاصة في مجال الإحصاءات. ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما.

– المتغيرة السادسة والعشرون: الحصة السوقية: والتي سوف نرمز لها بالرمز Q26، وبها خمس اختيارات، نعطي الرقم 5 لقوية (رائدة)، والرقم 4 فوق الوسط، والرقم 3 لمتوسطة، والرقم 2 دون الوسط، والرقم 1 لمنخفضة.

ثم بعد ذلك أردنا معرفة ما مدى إدراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة لمفهوم التنافسية، وكذا مفهوم عملية التأهيل ، ذلك أن الهدف الأساسي لبرامج التأهيل هو الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا من خلال المتغيرات التالية:

– المتغيرة السابعة والعشرون إلى غاية المتغيرة الوحدة والثلاثون: مفهوم التنافسية: نلاحظ في هذا السؤال أن المجيب أيضا يمكن أن يجيب بأكثر من اختيار ، لذلك فان كل اختيار يعتبر متغير له احتمال الإجابة بنعم / أو لا ويستخدم لهما 1 للإجابة بنعم و 0 للإجابة بلا ، وأعطينا الرمز Q27 للارتفاع في رقم الأعمال، والرمزQ28 لتقديم منتجات ذات جودة وسعر مناسب، والرمزQ29 للاستمرارية والبقاء، والرمزQ30 لاختراق أسواق أجنبية، والرمز Q31 لوجود مفهوم آخر يرجى ذكره، في هذا السؤال نلاحظ أن الشخص أيضا يمكن أن يعطي أكثر من إجابة، لذلك فان كل متغير له احتمال إجابتين نعم / لا ويستخدم لهما للإجابة نعم 1و 0 للإجابة لا.

– المتغيرة الثانية والثلاثون إلى غاية المتغيرة السادسة والثلاثون: مفهوم عملية التأهيل: نلاحظ في هذا السؤال أن المجيب أيضا يمكن أن يجيب بأكثر من اختيار ، لذلك فان كل اختيار يعتبر متغير له احتمال الإجابة بنعم / أو لا ويستخدم لهما 1 للإجابة بنعم و 0 للإجابة بلا ، وأعطينا الرمز Q32 لإجراء نشاطات تدريب للرفع من المهارة و تحسين الأداء ، والرمز Q33 لإجراء نشاطات تدريب بهدف تنمية المؤسسة باستمرار،والرمزQ34 لتحقيق ميزة تنافسية ، والرمز Q35للقدرة على الإبداع والابتكار ، والرمز Q36 لوجود مفهوم آخر يرجى ذكره، في هذا السؤال نلاحظ أن الشخص أيضا يمكن أن يعطي أكثر من إجابة، لذلك فان كل متغير له احتمال إجابتين نعم / لا ويستخدم لهما للإجابة نعم1 و 0 للإجابة لا.

ثم بعد ذلك أردنا معرفة ما إن كانت المؤسسات محل الدراسة قد انضمت لأحد برامج التأهيل أم لا المتبناة من قبل الجزائر، ومعرفة أيضا هل تحصلت على مساعدات من قبل أحد الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال المتغيرين التاليين:

– المتغيرة السابعة والثلاثون: الانضمام لأحد برامج التأهيل: وقد رمزنا لهذا المتغير بالرمز Q37، وأعطينا الرقم 1 للإجابة بنعم ، والرقم 2 للإجابة بلا.

- المتغيرة الثامنة والثلاثون:الحصول على مساعدات من قبل أحد الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد رمزنا لهذا المتغير بالرمز Q38، وأعطينا الرقم 1 للإجابة بنعم ، والرقم 2 للإجابة بلا.
- المتغيرة التاسعة والثلاثون إلى غاية المتغيرة الثامنة والأربعون: وقد أردنا من هذا السؤال معرفة التحديات الرئيسية لتحقيق ميزة تنافسية لدى المؤسسات محل الدراسة، تم الاعتماد في هذا السؤال على سلم ليكرت المكون من خمسة درجات (موافق بشدة، موافق، محايد، أعارض، أعارض بشدة)، وقد كانت فقرات السؤال سلبية لأنها تعبر عن المشاكل والتحديات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر والتي تحد من تنافسيتها، وقد رمزنا لها بالرمزQ39مشاكل في التمويل، و Q40 مشاكل في التسويق، و Q41 مشاكل في الإنتاج ، وQ42 مشاكل في التسيير ،و Q43 السوق الموازي ، وQ44 حدة المنافسة، و Q45 البيروقراطية ، و Q46 ندرة المعلومات والإحصائيات الاقتصادية ، و Q47 الانفتاح الاقتصادي، و Q48 السياسات والقوانين وبالتالي كانت الأوزان كما يلي: 1 لموافق بشدة، 2 لموافق، 3 لمحايد، و4 لأعارض، و5 لأعارض بشدة.
- المتغيرة التاسعة والأربعون إلى غاية المتغيرة السابعة والخمسون: ممثلة في السؤال ما الذي يتطلب توفيره لتخطي هذه التحديات تم الاعتماد في هذا السؤال أيضا على سلم ليكرت المكون من خمسة درجات (موافق بشدة، موافق، محايد، أعارض، أعارض بشدة)، وقد كانت فقرات السؤال ايجابية لأنها تعبر عن المتطلبات التي يجب أن تتوفر لتخطي لمشاكل والتحديات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر والتي تحد من تنافسيتها، وقد رمزنا لها بالرمزQ49 تسهيل الحصول على القروض ، و Q50 حماية المنتج المحلي من المنافسة ، و Q51 توفير المعلومات والإحصائيات الاقتصادية ، وQ52 مكافحة المنافسة غير المشروعة ،و Q53 مكافحة البيروقراطية ، وQ54 تسهيل الحصول على المواد الأولية ، و Q55 تسهيل الحصول على المعدات الصناعية ، و Q56 تفعيل دور المنظمات والهيئات الداعمة ، و Q57 تكثيف وتفعيل دور برامج التأهيل وبالتالي كانت الأوزان كما يلي: 5لموافق بشدة، 4 لموافق، 3 لمحايد، و2 لأعارض، و1 لأعارض بشدة.
- المتغيرة الثامنة والخمسون إلى غاية المتغيرة الرابعة والستون: ثم أهم الجوانب التي تحتاج فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة إلى عملية التأهيل تم الاعتماد في هذا السؤال أيضا على سلم ليكرت المكون من خمسة درجات (موافق بشدة، موافق، محايد، أعارض، أعارض بشدة)، وقد كانت فقرات السؤال ايجابية لأنها تعبر عن الجوانب التي تحتاج فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة إلى عملية التأهيل من أجل الرفع من

تنافسيتها، وقد رمزنا لها بالرمز58 التسيير الاستراتيجي للمؤسسة ، و Q59 تسيير العمليات (الإنتاج) ، و Q60 وضع الخطط التسويقية ، و Q61 التسيير المالي والمحاسبي للمؤسسة، و Q62 تسيير الموارد البشرية للمؤسسة ، و Q63 تدريب العمال وتأهيلهم على تقنيات الإنتاج الحديثة، و Q64 إدارة المعرفة ، وبالتالي كانت الأوزان كما يلي: 5لموافق بشدة، 4 لموافق، 3 لمحايد، و2 لأعارض، و1 لأعارض بشدة.

و للإجابة على تساؤلات الدراسة للجزء التطبيقي (أنظر المقدمة) طرحنا جملة من الفرضيات وهي كالآتي:

الفرضية الرئيسية الرابعة:

والتي تخص المحيط الداخلي للمؤسسة وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي مجتمعة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

وقد قسمنا هذه الفرضية إلى فرضيات جزئية حسب كل جانب من الجوانب التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: تمثل الجانب التسييري

4- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

5- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتكوين والتحفيز على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

6- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة باستخدام التكنولوجيا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

الفرضية الفرعية الثاني: تمثل الجانب المالي والمحاسبي

3- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتمويل على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

4- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

الفرضية الفرعية الثالثة: تمثل الجانب الإنتاجي

4- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتموين على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائر.

5- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالإنتاج على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

6- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتخزين على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

الفرضية الفرعية الرابعة: تمثل الجانب التسويقي

6- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمنتج على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

7- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالسعر على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

8- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالترويج على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر

9- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتوزيع على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر

10- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالسوق على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر

الفرضية الرئيسية الخامسة:

وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي مجتمعة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

الفرضية الفرعية الأولى

1-وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالواقع الاقتصادي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

الفرضية الفرعية الثانية

2-وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالقوانين والسياسات المنظمة والداعمة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

الفرضية الرئيسية السادسة:

وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة ببرامج التأهيل ، على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

ولقبول أو رفض هذه الفرضيات قمنا بتحديد المتغيرات المستقلة ، وذلك بناءا على المجالات المحددة لدى برامج التأهيل، و التي تخضع فيها المؤسسة لنشاطات التأهيل، وذلك حسب المشكل الذي تعاني منه للرفع من تنافسيتها، ضف إلى ذلك العناصر المتعلقة ببرامج التأهيل والتي تحد من فعاليتها، ولتقييم وقياس هذه المتغيرات، تم الاعتماد في هذا الجزء من الدراسة أيضا على سلم ليكرت المكون من خمسة درجات (موافق بشدة، موافق، محايد، أعارض، أعارض بشدة)، وبما أن فقرات هذا الجزء سلبية، فقد أعطينا الأوزان التالية: 1 لموافق بشدة، 2 لموافق، 3 لمحايد، 4 لأعارض، 5 لأعارض بشدة.

– المتغيرة الخامسة والستون إلى غاية المتغيرة التسعون:والتي تخص المتغيرة المستقلة التي تمثل المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة: ، وتم قياس هذا الجزء من خلال وضع مجموعة من المتغيرات تمثل متغيرات المحيط الداخلي للمؤسسة ، بحيث تم تضمينها في الاستبيان كمتغيرات مستقلة وهي :

1- المجال التسييري: وقد رمزنا لهذا الجانب بالرمز أ1 ، وقد تضمن المجال التسييري جملة من المتغيرات المستقلة ذات العلاقة بمجال التسيير(التنظيم والتخطيط– التكوين والتحفيز– واستعمال التكنولوجيا) في المؤسسة، وتضمنت عشر متغيرات ، رمزنا لها بالرمز Q65 إلى Q74 ، وهي متمثلة في:

التنظيم والتخطيط: – عدم الاهتمام بالإدارة الإستراتيجية لمؤسستكم

– صعوبة إعداد الخطط التفصيلية

– ضعف قنوات الاتصال بين الإدارة والعمال

التكوين والتحفيز: – عدم الاهتمام بتدريب وتكوين العمال

– ضعف الإمكانيات المادية من أجل تدريب وتكوين العمال

– لا تعتبر عملية تحفيز العمال ضرورية في مؤسستكم

– عدم تناسب المكافآت التي يتلقاها العامل مع مستوى أدائه

استعمال التكنولوجيا: – عدم قدرة المؤسسة على الاعتماد على طرق الاتصال الحديثة

– تميز مؤسسات منافسة بتكنولوجيا عالية مقارنة بمؤسستكم

– عدم الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العملية التسييرية في مؤسستكم

2–المجال المالي والمحاسبي: وقد رمزنا لهذا الجانب بالرمز أ2 ، وقد تضمن المجال المالي والمحاسبي جملة من المتغيرات المستقلة ذات العلاقة بالمجال المالي والمحاسبي في المؤسسة ،وعددها أربع متغيرات ، رمزنا لها بالرمز من Q65 إلى Q68، وهي متمثلة في:

- ارتفاع فوائد القروض
- صعوبة الحصول على التمويل من البنوك
- إعطاء الأولوية في الحصول على القروض للمؤسسات كبيرة الحجم
- وجود صعوبات في تسيير الجانب المالي والمحاسبي لدى مؤسستكم

3-المجال الإنتاجي: وقد رمزنا لهذا الجانب بالرمز أ3 ، وقد تضمن المجال الإنتاجي جملة من المتغيرات المستقلة ذات العلاقة بالمجال الإنتاجي في المؤسسة (التموين- الإنتاج- التخزين)،وتضمنت ثلاثة عشر متغيرا ، وقد رمزنا لها بالرمز من Q69إلى Q81 ، وهي متمثلة في:

التموين:- سوء اختيار الموقع الجغرافي للمشروع

- الارتفاع المستمر في أسعار المواد الأولية
- صعوبة الحصول على المواد الأولية (بعد المسافة)

الإنتاج: - استخدام معدات و ألآت قديمة

- صعوبة تحديث الألآت
- صعوبة إيجاد اليد العاملة المدربة
- عدم الاعتماد على الإبداع والابتكار في العملية الإنتاجية
- صعوبة توفير التقنية الحديثة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج
- عدم وجود سياسة واضحة وموثقة للجودة في المؤسسة

التخزين: - وجود صعوبة في تسيير المخزون لدى مؤسستكم

- ارتفاع تكلفة التخزين لدى مؤسستكم
- لا تعتمد المؤسسة على سياسة مخزون الأمان في تأمين الطلبات المتغيرة

4-المجال التسويقي: وقد رمزنا لهذا الجانب بالرمز أ4 ، وقد تضمن المجال التسويقي جملة من المتغيرات المستقلة ذات العلاقة بالمجال التسويقي في المؤسسة(المنتج- السعر- الترويج- التوزيع- السوق) ،وتضمنت تسع متغيرات ، وقد رمزنا لها بالرمز من Q82 إلى Q 90، وهي متمثلة في:

المنتج: - لا يلعب مجال النشاط دورا في زيادة الطلب على منتجاتكم

- انخفاض جودة المنتج

– صعوبة فهم رغبات وحاجات المستهلك

السعر: – عامل السعر ليس من العوامل الإستراتيجية بالنسبة لمؤسستكم

الترويج: – ارتفاع تكلفة الدعاية والإعلان

التوزيع: – عدم اعتماد المؤسسة على قنوات التوزيع لتعزيز الطلب على المنتج.

–سوء خدمات ما بعد البيع

السوق:– صغر حجم السوق المحلي

–النشاط في سوق محدد وعدم السعي لاستقطاب أسواق جديدة

– المتغيرة الواحدة والتسعون إلى غاية المتغيرة مئة و واحد :والتي تخص المتغيرة المستقلة التي تمثل المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة: وقد رمزنا لهذه السؤال بالرمز أ5، وتم قياس المتغيرة من خلال وضع مجموعة من المتغيرات تمثل متغيرات المحيط الخارجي للمؤسسة (الوضع الاقتصادي– السياسات والقوانين) ، بحيث تم تضمينها في الاستبيان كمتغيرات مستقلة، .وتضمنت إحدى عشر متغيرا،وقد رمزنا لها بالرمز من Q91 إلى Q101 وهي متمثلة في :

الوضع الاقتصادي :– عدم قدرة المؤسسة على الاستجابة لتغيرات البيئة الخارجية

–حدة المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في نفس المجال

– دخول المنتجات الأجنبية نتيجة الاستيراد

– وجود منافسة قوية من المؤسسات التي تنشط في السوق الموازي

– نقص خدمات البنية التحتية للإنتاج

– مشكل العقار الصناعي

– عدم مصداقية المعلومات والإحصائيات الاقتصادية المتوفرة

– ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم

السياسات والقوانين:– عدم ملائمة الاستراتجيات، والسياسات، والقوانين التي تتبناها الدولة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجزائر

–عدم فعالية المنظمات والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

– عدم كفاية المنظمات والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

– المتغيرة مئة واثنان إلى غاية مئة وثمانية:والتي تخص المشاكل المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة: وقد رمزنا لهذه المتغيرة بالرمز أ5، وتم قياس المتغيرة من خلال وضع مجموعة من المتغيرات تمثل المتغيرات التي تخص برامج تأهيل هذا النوع من المؤسسات ، بحيث تم تضمينها في الاستبيان كمتغيرات مستقلة، وقد رمزنا لها بالرمز من Q102 إلى Q108 وهي متمثلة في:

- عدم اقتناع مسؤولي مؤسستكم بجدوى عملية التأهيل.
- ارتفاع تكلفة التأهيل.
- سوء تشخيص المشكل الذي تعاني منه مؤسستكم.
- عدم وجود لغة تواصل بين مستشاري وخبراء برامج التأهيل مع مسؤولي مؤسستكم.
- قلة الأيام الإعلامية التحسيسية للتعرف على برامج التأهيل عن قرب
- عدم توافق برامج التأهيل المطبقة مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر.
- تأهيل المؤسسة غير كافي دون تأهيل المحيط الذي تنشط فيه

وأخيرا اختتمنا الاستبيان بطرح سؤال مفتوح يتمثل في: ما هي أهم النقاط التي تتمنون أن يتوفر عليها برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة بالجزائر لتصبح أكثر تنافسية؟.

خامسا : صدق الاستبيان

من العناصر الأساسية للاستبيان اختباره قبل تطبيقه عملياً، وذلك من قِبل مجموعة من الخبراء يختارها الباحث ، كما يقوم بقياس ثبات وصدق عبارات الاستبيان، وذلك كما يلي:

5–1–صدق المحكمين

لقد تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين، وذلك من أجل التأكد من الصدق الظاهري للمقياس وجعله أكثر دقة وموضوعية في القياس، حيث تألفت من خمسة خبراء، اثنين منهم متمرسون في مناهج البحث وإعداد الاستبيانات، وثلاثة منهم متخصصون في المجال الموضوعي للبحث (مجال الاقتصاد، إدارة الأعمال، المالية والمحاسبة)، وقد استجبنا لآراء المحكمين وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية . انظر الملحق رقم (4–1).

5-2- صدق وثبات الاستبيان:

لقد قمنا بقياس صدق وثبات الاستبيان باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS20) أول نسخة من البرنامج ظهرت عام1968 يعتبر البرنامج من أكثر البرامج استخداما لتحليل المعلومات الإحصائية .يستخدم اليوم بكثرة من قبل الباحثين في مجال التسويق والمال والحكومة والتربية ويستخدم أيضا لتحليل الاستبيانات، ويختص هذا البرنامج في تحليل البيانات سواء كان تحليلا وصفيا أو تحليلا استنباطيا او ما يعرف باختبارات الفروض، ومنها طريقة استخراج معامل الاتساق الداخلي لفقرات المقياس ألفا -كرونباخ Cronbach's Alpha، للتأكد من عدم حصول أي خطأ على البيانات إذا أعيدت الدراسة نفسها وباستخدام أداة القياس نفسها، وفي الظروف نفسها التي استخدمت فيها للمرة الأولى. ويشير المقياس إلى قوة الترابط والتماسك بين فقرات المقياس كما يزود بتقدير جيد للثبات، ومعامل الثبات Reliability ، يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمه المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح . وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، ويحسب معامل ألفا كرومباخ كما يلي:

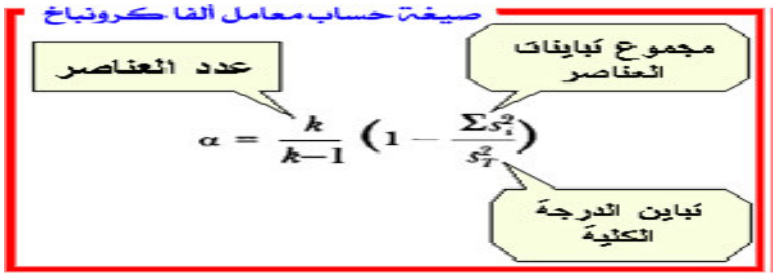

أما معامل الصدقValidity: يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات ، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم(4-4):جدول يوضح قيم الاتساق الداخلي للمحاور المتعلقة بمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة بالجزائر محسوبة بمعامل ألفا كرومباخ

المحاور	العبارات	ألفا كرومباخ	صدق المقياس
1. وتيرة الزيادة في رقم الأعمال	1	0.819	0.904
2. وتيرة الزيادة في معدل النمو	1	0.818	0.904
3. وضع المنافسة في السوق	1	0.823	0.907
4. وضعية المؤسسة في السوق	1	0.816	0.903
5. مفهوم التنافسية	5	0.818	0.904
6. مفهوم التأهيل	5	0.818	0.904
7. الانضمام لأحد برامج التأهيل	1	0.817	0.904
8. الحصول على مساعدات من قبل أحد الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	1	0.818	0.904
9. التحديات الرئيسية لتحقيق ميزة تنافسية في مؤسستكم	10	0.642	0.801
10. ما الذي يجب توفيره لتخطي هذه التحديات	9	0.710	0.842
11. الجوانب التي تحتاجون فيها للتأهيل	7	0.850	0.921
12. المحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة	36	0.880	0.938
13. المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة	11	0.738	0.859
14. برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة	7	0.712	0.734
15. أداة الدراسة الكلية	**96**	**0.817**	0.903

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معاملات الثبات (ألفا كرومباخ) المحاور المكونة لمتغيرات الدراسة، كلها مرتفعة كونها اكبر من 0.60 وبالتالي قريبة من الواحد الصحيح، وهذا يمثل قيم جيدة لمعاملات الثبات، فضلا على أن معامل الثبات الكلي لفقرات الاستبيان يساوي 0.817 ،وهي قيمة قريبة من الواحد الصحيح وأكبر من 0.6، مما يشير إلى قوة الترابط والتماسك بين فقرات الدراسة، كما يشير أيضا بتقدير جيد للثبات، مما يعطي مؤشرا قويا على استقرار النتائج. وهذا ما يجعلها صالحة ومناسبة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة.

المبحث الثاني : التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

بعدما قمنا بإلغاء10استبيانات بسبب عدم تعبئتها بشكل تام ، من مجموع 50 استبيان، بقي بحوزتنا 40 استبيان قابل للاستغلال والتحليل، الجزء الأول يخص المتغيرات الديموغرافية للعينة المدروسة، أما الجزء الثاني فيخص متغيرات الدراسة، وبالتالي سوف نقوم بالتحليل الإحصائي لكل جزء :

أولا: الخصائص المميزة لعينة الدراسة

لقد قسمنا الأسئلة المطروحة في الاستبيان والتي تخص المتغيرات الديموغرافية إلى ثلاثة أجزاء، جزء يتعلق بالمؤسسة، وجزء بمسيرها، وجزء بقطاع النشاط، وذلك أن طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سواء الصناعية منها أو غير الصناعية تتعلق بطبيعة هذه المتغيرات وبالتالي سوف نتطرق أولا إلى:

1-1-الخصائص المتعلقة بالمؤسسات:

من خلال الأسئلة الموضوعة والمتعلقة بالمعلومات الخاصة أفراد العينة،تم تحديد خصائصها كالتالي :

1-1-1- توزيع أفراد العينة حسب متغير الشكل القانوني:

أظهر تحليل البيانات التي تم جمعها أن المؤسسات محل الدراسة، تأخذ أشكالا قانونية مختلفة[218]، يمكن توضيحها من خلال الجدول والشكل الموالي:

جدول رقم(4-5): جدول يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	SARL	EURL	SNC	SPA	AUTRE	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	26	7	1	3	3	40	1.75	1.27
النسبة المئوية	%65	%17.5	%2.5	%7.5	%7.5	%100		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

[218]المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة SARL، المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودةEURL، مؤسسات التضامنSNC، المؤسسات ذات الأسهمSPA، المؤسسات ذات الأشكال الأخرى(شخص طبيعي، مؤسسات التوصية البسيطةSCS، مؤسسات التوصية بالأسهمSCA) .

الشكل رقم(4-1):شكل يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب الشكل القانوني

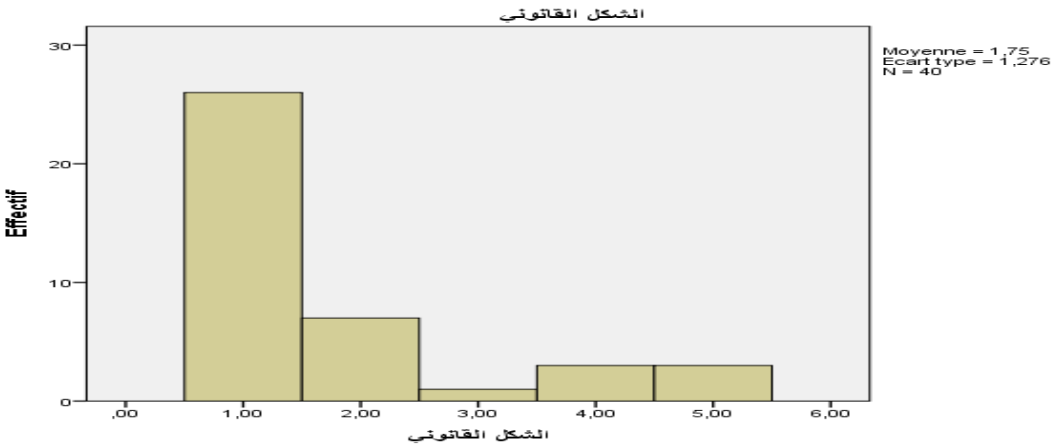

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أن أغلب المؤسسات محل الدراسة هي شركات ذات مسؤولية محدودة SARL وذلك بنسبة65% ، تليها المؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة EURL وذلك بنسبة 17.5% من مجموع المؤسسات محل الدراسة،ثم المؤسسات ذات الأسهم ومؤسسات الشخص الطبيعي بنسبة متساوية تقدر بـ 7.5%، وتأتي شركات التضامن SNC في المرتبة الأخيرة بنسبة 2.5%من مجموع المؤسسات محل الدراسة.

1-1-2-توزيع أفراد العينة حسب متغير ملكية المؤسسة

من أهم مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن أغلبها تكون مؤسسات عائلية،وهذا ما أظهره تحليل البيانات التي تم جمعها حول ملكية المؤسسات محل الدراسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(4-6): جدول يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب ملكية المؤسسة

ملكية المؤسسة	مؤسسات عائلية	مؤسسات غير عائلية	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	27	13	40	1.32	0.474
النسبة المئوية	%67.5	%32.5	%100		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

الشكل رقم(4-2):شكل يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب ملكية المؤسسة

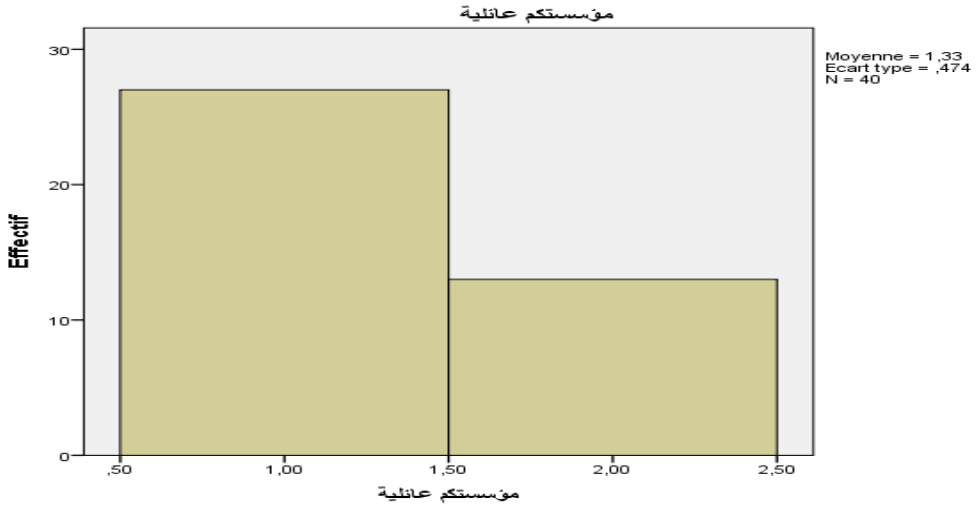

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل أعلاه، أن أغلب المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات عائلية وذلك بنسبة 67.5%، أما النسبة المتبقية والتي تقدر ب32.5% فهي مؤسسات غير عائلية.

1-1-3-توزيع أفراد العينة حسب متغير عمر المؤسسة

من خلال تحليل البيانات المتعلقة بعمر المؤسسات محل الدراسة،يتبين أن عمر هذه المؤسسات متغير من مؤسسة إلى أخرى، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(4-7):جدول يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب عمر المؤسسة

عمر المؤسسة	أقل من 5 سنوات	من 5إلى10سنوات	أكثر من 10سنوات	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	6	5	29	40	2.57	0.747
النسبة المئوية	%15	%12.5	%72.5	%100		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

الشكل رقم(4–3):شكل يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب عمر المؤسسة

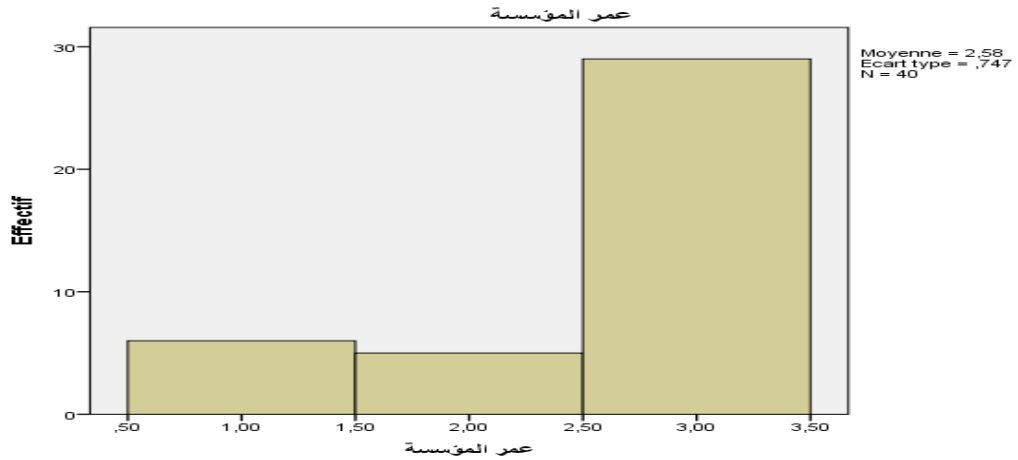

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول والشكل أعلاه ، يتبين لنا أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة محل الدراسة يفوق عمرها 10 سنوات وذلك بنسبة 72.5% ، بينما المؤسسات التي يقل عمرها عن 5 سنوات تمثل نسبة 15% ، في حين أن المؤسسات التي يتراوح عمرها بين 5 إل 10 سنوات تمثل سوى 12.5 % فقط من مجموع المؤسسات محل الدراسة.

1–1–4– توزيع أفراد العينة حسب متغير حجم المؤسسة

تتكون العينة المستقصاة من مؤسسات مصغرة، وصغيرة، ومتوسطة، وهذا التقسيم حسب تقسيم الوزارة المعنية، والجدول الموالي يوضح هذا:

جدول رقم(4–8):جدول يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب حجم المؤسسة (معيار عدد العمال الدائمين)

	(1–9عامل) مصغرة	(10–49 عامل) صغيرة	(50–250 عامل) متوسطة	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	16	14	10	40	1.85	0.802
النسبة المئوية	% 40	%35	%25	%100		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

الشكل رقم(4-4):شكل يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب حجم المؤسسة

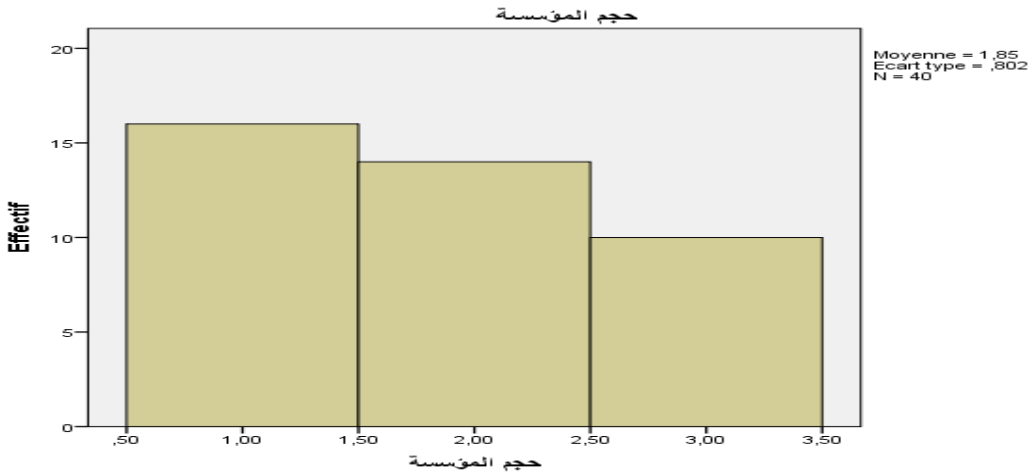

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول والشكل أعلاه، أن 40% من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات مصغرة تشغل من 1-9 عامل، و35% هي مؤسسات صغيرة تشغل من 10-49 عامل، أما الباقي فهي مؤسسات متوسطة تشغل من 50-250 عامل.

من خلال ما سبق نستنتج أن عينة الدراسة تتميز حسب الخصائص المتعلقة بالمؤسسة أن أغلب المؤسسات تأخذ الشكل القانوني مؤسسات ذات مسؤولية محدودة وذلك بنسبة 65% ، كما وجدنا أن 67.5% من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات عائلية وهو ما يتوافق مع الدراسات المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وهي أن أغلبها مؤسسات عائلية، كما نستنتج أن 72.5% من المؤسسات محل الدراسة مؤسسات كبيرة من حيث العمر، فهي تنشط منذ أكثر من 10 سنوات، أما من ناحية الحجم فنجد أن 60% من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة تشغل أكثر من 10 عمال (وهذا حسب معيار عدد العمال).

1-2- الخصائص المتعلقة بالمسير:

إن توجهات وسلوكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة مسيرها (سبب تأسيس المشروع الخاص، والجنس، والعمر، والتحصيل العلمي....)، وهذا ما سوف نتطرق له من خلال:

1-2-1- توزيع أفراد العينة حسب متغيرات أسباب تأسيس المؤسسة

من خلال تحليل بيانات الدراسة اتضح لنا أن سبب تأسيس المؤسسة يختلف من مؤسسة لأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4–9):جدول يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب متغير سبب التأسيس

	لم أجد وظيفة	الاستقلالية في العمل	تحقيق دخل مرتفع	رغبة الأهل في مواصلتي لإدارة المؤسسة	أخرى
التكرار	1	21	9	6	5
النسبة المئوية	%2.5	%52.5	%22.5	%15	%12.5
المتوسط الحسابي	0.025	0.525	0.225	0.150	0.125
الانحراف المعياري	0.158	0.501	0.422	0.361	0.334

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ 52% من المؤسسات محل الدراسة السبب وراء تأسيسهم لمشروعهم الخاص هو الاستقلالية في العمل، في حين أن 22.5%، من المؤسسات كان السبب هو تحقيق دخل مرتفع، كما نجد أن 15 % من المؤسسات كان السبب هو رغبة الأهل في مواصلتي لإدارة المؤسسة وهذا نجده في المؤسسات ذات الطابع العائلي، كما أن 12.5 % من المؤسسات كانت لهم دوافع أخرى تمثلت في تنمية المنطقة،تقديم منافع للمجتمع،الرغبة في زيادة الاستثمار، في حين نجد أن سبب لم أجد وظيفة لا يمثل سوى2.5%.
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجموع النسب يفوق 100% ، لأنه يمكن للمجيب أن يختار أكثر من سبب واحد،فكل سبب يعتبر متغيرة، احتمال الإجابة عليها بنعم، كما يمكن احتمال الإجابة بلا.

1–2–2– توزيع أفراد العينة حسب متغيرات جنس المسير

من خلال الجدول والشكل أسفله، نلاحظ أن 95% من المسيرين هم ذكور، أما نسبة المسيرين الإناث فتمثل 5% فقط من عينة الدراسة.

الجدول رقم (4–10):جدول يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة جنس المسير

	ذكر	أنثى	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	38	2	40	1.05	0.220
النسبة المئوية	%95	%5	%100		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

الشكل رقم(4–5):شكل يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب جنس المسير

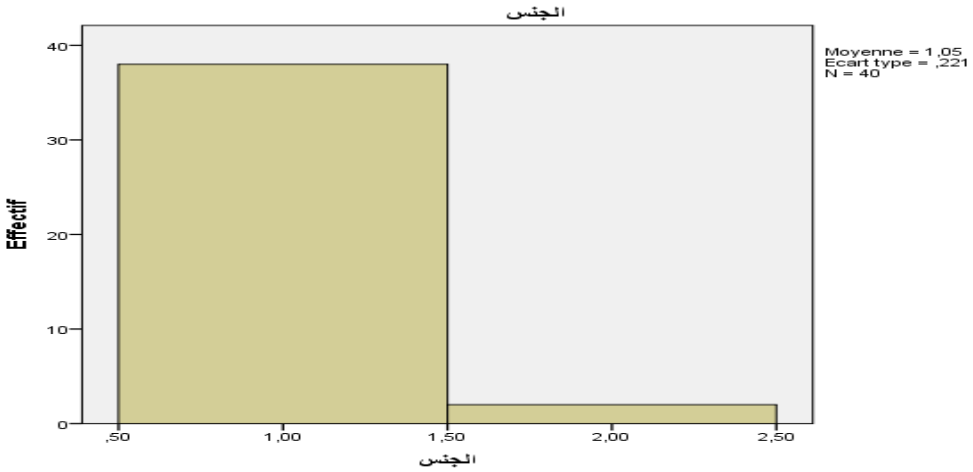

المصدر: مخرجات برنامج spss

1–2–3–توزيع أفراد العينة حسب متغيرات مسؤولية تسيير المؤسسة

أظهر تحليل البيانات التي تم جمعها حول المؤسسات و المسيرين، أن منها من يسيرها المالك، ومنها من يتم تسييرها من قبل أحد المساهمين، أما البعض الآخر فيتم تسييرها من قبل مسير أجير، ويمكننا توضيح هذا أكثر من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (4–11):جدول يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب مسؤولية تسيير المؤسسة

	المالك	أحد المساهمين	مسير له أجر	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	22	14	4	40	1.55	0.677
النسبة المئوية	%55	%35	%10	%100		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

الشكل رقم(4–6):شكل يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب مسؤولية تسيير المؤسسة

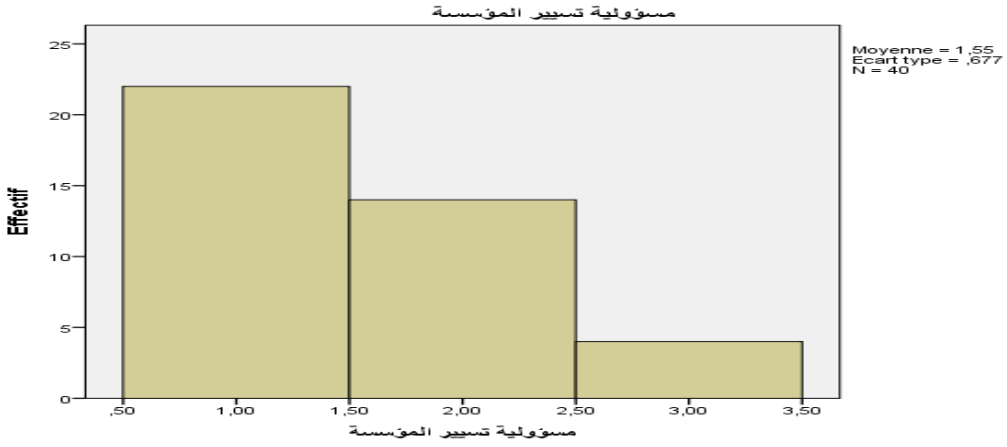

المصدر: مخرجات برنامج spss

يبن الجدول والشكل أعلاه أن أغلب المؤسسات محل الدراسة يتم تسييرها من قبل المالك وعددها22 مؤسسة بنسبة 55%، أما المؤسسات التي يتم تسييرها من قبل أحد المساهمين وذلك بنسبة تقدر ب 35% ، أما المؤسسات الباقية والتي نسبتها نسبة ضئيلة تمثل10% ، والتي تسير من قبل مسير له أجر.

1-2-4-توزيع أفراد العينة حسب متغيرات عمر المسير

لقد تبين لنا من خلال تحليل بيانات الدراسة أعمار المسيرين تختلف من مؤسسة لأخرى والجدول والشكل المواليين يوضحان هذا:

الجدول رقم (4-12):جدول يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب عمر المسير

	27-18	37-28	47-38	57-48	أكثر من 58	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	0	16	7	8	9	40	3.47	1.037
النسبة المئوية	%0	%40	%17.5	%20	%22.5	%100		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

الشكل رقم(4-7):شكل يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب عمر المسير

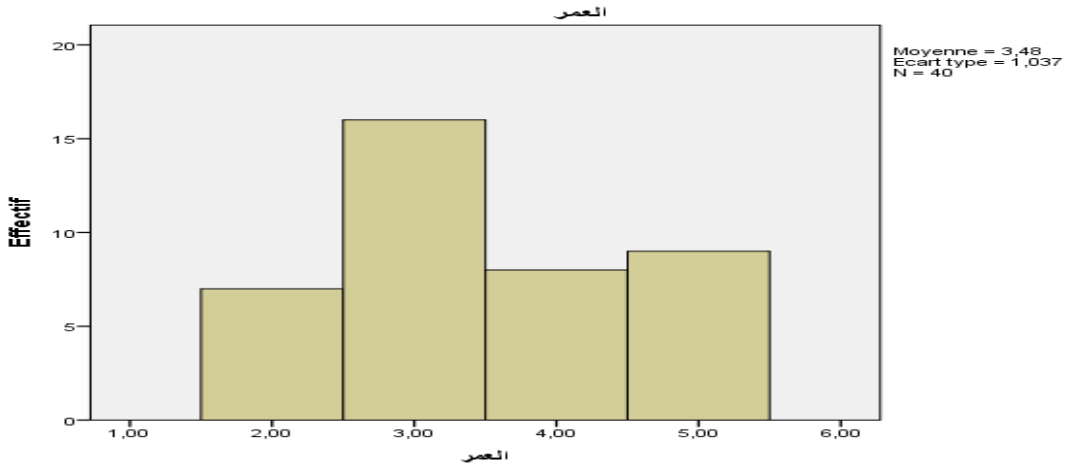

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أن 40% من المسيرين تتراوح أعمارهم بين 28-37 سنة، في حين أن 22.5%من المسيرين تتجاوز أعمارهم 58% ،كما نجد أن 20% من المسيرين تتراوح أعمارهم بين 48-57 سنة، وما نسبته 17.5% من المسيرين تتراوح أعمارهم بين 38-47 سنة. ونجد أن كل المسيرين تتجاوز أعمارهم 28 سنة.

1-2-5-توزيع أفراد العينة حسب متغير التحصيل العلمي للمسير

يبن تحليل البيانات أن التحصيل العلمي لمسيري المؤسسات محل الدراسة تختلف من حيث التحصيل العلمي لمسيريها، والجدول والشكل المواليين يوضحان هذا:

الجدول رقم (4-13):جدول يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب التحصيل العلمي

	ابتدائي	متوسط	ثانوي	شهادة مهنية	جامعي	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	0	1	13	8	18	40	4.07	0.944
النسبة المئوية	%0	%2.5	%32.5	%20	%45	%100		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

الشكل رقم(4-8):شكل يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب التحصيل العلمي

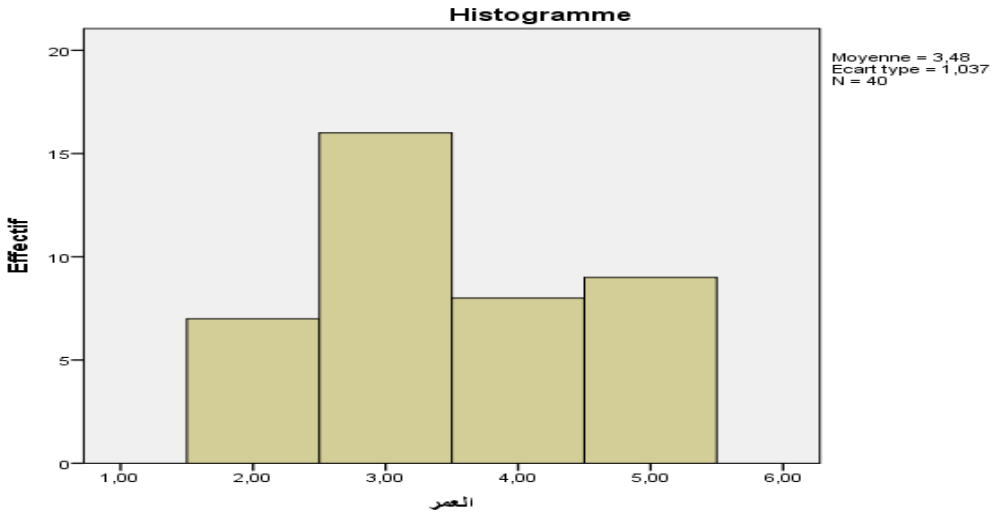

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن 45% من مسيري المؤسسات محل الدراسة لديهم مستوى جامعي(الميكانيك، الصيانة الصناعية، الكيمياء،الإلكترونيك،الإعلام الآلي، الاقتصاد، العلوم القانونية...)، في حين نجد أن 32.5% لديهم مستوى ثانوي، ونجد أيضا أن20% لديهم شهادات مهنية، كما أن 2.5% فقط لديهم مستوى متوسط، ولا يوجد مسيرين لديهم مستوى ابتدائي.

من خلال ما سبق نستنتج أن خصائص مسيري المؤسسات محل الدراسة غالبيتهم ذكور وذلك بنسبة 95% ، وأن السبب وراء إنشاء مشروعهم الخاص هو الاستقلالية في العمل بنسبة 52.5% ، و22.5% كان تحقيقهم لدخل مرتفع من وراء إنشائهم لمشروعهم الخاص هذا ما يفسر 55% من المؤسسات محل الدراسة يسيرون من قبل المالك، و، كما نستنتج أن غالبية المسيرين هم شباب تتراوح أعمارهم بين 28-37 سنة، والباقي أكبر من 38 سنة، أما التحصيل العلمي فنجد أن 45% من المسيرين لديهم مستوى جامعي.

1-3-الخصائص المتعلقة بقطاع النشاط

لقد تم تقسم قطاعات النشاط الصناعية حسب تقسيم الوزارة المعنية.

1-3-1- توزيع أفراد العينة حسب متغير قطاع النشاط

من خلال تحليل بيانات الدراسة أن قطاع النشاط الصناعي في الجنوب الشرقي يتوزع عبر القطاعات الصناعية التالية:

الجدول رقم (4-14):جدول يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	الصناعة الغذائية	صناعة الخشب والفلين والورق	كيمياء مطاط وبلاستيك	الحديد والصلب	مواد البناء	أخرى	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	**10**	**2**	**9**	**12**	**5**	**2**	**40**	**4.82**	**2.530**
النسبة المئوية	**%25**	**%5**	**%22.5**	**%30**	**%12.5**	**%5**	**%100**		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

الشكل رقم(4-9):شكل يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب قطاع النشاط

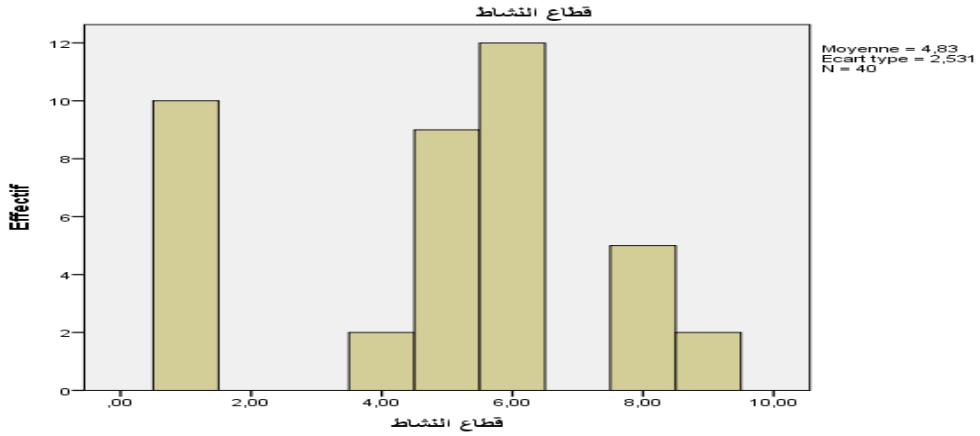

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتبين لنا أن قطاعي النشاط السائدين هما قطاع الحديد والصلب ، وقطاع الصناعات الغذائية وذلك بنسب تقدر ب30% ، و25 % على التوالي، يليهما قطاع كيمياء مطاط وبلاستيك وذلك بنسبة تصل ل22.5%،ثم ماد البناء ب12.5%، ثم صناعة الخشب والفلين والورق وذلك بنسبة 5% ، كما نجد الصناعات الأخرى تأخذ نسبة 5% أيضا ممثلة في الخدمات التي ها صلة بالصناعة، كما وجدنا من خلال تحليل

بيانات الاستبيان أن 11 مؤسسة من المؤسسات المستجوبة لديهم أنشطة فرعية ممكن أن تكون تختلف عن النشاط الرئيسي للمؤسسة وذلك بنسبة 27.5% من مجموع المؤسسات المستجوبة.

1-3-2-توزيع أفراد العينة حسب متغير السبب في اختيار قطاع النشاط

من خلال تحليل بيانات الدراسة يتضح لنا أن سبب اختيار قطاع نشاط عن الآخر يختلف من مؤسسة إلى أخرى وهذا ما سوف نوضحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-15):جدول يوضح توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب سبب اختيار قطاع النشاط

	خصوصية المنطقة	عدد المنافسين قليل	وجود تشجيع من قبل الدولة	له علاقة مع تخصصي	أخرى
التكرار	13	10	4	12	0
النسبة المئوية	%33.5	%25	%10	%30	%0
المتوسط الحسابي	0.325	0.250	0.175	0.30	0
الانحراف المعياري	0.474	0.438	0.549	0.464	0

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا سبب اختيار قطاع نشاط عن الآخر من قبل المؤسسات محل الدراسة يرجع بنسبة 33.5% إلى خصوصية المنطقة، كما نجد أن 30% من المؤسسات كان السبب وراء اختيارهم لقطاع النشاط هو أن له علاقة مع تخصص صاحب المؤسسة، أما 25% صرحوا أن السبب هو أن عدد المنافسين قليل، في حين أن 10 % فقط الذين كان السبب وراء اختيارهم لقطاع النشاط هو وجود تشجيع من قبل الدولة.

1-3-2-توزيع أفراد العينة حسب متغير الفروع (وطنية أو أجنبية)

من الصعوبة بمكان أن تزاول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية نشاطها دوليا، أي يكون لها فروع خارج حدود الوطن، فأغلب المؤسسات الدولية هي مؤسسات كبيرة الحجم، وهذا ما سوف يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-16): يمثل عدد فروع المؤسسات محل الدراسة الدراسة

	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فروع داخل الوطن	17	%42.5	0.079	0.50064
فروع خارج الوطن	0	%0	0	0

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أعلاه نسبة المؤسسات من إجمالي عينة الدراسة الذين لديهم فروع داخل الوطن أو فروع خارجه، ومن خلاله يتضح أن ما يقدر بـ42.5%من المؤسسات لديهم فروع داخل الوطن، و لا يوجد لدينا من المؤسسات محل الدراسة من لديهم فروع خارج الوطن.

من خلال ما سبق نستنتج أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة (محل الدراسة) ، تنشط في قطاع الحديد والصلب وكذا قطاع الصناعة الغذائية، والكيمياء والمطاط والبلاستيك، وأن السبب وراء اختيار قطاع النشاط إما بسبب خصوصية المنطقة، أو له علاقة مع تخصص صاحب المؤسسة (45% لديهم مستوى جامعي)، أو عدد المنافسين قليل، في حين السبب وجود تشجيعات من قبل الدولة يمثل فقط 10% من مجموع العينة، كما نجد أن 42.5% من المؤسسات لديهم فروع داخل الوطن فقط.

ثانيا: التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعلقة بوضعية المؤسسة التنافسية

تم تحليل وضعية المؤسسة التنافسية من خلال وتيرة الزيادة في قم الأعمال، وكذا معدل النمو، ووضعية المؤسسة في السوق، والحصة السوقية.

2-1-وتيرة الزيادة في رقم الأعمال

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-17)، أن وتيرة الزيادة في رقم أعمال أغلب المؤسسات محل الدراسة مستقر وذلك بنسبة 47.5%من العينة الإجمالية، في حين نجد أن 45% من المؤسسات أيضا وتيرة الزيادة في رقم أعمالها مرتفعة، و2.5% من المؤسسات مرتفعة جدا ،كما نجد أن 5% فقط من المؤسسات محل الدراسة الذين صرحوا أن وتيرة الزيادة في رقم الأعمال منخفضة، ومن خلال هذه النسب نستنتج أن 95% من المؤسسات محل الدراسة وضعية رقم أعمالها جيدة وبالتالي الوضعية التنافسية لهذه المؤسسات وضعية جيدة.

الجدول رقم(4-17) : وتيرة الزيادة في رقم الأعمال المؤسسات محل الدراسة

وتيرة الزيادة في رقم الأعمال	مرتفعة جدا	مرتفعة	مستقرة	منخفضة	منخفضة جدا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	1	18	19	2	0	3.45	0.638
النسبة المئوية	%2.5	%45	%47.5	%5	%0		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

2-2- وتيرة الزيادة في معدل النمو: [219]

يشير الجدول أدناه إلى وتيرة الزيادة في معدل النمو للمؤسسات محل الدراسة ، ويتضح من خلال الجدول أن 47.5%من إجمالي المؤسسات يصرحون أن وتيرة الزيادة في معدل النمو مرتفعة. و 45%من إجمالي العينة أجابوا بالاستقرار في وتيرة الزيادة في معدل النمو، و2.5% أجابوا أن وتيرة الزيادة مرتفعة جدا،. في حين نجد 5% من المؤسسات فقط الذين أجابوا بالانخفاض في وتيرة الزيادة في معدل النمو، ومن خلال هذه النسب نستنج أن 95 % من المؤسسات محل الدراسة في وضعية تنافسية جيدة.

الجدول رقم(4-18) : وتيرة الزيادة في معدل النمو المؤسسات محل الدراسة

وتيرة الزيادة في معدل النمو	مرتفع جدا	مرتفع	مستقر	منخفض	منخفض جدا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	1	19	18	2	0	3.47	0.640
النسبة المئوية	%2.5	%47.5	45%	%5	%0		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

2-3- وضع المنافسة في السوق

يتبين لنا من خلال الجدول أدناه، أن وضعية المنافسة في سوق المؤسسات محل الدراسة فوق الوسط، حيث يقدر المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بـ 3.77 وانحراف معياري 1.049،إذ أننا نجد أن35% من المؤسسات محل الدراسة أن المنافسة في سوق المؤسسة فوق الوسط، و30% من المؤسسات وضع المنافسة متوسط ، في حين نجد أن27.5% من المؤسسات وضع المنافسة لديها قوي، ونفسر ذلك بان معظم المؤسسات محل الدراسة تابعة لقطاع الحديد والصلب وكذا الصناعات الغذائية بنسبة 55% ، وهذين القطاعين يتميزان بالانتعاش وشدة

[219] يشير النمو للوضعية الجيدة للمؤسسة سواء كان هذا النمو نتيجة لتلبية حاجاتها أو لانتهاز فرص بالمحيط فهو ليس بالشيء المرغوب فيه فقط بل هو مسلك لازم .بحيث يظهر نمو المؤسسة في جانبين نمو كمي و، تطور نوعي :وللنمو الكمي ثلاثة معالم حيث – : ترتفع حجم عوامل الإنتاج المستخدمة (اليد العاملة، الاستهلاكات الوسيطية – يزداد حجم المنتجات (المبيعات, الحصة السوقية.....)– .تتحسن النتائج المحققة (الأرباح, قدرة التمويل الذاتي .....) أما التطور النوعي فانه يشير إلى التغيرات الهامة في خصائص المؤسسة خلال مراحل نموها والتي يصعب محاولة إدراكها، ولا يمكن للمؤسسة أن تنمو دون إحداث تغييرات مهمة في هيكلها وفي أنشطتها وتنظيمها الداخلي وكذا التكنولوجيا المستخدمة وضرورة إدماج الإبداع و الابتكار في ثقافتها، للإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى:

Darbelet M., Lzard L., Scaramuzza M., Notions fondamentales de gestion de l'entreprise, 3ème édition, Foucher, Paris, 2000,

المنافسة.كما نجد أن5% و2.5% من المؤسسات محل الدراسة وضع المنافسة فيها ضعيفة ودون الوسط على التوالي.

الجدول رقم(4-19) : وضع المنافسة في السوق للمؤسسات محل الدراسة

وضع المنافسة في السوق	قوية	فوق الوسط	متوسط	دون الوسط	ضعيفة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	11	14	12	1	2	3.77	1.049
النسبة المئوية	%27.5	%35	%30	%2.5	%5		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

2-4- الحصة السوقية

يشير الجدول أدناه، أن50%من إجمالي المؤسسات محل الدراسة يصرحون أن الحصة السوقية للمؤسسة متوسطة، بينما نجد أن 27.5.% من جمالي عينة الدراسة تعتبر حصتهم السوقية فوق الوسط، و15% صرحوا أن حصتهم السوقية رائدة، وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر في رقم أعمال المؤسسات محل الدراسة، كما نجد أن 7.5% من المؤسسات محل الدراسة حصتهم السوقية دون الوسط.

الجدول رقم(4-20) : الحصة السوقية للمؤسسات محل الدراسة

الحصة السوقية	رائدة	فوق الوسط	متوسط	دون الوسط	ضعيفة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	6	11	20	3	0	3.50	0.847
النسبة المئوية	%15	%27.5	%50	%7.5	%0		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

2-5-مفهوم التنافسية لدى عينة الدراسة

لقد أدرجنا هذا السؤال، لمعرفة ما مدى إدراك مسيري المؤسسات محل الدراسة لمفهوم التنافسية، والرفع من التنافسية يمثل الهدف الأساسي من عملية التأهيل، والجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم(4-21) : مفهوم التنافسية لدى المؤسسات محل الدراسة

مفهوم التنافسية	ارتفاع في رقم الأعمال	تقديم منتجات ذات جودة وسعر مناسب	الاستمرارية والبقاء	اختراق أسواق أجنبية	أخرى
التكرار	2	29	7	4	0
النسبة المئوية	%5	%72.5	%17.5	%10	%0
المتوسط الحسابي	0.05	0.725	0.175	0.10	0
الانحراف المعياري	0.220	0.464	0.384	0.303	0

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 72.5% من المؤسسات محل الدراسة صرحوا بأن مفهوم التنافسية لديهم يعني تقديم منتجات ذات جودة وسعر مناسب، ومن هنا يتضح لنا أن أغلب المؤسسات مدركون لمفهوم التنافسية، ويمكننا إرجاع هذا للمستوى العلمي لأفراد عينة الدراسة، كما نجد أن 17.5% من المؤسسات صرحوا أن مفهوم التنافسية لديهم يعني الاستمرارية والبقاء، في حين 10% منهم صرحوا أن مفهوم التنافسية يعني اختراق أسواق جديدة، و5% الارتفاع في رقم الأعمال.

2-6-مفهوم التأهيل لدى عينة الدراسة

لقد أدرجنا هذا السؤال، لمعرفة ما مدى إدراك مسيري المؤسسات محل الدراسة لمفهوم التأهيل،والذي يهدف بدوره إلى الرفع من تنافسية المؤسسات،والجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم(4-22) : مفهوم التأهيل لدى المؤسسات محل الدراسة

مفهوم التأهيل	إجراء نشاطات تدريب للرفع من المهارة و تحسين الأداء	إجراء نشاطات تدريب بهدف تنمية المؤسسة باستمرار	تحقيق ميزة تنافسية	القدرة على الابداع والابتكار	أخرى
التكرار	12	15	12	7	0
النسبة المئوية	%30	%37.5	%30	%17.5	%0
المتوسط الحسابي	0.30	0.375	0.30	0.175	0
الانحراف المعياري	0.464	0.490	0.464	0.384	0

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

2-7-الانضمام لأحد برامج التأهيل

من خلال الجدول أدناه يتضح لنا أن 10% من المؤسسات محل الدراسة انضموا لأحد برامج التأهيل المطبقة في الجزائر، وقد تمثلت برامج التأهيل في البرامج التالية : برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، البرنامج الوطني الأول والثاني، وقد كانت نشاطات التأهيل في المجالات التالية: المجال الإنتاجي(الصيانة، نظام حساب سعر التكلفة)، مجال التسويق، مجال الجودة(نظام مراقبة الجودة، وإدارة الجودة iso 9002)، في حين أن 90% من العينة لم ينضموا لأي برنامج من البرامج المطبقة في الجزائر.

الجدول رقم (4-23):جدول يوضح نسبة انضمام المؤسسات محل الدراسة لأحد برامج التأهيل

	نعم	لا	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	4	36	40	1.90	0.303
النسبة المئوية	%10	%90	%100		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss.

2-8- الحصول على المساعدات المقدمة من الدولة

لقد كان السؤال المطروح من خلال هذا المتغير هو هل حصلت مؤسستكم على مساعدة من قبل أحد الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال فترة الإنشاء أو فيما بعد؟ يرجى ذكر الهيئة الداعمة ونوع المساعدة المقدمة، ومن خلال معطيات الجدول أدناه اتضح لنا أن جل المؤسسات محل الدراسة لم تتلق أي مساعدة من قبل الهيئات والمنظمات الداعمة لهذا القطاع، بل أنشئت بالمجهود و بالموارد الخاصة، في حين أننا نجد أن 22.5% من المؤسسات محل الدراسة تلقوا مساعدات وقد تمثلت هذه المساعدات الاستفادة من العقار الصناعي، مساعدات مالية، الإعفاء من الضرائب والرسوم، الحصول على استثمارات مادية (أجهزة إعلام آلي وطابعات والبرمجيات).

الجدول رقم(4-24):جدول يوضح نسبة المؤسسات محل الدراسة الذين تحصلوا على مساعدات من قبل الدولة

	نعم	لا	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	9	31	40	1.775	0.422
النسبة المئوية	%22.5	%77.5	%100		

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss.

2-9- تحليل التحديات الرئيسية لتحقيق ميزة تنافسية في مؤسستكم

تشير نتائج الجدول أدناه، أن 67.5%، و57.5% ،52.5% ، و45% من أفراد عينة الدراسة صرحوا أن مشاكل التمويل، مشاكل التسويق، ومشاكل الإنتاج، ومشاكل التسيير على التوالي، تعتبر تحديات أمام تحقيقهم لميزة تنافسية في مؤسستهم، فقد كانوا بين الموافق والموافق بشدة على هذه المتغيرات، كما أننا نجد النسبة الأكبر كانت لمشكل البيروقراطية الذي يعتبر أكبر تحدي أمام تحقيق المؤسسات محل الدراسة لميزة تنافسية وذلك بنسبة 82.5% ، كما وجدنا أن المؤسسات محل الدراسة يعتبرون كل من مشكل السوق الموازي، ومشكل حدة المنافسة، وندرة المعلومات الإحصائية والاقتصادية، والانفتاح الاقتصادي، والسياسات والقوانين، تعتبر أيضا من التحديات التي تقف أمام تحقيقهم لمزايا تنافسية وذلك بنسبة 65%،50%،67.5% ، 60%، 57.5% على الترتيب، كما نلاحظ أن باقي أفراد عينة الدراسة لم يعارضوا بل صرحوا بأنهم محايدون.

الجدول رقم (4-25): التحديات الرئيسية لتحقيق ميزة تنافسية في مؤسسات محل الدراسة

التحديات الرئيسية	موافق بشدة		موافق		محايد		أعارض		أعارض بشدة		متوسط حسابي	انحراف معياري
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%		
مشاكل في التمويل	7	17.5	20	50	12	30	1	2.5	0	0	2.17	0.747
مشاكل في التسويق	2	5	21	52.5	13	32.5	4	10	0	0	2.47	0.750
مشاكل في الإنتاج	6	15	15	37.5	15	37.5	4	10	0	0	2.42	0.873
مشاكل في التسيير	2	5	16	40	19	45.5	2	5	1	2.5	2.60	0.777
مشكل السوق الموازي	11	27.5	15	37.5	11	27.5	3	7.5	0	0	2.15	0.921
حدة المنافسة	7	17.5	13	32.5	11	27.5	9	22.5	0	0	2.55	1.036
مشكل البيروقراطية	17	42.5	16	40	7	17.5	0	0	0	0	1.75	0.742
ندرة المعلومات والإحصائيات الاقتصادية	14	35	13	32.5	9	22.5	4	10	0	0	2.07	0.997
الانفتاح الاقتصادي	11	27.5	13	32.5	12	30	2	5	2	5	2.20	0.853

عائق السياسات والقوانين	10	25	13	32.5	16	40	1	2.5	0	0	2.27	1.085

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss.

2-10- ما الذي يتطلب توفيره لتخطي هذه التحديات

لقد تبين لنا من خلال معطيات الجدول أدناه، أن المؤسسات محل الدراسة صرحوا بأنه يجب توفير جملة من المتطلبات لتخطي التحديات السابقة، فقد كانت النسبة الأكبر لمكافحة المنافسة غير المشروعة(السوق الموازي) ، ولتوفير المعلومات والإحصائيات الاقتصادية وذلك بنسبة 95% لكل متطلب، تليها مكافحة البيروقراطية، وتكثيف وتفعيل برامج التأهيل وذلك بنسبة 92.5% أيضا لكل متطلب ، ثم تسهيل الحصول على المعدات الصناعية وعلى المواد الأولية، بالإضافة إلى تفعيل دور المنظمات والهيئات الداعمة، و حماية المنتج المحلي من المنافسة الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي،و ذلك بنسب متقاربة وهي 90%،87.5%،85% ، 80% على التوالي، وأخيرا كانت النسبة الأقل للمتطلب المتمثل في تسهيل الحصول على القروض وذلك ب45% ، ويمكننا إرجاع هذا إلى أن المجتمع (مجتمع الدراسة) بطبعه متدين ، يرفض كل أشكال التمويل الربوية ، فقد وجدنا أن 22.5%من عينة الدراسة كانوا بين المعرض والمعارض بشدة لهذا المتطلب ، و 32.5% صرحوا بأنهم محايدون.

الجدول رقم (4-26): متطلبات تخطي التحديات الرئيسية لتحقيق ميزة تنافسية في مؤسسات محل الدراسة

الذي يتطلب توفيره	موافق بشدة		موافق		محايد		أعارض		أعارض بشدة		متوسط حسابي	انحراف معياري
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%		
تسهيل الحصول على القروض	9	22.5	9	22.5	13	32.5	6	15	3	7.5	3.37	1.212
حماية المنتج المحلي من المنافسة	21	52.5	11	27.5	7	17.5	1	2.5	0	0	4.30	0.853
توفير المعلومات والإحصائيات الاقتصادية	17	42.5	21	52.5	2	5	0	0	0	0	4.37	0.585
مكافحة المنافسة غير المشروعة	30	75	8	20	2	5	0	0	0	0	4.7	0.563
مكافحة البيروقراطية	32	80	5	12.5	3	7.5	0	0	0	0	4.72	0.598
تسهيل الحصول على المواد الأولية	28	70	7	17.5	5	5	0	0	0	0	4.57	0.712

تسهيل الحصول على المعدات الصناعية	26	65	10	25	4	10	0	0	0	0	4.55	0.67
تفعيل دور المنظمات والهيئات الداعمة	13	32.5	21	52.5	5	12.5	0	1	0	2.5	4.12	0.822
تكثيف وتفعيل دور برامج التأهيل	18	45	19	47.5	2	5	0	1	0	2.5	4.32	0.797

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss.

2-11- أهم الجوانب التي تحتاجون فيها إلى عملية التأهيل في مؤسستكم

بالرغم من أن نسبة الانضمام من قبل المؤسسات محل الدراسة إلى أحد برامج التأهيل المطبقة في الجزائر كانت ضئيلة 10%، إلا أن أغلب المؤسسات صرحوا بأنهم بحاجة للتأهيل في الجوانب التالية تدريب العمال وتأهيلهم على تقنيات الإنتاج الحديثة وذلك بنسبة 92.5% ، و87.5% لكل من إدارة المعرفة، وكذا الجانب الإنتاجي (تسيير العمليات)، في حين نجد أنهم صرحوا للجانب التسيري(التسيير الاستراتيجي) ب 82.5% ، أما الجانب التسويقي فقد صرحوا له ب 80% ، وأخيرا 77.5% لكل من التسيير المالي والمحاسبي، وكذا تسيير الموارد البشرية.

الجدول رقم (4-27): أهم الجوانب التي تحتاجون فيها إلى عملية التأهيل في مؤسستكم لتحقيق ميزة تنافسية

الجوانب التي تحتاجون فيها للتأهيل	موافق بشدة		موافق		محايد		أعارض		أعارض بشدة		متوسط حسابي	ا نحراف معياري
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%		
التسيير الاستراتيجي للمؤسسة	9	22.5	24	60	7	17.5	0	0	0	0	4.05	0.638
تسيير العمليات (الإنتاج)	9	22.5	26	65	3	7.5	2	5	0	0	4.05	0.714
وضع الخطط التسويقية	14	35	19	47.5	7	17.5	0	0	0	0	4.17	0.712
التسيير المالي والمحاسبي للمؤسسة	13	32.5	18	45	9	22.5	0	0	0	0	4.10	0.744
تسيير الموارد البشرية للمؤسسة	14	42.5	17	35	9	22.5	0	0	0	0	4.12	0.757

تدريب العمال وتأهيلهم على تقنيات الإنتاج الحديثة	18	45	19	47.5	3	7.5	0	0	0	4.37	0.627
إدارة المعرفة	9	22.5	27	67.5	4	10	0	0	0	4.12	0.563

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss

ثالثا: التحليل الإحصائي للمتغيرات المستقلة والتابعة

لقد تمت الدراسة لجميع المتغيرات وفقا لإجابات أفراد العينة على الفقرات الواردة في الاستبيان، وقد تم احتساب قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة الاستبيان، وذلك بهدف التعرف على اتجاهات المستجيبين للدراسة ومدى قبولهم أو رفضهم لكل سؤال من أسئلة الاستبيان مع الأخذ بعين الاعتبار تدرج المقياس المستخدم في الدراسة، كما قمنا باختبار كاي مربع كا^2 لاختبار حسن المطابقة لفقرات الاستبيان وذلك باختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختيارات المختلفة لأسئلة الاستبيان

H_a: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختيارات المختلفة لأسئلة الاستبيان

وقد وجدنا من خلال نتائج الاختبار (أنظر الملحق رقم4-2)، أن كا^2 المحسوبة أكبر من كا^2 المجدولة ، عند درجات الحرية (n-1)، ومستوى الخطأ 0.05، لأغلب فقرات الاستبيان أي أن $p < 0.05$، أي أننا نرفض فرضية العدم ، ونقبل الفرضية البديلة أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختيارات المختلفة لهذه الأسئلة، إلا أننا وجدنا أن كا2 المحسوبة أقل من كا2 المجدولة، وهذا لثلاث فقرات فقط وهي:سوء اختيار الموقع الجغرافي- عدم الاعتماد على الإبداع والابتكار في العملية الإنتاجية – عدم قدرة المؤسسة على الاستجابة لتغيرات المحيط الخارجي والتي كانت دلالتها الإحصائية أكبر من مستوى الخطأ ألفا وهي على الترتيب:

0.334>0.05، 0.475>0.05 ،0.06> 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختيارات المختلفة لهذه الأسئلة .

وقد كانت الفقرات سالبة بالنسبة للمتغيرات المستقلة، فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة اعتمدنا فيها على احتساب الوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت الخماسي ، والجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم(4-28):الوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي للمتغيرات المستقلة

الوسط الحسابي	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5
التعليق	موافق بشدة	موافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة

المصدر: من إعداد الباحثة

أما بالنسبة للمتغير التابع والمتمثل في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية ،وبما أن الفقرات كانت موجبة بالنسبة للمتغير التابع، فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة اعتمدنا فيها على احتساب الوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت الخماسي ، والجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم(4-29):الوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي للمتغيرة التابعة

الوسط الحسابي	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5
التعليق	منخفض جدا	منخفض	مستقر	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحثة

3-1-تأثير المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي على تنافسية المؤسسات محل الدراسة

لقد قسمنا هذا المحور إلى مجموعة من المحاور الفرعية ممثلة فيما يلي:

3-1-1- المشاكل المتعلقة بالجانب التسييري للمؤسسات محل الدراسة

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أدناه، أن 48.5%من المؤسسات محل الدراسة موافقون على أن الجانب التسييري ككل لمؤسساتهم له تأثير على التنافسية، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.55 ، وانحراف معياري مقدر ب 0.586 ، كما نجد أن المؤسسات محل الدراسة يوافقون على تأثير أغلب النقاط المذكورة أدناه على تنافسية مؤسساتهم، فنجد أن أكثر عنصر يوافقون أن له تأثير على تنافسية المؤسسات محل الدراسة هو عدم الاهتمام بتدريب وتكوين العمال وذلك بنسبة 55% من إجمالي المؤسسات محل الدراسة، وبمتوسط حسابي 2.4، أما النقاط التي كان محايدون اتجاه تأثير التكوين والتحفيز، وذلك بمتوسط حسابي 2.66، و انحراف معياري 0.650.

الجدول رقم (4-30): المشاكل المتعلقة بالجانب التسييري للمؤسسات محل الدراسة

المحيط الداخلي (المجال التسييري)	موافق بشدة		موافق		محايد		أعارض		أعارض بشدة		م ح	إ م	النتيجة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
عدم الاهتمام بالإدارة الإستراتيجية لمؤسستكم	8	20	14	35	11	27.5	4	10	3	7.5	2.5	1.154	موافق
صعوبة إعداد الخطط التفصيلية	5	12.5	20	50	10	25	5	12.5	0	0	2.38	0.867	موافق
ضعف قنوات الاتصال بين الإدارة والعمال	3	7.5	18	45	13	32.5	6	15	0	0	2.55	0.845	موافق
نتيجة التخطيط والتنظيم	**16**	**13.3**	**49**	**43.3**	**34**	**28.3**	**15**	**12.5**	**3**	**7.5**	**2.48**	**0.758**	**موافق**
عدم الاهتمام بتدريب وتكوين العمال	6	15	20	50	7	17.5	6	15	1	2.5	2.4	1.007	موافق
ضعف الإمكانيات المادية من أجل تدريب وتكوين العمال	9	22.5	12	30	12	30	6	15	1	2.5	2.38	1.212	موافق
لا تعتبر عملية تحفيز العمال ضرورية في مؤسستكم	3	7.5	10	25	15	32.5	5	12.5	7	17.5	3.08	1.185	محايد
عدم تناسب المكافآت التي يتلقاها العامل مع مستوى أدائه	1	2.5	11	27.5	21	52.5	4	10	0	0	2.78	0.659	محايد
نتيجة التكوين والتحفيز	**19**	**11.8**	**53**	**33.1**	**55**	**33.1**	**21**	**13.1**	**9**	**7.5**	**2.66**	**0.650**	**محايد**
عدم قدرة المؤسسة على الاعتماد على طرق الاتصال الحديثة	5	12.5	16	40	13	32.5	4	10	2	5	2.55	1.011	موافق
تميز مؤسسات منافسة بتكنولوجيا عالية مقارنة بمؤسستكم	5	12.5	16	40	13	32.5	4	10	2	5	2.30	0.853	موافق
عدم الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العملية التسييرية في مؤسستكم	2	5	17	42.5	17	42.5	2	5	2	5	2.63	0.867	محايد
نتيجة استعمال التكنولوجيا	**12**	**10**	**49**	**40.8**	**43**	**35.8**	**10**	**8.3**	**6**	**5**	**2.49**	**0.692**	**موافق**
نتيجة الجانب التسييري	**92**	**11.7**	**154**	**48.5**	**132**	**32.5**	**46**	**11.5**	**18**	**4.5**	**2.55**	**0.586**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss.

3-1-2- المشاكل المتعلقة بالجانب المالي والمحاسبي للمؤسسات محل الدراسة

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أدناه، أن 47.5%من المؤسسات محل الدراسة محايدون اتجاه تأثير الجانب المالي والمحاسبي لمؤسساتهم على التنافسية، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.80 ، وانحراف معياري مقدر ب 0.722 ، كما أننا نجد أن المؤسسات محل الدراسة محايدون اتجاه تأثير كل النقاط المذكورة أدناه على تنافسية مؤسساتهم، ويمكننا إرجاع هذا التوجه إلى طبيعة المجتمع (مجتمع محافظ)، فهو متحفظ اتجاه القروض والفوائد البنكية.

الجدول رقم (4-31): المشاكل المتعلقة بالجانب المالي والمحاسبي للمؤسسات محل الدراسة

المحيط الداخلي(المجال المالي والمحاسبي)	موافق بشدة		موافق		محايد		أعارض		أعارض بشدة		م ح	إ م	النتيجة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
ارتفاع فوائد القروض	7	17.5	5	30	19	47.5	5	12.5	4	10	2.85	1.166	محايد
صعوبة الحصول على التمويل من البنوك	6	15	12	30	16	40	2	15	4	10	2.65	1.122	محايد
إعطاء الأولوية في الحصول على القروض للمؤسسات كبيرة الحجم	4	10	6	15	24	60	2	5	4	10	2.90	1.007	محايد
نتيجة التمويل	**17**	**42.5**	**23**	**25**	**59**	**49.1**	**9**	**10.8**	**12**	**10**	**2.80**	**0.924**	محايد
وجود صعوبات في تسيير الجانب المالي والمحاسبي	**3**	**7.5**	**10**	**25**	**17**	**42.5**	**10**	**25**	**0**	**0**	**2.83**	**0.957**	محايد
نتيجة الجانب المالي والمحاسبي	**20**	**12.5**	**33**	**25**	**76**	**47.5**	**19**	**14.3**	**12**	**10**	**2.81**	**0.722**	محايد

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss.

3-1-3- المشاكل المتعلقة بالجانب الإنتاجي للمؤسسات محل الدراسة

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (4-32)،أن المؤسسات محل الدراسة يوافقون على تأثير المشاكل المتعلقة بالجانب الإنتاجي ككل على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بنسبة تقدر ب39.2%، وبمتوسط حسابي يقدر ب2.33، وانحراف معياري يقدر ب0.434، أما أكثر مشكل من المشاكل المتعلقة بالجانب الإنتاجي، والذي صرحوا المؤسسات محل الدراسة بأن له تأثير على التنافسية هو صعوبة إيجاد اليد العاملة المؤهلة بنسبة 97.5%،و بمتوسط حسابي 1.55(موافق بشدة)، وبانحراف معياري قدر ب0.552، ويمكننا إرجاع السبب في هذا المشكل إلى انعزال مراكز التعليم والتكوين على المحيط الاقتصادي، وبالتالي عدم معرفة احتياجات سوق

العمل، أما المشكل الثاني فهو صعوبة الحصول على المواد الأولية(بعد المسافة)، وذلك بنسبة 83.5% وبمتوسط حسابي 1.77(موافق بشدة)، وانحراف معياري 0.999 وهذا خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تتمون بالمواد الأولية المستوردة، وبالتالي نظرا لبعد المسافة (الجنوب الشرقي)،وعدم وجود وسائل نقل عملية كالقطار مثلا ، فيكون التزود بالمواد عرضة لجميع التغيرات.

أما بالنسبة لكل المشاكل المتعلقة بالتخزين ، فقد صرحوا بأنهم محايدون فيما إذا كانت هذه المشاكل تؤثر على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي2.73، وانحراف معياري 0.576.

الجدول رقم (4-32): المشاكل المتعلقة بالجانب الإنتاجي للمؤسسات محل الدراسة

المحيط الداخلي (المجال الإنتاجي)	موافق بشدة		موافق		محايد		أعارض		أعارض بشدة		م ح	إ م	النتيجة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
سوء اختيار الموقع الجغرافي للمشروع	8	20	15	37.5	8	20	9	22.5	0	0	2.45	1.060	موافق
الارتفاع المستمر في أسعار المواد الأولية	9	22.5	23	57.5	4	10	3	7.5	1	2.5	2.10	0.928	موافق
صعوبة الحصول على المواد الأولية (بعد المسافة)	19	47.5	14	35	3	7.5	4	10	0	0	1.78	0.999	موافق بشدة
نتيجة التموين	**36**	**30**	**52**	**43.3**	**15**	**12.5**	**16**	**13.3**	**1**	**2.5**	**2.11**	**0.18**	موافق
استخدام معدات و ألآت قديمة	6	15	20	50	7	17.5	6	15	1	2.5	2.75	0.898	موافق
صعوبة تحديث الألآت	9	22.5	12	30	12	30	6	15	1	2.5	2.18	0.930	موافق
صعوبة إيجاد اليد العاملة المدربة	19	47.5	20	50	1	2.5	0	0	0	0	1.55	0.552	موافق بشدة
عدم الاعتماد على الإبداع والابتكار في العملية الإنتاجية	10	25	11	27.5	13	32.5	6	15	0	0	2.38	1.03	موافق
صعوبة توفير التقنية الحديثة للإنتاج	10	25	16	40	13	32.5	0	0	1	2.5	2.15	0.892	موافق
ارتفاع تكاليف الإنتاج	8	20	26	65	4	10	1	2.5	1	2.5	2.02	0.8	موافق

عدم وجود سياسة واضحة وموثقة للجودة في المؤسسة	4	10	11	27.5	15	37.5	8	20	2	5	2.83	1.034	محايد
نتيجة الانتاج	**47**	**23.5**	**116**	**41.4**	**65**	**23.2**	**27**	**13.5**	**6**	**3**	**2.26**	**0.490**	موافق
وجود صعوبة في تسيير المخزون لدى مؤسستكم	3	7.5	8	20	21	52.5	8	20	0	0	2.85	0.833	محايد
ارتفاع تكلفة التخزين لدى مؤسستكم	2	5	15	37.5	20	50	3	7.5	0	0	2.60	0.708	محايد
لا تعتمد المؤسسة على سياسة مخزون الأمان في تأمين الطلبات المتغيرة	3	7.5	13	32.5	17	40	7	17.5	1	2.5	2.75	0.926	محايد
نتيجة التخزين	**8**	**6.6**	**36**	**30**	**58**	**47.5**	**18**	**15**	**1**	**2.5**	**2.73**	**0.576**	محايد
نتيجة الجانب الإنتاجي	**110**	**21.1**	**204**	**39.2**	**138**	**26.3**	**61**	**11.7**	**8**	**2.8**	**2.34**	**0.434**	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من برنامج spss.

3-1-4- المشاكل المتعلقة بالجانب التسويقي للمؤسسات محل الدراسة

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أدناه، أن المؤسسات محل الدراسة محايدون اتجاه تأثير المشاكل المتعلقة بالجانب التسويقي عموما لمؤسساتهم على التنافسية، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.68 ، وانحراف معياري مقدر ب 0.450،إلا أننا نجدهم موافقون على تأثير مشكلين اثنين فقط على تنافسية مؤسساتهم ألا وهما صغر حجم السوق المحلي، وارتفاع تكلفة الدعاية والإعلان، وذلك بنسبة 67.5%،62.5% على التوالي وبمتوسط حسابي قدر ب2.28 لكل منهما، وانحراف معياري قدر ب0.846و 0.950 على التوالي، ويمكننا إرجاع السبب في هذا إلى أن أغلب المؤسسات محل الدراسة ليس لديها فروع ولا نقاط بيع داخل الوطن وذلك بنسبة 57.5% من المؤسسات محل الدراسة.

الجدول رقم (4–33): المشاكل المتعلقة بالجانب التسويقي للمؤسسات محل الدراسة

المحيط الداخلي (المجال التسويقي)	موافق بشدة		موافق		محايد		أعارض		أعارض بشدة		م ح	ا م	النتيجة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
لا يلعب مجال النشاط دورا في زيادة الطلب على منتجاتكم	3	7.5	10	25	15	37.5	11	27.5	1	2.5	2.93	0.971	محايد
انخفاض جودة المنتج	4	10	12	30	17	42.5	6	15	1	2.5	2.70	0.939	محايد
صعوبة فهم رغبات وحاجات المستهلك	5	12.5	16	40	8	20	8	20	3	7.5	2.65	1.251	محايد
نتيجة المنتج	**12**	**10**	**38**	**31.6**	**40**	**33.3**	**25**	**20.8**	**5**	**4.1**	**2.76**	**0.784**	**محايد**
عامل السعر ليس من العوامل الإستراتيجية بالنسبة لمؤسستكم	**5**	**12.5**	**5**	**12.5**	**10**	**25**	**20**	**50**	**0**	**0**	**3.1**	**1.127**	**محايد**
ارتفاع تكلفة الدعاية والإعلان (الترويج)	**7**	**17.5**	**18**	**45**	**12**	**30**	**3**	**7.5**	**0**	**0**	**2.28**	**0.846**	**موافق**
عدم اعتماد المؤسسة على قنوات التوزيع لتعزيز الطلب على المنتج.	1	2.5	19	47.5	15	37.5	2	5	3	7.5	2.68	0.916	محايد
سوء خدمات ما بعد البيع	3	7.5	5	12.5	26	65	5	12.5	1	2.5	2.90	0.81	محايد
نتيجة التوزيع	**4**	**5**	**24**	**30**	**41**	**51.2**	**7**	**8.7**	**4**	**5**	**2.79**	**0.697**	**محايد**
صغر حجم السوق المحلي	7	17.5	20	50	8	20	5	12.5	0	0	2.28	0.905	موافق
النشاط في سوق محدد وعدم السعي لاستقطاب أسواق جديدة.	3	7.5	18	45	9	22.5	10	25	0	0	2.65	0.948	محايد
نتيجة السوق	**10**	**12.5**	**38**	**47.5**	**17**	**21.2**	**15**	**18.7**	**0**	**0**	**2.46**	**0.697**	**موافق**
نتيجة الجانب التسويقي	**38**	**10.5**	**123**	**34.1**	**120**	**33.3**	**70**	**19.4**	**9**	**4.5**	**2.68**	**0.45**	**محايد**

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss.

من خلال الجداول الأربع أعلاه يمكننا تلخيصهم في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-34): تأثير المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي على تنافسية المؤسسات محل الدراسة

المحيط الداخلي	موافق بشدة		موافق		محايد		أعارض		أعارض بشدة		م ح	إ م	النتيجة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
الجانب التسييري	92	11.7	154	48.5	132	32.5	46	11.5	18	4.5	2.55	0.586	موافق
الجانب المالي والمحاسبي	20	12.5	33	25	76	47.5	19	14.3	12	10	2.81	0.722	محايد
الجانب الإنتاجي	110	21.1	204	39.2	138	26.3	61	11.7	8	2.8	2.34	0.434	موافق
الجانب التسويقي	38	10.5	123	34.1	120	33.3	70	19.4	9	4.5	2.68	0.45	محايد
نتيجة المحور الأول	260	13.5	514	36.7	466	34.9	196	14.2	47	5.45	2.59	0.374	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss.

يتبين لنا من خلال الجدول أن المحيط الداخلي في العموم له تأثير على تنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك بالنسبة لجانبين فقط هما الجانب التسييري، والجانب الإنتاجي، وذلك بنسبة 50.7%، وبمتوسط حسابي 2.59، وانحراف معياري 0.374،أما الجانب المالي والتسويقي فالمؤسسات محل الدراسة محايدون اتجاه تأثيرهما على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.81و2.68 على التوالي .

3-2-تأثير المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي عل تنافسية المؤسسات محل الدراسة

تنشط المؤسسة في محيط خارجي، فهي عبارة عن نظام مفتوح تؤثر وتتأثر به، والجدول الموالي يوضح لنا هذا:

الجدول رقم (4-35): تأثير المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي على تنافسية المؤسسات محل الدراسة

المحيط الخارجي	موافق بشدة		موافق		محايد		أعارض		أعارض بشدة		م ح	ا م	النتيجة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
عدم قدرة المؤسسة على الاستجابة لتغيرات المحيط الخارجي	5	12.5	16	40	12	30	7	17.5	0	0	2.53	0.933	موافق

حدة المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في نفس المجال	5	12.5	17	42.5	12	30	6	15	0	0	2.48	0.905	موافق
دخول المنتجات الأجنبية نتيجة الاستيراد	10	25	17	42.5	10	20	1	2.5	5	2	2.20	1.017	موافق
وجود منافسة قوية من المؤسسات التي تنشط في السوق الموازي	11	27.5	15	37.5	9	22.5	4	10	2.5	1	2.23	1.049	موافق
نقص خدمات البنية التحتية للإنتاج	7	17.5	13	32.5	16	40	4	10	0	0	2.43	0.902	موافق
مشكل العقار الصناعي	16	40	15	37.5	7	17.5	2	5	0	0	1.88	0.882	موافق
عدم مصداقية المعلومات والإحصائيات الاقتصادية المتوفرة	13	32.5	23	57.5	4	10	0	0	0	0	1.78	0.619	موافق بشدة
ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم	19	42.5	15	37.5	5	12.5	1	2.5	0	0	1.73	0.876	موافق بشدة
نتيجة الوضع الاقتصادي	**86**	**26.2**	**131**	**40.9**	**75**	**22.8**	**25**	**8.9**	**3.7**	**3**	2.15	0.487	موافق
عدم ملائمة الاستراتجيات، والسياسات، والقوانين	15	37.5	11	27.5	12	30	2	5	0	0	2.03	0.946	موافق
عدم فعالية المنظمات والهيئات الداعمة	18	45	15	37.5	6	15	1	2.5	0	0	1.75	0.808	موافق بشدة
عدم كفاية المنظمات والهيئات الداعمة	18	45	17	42.5	5	12.5	0	0	0	0	1.68	0.693	موافق بشدة
نتيجة السياسات والقوانين	**51**	**42.5**	**53**	**35.8**	**23**	**19.1**	**3**	**3.7**	**0**	**0**	**1.82**	**0.72**	**موافق**
نتيجة المحور الثاني	**137**	**30.6**	**174**	**39.5**	**98**	**21.8**	**28**	**7.7**	**3.7**	**3**	**2.06**	**0.474**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات محل الدراسة موافقون على تأثير جميع المشاكل المتعلقة بمحيطهم الخارجي (المذكورة في الجدول أعلاه) على تنافسية مؤسساتهم وذلك بنسبة 70.1% و بمتوسط حسابي 2.05، وانحراف معياري 0.474، إلا أن المؤسسات محل الدراسة كانوا موافقون بشدة على تأثير بعض المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي و المتمثلة في عدم مصداقية المعلومات والإحصائيات المتوفرة، وذلك بنسبة 90%، وبمتوسط حسابي 1.77، وانحراف معياري 0.619، أما المشكل الثاني فهو عدم كفاية المنظمات

والهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة، وذلك بنسبة 87.5 % ، وبمتوسط حسابي 1.67، وانحراف معياري 0.693، أما المشكل الثالث فيتمثل في عدم فعالية هذه المنظمات والهيئات وذلك بنسبة 82.5%، وبمتوسط حسابي 1.75، وانحراف معياري 0.693، أما الرابع فيتمثل في ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم وذلك بنسبة 80%، وبمتوسط حسابي 1.72، و انحراف معياري 0.808.

3-3-تأثير المشاكل المتعلقة ببرامج التأهيل على تنافسية المؤسسات محل الدراسة

يشير الجدول أدناه إلى أن المؤسسات محل الدراسة يوافقون عموما على تأثير المشاكل المتعلقة ببرامج التأهيل على تنافسية مؤسساتهم وذلك بنسبة 67.5%، و متوسط حسابي 2.25، و انحراف معياري 0.496، كما نجدهم موافقون بشدة على أن تأهيل المؤسسة غير كافي دون تأهيل المحيط الذي تنشط فيه وذلك بنسبة 87.5%، ومتوسط حسابي قدر ب 2.72، و انحراف معياري 0.8، كما صرحوا أيضا أنهم محايدون اتجاه تأثير كل من سوء تشخيص المشكل الذي تعاني منه المؤسسة، عدم اقتناعكم بجدوى عملية التأهيل بمتوسط حسابي 2.72،2.77 على التوالي.

الجدول رقم (4-36):تأثير المشاكل المتعلقة ببرامج التأهيل على تنافسية المؤسسات محل الدراسة

برامج التأهيل	موافق بشدة		موافق		محايد		أعارض		أعارض بشدة		م ح	إ م	النتيجة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
عدم اقتناعكم بجدوى عملية التأهيل.	3	12.5	14	40	15	30	5	12.5	3	7.5	2.78	1.025	محايد
ارتفاع تكلفة التأهيل.	8	20	17	42.5	11	27.5	4	10	0	0	2.28	0.905	موافق
سوء تشخيص المشكل الذي تعاني منه مؤسستكم.	1	2.5	15	37.5	19	47.5	4	10	1	2.5	2.73	0.784	محايد
عدم وجود لغة تواصل بين مستشاري وخبراء برامج التأهيل مع مسؤوليكم	8	20	20	50	9	22.5	2	5	1	2.5	2.20	0.911	موافق
قلة الأيام الإعلامية التحسيسية للتعرف على برامج التأهيل عن قرب	8	20	28	70	4	10	0	0	0	0	1.90	0.545	موافق
عدم توافق برامج التأهيل مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر.	7	17.5	22	55	10	25	1	2.5	0	0	2.13	0.722	موافق

تأهيل المؤسسة غير كافي دون تأهيل المحيط الذي تنشط فيه	16	40	19	47.5	3	7.5	2	5	0	0	1.78	0.800	موافق بشدة
نتيجة المحور الثالث	51	18.9	135	48.9	71	24.2	18	7.5	5	4.1	2.25	0.496	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss.

3-4-تنافسية المؤسسات محل الدراسة:

لقد قمنا بقياس تنافسية (المتغير التابع) المؤسسات محل الدراسة من خلال المؤشرات المذكورة في الجدول أدناه

الجدول رقم (4-37): تنافسية المؤسسات محل الدراسة

التنافسية	مرتفع جدا		مرتفع		مستقر		منخفض		منخفض جدا		م ح	إ م	النتيجة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
وتيرة الزيادة في رقم الأعمال	1	2.5	18	45	19	47.5	2	5	0	0	3.45	0.638	مرتفع
وتيرة الزيادة في معدل النمو	1	2.5	19	47.5	18	45	2	5	0	0	3.47	0.640	مرتفع
وضع المنافسة في السوق	11	27.5	14	35	12	30	1	2.5	2	5	3.77	0.434	مرتفع
الحصة السوقية	6	15	11	27.5	20	50	3	7.5	0	0	3.50	0.847	مرتفع
نتيجة المتغير التابع	19	11.8	62	38.7	69	43.1	8	5	2	5	3.49	0.572	مرتفع

من المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن تنافسية المؤسسات محل الدراسة مرتفعة، وذلك بمتوسط حسابي 3.55، وانحراف معياري يقدر ب0.488، و هذا نتيجة الارتفاع في كل من وتيرة الزيادة في رقم الأعمال، وكذا وتيرة الزيادة في معدل النمو بمتوسط حسابي 3.45، 3.47 على التوالي، بالإضافة إلى وضع المنافسة في السوق الحصة السوقية للمؤسسات محل الدراسة وذلك بمتوسط حسابي 3.77، 3.50 على التوالي.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج

للرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعية خصوصا من خلال برامج التأهيل ، لدينا ثلاثة أبعاد: المؤسسة التي تخضع للتأهيل، والمحيط الخارجي الذي تنشط فيه المؤسسة، وأخيرا برنامج التأهيل، وبالتالي ينطوي نموذج الدراسة على نوعين من المتغيرات المتغير التابع وهو تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة، والمتغيرات المستقلة وهي المحيط الداخلي للمؤسسة، والمحيط الخارجي لها، وبرنامج التأهيل، والشكل الموالي يوضح هذا:

الشكل رقم (4–10): نموذج الدراسة

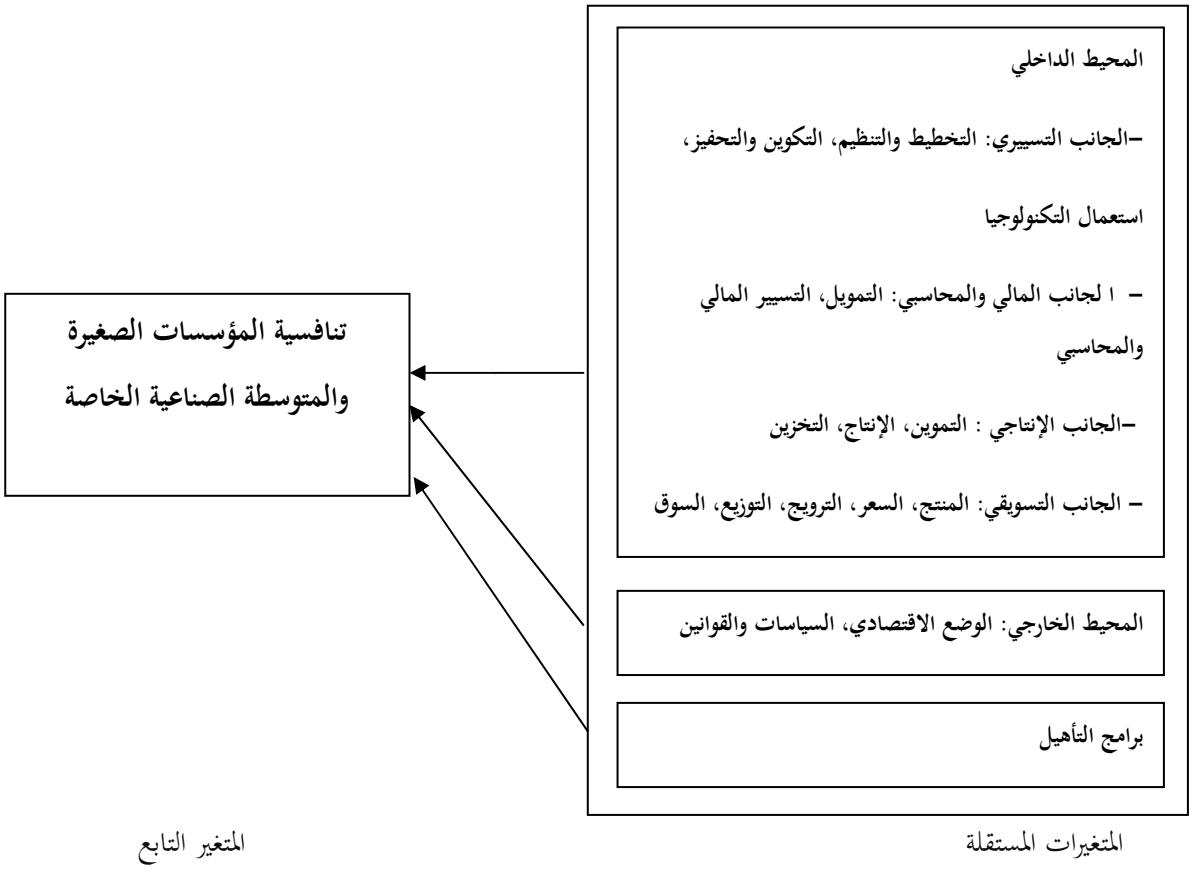

المصدر: م

من إعداد الباحثة

أولا: طبيعة توزيع متغيرات الدراسة:

1-1-اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري:

يمكننا اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة من ملاحظة نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري له ، فإذا كانت محصورة مابين (2،-2) فإننا نقبل فرضية العدم القائلة:H_0 : متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ، وإن كانت العكس فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة :H_a : متغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، والجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم(4-38):معامل الالتواء لمتغيرات الدراسة

المتغير	معامل الالتواء	الخطأ المعياري	نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري له
التخطيط والتنظيم	0.199	0.374	0.532
التكوين والتحفيز	0.325	0.374	0.868
استعمال التكنولوجيا	0.046	0.374	0.122
الجانب التسيري	0.290-	0.374	0.775-
التمويل	0.010	0.374	0.026
التسيير المالي والمحاسبي	0.737-	0.374	1.97-
الجانب المالي والمحاسبي	0.445-	0.374	1.18-
التموين	0.641	0.374	1.71
الإنتاج	0.247-	0.374	0.66-
التخزين	0.734-	0.374	1.96-
الجانب الإنتاجي	0.295-	0.374	0.78-
المنتج	0.109-	0.374	0.291-
السعر	0.226	0.374	0.60
الترويج	0.073-	0.374	0.19-
التوزيع	0.015	0.374	0.040
السوق	0.019	0.374	0.05
الجانب التسويقي	-0.192	0.374	-0.51
المحيط الداخلي	**0.745-**	**0.374**	**1.99-**
الوضع الاقتصادي	0.019	0.374	0.05
السياسات والقوانين	0.120	0.374	0.320
المحيط الخارجي	**0.010-**	**0.374**	**0**

برامج التأهيل	0.241	0.374	0.64
التنافسية	0.577	0.374	1.54

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ، أن نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري لمتغيرات الدراسة محصور بين: -1.97،و1.99، وبما أن هذه النسب تقع ضمن المدى (2-،2)، فإذن نقبل فرضية العدم القائلة بأن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، أي يمكن إكمال إجراء اختبار صحة الفرضيات.

1-2-اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة حسب مخطط Normal QQ Plot:

يتم في هذا المخطط رسم كل مشاهدة من المتغيرات الأصلية على المحور الأفقي مقابل قيم التوزيع الطبيعي القياسي المتوقعة لها، وذلك كما في المخططات التالية:

الشكل رقم (4-11): مخطط Normal QQ Plot لمتغيرات الدراسة:

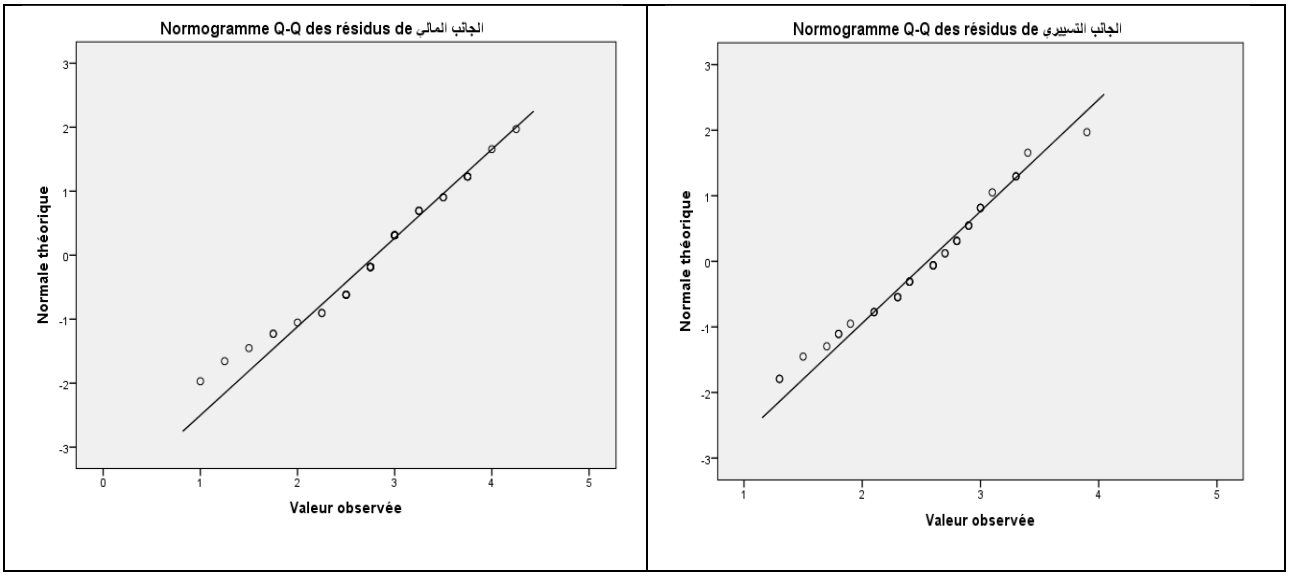

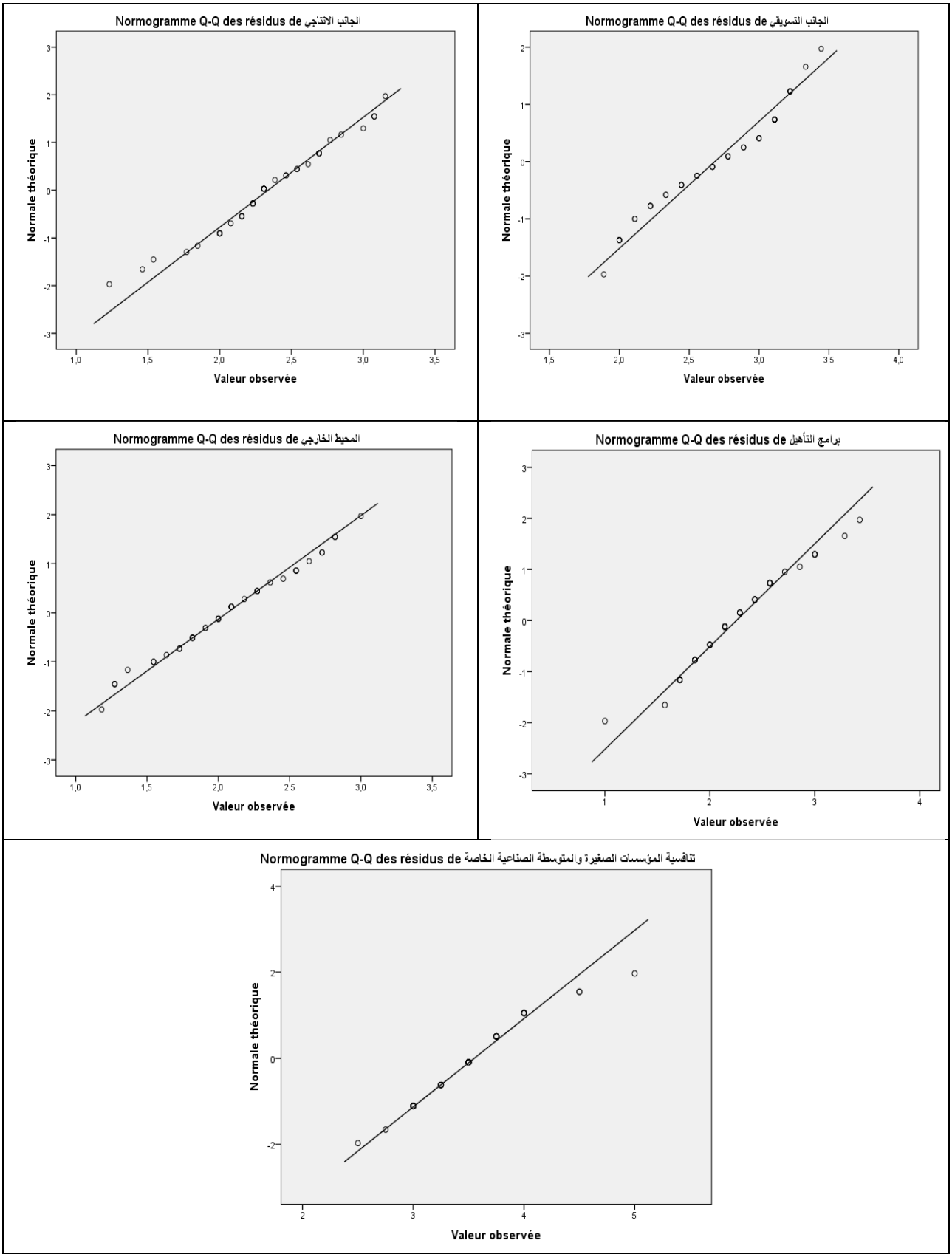

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نقاط شكل الانتشار لكل متغيرة من متغيرات الدراسة تقع تقريبا بمحاذاة الخط المستقيم، ومنه نستنتج أن المتغيرات تتوزع توزيعا طبيعيا.

1-3- اختبار Kolmogrov-Samirnov للتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

يعد هذا الاختبار من اختبارات اللامعلمية لاختبار التوزيع الطبيعي، حيث نختبر فرضية العدمH_0: القائلة بأن مشاهدات متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، ضد الفرضية البديلة H_a :بأن مشاهدات متغيرات الدراسة لا تتوزع طبيعيا،عند مستوى المعنوية (ألفا=5%)، وقد تم الحصول على الجدول التالي:

الجدول رقم(4-39):اختبار كلمجروف-سميرنوف للتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	Ddl	Signification	Statistique	Ddl	Signification
المحيط الخارجي	,075	40	,200*	,976	40	,530
برامج التأهيل	,113	40	,200*	,973	40	,449
المحيط الداخلي	,093	40	,200*	,953	40	,094
تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة	,141	40	,200*	,949	40	,068

المصدر: مستخرجات برنامج spss

يتبن لنا من خلال الجدول أعلاه ومن خلال اختبار كلمجروف- سميرنوف أن sig=0.2 لكل متغيرة من متغيرات الدراسة، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي نقبل فرض العدم ، وهو أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانيا: اختبار الفرضيات

بعد تحديد الخصائص المميزة لعينة الدراسة والتحليل الإحصائي للمتغيرات،سوف نقوم باختبار فرضيات الدراسة، والتي نفترض من خلالها تأثير جملة من الجوانب المتعلقة بالمحيط الداخلي وكذا الخارجي للمؤسسة ، وأيضا برامج التأهيل على تنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك بالاعتماد على حساب معامل الارتباط كرامر الذي يرمز له بالرمز V، والذي يستخدم في حالة المتغيرات النوعية(كمتغيرات الدراسة) [220] . المقسم لعدة فئات، و يحسب معامل الارتباط بالمعادلة التالية:

[220] يمكن الرجوع إلى المرجع:
عبد الكريم بوحفص، الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام SPSS، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013، ص111.

$$v = \sqrt{\frac{x^2}{n(l-1)}}$$

x^2 مربع كاي ، n حجم العينة

L أصغر تقسيم

2-1 المحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة محل الدراسة:

نريد من خلال هذا الجزء اختبار الفرضية التالية:

وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي مجتمعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة و تنافسيتها.

الفرضية العدم :H_0 لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي مجتمعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة و تنافسيتها.

الفرضية البديلة : H_aتوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي مجتمعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة و تنافسيتها.

ولاختبار هذه الفرضية نحاول أولا اختبار الفرضيات الجزئية:

2-1- 1-اختبار العلاقة بين متغيرات الجانب التسييري وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم الاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS 20 ، وبالاعتماد على الجداول المتقاطعة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك عند مستوى معنوية يساوي 0.05، فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

2-1-1-1- اختبار العلاقة بين متغيرة التخطيط والتنظيم، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين المشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-40)**:علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,579	,018
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين المشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.579 ، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي 0.018 ، ($p=0.018<0.05$)، وعلى ضوء هذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.48، وانحراف معياري 0.758.

2-1-1-2- اختبار العلاقة بين متغيرة التكوين والتحفيز، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين المشاكل المتعلقة بالتكوين والتحفيز وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتكوين والتحفيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتكوين والتحفيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-41)**:علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتكوين والتحفيز وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,499	,479
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين المشاكل المتعلقة بالتكوين ةالتحفيز وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.499 ، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي 0.479 ، ($p=0.479>0.05$)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتكوين والتحفيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالتكوين والتحفيز على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.66، وانحراف معياري قدر ب 0.650.

2-1-1-3- اختبار العلاقة بين متغيرة استعمال التكنولوجيا، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين المشاكل التي تحد من استعمال التكنولوجيا وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل التي تحد من استعمال التكنولوجيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل التي تحد من استعمال التكنولوجيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(4-42):علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة باستعمال التكنولوجيا وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,492	,168
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين المشاكل التي تحد من استعمال التكنولوجيا في العملية التسييرية وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.492، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.168، (p=0.168>0.05)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة باستعمال التكنولوجيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير عدم الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العملية التسييرية في مؤسستكم على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.63، وانحراف معياري قدر ب 0.867.

إلا أنهم موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة بالجانب التسييري مجتمعة على تنافسية مؤسساتهم وذلك بمتوسط حسابي2.55 ، وانحراف معياري0.586.

2-1- 2-اختبار العلاقة بين متغيرات الجانب المالي والمحاسبي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم الاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20 ، وبالاعتماد على الجداول المتقاطعة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك عند مستوى معنوية يساوي 0.05، فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

2-1-2-1- اختبار العلاقة بين متغيرة التمويل، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين المشاكل المتعلقة بالتمويل وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-43)**:علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتمويل وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,578	,133
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين المشاكل المتعلقة بالتمويل وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي0.578، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.133، ($p=0.133>0.05$)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالتمويل على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.80، وانحراف معياري قدر ب 0.924.

2-1-2-2- اختبار العلاقة بين متغيرة التسيير المالي والمحاسبي، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين المشاكل المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-44)**:علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,308	,767
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين المشاكل المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.308، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.767 ، ($p=0.767>0.05$)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة و تنافسيتها، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي **2.83**، وانحراف معياري قدر ب **0.957**، كما أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالجانب المالي والمحاسبي مجتمعة على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي **2.81**، وانحراف معياري **0.722**.

2-1- 3-اختبار العلاقة بين متغيرات الجانب الإنتاجي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم الاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS 20 ، وبالاعتماد على الجداول المتقاطعة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك عند مستوى معنوية يساوي 0.05، فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

2-1-3-1- اختبار العلاقة بين متغيرة التموين، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين المشاكل المتعلقة بالتموين بالمواد الأولية وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتموين بالمواد الأولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتموين بالمواد الأولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(4-45):علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتموين بالمواد الأولية وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,603	,001
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين المشاكل المتعلقة بالتموين بالمواد الأولية وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.603، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.01، ($p=0.01<0.05$)، وعلى ضوء هذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتموين بالمواد الأولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة بالتموين بالمواد الأولية على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.11، وانحراف معياري قدر ب 0.180،وقد صرحوا بأنهم موافقون بشدة ، على تأثير فقرة صعوبة الحصول على المواد الأولية (بعد المسافة)، و ذلك بمتوسط حسابي 1.78، وانحراف معياري0.99، وهذا نظرا لكون العينة مأخوذة من مجتمع المؤسسات التي تنشط في الجنوب الشرقي، وهذا مرتبط ببعدها على العاصمة خصوصا، والشريط الساحلي عموما، وبالتالي هناك صعوبات في التموين بالمواد الأولية، متعلقة أساسا ببعد المسافة ، وما يتبعه من مشاكل النقل(التغيرات الجوية، سوء خطوط النقل الداخلية.....)، وهذا خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة

2-1-3-2- اختبار العلاقة بين متغيرة الإنتاج، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين المشاكل المتعلقة بالإنتاج وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالإنتاج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالإنتاج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-46)**:علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالإنتاج وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,545	,670
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين المشاكل المتعلقة بالإنتاج وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.545، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.670 ، (p=0.670>0.05)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالإنتاج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، وهذا بالرغم من أن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة بالإنتاج على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي 2.26، وانحراف معياري قدر ب 0.490، وقد صرحوا بأنهم موافقون بشدة ، على تأثير فقرة صعوبة الحصول اليد العاملة المؤهلة، و ذلك بمتوسط حسابي 1.55، وانحراف معياري0.552، ويمكننا هنا إرجاع السبب لانعزال الجامعات، و المعاهد، ومراكز التكوين على المحيط الاقتصادي واحتياجاته، كما كانوا محايدين فقط اتجاه فقرة عدم وجود سياسة واضحة وموثقة للجودة في المؤسسة، وذلك بمتوسط حسابي2.83، وانحراف معياري 1.034.

2-1-3-3- اختبار العلاقة بين متغيرة التخزين، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين المشاكل المتعلقة بالتخزين وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتخزين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتخزين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-47)**:علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتخزين وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,373	,801
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين المشاكل المتعلقة بالتخزين وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.373، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.801 ، (p=0.801>0.05)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتخزين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون على تأثير المشاكل المتعلقة بالتخزين على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي **2.73**، وانحراف معياري قدر ب **0.576**.

إلا أنهم موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة بالجانب التسييري مجتمعة على تنافسية مؤسساتهم وذلك بمتوسط حسابي **2.34**، وانحراف معياري **0.434**.

2-1- 4-اختبار العلاقة بين متغيرات الجانب التسويقي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم الاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS 20 ، وبالاعتماد على الجداول المتقاطعة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك عند مستوى معنوية يساوي 0.05، فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

2-1-4-1- اختبار العلاقة بين متغيرة المنتج، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين المشاكل المتعلقة بالمنتج وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمنتج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمنتج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-48)**:علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالمنتج وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,505	,252
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين المشاكل المتعلقة بالمنتج وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.505، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.252، ($p=0.252>0.05$)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمنتج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالمنتج على تنافسية مؤسساتهم عموما، وذلك بمتوسط حسابي 2.76، وانحراف معياري قدر ب 0.784.

2-1-4-2- اختبار العلاقة بين متغيرة السعر، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين متغيرة السعر وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغيرة السعر بالمنتج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغيرة السعر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-49)**:علاقة الارتباط بين متغيرة السعر وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,342	,537
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين متغيرة السعر وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.342، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.537، ($p=0.537>0.05$)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغيرة السعر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ويمكننا تفسير هذا بأن

المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بمتغيرة السعر على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 3.1، وانحراف معياري قدر ب 1.127.

2-1-4-3- اختبار العلاقة بين متغيرة الترويج، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين متغيرة الترويج وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغيرة الترويج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغيرة الترويج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-50)**:علاقة الارتباط بين متغيرة الترويج وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,455	,052
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين متغيرة الترويج وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.455، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.052، (p=0.052>0.05)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغيرة الترويج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، وهذا بالرغم من أن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم موافقون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالترويج على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي 2.28، وانحراف معياري قدر ب 0.846.

2-1-4-4- اختبار العلاقة بين متغيرة التوزيع، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين المشاكل المتعلقة بالتوزيع وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتوزيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتوزيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-51)**:علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتوزيع وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,461	,065
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين المشاكل المتعلقة بالتوزيع وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.461، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.065، ($p=0.065>0.05$)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتوزيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالتوزيع على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي 2.79، وانحراف معياري قدر ب 0.697.

2-1-4-4- اختبار العلاقة بين متغيرة السوق، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين المشاكل المتعلقة بالسوق وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالسوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالسوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-52)**:علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالسوق وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,416	,259
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين المشاكل المتعلقة بالتوزيع وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.416، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.259،

(p=0.259>0.05)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالسوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، وهذا بالرغم من أن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم موافقون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالسوق على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي 2.46، وانحراف معياري قدر ب 0.697.

إلا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالجانب التسويقي عموما على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.68، وانحراف معياري 0.450.

وقد وجدنا أن المؤسسات محل الدراسة موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة بمحيطهم الداخلي على تنافسية مؤسساتهم، بمتوسط حسابي 2.59، وانحراف معياري0.374، ولمعرفة هل هذا التأثير ذو دلالة احصائية أم لا يمكننا الرجوع إلى الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-53)**:علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي مجتمعة وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	1,000	,214
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي مجتمعة وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 1.000، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.259، (p=0.214>0.05)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي مجتمعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

2-2- المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة محل الدراسة:

نريد من خلال هذا الجزء اختبار الفرضية التالية: وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي مجتمعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

فرضية العدم :H_0 لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي مجتمعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصةعلى تنافسيتها.

الفرضية البديلة: H_aتوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي مجتمعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

ولاختبار هذه الفرضية نحاول أولا اختبار الفرضيات الجزئية التالية:

2-2-1- اختبار العلاقة بين متغيرة الوضع الاقتصادي، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين متغيرة الوضع الاقتصادي وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-54)**:علاقة الارتباط بين بين المشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,656	,094
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين متغيرة الوضع الاقتصادي وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.656، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.094، ($p=0.094>0.05$)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، وهذا بالرغم من أن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم موافقون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي 2.15، وانحراف معياري قدر ب 0.487، ويمكننا تفسير هذه النتيجة كون أنه يمكن أن تكون هناك علاقة غير مباشرة، خاصة وأننا وجدنا أن هناك علاقة بين المشاكل المتعلقة بالتموين وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، كون أن المشكل المتعلق ببعد المسافة مرتبط أساسا بالمشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي كنقص خدمات البنية التحتية، ومشكل سوء اختيار الموقع الجغرافي يعود بالأساس إلى مشكل العقار الصناعي، فممكن أن يستفيد صاحب المؤسسة من عقار صناعي لا يختار هو موقعه أولا، وثانيا قد يكون هذا الموقع غير مجهز بالكهرباء، والهاتف، والانترنت.....، و قد يعاني أيضا من الانقطاع المتكرر في الكهرباء، وكل هذه المشاكل متعلقة بالوضع الاقتصادي للمؤسسات محل الدراسة، ولهذا ارتأينا إلا أن نحسب معامل الارتباط بين متغيرة التموين ومتغيرة الوضع الاقتصادي، لنختبر العلاقة غير المباشرة يجب أن نختبر الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية0.05:

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالتموين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة والوضع الاقتصادي الذي تنشط فيه.

H_a: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالتموين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة والوضع الاقتصادي الذي تنشط فيه.

ولقد تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(4-55):علاقة الارتباط بين بين المشاكل المتعلقة بالتموين، و المشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي للمؤسسات محل الدراسة

			الوضع الاقتصادي
Rho de Spearman	التموين	Coefficient de corrélation	,318*
		Sig. (bilatérale)	,045
		N	40

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتموين والمشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي يساوي **0.318**، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.045، ($p=0.045<0.05$)، وعلى ضوء هذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالتموين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة والمشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي لمحيطها الخارجي، وبالتالي هناك علاقة غير مباشرة بين المشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

2-2-2- اختبار العلاقة بين متغيرة السياسات والقوانين، والمتغير التابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة

لقد تم من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين متغيرة السياسات والقوانين وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وذلك باختبار الفرضية التالية:

H_0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالسياسات والقوانين المنظمة والداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

H_a: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالسياسات والقوانين بالسياسات والقوانين المنظمة والداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-56)**:علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالسياسات والقوانين وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,434	,050
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين متغيرة السياسات والقوانين وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.434، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.050، (p=0.05)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالسياسات والقوانين المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، وهذا بالرغم من أن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة بالسياسات والقوانين المنظمة والداعمة للقطاع على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي **1.82**، وانحراف معياري قدر ب **0.720**.

وقد وجدنا أن المؤسسات محل الدراسة موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة بمحيطهم الخارجي مجتمعة على تنافسية مؤسساتهم، بمتوسط حسابي **2.06**، وانحراف معياري**0.474**، ولمعرفة هل هذا التأثير ذو دلالة إحصائية أم لا يمكننا الرجوع إلى الجدول الموالي:

الجدول رقم(4-57):علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي مجتمعة على تنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,702	,254
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي مجتمعة وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.702، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.254، (p=0.254>0.05)، وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي مجتمعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة و تنافسيتها.

2-3- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة محل الدراسة:

نريد من خلال هذا الجزء اختبار الفرضية التالية:

وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

فرضية العدم :H_0 لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

الفرضية البديلة : H_aتوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها.

وقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول **رقم(4-58)**:علاقة الارتباط بين المشاكل المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات وتنافسية المؤسسات محل الدراسة

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	V de Cramer	,538	,723
Nombre d'observations valides		40	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط كرامر بين متغيرة برامج التأهيل وتنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي 0.538، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.723، (p=0.723>0.05) وعلى ضوء هذه النتيجة نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية على تنافسيتها ، وهذا بالرغم من أن 67.8 %من المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.25، وانحراف معياري قدر ب 0.496، ويمكننا تفسير هذه النتيجة كون أنه 90% من المؤسسات محل الدراسة لم ينضموا لأحد برامج التأهيل المطبقة في الجزائر ،و10% من المؤسسات محل الدراسة هم الذين انضموا فقط لأحد البرامج المطبقة في الجزائر، وقد تمثلت برامج التأهيل في البرامج التالية : برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، البرنامج الوطني الأول والثاني ، وقد كانت نشاطات التأهيل في المجالات التالية: المجال الإنتاجي(الصيانة ، نظام حساب سعر التكلفة)، مجال التسويق، مجال الجودة نظام مراقبة الجودة، وإدارة الجودة iso 9002)، علاقة غير مباشرة بين المشاكل المتعلقة بالتأهيل وتنافسية المؤسسات محل الدراسة من خلال تأثيرها على المحيط الداخلي، ولهذا ارتأينا إلا أن نحسب معامل الارتباط بين متغيرة التأهيل ومتغيرة المحيط الداخلي، و لنختبر العلاقة غير المباشرة يجب أن نختبر الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية0.05:

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة ومحيطها الداخلي.

H_a: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة ومحيطها الداخلي.

ولقد تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(4-59):علاقة الارتباط بين بين المشاكل المتعلقة بالتأهيل، و المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي للمؤسسات محل الدراسة.

		Valeur	Erreur standard asymptotique[a]	T approximé[b]	Signification approximée
	R de Pearson	,379	,179	2,524	,016[c]
Nombre d'observations valides		40			

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط بين المشاكل المتعلقة بالتأهيل والمشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي يساوي **0.379**، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.016،

($p=0.016<0.05$)، وعلى ضوء هذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة والمشاكل المتعلقة بمحيطها الداخلي، وبالتالي هناك علاقة غير مباشرة بين المشاكل المتعلقة بالتأهيل وتنافسية المؤسسات محل الدراسة.

ملاحظة: لقد تحصلنا على نفس النتائج لما حسبنا العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بمربع كاي للاستقلالية، مع اختلاف طفيف في القيم.

ثالثا: بناء النموذج التقديري لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة محل الدراسة

بعد قيامنا بتحليل جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في تفسير متغيرة التنافسية، قمنا ببناء المعادلة التقديرية لها بدلالة كل المتغيرات، وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS20 ، ونشير أيضا أننا قمنا باستعمال تقنية معادلة الانحدار المتعدد عند مستوى الثقة **95%**، وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

الجدول **رقم(4-60)**:جدول يوضح نوع الطريقة المتبعة في تحليل الانحدار الخطي المتعدد

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	المنتج ,السوق ,التموين ,السعر ,التكوين والتحفيز ,التسيير المالي والمحاسبي ,التمويل ,التخزين ,الترويج ,التوزيع , السياسات والقوانين ,الانتاج ,الوضع الاقتصادي ,التخطيط والتنظيم ,استخدام التكنولوجيا، برامج التأهيل	.	Entrée
a. Variable dépendante :تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة			
b. Toutes variables requises saisies.			

المصدر: مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أعلاه كل من المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع لبناء النموذج، وأن طريقة المربعات الصغرى هي المتبعة في تحليل الانحدار المتعدد.

3-1- جدول توفيق النموذج:

إن الجدول الموالي يمثل جدول الارتباط، الذي يبين لنا كل من معامل الارتباط وكذا معامل التحديد

الجدول رقم(4-61):جدول يوضح معامل الارتباط الخطي ومعامل التحديد

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Sig. Variation de F
1	,775[a]	,600	,322	,471	,045

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن معامل الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة(التخطيط والتنظيم، التكوين والتحفيز، استعمال التكنولوجيا، التمويل، التسيير المالي والمحاسبي، التموين، الإنتاج، التخزين، المنتج، السعر، الترويج، التوزيع، السوق، الوضع الاقتصادي، السياسات والقوانين، برامج التأهيل)، وبين تنافسية المؤسسات محل الدراسة يساوي R=0.775،وهو ارتباط قوي لأنه يقع بين المجال (0.7-0.9)،وهو أيضا ذو دلالة إحصائية كون أن sig=0.045<0.05، وأن معامل التحديد R Square الذي يساوي مربع قيمة معامل الارتباط يساوي 0.600، أي أن مدى الدقة في تقدير تنافسية المؤسسات محل الدراسة هي 60%، والذي يعتبر مقياس لجودة توفيق النموذج.

3-2-جدول تحليل تباين خط الانحدار:

يبين لنا هذا الجدول قيم الميل، ومقطع خط الانحدار

الجدول رقم(4-62): تحليل تباين خط الانحدار

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	7,647	16	,478	2,157	,045[b]
	Résidu	5,097	23	,222		
	Total	12,744	39			

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن مجموع مربعات الانحدار 7.647، وأن مجموع مربعات البواقي هو 5.097، وأن مجموع المربعات الكلي 12.744، كما يبين لنا درجة حرية الانحدار هي 16، ودرجة حرية البواقي23، df=39 حيث(df=n-1).كما أن متوسط مربعات الانحدار هو 0.478، ومتوسط البواقي هو 0.222، وقيمة اختبار تحليل التباين2.157=D، وأخيرا مستوى دلالة الاختبار تساوي 0.045، وهي أقل

من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05(0.05>0.045)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، أي أن خط الانحدار يلائم بيانات الدراسة.

3-3-3-جدول المعاملات:

يبين لنا هذا الجدول قيم الميل، ومقطع خط الانحدار

الجدول **رقم(4-63)**: جدول معاملات خط الانحدار

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,622	,667		2,431	,023
	التخطيط والتنظيم	-,485	,195	-,643	-2,486	,021
	التكوين والتحفيز	,129	,259	,147	,498	,623
	استخدام التكنولوجيا	,367	,239	,445	1,539	,137
	التمويل	,317	,124	,512	2,556	,018
	التسيير المالي والمحاسبي	-,144	,129	-,241	-1,113	,277
	التموين	,397	,124	,569	3,217	,004
	الانتاج	,184	,230	,158	,801	,431
	التخزين	-,017	,168	-,017	-,099	,922
	المنتج	,155	,127	,213	1,219	,235
	السعر	-,107	,080	-,212	-1,349	,191
	الترويج	,154	,119	,228	1,293	,209
	التوزيع	,204	,145	,249	1,403	,174
	السوق	-,049	,165	-,059	-,300	,767
	الوضع الاقتصادي	-,164	,289	-,139	-,566	,577
	السياسات والقوانين	-,165	,169	-,208	-,978	,338
	برامج التأهيل	-,054	,267	-,047	-,202	,842

المصدر: مخرجات برنامج spss

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن مقطع خط الانحدار 1.622 الذي يمثل الحرف a من معادلة الانحدار المتعدد $1Y=a+b_1x_1+b_2x_2+b_3x_3+b_4x_4+\ldots\ldots\ldots\ldots$.

وأيضا وجدنا معاملات المتغيرات المستقلة ممثلة في معادلة خط الانحدار المتعدد التالية:

$Y=1.622-\mathbf{0.485X_1}+0.129\ X_2+0.367X_3+0.317X_4-0.144X_5+\mathbf{0.397\ X_6}+0.184X_7-0.017X_8+0.155X_9-0.107X_{10}+0.154X_{11}+0.204X_{12}-0.049X13-0.164X_{14}-0.165X_{15}-0.054X_{16}$

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الانحراف المعياري للمتغيرات كلها أقل من الواحد، ومن خلال نتيجة اختبار t (student) على فرضيات ميل خط الانحدار للمتغيرات المستقلة المبينة في الجدول أعلاه، وبدراسة قيم مستوى الدلالة الإحصائية sig وجدنا أنها أكبر من قيمة مستوى المعنوية 0.05 بالنسبة لجميع المتغيرات المستقلة، ماعدا المتغيرات التخطيط والتنظيم، والتموين، والتمويل، لأن مستوى الدلالة لكل منها أقل من مستوى المعنوية 0.05 ، ($0.021<0.05$)،($0.004<0.05$)،($0.018<0.05$) على التوالي، إلا أنه ومن خلال دراستنا لعلاقة تأثير المشاكل المتعلقة بالتمويل على تنافسية المؤسسات محل الدراسة، فإننا وجدنا أنه لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية، وبالتالي المتغيرتين(التخطيط والتنظيم، التموين)، مقبولتين لأنهما يحققان الفرضيتين البديلتين، وباقي المتغيرات مرفوضة لأنها تحقق الفرضيات الصفرية لهاته المتغيرات،ومنه تصبح معادلة خط الانحدار المتعدد كالآتي: $Y=1.622-0.485X_1+0.397X_6$

حيث :X_1 تمثل المتغيرة المستقلة التخطيط والتنظيم ، X_6 تمثل المتغيرة المستقلة التموين

والشكل الموالي يوضح الأخطاء العشوائية للبيانات، حيث تمثل قيم المتغير المعتمد (التابع) وهو تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة والتي تنشط في الجنوب الشرقي الجزائري، على المحور الأفقي، وتمثل الأخطاء المعيارية Rs على المحور العمودي.

الشكل رقم (4-12):توزيع الأخطاء العشوائية للبيانات

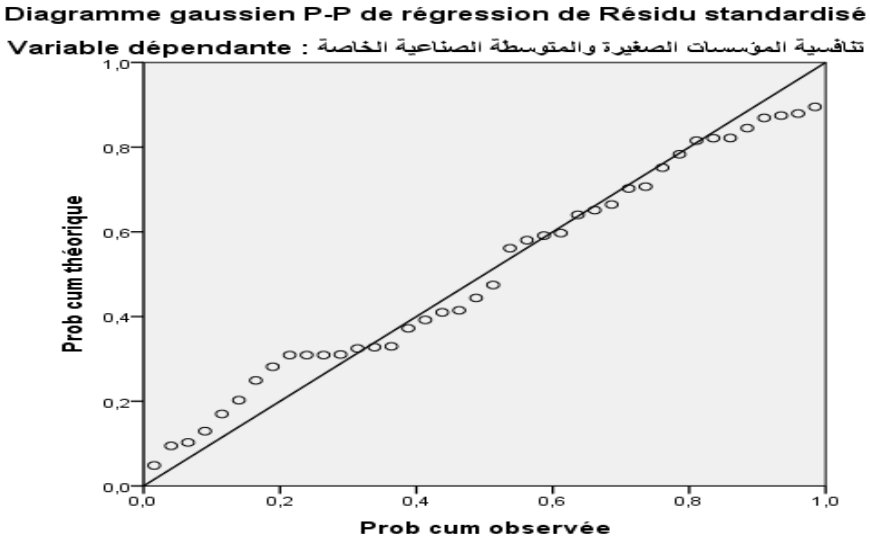

المصدر: مخرجات برنامج spss

نلاحظ أن أغلب النقاط تتجمع قرب الخط المستقيم، وهذا يدل التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

خلاصة الفصل:

تمكنا من خلال الدراسة التطبيقية لموضوع متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة (محل الدراسة) معرفة الخصائص المميزة لعينة الدراسة، وكذا المشاكل والتحديات التي تقف عائقا أمام تحقيق المؤسسات محل الدراسة لميزة تنافسية، وكذا التعرف على أهم المتطلبات لتخطي هذه العوائق، ومعرفة أهم الجوانب التي يحتاجون فيها لعملية التأهيل للرفع من تنافسيتهم،ولقد توصلنا إلى النتائج التالية :

تتميز عينة الدراسة حسب الخصائص المتعلقة بالمؤسسة أن أغلب المؤسسات تأخذ الشكل القانوني مؤسسات ذات مسؤولية محدودة وذلك بنسبة 65% ، كما وجدنا أن 67.5% من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات عائلية ، كما نستنج أن 72.5% من المؤسسات محل الدراسة مؤسسات كبيرة من حيث العمر، فهي تنشط منذ أكثر من 10 سنوات، أما من ناحية الحجم فنجد أن 60% من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة تشغل أكثر من 10 عمال (وهذا حسب معيار عدد العمال).

و أن خصائص مسيري المؤسسات محل الدراسة غالبيتهم ذكور وذلك بنسبة 95% ، وأن السبب وراء إنشاء مشروعهم الخاص هو الاستقلالية في العمل بنسبة 52.5% ، و22.5% كان تحقيقهم لدخل مرتفع من وراء إنشائهم لمشروعهم الخاص هذا ما يفسر 55% من المؤسسات محل الدراسة يسيرون من قبل المالك، و، كما نستنج أن غالبية المسيرين هم شباب تتراوح أعمارهم بين 28-37 سنة، والباقي أكبر من 38 سنة، أما التحصيل العلمي فنجد أن 45% من المسيرين لديهم مستوى جامعي.

كما وجدنا أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة (محل الدراسة) ، تنشط في قطاع الحديد والصلب وكذا قطاع الصناعة الغذائية، والكيمياء والمطاط والبلاستيك، وأن السبب وراء اختيار قطاع النشاط إما بسبب خصوصية المنطقة، أو له علاقة مع تخصص صاحب المؤسسة (45% لديهم مستوى جامعي) ، أو عدد المنافسين قليل، في حين السبب وجود تشجيعات من قبل الدولة يمثل فقط 10% من مجموع العينة، كما نجد أن 42.5% من المؤسسات لديهم فروع داخل الوطن فقط.

لقد صرح رؤساء المؤسسات محل الدراسة أنهم موافقون على تأثير كل من المشاكل المتعلقة بالجانب التسييري، والجانب الإنتاجي على تنافسية مؤسساتهم وذلك بمتوسط حسابي ،2.34،2.55على التوالي، إلا أنهم كانوا محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالجانب المالي والمحاسبي، والجانب التسويقي بمتوسط حسابي 2.81 للجانب المالي والمحاسبي، 2.68 للجانب التسويقي، إلا أنهم كانوا موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي مجتمعة على تنافسية مؤسساتهم بمتوسط حسابي 2.59، كما كانوا موافقون أيضا على تأثير المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي، وبرامج التأهيل على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.06، 2.25 على التوالي.

كما وجدنا أنه لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي مجتمعة على تنافسية المؤسسات محل الدراسة، ذلك أننا وجدنا أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية ألفا=0.05، إلا أننا وجدنا أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمتغيرين المستقلين (التخطيط والتنظيم، والتموين) على تنافسية المؤسسات محل الدراسة ، ذلك أن مستوى الدلالة الإحصائية لكل منهما أقل من مستوى المعنوية ألفا= 0.05.

لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي مجتمعة وتنافسية المؤسسات محل الدراسة .

لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة ببرامج التأهيل مجتمعة وتنافسية المؤسسات محل الدراسة .

الخاتمـــــــة

الخاتمـــــــــة:

إن التطور الكبير الذي يشهده العالم اليوم في شتى المجالات، وخصوصا الاقتصادي منه، يفرض على الدول أن تجد لها نوعا من التعاون فيما بينها، والجزائر من بين هذه الدول، حيث إن الاتحاد الأوروبي يعتبر من أكثر المتعاملين معها وهذا منذ القدم، ولهذا جاء اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية، والذي من بين أحد أهدافه المساهمة في تطوير الجانب الاقتصادي وخصوصا القطاع الصناعي ممثلا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة، وهذا نظرا للمزايا التي تتصف بها هذه المؤسسات، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في اقتصاد أي من الدول، إلا أن هذا القطاع في الجزائر، مازال يعاني العديد من المشاكل والصعوبات، ولهذا وجب العمل على تطويره وتأهيله لجعله قادرا على المنافسة سواء محليا أو دوليا، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الجزائري اليوم (الشراكة مع الإتحاد الأوروبي– والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية)، والإشكال المطروح من خلال هذه الدراسة والذي حاولنا الإجابة عليه هو: **ما هي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائرية للرفع من تنافسيتها؟**

للإجابة على هذا الإشكال، ولاختبار فرضيات الدراسة ، قسمنا الدراسة إلى جزئين ، جزء نظري تعرضنا فيه بالتفصيل لمختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة ، و تنافسية هذا النوع من المؤسسات، كما تعرضنا إلى الإطار الإيديولوجي لبرامج وعملية التأهيل ، وكذا لأهم البرامج المتبناة من قبل الجزائر، بالإضافة لتجربتي كل من تونس والمغرب، أما الجزء التطبيقي فتطرقنا فيه إلى دراسة تطبيقية حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، وهذا بأخذ عينة من مجتمع الدراسة الممثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة والتي تنشط في الجنوب الشرقي.

أولا:نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى النتائج التالية:

الجانب النظري:

الفرضية الرئيسية الأولى: من خلال الفصل الأول من الدراسة توصلنا إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية مر بثلاث مراحل منذ الاستقلال إل يومنا هذا، فقد كان الاقتصاد الوطني يتبنى النظام الاشتراكي، ولم تكن هناك معالم واضحة لهذا القطاع بالرغم من وجود وحدات إنتاجية آنذاك، ثم توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي وبداية التسعينيات، والذي تعزز بجملة من الإصلاحات الاقتصادية وكذا القانونية التي تخدم القطاع، ليأتي بعدها القانون التوجيهي سنة 2001 الذي وضع تعريف محدد ومضبوط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ولقد سعت الجزائر جاهدة لتطوير القطاع الصناعي، وذلك بتبنيها لعدة استراتيجيات بداية بإستراتيجية الصناعات المصنعة التي أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة، ومع التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق تبنت

الجزائر إستراتجية جديدة تسعى إلى إنعاش الصناعة الجزائرية وذلك من خلال إنشاء العديد من هياكل الدعم، وتبني العديد من الآليات والبرامج للنهوض بهذا القطاع، لكن رغم الأرقام والإحصائيات التي تبين تطور القطاع وكذا مكانة مثل هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الوطني، إلا أنها مازالت تعاني من عدة معوقات ومشاكل تجعلها غير قادرة على البقاء والدليل على ذلك المعدل المرتفع لوفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، وحتى المؤسسات التي استطاعت البقاء تبقى هذه الصعوبات تحد من قدرتها على المنافسة محليا وكذا دوليا، ، خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه البلاد.

الفرضية الرئيسية الثانية: لقد توصلنا من خلال الفصل الثاني إلى أن اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية، والانضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، كانا خياران اختارتهما الجزائر قناعة منها بأنهما سوف يتيحان لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، ومما لا شك فيه أن لكل منهما انعكاساته الايجابية وكذا السلبية على الاقتصاد الوطني عموما وعلى قطاع المؤسسات ص و م الصناعية خصوصا، إذ أن هذا سوف يؤدي بدوره إلى الرفع من معايير القدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

و الجزائر هي الآن على مشارف الدخول في منطقة التجارة الحرة،إلا أنها مازالت تحتل المراتب الأخيرة في تقارير التنافسية سواء العالمية منها أو العربية، كما أنه بالرغم من مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعية خصوصا في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه المساهمة مازالت محتشمة لا ترق للأهداف المسطرة والمنتظرة من هذا القطاع الحيوي.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لقد توصلنا من خلال الفصل الثالث إلى أن الجزائر سعت جاهدة إلى تدعيم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وتأهيله، وذلك من خلال تكثيفها لبرامج التأهيل الخاصة بالمؤسسات ص و م عموما والصناعية خصوصا، وذلك لمساعدتها على تخطي الصعوبات التي تعترضها وبالتالي تطويرها وتنميتها، لتكون قادرة على تلبية احتياجات المستهلك وفقا لمعايير الجودة العالمية وبالتالي قدرتها على المنافسة ، وذلك كونها البديل الإستراتيجي للاقتصاد الجزائري القائم على الصناعة الاستخراجية فقط (البترول والغاز)، وقد تبنت الجزائر العديد من البرامج أهمها برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في برنامج ED/PME1 الذي جاء في إطار اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، إلا أن هذا البرنامج لم يحقق سوى 23% من الهدف المسطر، بسبب التأخر في الانطلاق حيث كانت الاستفادة من البرنامج خلال الثلاث سنوات الأولى منعدمة، وأحسن نسبة سجلت له في آخر البرنامج.ليأتي البرنامج الثاني في إطار التعاون الأوروبي أيضا تحت مسمى ED/PME2 برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بعد التجارب السابقة حملت الجزائر على عاتقها تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية، خاصة بعد الانفتاح الكلي للاقتصاد الوطني ، ولهذا فقد أعدت في البداية برنامج التأهيل الصناعي تحت وصاية وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ، وقد كانت انطلاقته الفعلية سنة 2000 ، وفي سنة 2007 أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تم تعويضه ابتداءا

من سنة2010 ببرنامج تأهيل 20000 مؤسسة خلال الفترة 2010-2014 ، إلا أن حصيلة مختلف البرامج تبقى جد ضئيلة على امتداد 12 سنة، خاصة إذا ما قارناها مع تجربة تأهيل هذا النوع من المؤسسات في كل من المغرب وتونس ، حيث أن التجربة التونسية تبقى رائدة في هذا المجال ويمكن الاستفادة منها، دون اعتماد المقاربات الشمولية في هذا المجال.

الجانب التطبيقي: تتميز عينة الدراسة حسب الخصائص المتعلقة بالمؤسسة أن أغلب المؤسسات تأخذ الشكل القانوني مؤسسات ذات مسؤولية محدودة وذلك بنسبة 65% ، كما وجدنا أن 67.5% من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات عائلية ، كما نستنج أن 72.5% من المؤسسات محل الدراسة مؤسسات كبيرة من حيث العمر، فهي تنشط منذ أكثر من 10 سنوات، أما من ناحية الحجم فنجد أن 60% من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة تشغل أكثر من 10 عمال (وهذا حسب معيار عدد العمال).

و أن خصائص مسيري المؤسسات محل الدراسة غالبيتهم ذكور وذلك بنسبة 95% ، وأن السبب وراء إنشاء مشروعهم الخاص هو الاستقلالية في العمل بنسبة 52.5% ، و22.5% كان تحقيقهم لدخل مرتفع من وراء إنشائهم لمشروعهم الخاص هذا ما يفسر 55% من المؤسسات محل الدراسة يسيرون من قبل المالك، و، كما نستنج أن غالبية المسيرين هم شباب تتراوح أعمارهم بين 28-37 سنة، والباقي أكبر من 38 سنة، أما التحصيل العلمي فنجد أن 45% من المسيرين لديهم مستوى جامعي.

كما وجدنا أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة (محل الدراسة) ، تنشط في قطاع الحديد والصلب وكذا قطاع الصناعة الغذائية، والكيمياء والمطاط والبلاستيك، وأن السبب وراء اختيار قطاع النشاط إما بسبب خصوصية المنطقة، أو أن له علاقة مع تخصص صاحب المؤسسة (45% لديهم مستوى جامعي) ، أو عدد المنافسين قليل، في حين السبب وجود تشجيعات من قبل الدولة يمثل فقط 10% من مجموع العينة،وما يفسر هذا أن 77.5 % من المؤسسات محل الدراسة لم يحصلوا على مساعدات من قبل الدولة أبدا ، كما نجد أن 42.5% من المؤسسات لديهم فروع داخل الوطن فقط.

ولقد وجدنا من خلال تصريحات المؤسسات محل الدراسة أن أكبر مشكل تعاني منه هذه المؤسسات هو مشكل البيروقراطية، الذي يعتبر أكبر تحدي أمام تحقيق المؤسسات محل الدراسة لميزة تنافسية وذلك بنسبة 82.5% ، كما وجدنا أن المؤسسات محل الدراسة يعتبرون كل من مشكل السوق الموازي، ومشكل حدة المنافسة، وندرة المعلومات الإحصائية والاقتصادية، والانفتاح الاقتصادي، والسياسات والقوانين، تعتبر أيضا من التحديات التي تقف أمام تحقيقهم لمزايا تنافسية وذلك بنسبة 65%،50%،67.5% ، 60%، 57.5% على التوالي..

كما صرح رؤساء المؤسسات محل الدراسة بأنه يجب توفير جملة من المتطلبات لتخطي هذه التحديات، فقد كانت النسبة الأكبر لمكافحة المنافسة غير المشروعة(السوق الموازي) ، ولتوفير المعلومات والإحصائيات الاقتصادية وذلك بنسبة 95% لكل متطلب، تليها مكافحة البيروقراطية، وتكثيف وتفعيل برامج التأهيل وذلك بنسبة 92.5% أيضا لكل متطلب ، ثم تسهيل الحصول على المعدات الصناعية وعلى المواد الأولية، بالإضافة إلى تفعيل دور

المنظمات والهيئات الداعمة، و حماية المنتج المحلي من المنافسة الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي،و ذلك بنسب متقاربة وهي 90%،87.5%،85% ، 80% على التوالي، وأخيرا كانت النسبة الأقل للمتطلب المتمثل في تسهيل الحصول على القروض وذلك ب45% ، ويمكننا إرجاع هذا إلى أن المجتمع (مجتمع الدراسة)بطبعه متدين يرفض كل أشكال التمويل الربوية ، فقد وجدنا أن 22.5%من عينة الدراسة كانوا بين المعارض والمعارض بشدة لهذا المتطلب ، و 32.5% صرحوا بأنهم محايدون.

بالرغم من أننا وجدنا أن نسبة الانضمام من قبل المؤسسات محل الدراسة إلى برامج التأهيل كانت ضئيلة فهي تمثل فقط 10%، إلا أن أغلب المؤسسات صرحوا بأنهم بحاجة للتأهيل في الجوانب التالية تدريب العمال وتأهيلهم على تقنيات الإنتاج الحديثة وذلك بنسبة 92.5% ، و87.5% لكل من إدارة المعرفة، وكذا الجانب الإنتاجي (تسيير العمليات)، في حين نجد أنهم صرحوا للجانب التسيري(التسيير الاستراتيجي) ب 82.5% ، أما الجانب التسويقي فقد صرحوا له ب 80% ، وأخيرا 77.5% لكل من التسيير المالي والمحاسبي، وكذا تسيير الموارد البشرية.

الفرضية الرئيسية الرابعة : لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي مجتمعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها. ذلك أننا وجدنا أن الدلالة الإحصائية تساوي0.259 أكبر من مستوى المعنوية، (p=0.214>0.05)، هذا بالرغم من أننا وجدنا أن المؤسسات محل الدراسة موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة بمحيطهم الداخلي مجتمعة على تنافسية مؤسساتهم، بمتوسط حسابي 2.59، وانحراف معياري0.374.

الفرضية الفرعية الأولى:

1- لقد وجدنا أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن الدلالة الإحصائية تساوي 0.018 أصغر من مستوى المعنوية (p=0.018<0.05)، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.48، وانحراف معياري 0.758

2- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتكوين والتحفيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن الدلالة الإحصائية تساوي 0.479 أكبر من مستوى المعنوية (p=0.479>0.05)،ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالتكوين والتحفيز على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.66، وانحراف معياري قدر ب 0.650.

3- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة باستعمال التكنولوجيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن الدلالة الإحصائية تساوي0.168 أكبر من

مستوى المعنوية، (p=0.168>0.05)، ويمكننا تفسير هذا بأن 42.5 %من المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير عدم الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العملية التسييرية في مؤسستكم على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.63، وانحراف معياري قدر ب 0.867.

الفرضية الفرعية الثانية:

1- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن الدلالة الإحصائية تساوي0.133 وهي أكبر من مستوى الدلالة (p=0.133>0.05)، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالتمويل على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.80، وانحراف معياري قدر ب 0.924.

2- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن الدلالة الإحصائية تساوي0.767 وهي أكبر من مستوى المعنوية (p=0.767>0.05) ، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.83، وانحراف معياري قدر ب 0.957

الفرضية الفرعية الثالثة:

1- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتموين بالمواد الأولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن الدلالة الإحصائية تساوي0.01 وهي أصغر من مستوى المعنوية (p=0.01<0.05)، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة بالتموين بالمواد الأولية على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.11، وانحراف معياري قدر ب 0.180،وقد صرحوا بأنهم موافقون بشدة على تأثير فقرة صعوبة الحصول على المواد الأولية (بعد المسافة)، و ذلك بمتوسط حسابي 1.78، وانحراف معياري0.99، وهذا نظرا لكون العينة مأخوذة من مجتمع المؤسسات التي تنشط في الجنوب الشرقي، وهذا مرتبط ببعدها على العاصمة خصوصا، والشريط الساحلي عموما، وبالتالي هناك صعوبات في التموين بالمواد الأولية، متعلقة أساسا ببعد المسافة ، وما يتبعه من مشاكل النقل(التغيرات الجوية، سوء خطوط النقل الداخلية.....)، وهذا خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة.

2-لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالإنتاج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن الدلالة الإحصائية تساوي0.670 وهي أكبر من مستوى المعنوية ، (p=0.670>0.05)، وهذا بالرغم من أننا وجدنا أن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة بالإنتاج على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي 2.26، وانحراف معياري قدر

ب 0.490، وقد صرحوا بأنهم موافقون بشدة بنسبة 97.5%، على تأثير فقرة صعوبة الحصول اليد العاملة المؤهلة، و ذلك بمتوسط حسابي 1.55، وانحراف معياري0.552، ويمكننا هنا إرجاع السبب لانعزال الجامعات، و المعاهد، ومراكز التكوين على المحيط الاقتصادي واحتياجاته، كما كانوا محايدين فقط اتجاه فقرة عدم وجود سياسة واضحة وموثقة للجودة في المؤسسة، وذلك بمتوسط حسابي2.83، وانحراف معياري 1.034.

3- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتخزين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن الدلالة الإحصائية تساوي0.801 وهي أكبر من مستوى المعنوية (p=0.801>0.05)، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالتخزين على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي 2.73، وانحراف معياري قدر ب 0.576.

الفرضية الفرعية الرابعة:

1- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمنتج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن الدلالة الإحصائية تساوي0.252 وهي أكبر ن مستوى المعنوية (p=0.252>0.05)، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالمنتج على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.76، وانحراف معياري قدر ب 0.784.

2- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغيرة السعر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن الدلالة الإحصائية تساوي0.537 وهي أكبر من مستوى المعنوية(p=0.537>0.05)، ويمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بمتغيرة السعر على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي 3.1، وانحراف معياري قدر ب 1.127.

3- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغيرة الترويج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن الدلالة الإحصائية يساوي0.052 وهو أكبر من مستوى المعنوية (p=0.052>0.05)،وهذا بالرغم من أن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم موافقون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالترويج على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي 2.28، وانحراف معياري قدر ب 0.846.

4-لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالتوزيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها،ذلك أننا وجدنا أن مستوى الدلالة الإحصائية يساوي 0.065 وهو أكبر من مستوى المعنوية (p=0.065>0.05)، وبالتالي يمكننا تفسير هذا بأن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالتوزيع على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي 2.79، وانحراف معياري قدر ب 0.697.

5- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالسوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها،ذلك أننا وجدنا أن مستوى الدلالة الإحصائية يساوي0.259 وهو أكبر من مستوى المعنوية (p=0.259>0.05)، وهذا بالرغم من أن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم موافقون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالسوق على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي **2.46**، وانحراف معياري قدر ب **0.697**،إلا أنهم محايدون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالجانب التسويقي عموما على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي **2.68**، وانحراف معياري **0.450**.

الفرضية الرئيسية الخامسة: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي مجتمعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن مستوى الدلالة الإحصائية يساوي0.254وهو أكبر من مستوى المعنوية (p=0.254>0.05).

الفرضية الفرعية الأولى :لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن الدلالة الإحصائية يساوي 0.094 أكبر من مستوى المعنوية (p=0.094>0.05)، بالرغم من أن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم موافقون نحو تأثير المشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي **2.15**، وانحراف معياري قدر ب **0.487**، ويمكننا تفسير هذه النتيجة كون أنه يمكن أن تكون هناك علاقة غير مباشرة، خاصة وأننا وجدنا أن هناك علاقة بين المشاكل المتعلقة بالتموين وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، كون أن المشكل المتعلق ببعد المسافة مرتبط أساسا بالمشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي كنقص خدمات البنية التحتية، ومشكل سوء اختيار الموقع الجغرافي يعود بالأساس إلى مشكل العقار الصناعي، فممكن أن يستفيد صاحب المؤسسة من عقار صناعي لا يختار هو موقعه أولا، وثانيا قد يكون هذا الموقع غير مجهز بالكهرباء، والهاتف، والانترنت.....، و قد يعاني أيضا من الانقطاع المتكرر في الكهرباء، وكل هذه المشاكل متعلقة بالوضع الاقتصادي للمؤسسات محل الدراسة، ولهذا ارتأينا إلا أن نحسب معامل الارتباط بين متغيرة التموين ومتغيرة الوضع الاقتصادي، وقد توصلنا إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالتموين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة والوضع الاقتصادي الذي تنشط فيه، بمعامل ارتباط يساوي **0.318**، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي 0.045 وهي أقل من مستوى المعنوية (p=0.045<0.05)، وبالتالي هناك علاقة غير مباشرة بين الوضع الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسات محل الدراسة وتنافسية هذه المؤسسات، من خلال تأثيرها على متغيرة التموين.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالسياسات والقوانين المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن مستوى الدلالة الإحصائية يساوي0.050، (p=0.05)، وهذا بالرغم من أن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم موافقون

على تأثير المشاكل المتعلقة بالسياسات والقوانين المنظمة والداعمة للقطاع على تنافسية مؤسساتهم ، وذلك بمتوسط حسابي 1.82، وانحراف معياري قدر ب 0.720.

الفرضية الرئيسية السادسة: لاتوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية على تنافسيتها، ذلك أننا وجدنا أن مستوى الدلالة الإحصائية يساوي0.723وهو أكبر من مستوى المعنوية (p=0.723>0.05)، وهذا بالرغم من أن المؤسسات محل الدراسة صرحوا أنهم موافقون على تأثير المشاكل المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية على تنافسية مؤسساتهم، وذلك بمتوسط حسابي 2.25، وانحراف معياري قدر ب 0.496، ويمكننا تفسير هذه النتيجة كون أنه 90% من المؤسسات محل الدراسة لم ينضموا لأحد برامج التأهيل المطبقة في الجزائر ،و10% من المؤسسات محل الدراسة هم الذين انضموا فقط لأحد البرامج المطبقة في الجزائر، وقد تمثلت برامج التأهيل في البرامج التالية : برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، البرنامج الوطني الأول والثاني ، وقد كانت نشاطات التأهيل في المجالات التالية: المجال الإنتاجي(الصيانة ، نظام حساب سعر التكلفة)، مجال التسويق، مجال الجودة نظام مراقبة الجودة، وإدارة الجودة iso 9002)، ولهذا نفترض أن هناك علاقة غير مباشرة بين المشاكل المتعلقة بالتأهيل وتنافسية المؤسسات محل الدراسة من خلال تأثيرها على المحيط الداخلي، ولهذا ارتأينا إلا أن نحسب معامل الارتباط بين متغيرة التأهيل ومتغيرة المحيط الداخلي، وقد وجدنا أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة ومحيطها الداخلي، بمعامل ارتباط يساوي 0.379، مصحوبا بالدلالة الإحصائية والتي تساوي0.016وهي أصغر من مستوى المعنوية (p=0.016<0.05)، وعلى ضوء هذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة والمشاكل المتعلقة بمحيطها الداخلي، وبالتالي هناك علاقة غير مباشرة بين المشاكل المتعلقة بالتأهيل وتنافسية المؤسسات محل الدراسة.

وبالتالي توصلنا إلى بناء نموذج تقديري لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة والتي تنشط في الجنوب الشرقي وهي: $Y=1.622-0.485X_1+0.397X_6$

حيث :X_1 تمثل المتغيرة المستقلة التخطيط والتنظيم ، X_6 تمثل المتغيرة المستقلة التموين

ولقد اختتمنا الاستبيان بسؤال مفتوح (ما هي أهم النقاط التي تتمنون أن يتوفر عليها برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجزائر لتصبح مؤسستكم أكثر تنافسية؟)، وقد كانت جميع الإجابات تدور حول تأهيل المحيط الخارجي الذي تنشط فيه المؤسسات محل الدراسة وبرامج التأهيل ، وقد لخصنا مجمل الاقتراحات فيما يلي:

الاستقرار في السياسات والقوانين- تأهيل المحيط الصناعي و التجاري و الإداري -توفير الدعم المادي والدعم الغير مادي – حل مشكل العقار الصناعي- توفير المواد الأولية- تسهيل عملية التصدير- تسهيل الإجراءات

الإدارية– نزع الفوائد البنكية– توفير بنك للمعلومات الاقتصادية الدقيقة والصحيحة – بعد المنطقة بالنسبة للتموين بالمواد الأولية– محاربة السوق الموازي– تخفيض الضرائب والرسوم لتشجيع الصناعة– خلق مراكز تكوين مختصة– بناء الثقة لأنها معدومة بين أصحاب المؤسسات الخاصة والمؤسسات الحكومية المكلفة بالنشاط الاقتصادي – التحسيس بأهمية برامج التأهيل– إيجاد قنوات تواصل بين الخبراء ورؤساء المؤسسات

وهذا ما يثبت أن هناك علاقة غير مباشرة بين المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي الذي تنشط فيه المؤسسات محل الدراسة، وتنافسيتها، وكذلك بالنسبة لبرامج للمشاكل المتعلقة ببرامج التأهيل

ثانيا: التوصيات

– العمل على خلق اقتصاد جزائري يعتمد على جملة من المتغيرات من صناعة ، زراعة، وسياحة ، بدل اعتماده الكلي على مدخلات النفط خاصة بعد الأزمة الأخيرة التي شهدت انخفاض حاد لأسعار النفط، وذلك ببناء إستراتيجية صناعية جادة تنطلق من واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، وتكون كاملة ومتكاملة.

– أن تعمل الجزائر جاهدة للاستفادة بأكبر عدد ممكن من ايجابيات الشراكة وكذا الانضمام المرتقب لـ OMC وذلك بالاستفادة مثلا من المزايا الممنوحة للدول النامية مثل فترة السماح، والعمل على التقليل من سلبيات هذا الانفتاح الاقتصادي الجديد قدر الإمكان، وذلك بالإسراع في عملية تأهيل الاقتصاد الجزائري.

– ألا نقدم على عملية التأهيل دون توفير متطلباته في كل المجالات من تسيير استراتيجي ، الإنتاج، التسويق ...

– التركيز على تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية كمرحلة أولى(مكافحة البيروقراطية، تحضير وتوفير المعلومات والإحصائيات الاقتصادية الدقيقة، مكافحة الاقتصاد الموازي...)، ثم الانتقال إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية كمرحلة ثانية.

– تنظيم أيام إعلامية تحسيسية وتكثيفها لتعريف المتعاملين الاقتصاديين بالتغيرات الجديدة الحاصلة في الاقتصاد الجزائري، ومتطلبات التكيف معه .

– القيام بدراسات ميدانية استطلاعية حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية قبل تصميم أي برنامج تأهيل في صيغته النهائية ليكون قادرا على تحقيق مجمل أهدافه.

– القيام بدراسات تحليلية حول سلوكيات وتوجهات مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية، لمعرفة محدداتها، وذلك لإيجاد طرق متطورة للتواصل مع جميع المستويات العلمية والثقافية.

– العمل على توحيد المفاهيم الواردة في برامج التأهيل ، وتوضيح الأهداف لتصبح موحدة لدى جميع رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية ، والذي يؤدي بدوره إلى إيجاد مؤشرات قياس سواء منها الكمية أو النوعية موحدة أيضا.

– تكثيف الحملات الإعلامية و الإشهارية وتنويعها، للتعريف ببرامج التأهيل وأهدافها، وهذا قبل أن يدخل البرنامج حيز التنفيذ.

- محاولة التغطية الكاملة للتراب الوطني عن طريق فتح فروع للبرامج وهذا لتسهيل تواصل ووصول مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية للمسئولين عن برنامج التأهيل.

آفاق الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها، تبين لنا جملة من الجوانب والإشكاليات التي يستدعى البحث فيها:

1- القيام بدراسات معمقة منطلقة من الواقع، حول القطاع الصناعي ومتطلبات النهوض به.

2-القيام بدراسات جهوية حول المزايا التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التي تستطيع أن تنافس بها، لكل منطقة من مناطق الوطن، وذلك للوصول إلى المصادر الإستراتيجية للميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر.

3- القيام بدراسات تقييمية لكل برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، للتعرف على الإيجابيات ومحاولة تنميتها، والتعرف على السلبيات ومحاولة تخطيها .

4-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تفعيل الشراكة الأورو-جزائرية.

قائمة المراجـــــــع

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

أ- **الكتب:**

حسن بهلول محمد بلقاسم ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والاجتماعية**، ج1 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1993.

عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية**، الطبعة الأولى، مصر،

عبد السلام أبو حفص ، **التنافسية و تغيير قواعد اللعبة** ، الإسكندرية، مصر، 1999.

عبد السلام أبو حفص ، **التنافسية و تغيير قواعد اللعبة**، الإسكندرية، مصر، 1997 .

عبد الكريم بوحفص، **الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام** SPSS، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013.

فريد النجار،**المنافسة والترويج التطبيقي**،مصر، 2000.

فهمي حيدر معالي ، **نظم المعلومات: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** ، الدار الجامعية، مصر،2002.

محمد بلقاسم حسن بهلول، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي :مثال الجزائر**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،1990.

محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بنبات، **التدقيق الإداري، وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة،الأردن، 2008.

نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب،مصر ،1998.

نبيل مرسي خليل، **الإدارة الإستراتيجية: تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس**، دار المعارف، الإسكندرية، مصر،1995.

ب- **أطروحات الدكتوراه :**

الزين منصوري،**آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، غ منشورة ، جامعة الجزائر، 2005.

جمعي عماري، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة،، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2011.

رشيدة شامي ، **المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة،جامعة الجزائر،2007.

سامية لحول، **التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة : مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

سملالي يحضيه، **اثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية والتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (مدخل الجودة والمعرفة)** ، أطروحة دكتوراه، غ منشورة ،جامعة الجزائر، 2004 .

عثمان لخلف ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه ، غ منشورة، جامعة الجزائر، ، 2004.

فرحات غول، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية – حالة المؤسسة الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

محمد زوزي،**تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية**، أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة ورقلة،2010.

ملاك قارة، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب :المكسيك،تونس والسنغال**،أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة منتوري قسنطينة،2010.

منى مزغوني،**تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غ منشورة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2013 .

يحي حسين، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي** ، أطروحة دكتوراه، غ منشورة،جامعة تلمسان، الجزائر،2013.

ج–رسائل الماجستير:

أمين عبد القادر عليواش، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير،غ منشورة،جامعة الجزائر،2007.

سلمى صالحي، **تأهيل المؤسسات ص و م للرفع من قدرتها التنافسية** ، مذكرة ماجستير،غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2006 .

سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة تقييمية لبرنامج ميدا–**، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2008.

سمير بوختالة، **دور و أهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة تيارت،2011.

صهيب خبابة، **دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو– مغاربية،دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزا ئر**، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة سطيف،2012.

عبد الله بوكماش ، **التفكيك الجمركي وأثره على تنافسية المؤسسات دور برنامج تأهيل المؤسسات كتدبير مرا فق** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر،2007.

غنية العيد شيخي،**دور الشراكة الأورومتوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية -دراسة حالة في الجزائر-**، رسالة ماجستير ، غير منشورة،جامعة دمشق سوريا،2009.

كلثوم كبابي، **التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة : الجزائر المغرب وتونس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

لطيفة برني ، **دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسات الصناعية**، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007.

محمد الطيب دويس، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية الدول: حالة الجزائر**،رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005.

مليكة علالي ، **أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الأيزو في تنافسية المؤسسة ENICAB** ،مذكرة ماجستير، غ منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2004.

نادية فويقع ، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 2001.

د– المجلات والجرائد:

الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، الجريدة الرسمية، **قانون الاستثمار، المرسوم التنفيذي2000/190 المؤرخ في 2000/7/11**، العدد 42 ، الصادرة بتاريخ16 /2000/07.

الأمانة العامة للحكومة الجزائرية ،الجريدة الرسمية، **قانون النقد والقرض المؤرخ** في 14 /04/ 1990، العدد 16 ، الصادرة بتاريخ 1990/04/18.

الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، ،**قانون النقد والقرض المؤرخ في 09/13/ 2009**، الجريدة الرسمية، العدد 53 الصادر في 13 سبتمبر 2009.

الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، **المرسوم التنفيذي رقم 05–165 المؤرخ في 2005/05/03، الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها**، الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 2005/05/04.

الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، قانون **المالية لسنة 2006 رقم 05–16 المؤرخ في 31 /12/ 2005 خاصة المادة 71 منه**، الجريدة الرسمية، العدد 85، الصادرة بتاريخ 2005/12/31.

الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة01 /18 المؤرخ في12 /2001/12 ، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 2001/12/15 .

الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، الجريدة الرسمية ، **المرسوم التنفيذي رقم78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003**، العدد13، 2003.

الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، ،المرسوم رقم 75-59 المؤرخ في 09/26/ 1975،والمتعلق بقانون التجارة ، والمعدل والمتمم بالمرسوم 96-27 المؤرخ في 1996/09/09. الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادر في ديسمبر 1996.

الجيلالي عجة، **الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة الشلف الجزائر، العدد4، 2007.

بوحفص حاكمي، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد السابع، جامعة الشلف الجزائر2009.

صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد2004/03،جامعة سطيف الجزائر 2004.

علي لزعر و ناصر بوعزيز، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاوروميتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05 ، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2009.

عمر الكتاني ، **دراسة تقييمية للمقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المغربية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثالث، جامعة الرباط، المغرب2003.

مذكرات إعلامية أورو متوسطية ، **الأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا**، المفوضية الأوروبية، جانفي 2005.

ناصر دادي عدون ، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل** ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة الجزائر، العدد2005/3.

نصيرة قوريش ، **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، جامعة الشلف، الجزائر2008.

هـ- الملتقيات والمؤتمرات:

السعيد بريش، سارة طبيب ، **إضاءات على برنامج التأهيل الصناعي التونسي وكيفية الاستفادة منه**،مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، جامعة تبسة، الجزائر 2013.

جمال الدين سحنون،معمر حمدي،**تحليل التنافسية على مستوى القطاع الصناعي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة شلف،2010.

خير الدين معطى الله، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يوم 17-18 أفريل 2006.

رتيبة عروبة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يوم 17-18 أفريل 2006.

رضا جاوحدو، عبد اللطيف بلغرسه، **أثار السياسة النقدية والمالية عن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 08-09 أفريل 2002، الأغواط، 2002.

سملالي يحضيه و أحمد بلالي، **تسيير المعرفة وتحسين الأداء التنافسي** ، المؤتمر الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، أيام 8، 9 مارس 2005، جامعة وقلة.

عاشور كتوش، محمد طرشي ،**تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، شلف 2006 .

عبد القادر بابا، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يوم 17-18 أفريل 2006.

عثمان بوزيان، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و متطلبات التكيف وآليات التأهيل**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، شلف 2006 .

فاروق تشام، **دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر–تونس – المغرب**،مداخلة ضمن مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يوم 17-18 أفريل 2006.

قدور بن فالة ، **المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، شلف 2006.

كمال رزيق و عمار بوزعرور، **التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، الملتقى الدولي حول التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة البليدة2005.

نصيرة قوريش، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يوم 17-18 أفريل 2006.

نورة لغروسي، **التجربة التونسية في مجال التنمية الصناعية**، المؤتمر الثاني عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حول دور الصناعات المعملية في تنويع اقتصاديات الدول العربية: التحديات والفرص، فيينا 2007.

و – التقارير :

البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال2014، فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، 2014.

المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماع،من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002.

المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربي2012، الكويت 2013.

المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي ، مصر، 2011.

وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الأول(1980-1984).

2- باللغة الفرنسية:

a- les ouvrages :

Abderrahmane .Mebtoul, **évolution des structures de l'économie Algérienne** 1967-1980, Hydra, Alger : Office des publications universitaires ,1981.

Brown Gerard, **Le diagnostique d'entreprise**, ?,1986.

Hervé Bougault et Ewa Filipiak , **les programmes de mise à niveau des entreprises, Tunisie, Maroc, Sénegal**, Agence Faiçaise de développement, paris,2005.

Mohamed Lamine Dhaoui**, Guide méthodologie , Rustruction Mise à niveau et compétitivité industrielle**, L'ONUDI, vienne 2002

F..Z. OUFRIHA, A.DJEFLAT : **industrialisation et transfert de technologie dans les pays en développement, le cas de l'Algérie, Alger, 1986 .**

H.Spitezki, **La Stratégie d'Entreprise, compétitivité et mobilité**, Edition Economica, Paris, France.

Jean Jacques Lambin ,**Marketing Stratégique**,3 eme Edition, science international,1994.

La flamme**, Le diagnostic organisationnel stratégique de développement**, une approche global, GAETANNRIN, Quebec, 1977,.

Lamiri Abdelhak**, Management de l'information, redressement et mise à niveau des entreprises** ,OPU, Alger, 2003 .

Michael Porter, **L' Avantage Concurrentiel**, édition Dunod , Paris, France,1997, 2000.

M. Porter, **L'Avantage concurrentiel des Nations**, Inter Edition, 1993.

M. Porter, **La concurrence selon Porter** , édition Village Mondial, Paris, France, 1999.
Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l´Artisanat**, Accord d´association entre l´Algérie et L'Union européenne; Ce que vous devez savoir** , Alger, Octobre 2005.
Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l´Artisanat**, Accord d´association Algérie-UE annexes et protocoles: Accord euro-méditerranéen** ,Alger, 2008.
Ministère de La PME et de L'Artisanat,Euro Développement- PME.**Ce qu 'il Faut Savoir Sur La mise à niveau**,2006.
Ph. kotler, B. Dubois, **Marketing Management**, 9eme édition, Union édition, Paris, France,1997, 6 eme Edition,1991.
Sarah Marniesse, Ewa Filipiak ,**Compétitivité et mise à niveau des entreprises Approches théoriques et déclinaisons opérationnelles**, Agence Française de Développement ,France 2003.
Thibaut J.P, **Le diagnostique d'entreprise**, édition sedifor, 1993.

b- **Mémoires**

Ahmed Ramzi siagh, **Contribution du profit entrepreneurial à la réussite de l'entreprise Etude empirique des cas des entreprises de Ouargla,** thèse magister non publié, université de Ouargla 2002.
Lamia Azouaou **, La politique de mise à niveau des PME/PMI algériennes : objectifs, bilan et perspectifs**. Thèse doctorat en science de gestion , Ecole supérieure de commerce d'Alger,2011.R
Othmen Cheriet**, mondialisation et stratégies industrielles : CAS DE L'ALGÉRIE**, thèse de doctorat, non publie, Université Mentouri Constantine, 2007.

c- **Rapports**

Alain Daniel, **Optimiser ma demande de crédit**, Ministère de la PME et de L'Artisanat et Commission Européenne.
Banque mondiale, Groupe Développement économique et social Région Moyen-Orient et Afrique du Nord, Royaume du Maroc, **Mémorandum économique pays, Promouvoir la croissance et l'emploi par la diversification productive et la compétitivité**, Volume II : Etudes de base, 14 mars 2006, de la rapport mondiale.
ONUDI , **soutien aux PME dans les pays arabes : le cas de la Tunisie**, vienne, 2001.
Ministère l'industrie et de la restructuration, **Fonds de promotion de la compétitivité industrielle dispositif de mise a niveau des entreprises**.
Ministère de l'industrie, **LE Programme national des nouvelles. zones industrielles , de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement**, avril2012.

Ministère de L'industrie et de la restructuration **. Fonds de Promotion de la compétitivité industrielle, dispositif de mise à niveau des entreprise.**
Ministère de la PME et de l'Artisanat, commission européenne, **Dispositions techniques et administratives, Appui au développement des PME en Algérie,** 2006.
Ministère de l'Industrie, **programme te dispositif de Mise a Niveau des Entreprises Industriel** : rapport d'étape, janvier 2007..
Ministère de la PME et de l'Artisanat, **programme d'appui aux PME/PME Algériennes.**
Alger,2006.
Rapport de Synthèse **, L'analyse de L'impact de La mise à niveau sur les entreprises industrielles Algériennes**, Algérie juillet 2006.
Rapport de la Banque Mondiale ,.**Les contraintes du développement en Algérie au scanner énergie et mines**. Revue périodique du secteur de l'énergie et des mines .N 3 – Novembre 2004.
Samy Bennaceur et autres**, Evaluation des politiques de mise à niveau des entreprises de la rive sud de méditerranée : les cas de l'Algérie, l'Egypte et la Tunisie**, femise research programme, décembre 2007.
.

d- **Revues :**

Abdelhak Lamari**, La mise à niveau**, Revue des sciences commerciales et de Gestion, L'école de commerce, N°2, Alger, 2003 .
Ministère de l'industrie et des mines, **Bulletin de statistique de la PME**, $N^0$25 ,2014.
Ministère de l'industrie et des mines, **Bulletin de statistique de la PME**, N^0 ,24 ,22 ,20,19 ,année 2013,2012,2011,2010.
Office national des statistique**, l'activité industrielle –année 2012**-,série statistique économique $N^0$74,juillet 2013.
Office national des statistiques, **L'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2009-2011, $N^0$42 , 2012.

e- Séminaires

f- Abdlekrim Boughadou , **Politiques d'apui à la compétitivité des entreprises**
algériennes Euro-développement, MPMEA,2008.
Boutaba Miloude, **Nouveaux instruments de financement de la pme/pmi**, séminaire international sur la promotion du financement de la pme, Alger, 27-28 septembre2005.
Ministère de la PME et de l' Artisanat, Journeé d'information sur le programme MEDA d'appui PME /PMI, 5 Décembre 2006.
Ministère de la PME et de l' Artisanat, Journée d'information sur La mise à niveau des entreprises dans le contexte de l'entrée en vigueur de l'accord d'association Algérie - Union Européenne , Ghardaïa Mai 2006.

Ministère de la PME et de l' Artisanat ,programme d'appui aux PME/PMI et à maitrise des technologies de l'information et de la communication, dossier de presse, Atelier de visibilité, Alger, 24/02/2010.
Ministère de la PME et de l' Artisanat ,Journées d'information sur Le programme MEDA d'appui PME Algérienne. Alger. Décembre 2006.
rachid moussaoui, séminaire régionale, programme national de mise à niveau des entreprises, Mostaganem, Algérie, 30/06/2011.

3- مواقع الانترنت:

- Ministére de l'industrie et des mines, L'Algerie, sur le site : http://www.industrie.gov.dz, visite le : 10/09/2015
- L'Agence nationale du développement des investissements, sur le site : http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos ,Visite le12/09/2015.
- l'Agence Nationale de Développement de la PME, sur le site : http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/cest-quoi-la-mise-a-niveau-3, visite le 15/09/2015.
- Fonds de Garantie des Crédits aux PME, sur le site : http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=19&Itemid=30 ,Visite le12/09/2015.
- Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière, sur le site : http://www.aniref.dz/index.php/ar/99-2015-07-06-13-20-26/2015-07-21-10-30-21/164-2015-08-03-09-19-13,Visite le :15/09/2015.
- L'Institut National Algérien de Propriété Industrielle, sur le site :http://www.inapi.org
- , visite le 10/11/2015.
- L'Institut Algérien de Normalisation, sur le site : www.ianor.org, visite le10/11/2015.
- L'Office National de Métrologie Légale, sur le site : www.onml.dz, visite le 10/11/2015.
- L'Institut National de la Productivité et du Développement, sur le site : www.inped.edu.dz , visite le 10/11/2015.

-وكالة الأنباء الجزائرية، عبر الموقع، http://www.aps.dz/index_ar.php، أطلع عليه بتاريخ:2014/01/20.

- الديوان الوطني للإحصاء، http://www.ons.dz/IMG/pdf/emplar0414.pd ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/04/24.

- Agence national de développement des PME, sur le site : http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/cest-quoi-la-mise-a-niveau-3 , visite le 14/05/2015.

- شبكة أنباء عدم الانحياز، التأهيل الصناعي في تونس 2013/02/22، على الموقع http://www.namnewsnetwork.org/v3/arabic/read.php تاريخ الاطلاع 2015/05/12

-Agence de Promotion de l'Industrie et de l'Innovation - Avril 2015,Ministère de l'industrie, Tunisie, sur le site: http://www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/tissu.asp, visite le :10/05/2015.

- البنك المركزي التونسي، http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/actualites.jsp?id=63 ، تاريخ الاطلاع 2015/05/05.

-Ministère de l'économie et des finances , Royaume du Maroc, sur le site : http://www.finances.gov.ma/arma/SitePages/home.aspx, visite le :10/05/2015.

-Agence national de petites et moyennes entreprises, Royaume du Maroc ,sur le site: http://www.anpme.ma/fr/declineServ.aspx?mod=2&rub=14&srub=235, visite le 05/05/2015.

Kompass, http://www.marefa.org/index.php, le site : http://dz.kompass.com/ , visite le10/12/2015.

الملاحـــق

الملحق رقم(1-1):نسبة تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات حسب الكثافة السكانية(2014)

الولايات	المؤسسات ص وم الخاصة **2014**	نسبة التمركز بالنسبة للكثافة السكانية%
ولايات الشمال		
الجزائر	55176	18.46
تيبازة	20210	34.20
بومرداس	17450	21.76
البليدة	16477	16.43
تيزي وزو	28640	25.40
البويرة	10674	15.35
المدية	7679	9.37
عين الدفلى	7782	10.16
بجاية	23025	25.23
الشلف	11462	11.44
وهران	23122	15.90
تلمسان	10318	17.06
سيدي بلعباس	8328	8.77
عين تيموشنت	4954	6.82
مستغانم	7707	10.46
معسكر	7711	9.83
غليزان	6484	17.47
قسنطينة	15327	16.33
ميلة	8745	11.40
جيجل	8436	13.24
عنابة	11855	19.45
سكيكدة	10256	11.41
الطارق	4441	10.87
قالمة	6113	12.67
المجموع	**332372**	15.77
ولايات الهضاب العليا		
المسيلة	9939	10.03
الجلفة	7502	6.87

الأغواط	6038	13.25
تيارت	6844	8.08
سعيدة	2918	8.83
تسمسيلت	2443	8.30
النعامة	2628	13.62
البيض	2543	11.12
برج بوعريريج	10627	16.91
سطيف	21571	14.84
باتنة	12085	10.79
أم البواقي	5350	8.61
خنشلة	5637	14.58
تبسة	6796	10.48
سوق أهراس	4806	10.97
المجموع	107727	11.03
ولايات الجنوب		
إليزي	1568	31.90
تمنراست	2607	14.76
تندوف	1594	30.46
أدرار	3351	8.38
بسكرة	6133	8.50
ورقلة	6107	10.93
الوادي	7831	12.09
بشار	7763	28.75
غرداية	5077	13.96
المجموع	42031	12.98
المجموع الكلي	482130	14.15

Source: Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N^{0}25 , 2014.

الملحق رقم(1-2): تطور النشاط الصناعي للقطاع الخاص والقطاع العام للثلاثي الأول 2015

N°706
ENQUETE SUR LA SITUATION ET LES PERSPECTIVES DANS L'INDUSTRIE AU
- au premier trimestre 2015-

L'enquête d'opinion auprès des chefs d'entreprise industrielle, initiée par les services de l'ONS couvre plusieurs domaines non traités par les enquêtes traditionnelles (la main-d'œuvre, la trésorerie, l'équipement, la demande et la distribution), mais elle ne les décrit pas de façon quantitative, elle les appréhende à travers un recueil d'opinions des chefs d'entreprise. Les tendances sont présentées par des courbes, elles traduisent des soldes d'opinion ou des proportions (voir page 8). Les points situés au-dessus de la ligne zéro correspondent toujours à des réponses indiquant une augmentation ou un niveau supérieur, les points au-dessous de la ligne zéro traduisent une diminution.

L'ACTIVITE

Selon l'opinion des chefs d'entreprise, l'activité **industrielle** enregistre une baisse pour le secteur public et demeure relativement stable pour le privé, au premier trimestre 2015 par rapport au trimestre précédent.
Plus de 60% du potentiel de production du secteur public et plus de 43% de celui du privé ont utilisé leurs capacités de production à plus de 75%. Le niveau d'approvisionnement en matières premières a été inférieur à la demande exprimée selon plus de 56% des enquêtés du secteur public et prés de 12% de ceux du privé, engendrant des ruptures de stocks pour plus de 46% des premiers et près de 27% des seconds, causant des arrêts de travail allant jusqu'à 30 jours.
Plus de 35% du potentiel de production du secteur public et près 44% de celui du privé ont connu des pannes d'électricité, causant des arrêts de travail, inférieurs à 6 jours pour la majorité des concernés. L'approvisionnement en eau a été suffisant selon la majorité des enquêtés.

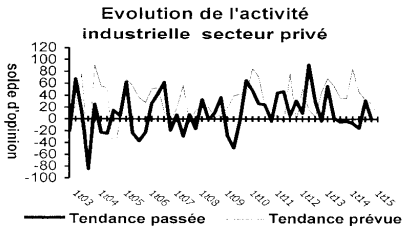

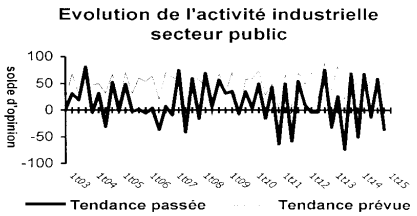

Directeur de la publication : Mounir Khaled BERRAH
Ce numéro est élaboré par la Direction Technique chargée des statistiques des entreprises et du suivi de la conjoncture
ISSN 1111 - 5939 Prix = 40 DA juin 2015 Site Web: http://www.ons.dz
ONS – Avenue Belkacemi Mohamed- ravin de la femme sauvage El Annsser – Alger -☎:021 77-78-38 ℡:02177 -78 - 30 Courriel: ons@ons.dz stat@ons.dz

Source : Office national des statistique, l'activité industrielle, enquête sur la situation et les perspectives dans l'industrie au – premier trimestre 2015-

الملحق رقم(3-1): مكونات مخطط التأهيل

CONTENU SOMMAIRE D'UN RAPPORT DE DIAGNOSTIC STRATÉGIQUE ET D'UN PLAN DE MISE À NIVEAU

Synthèse

1. DIAGNOSTIC STRATÉGIQUE GLOBAL

1.1 Aspects généraux
1.1.1 Bref historique et présentation sommaire
1.1.2 Activités de l'entreprise

1.2 Positionnement de l'entreprise
1.2.1 Capacité de production et taux d'utilisation
1.2.2 Production et ventes
1.2.3 Positionnement stratégique à l'échelle nationale
1.2.4 Analyse du marché au niveau national
1.2.5 Environnement de l'entreprise et cadre institutionnel du secteur
1.2.6 Différentiel technologique et positionnement international

1.3 Diagnostic technique
1.3.1 État général des installations
1.3.2 Implantation et site
1.3.3 Équipements en matériel de fabrication
1.3.4 Organisation de la production
1.3.5 Suivi de la production et contrôle de la qualité des produits

1.4 Diagnostic environnemental
1.4.1 Appréciation générale
1.4.2 Gestion des problèmes d'environnement
1.4.3 Rejets liquides
1.4.4 Rejets gazeux
1.4.5 Rejets solides

40

Source : Mohamed Lamine Dhaoui, GUIDE MÉTHODOLOGIQUE: Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle (diagnostic stratégique, programme de mise a niveau, capacités institutionnelles, capacités productives, amélioration continuek compétitivité, exportation emploi), ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR LE DÉVELOPPEMENT INDUSTRIEL, Vienne, 2002

الملحق رقم(3-2): مسار برنامج التأهيل الصناعي

Figure n°3.1. Le cheminement global du dispositif de la mise à niveau

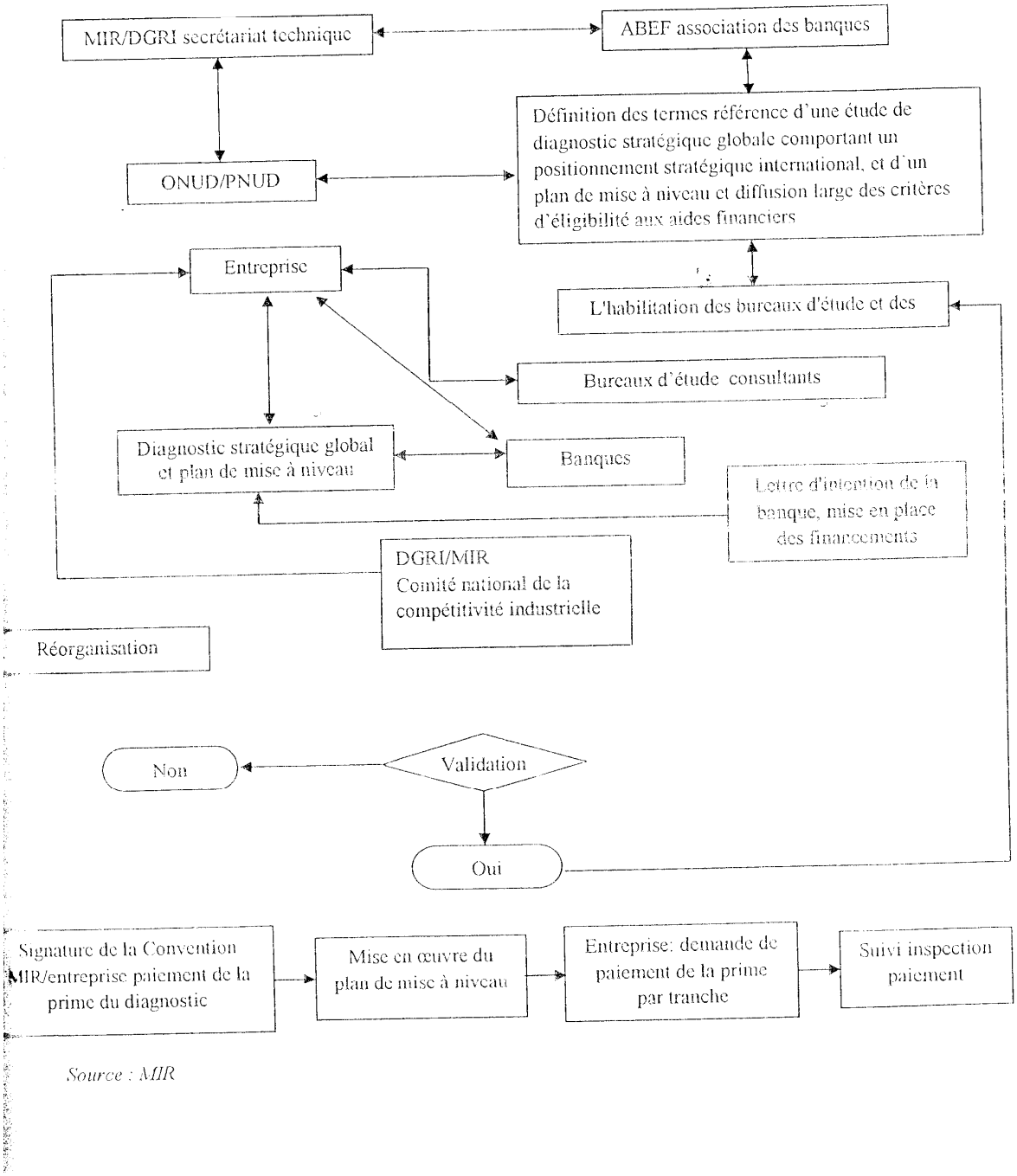

Source : MIR

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم

الملحق رقم(3-3): المؤسسات ص و م في الجزائر حسب برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-المؤسسات ص و م المعرفة بحالة استكانة أو البقاء على قيد الحياة:

المميزات	وصف المؤسسة ص و م
الحالة القانونية	مؤسسة عائلية، من نوع EURL، نادرا ما تكون شركة.
الملكية	هناك اختلاط في ملكية المؤسسة بين صاحب العمل والعائلة.
طريقة التمويل	المصدر الأساسي هو العائلة ودائرة الأصدقاء، الربا والتمويل الذاتي, أما البنوك تدخلها يكون نادرا، وهذه الحالة هي ميزة المؤسسة في الاقتصاد غير الرسمي
الانتماء إلى الاقتصاد الرسمي	المؤسسة مصرح بها، لكن هناك تقصير في التصريح برقم أعمالها وكذا عمالها المستخدمين.
التسيير الإستراتيجي	صاحب العمل ليس له رؤية إستراتيجية ولا مشروع تنمية مؤسس على الرفع الوجيه لمؤسسته.
تكلفة الوصول إلى السوق	عموما التكلفة مرتفعة قليلا، حيث أنها تعمل في قطاعات ضعيفة القيمة المضافة، قليلة رأس المال, وغير طالبة للتعليم والتكنولوجيا الجديدة.
التنظيم	لا يوجد لديها هيكل تنظيمي، ولا اجراءات مكتوبة ولا قواعد تنظيمية، صاحب العمل هو الوحيد ولا يفوض أي مسؤولية . التأطير محدود، موجود فقط في وظيفة الإنتاج.
التسيير المالي	لا يوجد تسيير مالي، غياب الميزانيات التقديرية.
المحاسبة	لا يوجد محاسبة عند الأغلبية الساحقة، بسبب وجود الوثائق(الفواتير, بطاقات الأجور..),كما أنها تؤمن من قبل مكتب خارجي،حيث أنهم يرون أن المحاسبة لديها وظيفة تصريحية (الضرائب) , ولا تعتبر أداة للتسيير.
الموارد البشرية	صاحب العمل غير مهتم بتكوين مستخدميه ولا بتحفيزهم و لا بالمخططات المهنية.
الإنتاج	عدم التحكم في تكاليف الانتاج، عدم وجود صيانة وقائية، غياب التنظيم في تسيير الإنتاج والمخزونات وكذا التموين.
معدل التكامل	غالبا المنتجات مصنوعة كليا من المواد الأولية المحلية، ومعدل التكامل جد ضعيف في بعض القطاعات الصناعية (التجميع، التغليف).
شدة رأس المال	ضعيفة
معرفة السوق	لا تعرف زبائنها، تمزج بين معرفتها لسوقها والأسواق المجاورة لها جغرافيا.
تسيير النوعية	عدم وجود تسيير للنوعية.
نوعية المنتوج	ضعيف، عدم احترام المعايير.

التصدير	غياب رقم الأعمال الخاص بالتصدير.
القطاعات الصناعية	تجهيزات الإنشاء، الجلد والأحذية، صناعة الأغذية الزراعية، التجهيزات الكهرومنزلية

2- المؤسسات ص و م المعروفة بحالة النمو:

المميزات	وصف المؤسسة ص و م
الحالة القانونية	لها خاصية عائلية، أغلبيتها تحت اسم شركة.
ملكية المؤسسة	هناك أحيانا اختلاط في ملكية المؤسسة بين صاحب العمل والعائلة،وأحيانا أخرى عدم ارتباط بينهما.
طريقة التمويل	المورد الاساسي: العائلة، دائرة الاصدقاء، قرض بنكي، تمويل ذاتي.
الانتماء إلى الاقتصاد الرسمي	الروابط جد قوية، فهي مؤسسة مصرح بها لكن، هناك تقصير من ناحية التصريح برقم أعمالها أو بعمالها المستخدمين.
التسيير الاستراتيجي	صاحب العمل في أغلب الأحيان ليس لديه رؤية استراتيجية ولا مشروع تنمية على أساس الرفع الوجيه: عدم قيامه بأعمال لتطوير السوق، لا يستخدم المعلومات المهمة لتنمية الاستراتيجية .
تكلفة الوصول إلى السوق	متغيرة
التنظيم	وجود هيكل تنظيمي، لديها طرق وإجراءات مكتوبة وقواعد تنظيمية ،رئيس المؤسسة يبحث دائما على أداة تسيير عالية الأداء ليخصصها لنفسه.
التسيير المالي	غالبا ما يوجد تسيير للخزينة والميزانيات التقديرية.
المحاسبة	تؤمن إما من طرف مكتب خارجي أو من قبل محاسب المؤسسة، هناك أحيانا عناصر المحاسبة التحليلية.
الموارد البشرية	صاحب العمل يعمل وحده ،ولا يفوض أي مسؤولية، ما عدا في المجال "التقني": الانتاج، التوزيع، الصيانة...
الإنتاج	عدم وجود تحكم في تكاليف الانتاج، هناك صيانة وقائية أكثر، تنظيم ابتدائي في تسيير الانتاج، والمخزون، والتموين.
حدة رأس المال	متوسطة.
معدل التكامل	متغير.
التصدير	ليس لديها رقم أعمال تصدير.
القطاعات الصناعية	كل القطاعات مع وجود تفوق في البلاستيك والإلكترونيك , و التجهيزات الكهرومنزلية، تجهيزات الإنشاء، النسيج، الأغذية الزراعية، الكيمياء، الصيدلة.

3-المؤسسات ص و م المعروفة بحالة امتياز:

المميزات	وصف المؤسسة ص و م
الحالة القانونية	دائما عبارة عن شركة.
ملكية المؤسسة	لا يوجد اختلاط في ملكية المؤسسة بين صاحب العمل والعائلة، وفي بعض الأحيان يكون رئيس المؤسسة مسير له أجر.
طريقة التمويل	المصدر الأساسي، العائلة، التمويل الذاتي، البنوك.
الانتماء إلى الاقتصاد الرسمي	الشركة تستعمل جيدا القوانين الجبائية والإدارية لتستفيد من المزايا القانونية، ولتحديد نتيجتها الجبائية المثلى، العمال الدائمين عموما مصرح بهم.
التسيير الاستراتيجي	رئيس المؤسسة لديه رؤية إستراتيجية واضحة، ولكن ليست دوما مشكلة، لا يرتب دائما معلومات دائمة حول قيادة ذات أداء فعال لمؤسسة ذات أفق متوسط وطويل الأجل.
تكلفة الوصول إلى السوق	متغيرة، لكنها في أغلب الأحيان مرتفعة بسبب مستوى شروط الأسواق المرغوبة.
التنظيم	لديها هيكل تنظيمي، وإجراءات مكتوبة وقواعد تنظيمية عملية، نادرا ما يكون هناك تسيير للمعلومات عبر الاعلام الآلي.
التسيير المالي	تسيير مبسط للخزينة وعناصر الميزانيات التقديرية.
المحاسبة	الشركة تشكل قسم إداري ومحاسبي.
الموارد البشرية	رب العمل محاطا بفريق عمل، لكن تسيير الموارد البشرية يبقى أولي.
الإنتاج	عموما هناك تحكم جيد في تكلفة الانتاج، وهناك صيانة وقائية وكذا تنظيم وتسيير للانتاج والمخزون والتموين .
معدل التكامل	جد مرتفع.
حدة رأس المال	جد مرتفع.
معرفة السوق	استعمال قانون اليقظة في السوق موجود، لكن هذا النوع من المؤسسات لا تعرف دائما زبائنها النهائيين، بسبب استعمال نظام التوزيع القائم على البيع بالجملة.
تسيير النوعية	لديها شهادة الأيزو ، أو في إطار الحصول عليها.
نوعية الإنتاج	جيدة، إلا أن المعايير البيئية أو الطرق الصحية والأمنية لا تحترم دوما.
التصدير	الشركة تصدر بشكل دائم بجزء من رقم أعمالها، أو لديها خبرة في مجال التصدير.
القطاع الصناعي	التجهيزات الكهربائية، الكهرباء، الالكترونيك، التجهيزات الكهرومنزلية، الميكانيك، وخصوصا الكيمياء والصيدلة.

Source : Rapport annuel ,2003-2004, Commission Européenne, Octobre 2004.

الملحق رقم(4-1): استبيان حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر

ملاحظة: يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية بوضع علامة(×)في المكان المناسب

الجزء الأول: بطاقة تعريفية للمؤسسة ومسيرها :

1 – ما هو الشكل القانوني لمؤسستكم؟

SAR L	EURL	SNC	SPA	أخرى يرجى تحديدها

2- هل مؤسستكم عائلية؟ □ نعم □ لا

3– تاريخ إنشاء المؤسسة ؟.....

4– ما هو عدد العمال الدائمين لديكم؟

9-1	49-10	99-50	149-100	250-150

5– ما هو سبب تأسيسك للمؤسسة؟

لم أجد وظيفة	الاستقلالية في العمل	تحقيق دخل مرتفع	رغبة الأهل في مواصلتي لإدارة المؤسسة	أخرى يرجى تحديدها

6 – من المسؤول عن تسيير المؤسسة؟

□ المالك □ أحد المساهمين □ مسير له أجر

ما هي الإجابة الصحيحة التي تنطبق عليك (المسير) ؟

7-**الجنس** □ ذكر □ أنثى

8– العمر □ 18-27 □ 28-37 □ 38-47 □ 48-57 □أكثر من 58

9– التحصيل العلمي □ ابتدائي □ متوسط □ ثانوي □شهادة مهنية □جامعي

إذا كنت جامعيا فما هو؟ - تخصصك.....

- الشهادة المتحصل عليها.....

10– ما هو القطاع الذي تنشطون فيه؟

□ الصناعة الغذائية □ صناعة النسيج □ صناعة الجلد □ صناعة الخشب والفلين والورق

□ كيمياء – مطاط- بلاستيك □ الحديد والصلب □ المناجم والمحاجر □ مواد البناء

□أخرى يرجى تحديدها.....

النشاط الرئيسي للمؤسسة.....

11– هل لديكم أنشطة فرعية ؟ □ نعم □ لا

إذا كان الجواب بنعم فما هو هذا النشاط.....

12– ما هو دافع اختياركم لهذا النشاط؟

خصوصية المنطقة	عدد المنافسين قليل	وجود تشجيعات من قبل الدولة	له علاقة مع تخصصي	أخرى يرجى تحديدها

13- **هل لديكم فروع على مستوى الوطن؟** □ نعم □ لا

14 – هل لديكم فروع خارج الوطن ؟ □ نعم □ لا

الجزء الثاني:الخاص بالتعرف على مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجزائر.

15– ما هي وتيرة الزيادة في رقم الأعمال ؟

مرتفع جدا	مرتفع	مستقر	منخفض	منخفض جدا

16–ما هي وتيرة الزيادة في معدل النمو؟

مرتفع جدا	مرتفع	مستقر	منخفض	منخفض جدا

17– ما هو وضع المنافسة في السوق؟

قوية	فوق الوسط	متوسط	دون الوسط	ضعيفة

18–ما هي وضعية المؤسسة في السوق (الحصة السوقية)؟

رائدة (قوية)	دون الوسط	متوسط	فوق الوسط	ضعيفة

19–ماذا تعني بأن تصبح مؤسستكم في حالة تنافسية؟

ارتفاع في رقم الأعمال	تقديم منتجات ذات جودة وسعر مناسب	الاستمرارية والبقاء	اختراق أسواق أجنبية	أخرى يرجى تحديدها

20–ماذا يعني في نظركم مفهوم عملية التأهيل (la mise à niveau)؟

إجراء نشاطات تدريب للرفع من المهارة و تحسين الأداء	إجـراء نشـاطات تـدريب بهـدف تنمية المؤسسة باستمرار	تحقيق ميزة تنافسية	القدرة على البداع والابتكار	أخرى يرجى تحديدها

21–هل انضمت مؤسستكم لأحد برامج التأهيل؟ يرجى ذكر البرنامج والإجراءات التي قمتم بها:

البرنامج	الإجراءات

22-هل حصلت مؤسستكم على مساعدة من قبل أحد الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال فترة الإنشاء أو فيما بعد؟ ونوع المساعدة:

المساعدة المقدمة

23- ما هي في نظركم التحديات الرئيسية لتحقيق ميزة تنافسية في مؤسستكم ؟

العبارة	المقياس				
	موافق بشدة	موافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
مشاكل في التمويل					
مشاكل في التسويق					
مشاكل في الإنتاج					
مشاكل في التسيير					
مشكل السوق الموازي					
حدة المنافسة					
مشكل البيروقراطية					
ندرة المعلومات والإحصائيات الاقتصادية					
الانفتاح الاقتصادي					
عائق السياسات والقوانين					

24- ما الذي يتطلب توفيره لتخطي هذه التحديات؟

العبارة	المقياس				
	موافق بشدة	موافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
تسهيل الحصول على القروض					
حماية المنتج المحلي من المنافسة					
توفير المعلومات والإحصائيات الاقتصادية					
مكافحة المنافسة غير المشروعة					
مكافحة البيروقراطية					
تسهيل الحصول على المواد الأولية					
تسهيل الحصول على المعدات الصناعية					
تفعيل دور المنظمات والهيئات الداعمة					

تكثيف وتفعيل دور برامج التأهيل					

25- ما هي أهم الجوانب التي تحتاجون فيها إلى عملية التأهيل في مؤسستكم ؟

العبارة	المقياس				
	موافق بشدة	موافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
التسيير الاستراتيجي للمؤسسة					
تسيير العمليات (الإنتاج)					
وضع الخطط التسويقية					
التسيير المالي والمحاسبي للمؤسسة					
تسيير الموارد البشرية للمؤسسة					
تدريب العمال وتأهيلهم على تقنيات الإنتاج الحديثة					
إدارة المعرفة					

26-إلى أي مدى توافق على تأثير هذه العوامل على تنافسية مؤسستكم؟

العبارة	المقياس				
	موافق بشدة	موافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
المحيط الخارجي					
أ1- المجال التسييري					
1-عدم الاهتمام بالإدارة الإستراتيجية لمؤسستكم					
2- صعوبة إعداد الخطط التفصيلية					
3- ضعف قنوات الاتصال بين الإدارة والعمال					
4- عدم الاهتمام بتدريب وتكوين العمال					
5-ضعف الإمكانيات المادية من أجل تدريب وتكوين العمال					
6-لا تعتبر عملية تحفيز العمال ضرورية في مؤسستكم					
7-عدم تناسب المكافآت التي يتلقاها العامل مع مستوى أدائه					
8- عدم قدرة المؤسسة على الاعتماد على طرق الاتصال الحديثة					
9- تميز مؤسسات منافسة بتكنولوجيا عالية مقارنة بمؤسستكم					
10- عدم الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العملية التسييرية في مؤسستكم					
أ2- المجال المالي والمحاسبي					
11-ارتفاع فوائد القروض					
12-صعوبة الحصول على التمويل من البنوك					
13-إعطاء الأولوية في الحصول على القروض للمؤسسات كبيرة الحجم					

14-وجود صعوبات في تسيير الجانب المالي والمحاسبي لدى مؤسستكم					
أ3- المجال الإنتاجي					
15- سوء اختيار الموقع الجغرافي للمشروع					
16 - الارتفاع المستمر في أسعار المواد الأولية					
17- صعوبة الحصول على المواد الأولية (بعد المسافة)					
18- استخدام معدات و ألآت قديمة					
19-صعوبة تحديث الألآت					
20- صعوبة إيجاد اليد العاملة المدربة					
21- عدم الاعتماد على الإبداع والابتكار في العملية الإنتاجية					
22- صعوبة توفير التقنية الحديثة للإنتاج					
23-ارتفاع تكاليف الإنتاج					
24- عدم وجود سياسة واضحة وموثقة للجودة في المؤسسة					
25 - وجود صعوبة في تسيير المخزون لدى مؤسستكم					
26-ارتفاع تكلفة التخزين لدى مؤسستكم					
27- لا تعتمد المؤسسة على سياسة مخزون الأمان في تأمين الطلبات المتغيرة					
أ4- المجال التسويقي					
28- لا يلعب مجال النشاط دورا في زيادة الطلب على منتجاتكم					
29- انخفاض جودة المنتج					
30- صعوبة فهم رغبات وحاجات المستهلك					
31-عامل السعر ليس من العوامل الإستراتيجية بالنسبة لمؤسستكم					
32-ارتفاع تكلفة الدعاية والإعلان					
33 -عدم اعتماد المؤسسة على قنوات التوزيع لتعزيز الطلب على المنتج.					
34-سوء خدمات ما بعد البيع					
35- صغر حجم السوق المحلي					
36- النشاط في سوق محدد وعدم السعي لاستقطاب أسواق جديدة.					
المحيط الخارجي					
37-عدم قدرة المؤسسة على الاستجابة لتغيرات المحيط الخارجي					
38 حدة المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في نفس المجال					
39- دخول المنتجات الأجنبية نتيجة الاستيراد					
40- وجود منافسة قوية من المؤسسات التي تنشط في السوق الموازي					
41- نقص خدمات البنية التحتية للإنتاج					
42- مشكل العقار الصناعي					

43-عدم مصداقية المعلومات والإحصائيات الاقتصادية المتوفرة					
44-ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم					
45- عدم ملائمة الاستراتجيات، والسياسات، والقوانين التي تتبناها الدولة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجزائر					
46- عـدم فعاليـة المنظمـات والهيئـات الداعمـة للمؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة الصناعية					
47- عـدم كفايـة المنظمـات والهيئـات الداعمـة للمؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة الصناعية					
برامج التأهيل					
48-عدم اقتناع مسؤولي مؤسستكم بجدوى عملية التأهيل.					
49-ارتفاع تكلفة التأهيل.					
50-سوء تشخيص المشكل الذي تعاني منه مؤسستكم.					
51-عـدم وجـود لغـة تواصـل بـين مستشـاري وخـبراء بـرامج التأهيـل مـع مسؤولي مؤسستكم.					
52-قلة الأيام الإعلامية التحسيسية للتعرف على برامج التأهيل عن قرب					
53-عدم توافق برامج التأهيل المطبقة مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر.					
54- تأهيل المؤسسة غير كافي دون تأهيل المحيط الذي تنشط فيه.					

27- ما هي أهم النقاط التي تتمنون أن يتوفر عليها برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجزائر لتصبح مؤسستكم أكثر تنافسية؟ .....

.....

.....

.....

.....

.

نشكركم جزيل الشكر على تعاونكم معنا

الملحق رقم(4–2): اختبار كاي مربع كا^2 لحسن مطابقة لفقرات الاستبيان

1–الجانب التسييري:

	عدم الاهتمام بالإدارة الإستراتيجية لمؤسستكم	صعوبة إعداد الخطط التفصيلية	ضعف قنوات الاتصال بين الإدارة والعمال	عدم الاهتمام بتدريب وتكوين العمال	ضعف الإمكانيات المادية من أجل تدريب وتكوين العمال	لا تعتبر عملية تحفيز العمال ضرورية في مؤسستكم	عدم تناسب المكافآت التي يتلقاها العامل مع مستوى أدائه	عدم قدرة المؤسسة على الاعتماد على طرق الاتصال الحديثة	تميز مؤسسات منافسة بتكنولوجيا عالية مقارنة بمؤسستكم	عدم الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العملية التسييرية في مؤسستكم
Khi-deux	10,750[a]	15,000[b]	13,800[b]	25,250[a]	15,500[c]	11,000[a]	31,400[b]	18,750[a]	15.200[b]	33,750[a]
Ddl	4	3	3	4	5	4	3	4	3	4
Signification asymptotiqu	,030	,002	,003	,000	,008	,027	,000	,001	2,00	,000

2–الجانب المالي والمحاسبي:

	ارتفاع فوائد القروض	صعوبة الحصول على التمويل من البنوك	إعطاء الأولوية في الحصول على القروض للمؤسسات كبيرة الحجم	وجود صعوبات في تسيير الجانب المالي والمحاسبي لدى مؤسستكم
Khi-deux:	19,500[a]	17,000[a]	41,000[a]	21,750[a]
ddl	4	4	4	4
Signification asymptotique	,001	,002	,000	,000

3- الجانب الإنتاجي:

	سوء اختيار الموقع الجغرافي للمشروع	**الارتفاع المستمر في أسعار المواد الأولية**	**صعوبة الحصول على المواد الأولية (بعد المسافة)**	**استخدام معدات و ألآت قديمة**	**صعوبة تحديث الألآت**	**صعوبة إيجاد اليد العاملة المدربة**	**عدم الاعتماد على الإبداع والابتكار في العملية الإنتاجية**	**صعوبة توفير التقنية الحديثة**	**ارتفاع تكاليف الإنتاج**	**عدم وجود سياسة واضحة وموثقة للجودة في المؤسسة**	**في تسيير المخزون لدى مؤسستكم**	ارتفاع تكلفة التخزين لدى مؤسستكم	لا تعتمد المؤسسة على سياسة مخزون الأمان في تأمين الطلبات المتغيرة
Khi-deux	3,400[a]	39,500[b]	28,250[b]	23,000[b]	34,250[b]	17,150[c]	2,600[a]	12.600[b]	54,750[b]	13,750[b]	17,800[a]	23,800[a]	20.500[b]
Ddl	3	4	4	4	4	2	3	4	4		3	3	4
Signification asymptotique	,334	,000	,000	,000	,000	,000	,457	,000	,000	4 ,008	,000	,000	,000

4–الجانب التسويقي:

	لا يلعب مجال النشاط دورا في زيادة الطلب على منتجاتكم	انخفاض جودة المنتج	صعوبة فهم رغبات وحاجات المستهلك	عامل السعر ليس من العوامل الإستراتيجية بالنسبة لمؤسستكم	ارتفاع تكلفة الدعاية والإعلان	عدم اعتماد المؤسسة على قنوات التوزيع لتعزيز الطلب على المنتج.	سوء خدمات ما بعد البيع	صغر حجم السوق المحلي	النشاط في سوق محدد وعدم السعي لاستقطاب أسواق جديدة.
Khi-deux	17,000[a]	20,750[a]	20,900[b]	27,750[a]	12,600[c]	35,000[a]	52,000[a]	[c]13.800	11,400
Ddl	4	4	5	4	3	4	4	3	3
Significatio n asymptotiq ue	,002	,000	,001	,000	,006	,000	,000	,003	,010

5- المحيط الخارجي:

	عدم قدرة المؤسسة على الاستجابة لتغيرات المحيط الخارجي	حدة المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في نفس المجال	دخول المنتجات الأجنبية نتيجة الاستيراد	وجود منافسة قوية من المؤسسات التي تنشط في السوق الموازي	نقص خدمات البنية التحتية للإنتاج	مشكل العقار الصناعي	عدم مصداقية المعلومات والإحصائيات الاقتصادية المتوفرة	ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم	عدم ملائمة الاستراتجيات، والسياسات، والقوانين التي تتبناها الدولة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجزائر	عدم فعالية المنظمات والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	عدم كفاية المنظمات والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية
Khi-deux	7,400[a]	9,400[a]	21,750 b	15,500[b]	9,000[a]	13,400 a	13,550 c	21.200 b	9,400[a]	18,600[a]	[c]7.850
Ddl	3	3	4	4	3	3	2	3	3	3	2
Significati on asymptoti que	,060	,024	,000	,004	,029	,004	,001	,000	,024	,000	0.02

6-برامج التأهيل:

	عدم اقتناع مسؤولي مؤسستكم بجدوى عملية التأهيل	ارتفاع تكلفة التأهيل	سوء تشخيص المشكل الذي تعاني منه مؤسستكم	عدم وجود لغة تواصل بين مستشاري وخبراء برامج التأهيل مع مسؤولي مؤسستكم.	قلة الأيام الإعلامية التحسيسية للتعرف على برامج التأهيل عن قرب	عدم توافق برامج التأهيل المطبقة مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر.	تأهيل المؤسسة غير كافي دون تأهيل المحيط الذي تنشط فيه
Khi-deux	18,000[a]	9,000[b]	35,500[a]	28,750[a]	24,800[c]	23,400[b]	23,000[b]
ddl	4	3	4	4	2	3	3
Signification asymptotique	,001	,029	,000	,000	,000	,000	,000

7-التنافسية:

	وتيرة الزيادة في رقم الأعمال	وتيرة الزيادة في معدل النمو	وضع المنافسة في السوق	الحصة السوقية
Khi-deux	29,000[a]	29,000[a]	18,250[b]	16,600[a]
ddl	3	3	4	3
Signification asymptotique	,000	,000	,001	,001

المصدر: مخرجات برنامج spss

محتويات البحث

محتويات البحث

الإهداء..... III

الشكر..... IV

الملخص..... V

محتويات البحث..... VI

قائمة الجداول..... VIII

قائمة الأشكال..... XII

قائمة الاختصارات و الملاحق XIV

المقدمة..... أ

الفصل الأول: تقديم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

تمهيـــد..... 02

المبحث الأول: الإستراتيجيات الصناعية في الجزائر..... 03

أولا:لمحة تاريخية حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الاقتصاد الجزائري 03

1-1- الفترة ما بين 1967-1979.....04

1-2- الفترة ما بين 1980-1989 06

1-3- الفترة من 1990 إلى يومنا هذا 09

ثانيا:محاور الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر 14

2-1- دوافع تبني إستراتيجية صناعية جديدة 14

2-2-أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة..... 15

ثالثا: التحديات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر 22

3-1-المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي 22

3-2- القطاع غير الرسمي 23

3-3-جمود المحيط الإداري 25

3-4-عوائق تمويلية.....26

3-5-العوائق الجبائية والجمركية.....27

3-6-مشكلة العمالة الفنية المدرّبة 27

3-7-مشاكل انقطاع التيار الكهربائي 27

3-8-مشكلة التسويق.....28

3-9-مشكلة عدم توافر المعلومات والبيانات الاقتصادية 28
المبحث الثاني: آليات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر..... 29
أولا: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر 29
1-1-المشاتل وحاضنات الأعمال.....29
1-2- مراكز التسهيل 29
1-3-المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 30
ثانيا: الهياكل المتعلقة بتوسيع دائرة الاستثمار.....30
2-1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 30
2-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.....31
2-3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 32
ثالثا: آليات الدعم المالي 33
3 -1- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 33
3-2-صندوق ضماان قروض الاستثمار.....34
3-3-بورصة الجزائر 34
رابعا: هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية أخرى 35
4-1-وكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري..... 35
4-2-المعهد الوطني للملكية الصناعية 36
4-3-المعهد الجزائري للتقييس..... 36
4-4-الديوان الوطني للقياسة القانونية 38
4-5- المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية 38
المبحث الثالث: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر..... 39
أولا: أرقام ومؤشرات حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري.....39
1-1-تطور عدد المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر.....39
1-2- تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر 41
1-3-تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط 42
1-4-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجهوية للبلاد 43
ثانيا: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر 44
2-1-تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب قطاع النشاط 44
2-2- توزيع وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية 45

خلاصة الفصـل الأول..... 47

الفصل الثاني: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد.

تمهـــيد 49
المبحث الأول : الإطار النظري لمفهوم التنافسية..... 50
أولا: ماهية التنافسية 50
1-1-تعريف التنافسية 51
1-2-تعريف الميزة التنافسية 54
ثانيا: شروط وأنواع الميزة التنافسية.....56
2-1- شروط الميزة التنافسية.....56
2 -2- أنواع الميزة التنافسية.....57
ثالثا: محددات الميزة التنافسية 61
3-1- حجم الميزة التنافسية 61
3-2-نطاق التنافس(السوق المستهدف) 62
رابعا: مصادر الميزة التنافسية 63
خامسا:نماذج تحليل الصناعة في دول العالم 65
5-1- نموذج مايكل بورتر لتحليل الصناعة في الدول المتقدمة.....65
5 -2- نموذج أوستن لتحليل الصناعة في الدول النامية 68
سادسا: مؤشرات قياس التنافسية 69
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر ظل الانفتاح الاقتصادي..... 72
أولا:تنافسية المؤسسات ص و م ص في ظل الشراكة الأورو- جزائرية 72
1-1-المحاور الأساسية لاتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية 73
1-2-الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية 75
1-3-انعكاسات الشراكة على تنافسية المؤسسة ص و م ص 79
ثانيا: تنافسية المؤسسات ص وم الصناعية في ظل الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية 81
2-1-مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية 81
2-2- سبب تأخر الانضمام لـ OMC على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجزائر.....82

2-3- انعكاسات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات ص وم الصناعية بالجزائر.....83
ثالثا : الاستراتيجيات الممكنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في ظل الانفتاح الاقتصادي 84
3-1-إستراتيجية التحديث 85
3-2- إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات 85
3-3- إستراتيجية الأسواق الملائمة 85
3-4- إقامة الشبكات 86
3-5- التجمعات الصناعية 86
3-6-إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر.....86
رابعا:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الاقتصاد الجزائري 87
4-1- مساهمتها في التجارة الخارجية 88
4-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في دعم الناتج الوطني الخام 93
4-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في القيمة المضافة 95
خلاصة الفصل الثاني..... 98

الفصل الثالث: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

تمهيـــــد..... 100
المبحث الأول: الإطار النظري والإيديولوجي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية..... 101
أولا:مفهوم عملية التأهيل..... 101
1-1 تعريف عملية التأهيل 101
1-2- أهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية..... 103
1-3-أشكال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية 108
ثانيا: الأسس النظرية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية 109
2-1-تعريف برنامج التأهيل..... 110
2-2-مراحل تطبيق برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 111
2-3-مراحل تطبيق برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 119
المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 121
أولا: البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي 121
1-1-التعريف بالبرنامج وشروط الاستفادة منه..... 121

1-2-شروط الاستفادة من البرنامج 122
1-3- أهداف البرنامج..... 122
1-4- مراحل تنفيذ البرنامج..... 124
1-5-انجاز ومتابعة برنامج التأهيل 125
ثانيا:برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية 127
2-1- التعريف بالبرنامج..... 127
2-2-أهدافه 128
2-3- النتائج المنتظرة..... 128
2-4- الميزانية والسلطات الوصية 129
2-5- المدة والموقع 130
2-6- المؤسسات المعنية بالبرنامج 130
2-7-نشاطات البرنامج 131
2-8- العراقيل التي تعرض لها البرنامج 135
ثالثا: برنامج الهيئة التقنية الألمانية 137
3-1-أهداف البرنامج ونشاطاته..... 137
3-2- مضمون البرنامج 137
3-3- شروط الاستفادة من البرنامج 138
رابعا:البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 139
4-1-التعريف بالبرنامج 139
4-2-أهداف البرنامج 140
4-3- المستويات المستهدفة 141
4-4-الطريقة العملية للبرنامج 144
4-5- إجراءات برنامج تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة 147
خامسا: حصيلة برامج التأهيل 148
5-1-حصيلة برنامج التأهيل الصناعي..... 148
5-2-حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 149
5-3-حصيلة برنامج ميدا 150

المبحث الثالث:تجربتي تونس والمغرب في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 151
أولا: التجربة التونسية في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعي 151
1-1-لمحة حول القطاع الصناعي في تونس 151
1-2-محاور الإستراتيجية الصناعية التونسية..... 152
1-3-أثر البرنامج على تطور القطاع الصناعي..... 157
1-4-بعض العوامل المفسرة لنجاح التجربة التونسي 158
ثانيا: التجربة المغربية في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية 159
2-1-لمحة حول القطاع الصناعي في المغرب 159
2-2- التعرف على البرنامج 161
2-3-مبادئ برنامج تأهيل المؤسسات المغربية 163
2-4-هيكلة برنامج تأهيل المؤسسات المغربية 163
2-5-بعض نتائج برنامج تأهيل المؤسسات المغربية..... 165
2-6-بعض العوامل المفسرة لضعف انضمام المؤسسات المغربية لبرنامج التأهيل 166
خلاصة الفصل الثالث 167
الفصل الرابع:دراسة تطبيقية حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر للرفع من تنافسيتها
تمهيـــد..... 170
المبحث الأول:المنهج المستخدم وكيفية بناء الاستبيان 171
أولا: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجنوب الشرقي(ورقلة-الوادي-غرداية) 171
1-1-تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الثلاث.....171
1-2-تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الولايات الثلاث 172
ثانيا: الحدود المتعلقة بالدراسة وأدوات جمع البيانات 173
2-1- حدود الدراسة 173
2-2- مصادر جمع بيانات الدراسة 174
ثالثا : مجتمع وعينة الدراسة..... 174
3-1- تحديد مجتمع الدراسة 174
3-2- تحديد عينة الدراسة وخصائصها 175
رابعا: كيفية بناء وترميز الاستبيان 176

4-1- مقدمة الاستبيان 176
4-2- التعريف بفرضيات و متغيرات الدراسة 176
خامسا : صدق الاستبيان 187
5-1-صدق المحكمين 187
5-2- صدق وثبات الاستبيان 188
المبحث الثاني : التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة 190
أولا: الخصائص المميزة لعينة الدراسة..... 190
1-1-الخصائص المتعلقة بالمؤسسات 190
1-2-الخصائص المتعلقة بالمسير..... 194
1-3-الخصائص المتعلقة بقطاع النشاط 199
ثانيا: التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعلقة بوضعية المؤسسة التنافسية 201
2-1-وتيرة الزيادة في رقم الأعمال 201
2-2- وتيرة الزيادة في معدل النمو 202
2-3- وضع المنافسة في السوق 202
2-4- الحصة السوقية 203
2-5-مفهوم التنافسية لدى عينة الدراسة 203
2-6-مفهوم التأهيل لدى عينة الدراسة 204
2-7-الانضمام لأحد برامج التأهيل..... 205
2-8- الحصول على المساعدات المقدمة من الدولة 205
2-9- تحليل التحديات الرئيسية لتحقيق ميزة تنافسية في مؤسستكم 206
2-10- ما الذي يتطلب توفيره لتخطي هذه التحديات 207
2-11- أهم الجوانب التي تحتاجون فيها إلى عملية التأهيل في مؤسستكم..... 208
ثالثا: التحليل الإحصائي للمتغيرات المستقلة والتابعة..... 209
3-1-تأثير المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي على تنافسية المؤسسات محل الدراسة..... 210
3-2-تأثير المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي عل تنافسية المؤسسات محل الدراسة..... 216
3-3-تأثير المشاكل المتعلقة ببرامج التأهيل على تنافسية المؤسسات محل الدراسة 218
3-4-تنافسية المؤسسات محل الدراسة 219
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج 220
أولا: طبيعة توزيع متغيرات الدراسة 221

1-1-اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري 221
1-2-اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة حسب مخطط Normal QQ Plot 222
1-3-اختبار komogrov-samirnov للتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة..... 224
ثانيا: اختبار الفرضيات 224
2-1 المحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة محل الدراسة..... 225
2-2- المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة محل الدراسة 236
2-3- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة محل الدراسة 240
ثالثا: بناء النموذج التقديري لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة محل الدراسة **241**
3-1-حساب جودة التوفيق **242**
3-2- جدول تحليل تباين خط الانحدار..... 242
3-3-جدول المعاملات..... 243
خلاصة الفصل الرابع. 245
الخاتمـــــــة 248
قائمة المراجع 259
الملاحـــــق 270
محتويات البحث 288